سلسلة كشف أكاذيب أعداء الإسلام - بالوثائق المصورة (٤)

موثوقية نقل القرآن

من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم

دراسة نقدية (حديثية وأصولية) للروايات التي تزعم وجود أخطاء في المصحف الذي كتبه الصحابة وإلى اليوم والروايات التي تزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز للصحابة تغيير ألفاظ القرآن



رد علمي يكشف أكاذيب كتابين للشيعة الرافضة:

١- كتاب "فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب".

٢- كتاب "إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من علماء السلف".

اللهم سلم

تأليف الشيخ
عبد الله رمضان موسى
كلية الشريعة

الناشر
الدار النورانية للتراث والبحوث العلمية
هاتف مصر / ٠١١١٨٧٣٧٦٠٥ / ٠١٠٠٥٢٥٥١٤٠

سلسلة كَشْف أكاذيب أعداء الإسلام - بالوثائق الْمُصَوَّرة (٤)

مَوْثُوقِيَّة نَقْل القرآن

مِن عَهْد رسول الله ﷺ إلى اليوم

دراسة نَقْدِيَة (حديثية وأصولية) للروايات التي تزعم وجود أخطاء في المصحف الذي كتبه الصحابة وإلى اليوم

والروايات التي تزعم أن النبي ﷺ أجاز للصحابة تغيير ألفاظ القرآن

رَدّ عِلمي بكشف أكاذيب كتابَيْن للشيعة الرافضة:

١- كتاب «فَصْل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب».

٢- كتاب «إعلام الخَلَف بمن قال بتحريف القرآن من علماء السَّلَف».

روايات تاريخية وحديثية تُحقق لأول مرة

تأليف الشيخ
عبد الله رمضان موسى
كلية الشريعة

الناشر
الدار النورانية للتراث والبحوث العلمية.
هاتف مصر/ ٠١١٨٧٣٧٦٠٥/ ٠١٠٥٢٥٥١٤٠

الطبعة الأولى للكتاب

١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م

يطلب في جمهورية مصر العربية من جوال/ ٠١٠٥٢٥٥١٤٠ وجوال/ ٠١١٨٧٣٧٦٠٥

الناشر: الدار النورانية للتراث والبحوث العلمية .

البريد الإلكتروني: Moosa888@Hotmail.Com

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة الـمُؤَلِّف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين.

أما بعد:

حين بدأتُ في دراسة عِلْم أصول الفقه منذ أكثر من عشرين عامًا ثم قمتُ بتدريسه - عَلِمْتُ أن المسلمين لا يَقْبَلُون في دِينهم إلا ما ثَبَتَ وصَحَّ عن رسول الله ﷺ؛ بأنْ يُنْقَل إليهم من طريق موثوق به، لا من مصدر مجهول أو غَيْر موثوق به، وإلا كانوا كحاطبٍ خَرَجَ ليجمع الحَطَبَ من الغابة في ظلام الليل، وهو لا يرى الأفاعي والعقارب التي فيه؛ فتوشك أن تلدغه.

وقد روى الإمام أبو بكر البيهقي بإسناده في «المدخل إلى السنن الكبرى» عن الإمام الشافعي أنه قال: (مثل الذي يطلب العلم بلا حُجَّة، كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى تلدغه وهو لا يدري)[(١)]. انتهى

والشيعة الرافضة هُم أشد أعداء الإسلام، فقد كان شُغْلهم الشاغل - في القرن الأول الهجري - هو تلفيق واختراع الروايات المكذوبة عن أصحاب رسول الله ﷺ،

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢١١)، الناشر: دار الخلفاء - الكويت، تحقيق: د. محمد ضياء، الطبعة: ١٤٠٤هـ.

إنهم يكيدون كَيْدًا ليل نهار للقضاء على أهل السُّنَّة، فَالشيعة الرافضة هُم الذين أَتَوْا بالتتار إلى بلاد المسلمين لقتل المسلمين بأفظع أنواع القتل التي عرفها تاريخ البشرية!!

قال الإمام الحافظ ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ) في موسوعته التاريخية «البداية والنهاية»: (ثُمَّ دَخَلَتْ سَنَةُ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وستِّمائة، فِيهَا أَخَذَتِ التَّتَارُ بَغْدَادَ وَقَتَلُوا أَكْثَرَ أَهْلِهَا حَتَّى الْخَلِيفَةَ .. وكان قدوم هولاكو خان بِجُنُودِهِ كُلِّهَا .. وَوَصَلَ بَغْدَادَ بِجُنُودِهِ الْكَثِيرَةِ الْكَافِرَةِ الْفَاجِرَةِ الظَّالِمَةِ الْغَاشِمَةِ مِمَّنْ لَا يُؤْمِنُ بِالله وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَأَحَاطُوا بِبَغْدَادَ من ناحيتها الغربية والشرقية، وجيوش بَغْدَادَ فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ وَنِهَايَةِ الذِّلَّةِ، لَا يبلغون عشرة آلاف فارس، وهُم وَبَقِيَّةُ الْجَيْشِ كُلُّهُمْ قَدْ صُرِفُوا عَنْ إِقْطَاعَاتِهِمْ حَتَّى اسْتَعْطَى كَثِيرٌ مِنْهُمْ فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ المساجد ..

وَذَلِكَ كُلُّهُ عَنْ آرَاءِ الْوَزِيرِ ابْنِ الْعَلْقَمِيِّ الرَّافِضِيِّ، وَذَلِكَ أَنَّه لَمَّا كَانَ فِي السَّنة الْـمَاضِيَةِ كَانَ بَيْنَ أهل السُّنَّة والرافضة حرب عظيمة .. فَاشْتَدَّ حَنَقُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَكَانَ هَذَا مِمَّا أَهَاجَهُ عَلَى أَنْ دَبَّرَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ مَا وَقَعَ مِنَ الْأَمْرِ الْفَظِيعِ الَّذِي لَمْ يُؤَرَّخْ أَبْشَعُ مِنْهُ مُنْذُ بُنِيَتْ بَغْدَادُ، وَإِلَى هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، وَلِهَذَا كَانَ أَوَّلَ مَنْ بَرَزَ إِلَى التتار هو، فخرج بأهله وأصحابه وخدمه وحشمه، فاجتمع بالسلطان هولاكو خان لعنه الله .. وَحَسَّنُوا لَهُ قَتْلَ الْخَلِيفَةِ، فَلَمَّا عَادَ الْخَلِيفَةُ إِلَى السُّلْطَانِ هُولَاكُو أَمَرَ بِقَتْلِهِ، وَيُقَالُ: إِنَّ الَّذِي أشار بقتله الوزير ابن العلقمي، والمولى نصير الدين الطُّوسِيُّ .. فَلَمَّا قَدِمَ هُولَاكُو وَتَهَيَّبَ مِنْ قَتْلِ الخليفة هَوَّنَ عليه الوزير ذَلِكَ؛ فَقَتَلُوهُ .. وَمَالُوا عَلَى الْبَلَدِ فَقَتَلُوا جَمِيعَ مَنْ قَدَرُوا عَلَيْهِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ وَالْـمَشَايِخِ وَالْكُهُولِ وَالشُّبَّانِ .. حَتَّى تَجْرِيَ الْـمَيَازِيبُ مِنَ الدِّمَاءِ فِي الْأَزِقَّةِ، فَإِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ،

وَكَذَلِكَ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْجَوَامِعِ وَالرُّبَطِ.

وَلَمْ يَنْجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ سِوَى أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنَ الْيَهُودِ والنَّصارى وَمَنِ الْتَجأَ إِلَيْهِمْ وَإِلَى دَارِ الْوَزِيرِ ابْنِ الْعَلْقَمِيِّ الرَّافِضِيِّ ..

وَكَانَ الْوَزِيرُ ابْنُ الْعَلْقَمِيِّ - قَبْلَ هَذِهِ الْحَادِثَةِ - يَجْتَهِدُ فِي صَرْفِ الْجُيُوشِ وإسقاط اسمهم مِنَ الدِّيوَانِ، فكَانَتِ الْعَسَاكِرُ فِي آخِرِ أَيَّامِ الْمُسْتَنْصِرِ قَرِيبًا مِنْ مِائَةِ أَلْفِ مُقَاتِلٍ .. فَلَمْ يَزَلْ يَجْتَهِدُ فِي تَقْلِيلِهِمْ إِلَى أَنْ لم يبق سوى عَشَرَة آلافٍ، ثُمَّ كَاتَبَ التَّتَارَ وَأَطْمَعَهُمْ فِي أخذ البلاد، وسَهَّل عليهم ذلك .. وَذَلِكَ كُلُّهُ طَمَعًا مِنْهُ أَنْ يُزِيلَ السُّنَّةَ بالكُلِّيَّة، وأنْ يُظْهِر الْبِدْعَةَ الرَّافِضِيَّةَ .. وَاكْتَسَبَ إِثْمَ مَنْ قُتِلَ ببغداد مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالأَطْفَالِ، فَالْحُكْمُ لله الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ رَبِّ الأَرْضِ والسَّماء)[1]. انتهى كلام الإمام ابن كثير.

قلتُ: والشيعة الرافضة هُم أشد الناس كَذِبًا، فقد اتفق أهل العلم على أنهم أكثر الناس كذبًا.

وفي ذلك يقول الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) في «مجموع الفتاوى»: (وأمَّا أهل الكوفة فَلَمْ يَكُن الكذب فى أهل بَلَدٍ أكثر منه فيهم، ففي زمن التابعين كان بها خلق كثيرون منهم معروفون بالكذب، لا سيما الشيعة؛ فإنهم أكثر الطوائف كذبًا باتفاق أهل العلم)[2]. انتهى

(١) البداية والنهاية (١٣/ ٢٠٠-٢٠١)، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير أبي الفداء، الناشر: مكتبة المعارف - بيروت.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣١٦)، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، الناشر: مكتبة ابن =

وهذا هو المنهج نَفْسه الذي سار عليه الرافضي الخبيث صاحب كتاب «إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من علماء السلف».

ولنذكر ثلاث كذبات كأمثلة على الأكاذيب التي ملأ بها الشيعي الرافضي كتابه هذا:

الكذبة الأولى:

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٢/ ٣٩٤»: (قال النيسابوري: «وأما ما حكي أن تلك الزيادة كانت في صحيفة في بيت عائشة فأكلتها الداجن؛ فمن تأليفات المبتدعة». الرواية في «صحيح مسلم» ويقول: من تأليفات المبتدعة!!). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: وهذا كذب صريح قبيح، فرواية أَكْل الداجن لصحيفة فيها آيات - ليست في «صحيح مسلم»، بل إن «صحيح مسلم» بريء منها براءة الذئب من دم يوسف بن يعقوب عليهما السلام!!

ولكن هذه هي عادة الشيعة الرافضة؛ يَكْذِبون ويَكْذِبون ويَكْذِبون.

وأمامكم برامج البحث الشرعي على الحاسب الآلي (كالمكتبة الشاملة) فيمكنكم البحث عن كلمة «داجن» في «صحيح مسلم»، فيظهر لكم الآتي:

عدد نتائج البحث = صفر!!

=

تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: الثانية .

الكذبة الثانية:

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ١/ ٢٦٤»: (واقع المسلمين يُكَذب روايات الأحرف السبعة: ذَكَرَت الروايات أن عِلَّة تشريع تلك الأَحْرُف هي رحمة الله عز وجل بأُمة محمد ﷺ؛ لأنـها لا تطيق قراءة القرآن على حرف واحد، ولكن الواقع كذَّب هذه الدعوى .. الأُمة اليوم كلها مجمعة على حرف واحد ومطيقة لذلك، مع أنـها الآن أحوج ما تكون لتلك الأحرف بدخول كثير من غير العرب في الدين الإسلامي وطغيان اللهجات البعيدة عن فصيح العربية، فمن نُكَذِّب: الروايات؟ أم الواقع؟!). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: وهذا كذب صريح قبيح دُون استحياء أو خوف من الفضيحة!!

فها هي المصاحف المطبوعة اليوم تملأ العالم الإسلام بالقراءات المتنوعة، وها هُم القراء يملئون العالم بأصواتهم المسموعة بتلك القراءات، فهذا المقرئ يقرأ برواية حفص عن عاصم، والآخر يقرأ برواية وَرْش عن نافع، وثالث يقرأ بقراءة ابن عامر، وهكذا.

وكل ذلك من الأحرف السبعة التي أنزل الله تعالى بها القرآن.

ولنذكر مثالًا واحدًا على تنوع هذه القراءات:

قال الإمام القاضي أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ) في كتابه «العواصم من القواصم»: (لا أكسر باء ﴿بُيُوت﴾ ولا عَيْن ﴿عُيُون﴾؛ فإنَّ الخروج من كَسْر إلى ياء مضمومة لم أَقْدر عليه .. ولا أضم هاء «عليهم» و«إليهم» وذلك أخف)[1].

(١) العواصم من القواصم (ص٣٦٣)، الناشر: دار التراث - القاهرة، تحقيق: د. عمار الطالبي.

قلتُ: ها هو القاضي ابن العربي يُصرح بشدة حاجته إلى القراءة المروية بضم الباء من كلمة ﴿ بُيُوتِ﴾ وضم العين من كلمة ﴿ عُيُون ﴾؛ لأنه من الشاق عليه جدًّا أن يقرأ القراءة المروية بكسر الباء من «بِيوت» وكسر العين من «عِيون».

بينما نجد عند قبيلة أخرى من العرب الأسهل عليهم قراءة الكلمتين بكسر الباء والعين.

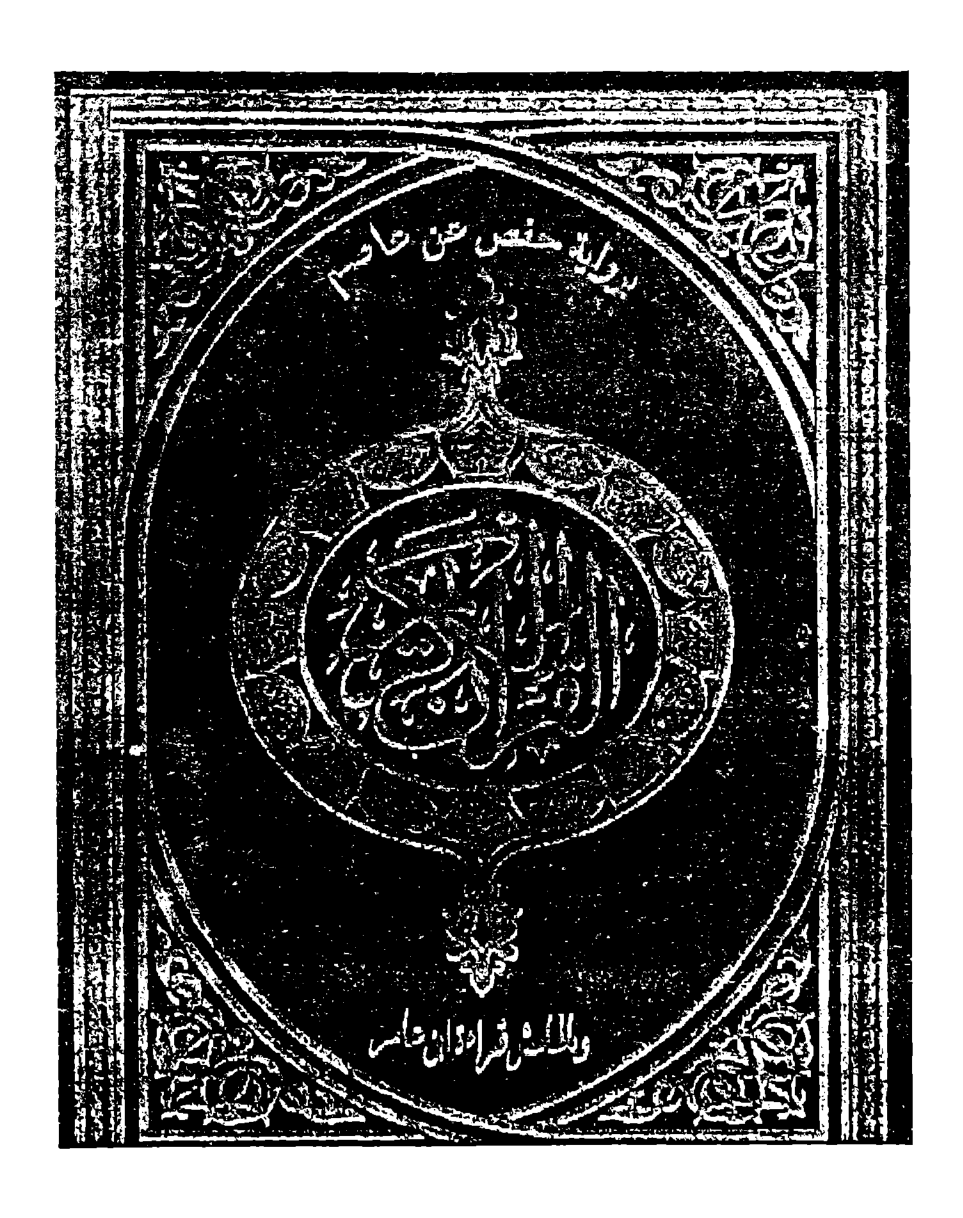
لذلك كان من رحمة الله تعالى بعباده أن أنزل القراءتين؛ تيسيرًا على عباده، ورفْعًا للمشقة عنهم.

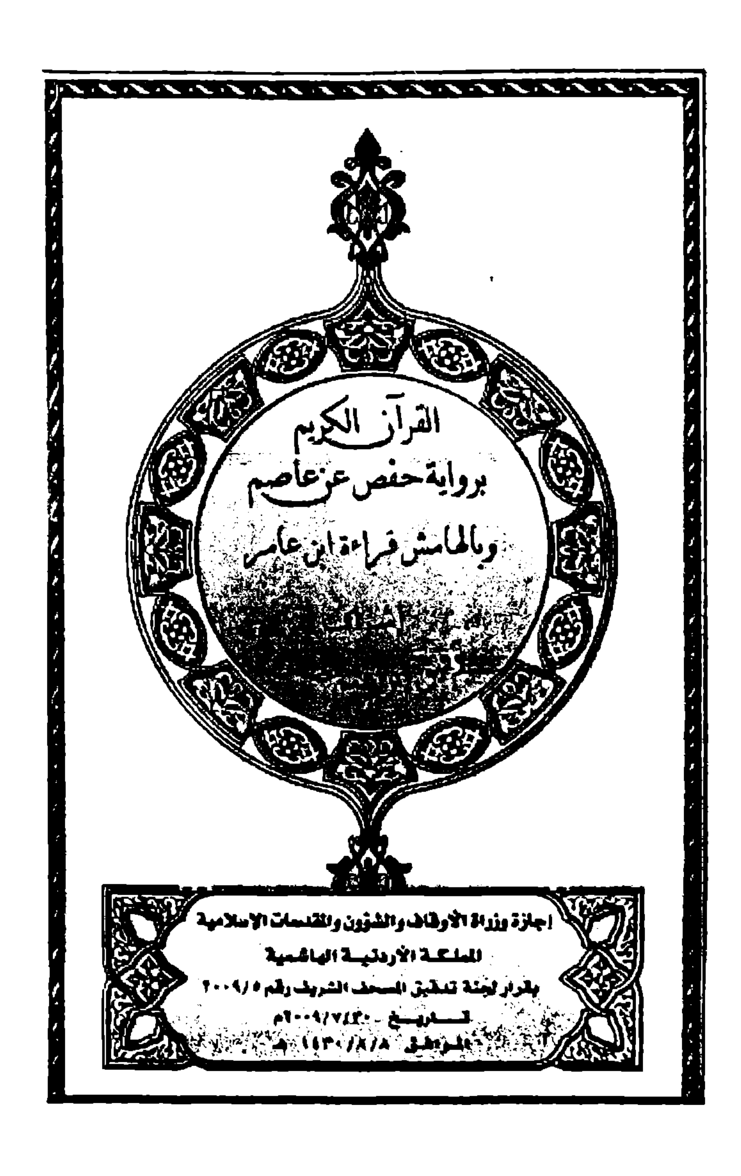
وفي ذلك يقول الإمام شمس الدين ابن الجَزَرِي (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العشر»: (فقرأ بضم الباء من «البيوت» و«بيوت» .. أبو جعفر والبصريان وورش وحفص .. وقرأ بكسر العين من «العيون» و«عيون» .. ابن كثير وحمزة والكسائي وابن ذكوان)[١].

قلتُ: والقراءتان موجودتان حتى الآن، وإليكم صفحات مُصَوَّرة من أحد المصاحف المطبوعة يَعْرِض القرائتين، فيضع القراءة برواية حفص عن عاصم بضم العين ﴿ عُيُون ﴾ في البرواز الرئيسي، ويضع القراءة برواية ذكوان عن ابن عامر بكسر العين ﴿ عِيُون ﴾ في الهامش:

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٦)، تأليف: شمس الدين ابن الْجَزَري، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: على محمد الضباع.


برواية حفص عن عاصم
القرآن الكريم
وبالهامش قراءة ابن عامر


القرآن الكريم
برواية حفص عن عاصم
وبالهامش قراءة ابن عامر
إجازة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
المملكة الأردنية الهاشمية
بقرار لجنة تدقيق المصحف الشريف رقم ٥/ ٢٠٠٩
تاريخ ٢٠٠٩/٧/٣٠م
الموافق ١٤٣٠/٨/٨هـ

سورة الحجر — الجزء الرابع عشر

قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ (٣٢) قَالَ لَمۡ أَكُن
لِّأَسۡجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقۡتَهُۥ مِن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ (٣٣) قَالَ
فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ (٣٤) وَإِنَّ عَلَيۡكَ ٱللَّعۡنَةَ إِلَىٰ يَوۡمِ
ٱلدِّينِ (٣٥) قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ (٣٦) قَالَ فَإِنَّكَ
مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ (٣٧) إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡوَقۡتِ ٱلۡمَعۡلُومِ (٣٨) قَالَ رَبِّ بِمَآ
أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ (٣٩)
إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ (٤٠) قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ
مُسۡتَقِيمٌ (٤١) إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ إِلَّا مَنِ
ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ (٤٢) وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوۡعِدُهُمۡ أَجۡمَعِينَ (٤٣)
لَهَا سَبۡعَةُ أَبۡوَٰبٖ لِّكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ (٤٤) إِنَّ
ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ (٤٥) ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ (٤٦)
وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ
(٤٧) لَا يَمَسُّهُمۡ فِيهَا نَصَبٞ وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ (٤٨)
۞ نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ (٤٩) وَأَنَّ عَذَابِي
هُوَ ٱلۡعَذَابُ ٱلۡأَلِيمُ (٥٠) وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ (٥١)

ٱلۡمُخۡلِصِينَ
بكسر اللام

وَعِيُونٍ
ابن ذكوان
بكسر العين

وَعُيُونٌ
ٱدۡخُلُوهَا
هشام
بضم التنوين
وصلاً



٢٦٤

الكذبة الثالثة:

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ١/ ٣٢٨»: (رواية صحيح البخاري من تآليف الزنادقة عند ابن حزم! ولا مخرج لهم إلا أن يسلكوا مسلك إمامهم ابن حزم الأندلسي المؤيد لمسلك الشيعة حيث رفض هذه الروايات

التي يلزم منها عدم الوثوق بالقرآن، قال ابن حزم: «وذكروا حديثا عن زيد بن ثابت أنه قال: افتقدت آية من سورة براءة هي ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة/ ١٢٨]. فلم أجدها إلا عند رجل واحد. وذكروا في ذلك تكاذيب وخرافات أنهم كانوا لا يثبتون الآية حتى يشهد عليها رجلان! وهذا كله كذب بحت من توليد الزنادقة»). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: وهذا من أفظع الكذب، فالإمام ابن حزم لم يزعم قط أن حديث زيد بن ثابت – الذي في «صحيح البخاري» – من تأليف الزنادقة، وإنما قال ذلك ابن حزم في القصص الواهية التي أضافها الزنادقة، وذلك في قوله: (وذكروا في ذلك تكاذيب وخرافات .. وهذا كله كذب بحت من توليد الزنادقة).

أما حديث زيد بن ثابت – الذي في «صحيح البخاري» – فَلَم يُشَكِّك فيه الإمام ابن حزم قط، وإنما تكلم عنه بكلام صريح في تسليمه بصحته، وإليكم كلام الإمام ابن حزم الذي أخفاه الرافضي الخبيث:

قال الإمام ابن حزم في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»: (وذكروا حديثًا عن زيد بن ثابت أنه قال: «افتقدت آية من سورة براءة .. فلم أجدها إلا عند رجُل واحد»، وذكروا في ذلك تكاذيب وخرافات، أنهم كانوا لا يثبتون الآية إلا حتى يشهد عليها رجلان، وهذا كله كذب بحت من توليد الزنادقة ..

وأمَّا افتقاد زيد بن ثابت الآية، فليس ذلك على ما ظنه أهل الجهل، وإنما معناه أنه لم يجدها مكتوبة إلا عند ذلك الرجل، وهذا بيِّن في حديث حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله .. أن زيد بن ثابت قال: «لما نسخنا المصحف في المصاحف فقدت آية من

سورة الاحزاب كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرؤها، لم أجدها مع أحد إلا مع خزيمة بن ثابت ..».

بيان ما قلناه منصوص في هذا الحديث نفسه، وذلك أن زيدًا حكى أنه سمع هذه الآية من النبي ﷺ، فقد كانت عند زيد أيضًا)[1]. انتهى كلام الإمام ابن حزم.

قلتُ: فقد أَثْبَت الإمام ابن حزم قصة زيد بن ثابت ولم يُنكرها، وهذا عكس الذي زعمه عنه الشيعي الرافضي الْـمُزَوِّر الخبيث!!

فهذا هو شأن الشيعة الرافضة، وهذه هي عادتهم: الكذب، والكذب، ثُم الكذب!!

الخطة التي اعتمد عليها الشيعي الرافضي

اعتمد على هَدْم رُكنين أساسيين:

الرُّكْن الأول: حقيقة نزول القرآن على سبعة أحْرُف.

الرُّكْن الثاني: حقيقة وقوع نَسْخ تلاوة بعض الآيات.

فَبِـهَدْمه الرُّكْن الأول سيتمكن من تفسير اختلاف القراءات بأنه من علامات التحريف؛ لأنه سيقرر نزول القرآن بقراءة واحدة، فأي اختلاف أو تنوع سيُفَسَّر بأنه ناتج من نتائج التحريف.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٦/ ٢٦٥)، تأليف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبي محمد، نشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ.

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ١/ ٢٧٩» مُتَّهِمًا المسلمين بتحريف القرآن: (عقيدة أهل السنة في الأحرف السبعة عقيدة صارخة وبكل وقاحة أن القرآن الكريم يتبع أهواء القرّاء ولا يثبت على حال، وأن كل من أراد الاستمزاج والتفنن بكتاب الله فإن الباب على مصراعيه مشرّع! .. وهكذا أصبح تحريف القرآن دِينًا بين طوائف المسلمين). انتهى كلامه.

ثم قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ١/ ٢٨١» طاعِنًا في أصحاب رسول الله ﷺ: (المشكلة من أين؟! حُسْن الظن المطْلَق بالصحابة وبأفعالهم هو منهج أهل السنة، فكان إيجاد التوجيه الشرعي لأفعالهم هو المقَدَّم في تقييمها .. فلا يُحتمل في نظر أهل السنة أن أحدًا منهم ابتدع من عند نفسه شيئًا خالف أمر الله به .. وكان لهذا المبنى الفاسد أثره الخطير في الفقه والعقيدة، وقد انصبت وتكاتفت جهود جبارة من علمائهم ولسنين متطاولة لإيجاد تأويلات وتوجيهات - أو قُل: تلميعات - لِمَا جاء به التاريخ من مصائب ورزايا لأناس عاديين غير معصومين). انتهى كلام الرافضي الخبيث.

ثم قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ١/ ٢٨٢» مُتَّهِمًا أصحاب رسول الله ﷺ بتحريف القرآن: (ومن تلك الموارد التي عملت بها عدة التأويل والتلميع عملها موردنا هذا، حيث نجد بعض علمائهم يحاول بكل جهد وكثير معاناة أن يجعل من مفهوم الأحْرُف السبعة مظلة تستوعب كل ما استمزجه الصحابة في قراءة نصوص القرآن بالزيادة أو النقص أو التبديل، فكانت تلك الأشكال والألوان في قراءات الصحابة والتابعين هي الحق الذي لا مرية فيه، وعليه فالرأيُ الحصيف والقول السديد في تحديد ماهية الأحرف السبعة هو الرأي المعتمِد

على إيجاد المخارج لجميع ما وصل إلينا من استمزاجات السلف وعبثهم في قراءة آيات القرآن، بشرط أن لا تخرج أي من تلك الاجتهادات عن كونها مصداقًا لمفهوم الأحرف السبعة، ومن ثم يقال لك: إن هذه الاختلافات والتغاير في قراءات القرآن إنما تمت تحت مباركة النصوص النبوية وعلى شريعة رب الصحابة! فصار تَكَلُّفًا ما بَعْده تَكَلُّف وتحميلًا واضحًا وتَعَسُّفًا فاضِحًا). انتهى كلام الرافضي الخبيث.

قلتُ: وبذلك ظهر لكم لماذا أراد الشيعي الرافضي هَدْم حقيقة نزول القرآن على سبعة أَحْرُف؟

ثم عمل الشيعي الرافضي الخبيث جاهدًا لهَدْم الرُّكن الثاني – وهو نَسْخ التلاوة - وبِهَدْمه سيتمكن من اتهام أهل السُّنَّة بالتحريف حين قالوا بأن هناك بعض الآيات التي لم يكتبها الصحابة في المصحف لِكَوْنها منسوخة التلاوة، فإذا هَدَم حقيقة نَسْخ التلاوة فَسَيُمكنه تفسير عدم كتابة هذه الآيات في المصحف بأنه تحريف مُتَعَمَّد!!

قال الطبرسي الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «فَصْل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، ص١٠٧» مُتَّهِمًا أصحاب رسول الله ﷺ بتحريف القرآن:

(وحيث إن نسخ التلاوة غير واقع عندنا؛ فهذه الآيات والكلمات لا بد وأنْ تكون مما سقطت أو أسقطوها من الكتاب جَهْلًا أو عَمْدًا لا بإذن من الله ورسوله، وهو المطلوب). انتهى كلام الرافضي الخبيث.

ولتحقيق هدفهم هذا ارتكب الشيعة الرافضة كل أنواع الجرائم العِلْمية البشعة؛ من تزوير، وتحريف، وكذب، وخيانة للأمانة العلمية، وتدليس خبيث

بإخفاء الروايات الصحيحة الثابتة، وإظهار الروايات الباطلة التي مَصْدَرُها مجهول، أو رُوَاتها معروفون بالكذب!!

وسَتَرَوْن كل ذلك خلال صفحات كتابنا هذا بإذن الله تعالى.

انظروا كيف يَنْسب إلى علماء السَّلَف الاعتراف بالتحريف؟!

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٣/ ٢٢٧»: (ابن أبي داود السجستاني صاحب السنن - قد صنف سفرًا جليلًا أسماه كتاب المصاحف كان مرجع العلماء في معرفة ما غيّره السلف من الصحابة والتابعين في مصاحفهم، وقد عقد بابًا في كتابه المصاحف بعنوان: «باب ما غيّر الحَجّاج في مصحف عثمان» .. وهذا أدل دليل على أنه يرى وقوع التحريف في مصحف عثمان، وقد روى في ذلك رواية لا بأس بإيرادها:

حدثنا أبو حاتم السجستاني، حدثنا عبّاد بن صهيب، عن عوف بن جميلة: «أن الحجاج بن يوسف غيّر في مصحف عثمان أحد عشر حرفًا ..». وإمامهم ابن أبي داود يضاف بما عنونه في كتابه بجدارة لمن قال بتحريف القرآن). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: والله لا أدْري هل كلام هذا الرافضي نتج عن جهله الشديد بمناهج الأئمة في مؤلفاتهم؟ أمْ هو تدليس خبيث منه لتضليل المسلمين؟

هؤلاء الأئمة ليس منهجهم رواية ما يُقِرُّونه؛ وإنما كانوا يَرْوُون ما بَلَغَهُم وحُكِيَ لهم سواء تَبَيَّنُوا ثبوته أَمْ لَا ، ولم يتعهدوا برواية ما ثبَتَ وَصَحَّ فقط ، بل إنهم يَرْوُون ما يصل إليهم ، سواء عرفوا صحته أَمْ لَا ، وتركوا الباب مفتوحًا لمن بعدهم لبحث مدى صحة ثبوت رواياتهم تلك عن طريق دراسة أحوال الرواة واتصال السند.

بل كانوا – أحيانًا – لا يُنَبِّهون على كذب الرواية؛ اعتمادًا منهم على اشتهار الراوي بالكذب.

وسننقل لكم بعض تصريحاتهم التي أقروا فيها بذلك:

١ - قال الإمام أبو جعفر الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) في مقدمة كتابه «تاريخ الرسل والملوك»: (فما يَكُنْ في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة ولا معنى في الحقيقة ، فَلْيَعْلَم أنه لم يؤت في ذلك من قِبَلِنَا، وإنما أتى من قِبَلِ بعض ناقليه إلينا ، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدّى إلينا)[1]. انتهى

٢ - وقال أبو يعلى الخليلي (المتوفى: ٤٤٦هـ) في ترجمة محمد بن خلف: (سمعت الحاكم وابن أبي زرعة يقولان: كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهدته، وإنما كَتبنا عنه للاعتبار)[2]. انتهى

٣ - وقال السهروردي في «العوارف» بعد رواية ذَكَرها: (فهذا الحديث أَوْرَدْناه مُسْنَدًا كما سمعناه ووجدناه ، وقد تكلم في صحته أصحاب الحديث.. ، ويخالج سري أنه غير صحيح)[3]. انتهى

---

(١) تاريخ الرسل والملوك (١/ ١٣)، تأليف: أبي جعفر بن جرير الطبري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٢/ ٤٠٤). وهو في (الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٣/ ٩٧٣)، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد.

(٣) السلسلة الضعيفة والموضوعة للشيخ الألباني (٢/ ٣٤).

٤ - وقال الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣هـ) في كتابه «الكفاية في عِلْم الرواية»: (باب ذِكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلًا له: احْتَجَّ من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحًا لَذَكَرَهُ. وهذا باطل؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته؛ فلا تكون روايته عنه تعديلا له ، ولا خبرا عن صدقه ، بل يروي عنه لأغراض يقصدها ، كيف وقد وُجِدَ جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذِكر أحوالهم ، مع عِلمهم بأنها غير مُرْضية ، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية ، وبفساد الآراء والمذاهب)[1].انتهى

قلتُ: ويتضح من ذلك أن هؤلاء الأئمة إنما كانوا يَرْوُون ما بَلَغَهم ، سواء تبينوا ثبوته أَمْ لَا ، ولم يتعهدوا برواية ما ثبت وصح فقط ، وتركوا الباب مفتوحًا لمن بعدهم لبحث مدى صحة ثبوت رواياتهم تلك، بدراسة أحوال الرواة واتصال السند.

لذلك قال الأمير الصنعاني (١٠٩٩ - ١١٨٢هـ) في كتابه «توضيح الأفكار» في عِلْم الحديث: (مَن أَسْنَدَ ولم يصحح لَمْ يَتحمل عُهْدة؛ لأنه قد أحال الناظر على النظر في رجال كتابه)[2]. انتهى

قلتُ: كانوا – أحيانًا – لا يُنَبِّهون على كذب الرواية؛ اعتمادًا منهم على اشتهار

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٨٩)، ونقله عنه الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان، ١/ ١٤).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٣١٩)، المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة .

الراوي بالكذب.

وهذه الرواية التي ذكرها الرافضي الخبيث نجد مَصْدَرْها هو عباد بن صهيب.

إن كبار علماء الحديث الذين عاصروه قد حَذَّروا الناس من ضلال هذا الرَّجُل وأباطيله، وبِدْعَته، وحكاياته المكذوبة الموضوعة، فهو رَجُل مبتدع ضال، تُوفي سنة ٢١٢هـ[١]، يعني في القرن الثالث الهجري.

واستمر تحذير علماء الحديث مِنْ هذا الرجُل طوال التاريخ الإسلامي، ابتداءً من أئمة الحديث المعاصرين له، وَوُصُولًا إلى الشيخ الألباني في عَصْرِنا هذا.

وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - **الإمام أبو بكر بن أبي شيبة (١٥٩ - ٢٣٥هـ)**: قال: (تَرَكْنا حديث عباد بن صهيب قَبْل أن يموت بعشرين سنة)[٢].

٢ - **الإمام أبو إسحاق الـجُوزْجاني (المتوفى ٢٥٩هـ)**: قال في كتابه «أحوال الرجال»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ كان غاليًا في بِدْعَته، مخاصمًا بأباطيله)[٣].

---

(١) قال الإمام ابن سعد في كتابه «الطبقات الكبرى، ٧/ ٢٩٧»: (عباد بن صهيب .. توفي بالبصرة في شوال سنة اثنتي عشرة ومائتين).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٨١)، تأليف: ابن أبي حاتم الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م.

(٣) أحوال الرجال (ص١١٢)، تأليف: أبي إسحاق يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي.

٣ - الإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ): قال في كتابه «الضعفاء»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ البصري تَرَكُوه)[١].

٤ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ – ٢٧٧هـ): قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ البصري .. رَوَى عَنْه مَنْ لم يَفْهَم العِلْم .. سألتُ أَبِي عن عباد بن صهيب، فقال: ضعيف الحديث، مُنْكَر الحديث، تُرِكَ حديثه)[٢].

٥ - الإمام زَكَرِيَّا السَّاجِيُّ[٣] (٢١٧-٣٠٧هـ): قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ البصري أحد المتروكين .. قال الساجي: .. كانت كُتُبه ملأى من الكذب)[٤].

---

(١) الضعفاء الصغير(ص٧٥)، الناشر: دار الوعي-حلب، تحقيق: محمود إبراهيم، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٦ هـ.

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٨١).

(٣) قال الإمام شمس الدين الذهبي في «سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٩٨-١٩٩»: (السَّاجِيُّ زَكَرِيَّا بن يَحْيَى .. الإِمَامُ، الثَّبْتُ، الحَافِظُ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ وَشَيْخُهَا وَمُفْتِيهَا .. كَانَ مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ .. وَلِلسَّاجِي مصنَّفٌ جليلٌ فِي علل الحَدِيث، يدلُّ عَلَى تبحُّره وَحِفْظِهِ).

وقال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل ٣/ ٦٠١»: (زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الساجي .. كان ثقة، يعرف الحديث والفقه، وله مؤلفات حسان في الرجال واختلاف العلماء وأحكام القرآن).

(٤) لسان الميزان (٣/ ٢٣٠)، ، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦هـ، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.

٦ - الإمام النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ): قال في كتابه «الضعفاء والمتروكين»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ البصري متروك الحديث)[١].

٧- الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ): قال في كتابه «المجروحين»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ .. يَرْوي الْمَنَاكِير عَن الْمَشَاهِير؛ التي إذا سمعها الْمُبْتَدِئ في هذه الصناعة، شَهد لها بالوَضْع)[٢].

قلتُ: يَعْني شهد لها بأنها موضوعة عَمْدًا؛ يَعْني مُخْتَلَقة مصنوعة مكذوبة.

قال الحافظ زين الدين العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦هـ) في أَلْفِيته في علوم الحديث:

شَرُّ الضَّعِيفِ الخَبَرُ الموضُوعُ   الكَذِبُ الْمُختَلَقُ الَمصْنُوعُ

تنبيهات مُهِمَّة

التنبيه الأول: لا بد أخي الفاضل أنْ تكون قد قرأت كتابنا الأول من هذه السلسلة والذي بعنوان: (كشف أكاذيب القسيس حول القرآن الكريم)، حيث بَسطنا فيه القول في تقريرِ حقيقة نزول القرآن على سبعة أَحْرُف، وفي توضيح حقيقة ما حصل في عهد أبي بكر وعثمان – رضي الله عنهما - بخصوص جمع القرآن وحرق المصاحف؛ فالكتاب الذي بين يديك الآن هو إكمال لِمَا سبق ومبني عليه.

---

(١) الضعفاء والمتروكين (ص٧٤)، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: دار الوعي - حلب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٦هـ.

(٢) المجروحين (٢/ ١٦٤)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي.

التنبيه الثاني: عند نقل تحذيرات أئمة الحديث من أحد الرواة فإننا نُكثر من نَقْل تصريحاتهم؛ ليتأكد لكم أنه قد طعن فيه جَمْعٌ كبير من أئمة الحديث، وحذَّروا من رواياته على مَرِّ العصور وطوال التاريخ الإسلامي، بدايةً من أئمة الحديث الذين كانوا في زَمَنِه.

وهدفنا من ذلك – أيضًا – أن يقول القارئ بعد قراءتها:

«كل هذه التصريحات لكل هؤلاء الأئمة في كل هذه المراجع - قد أخفاها الشيعة الرافضة؟!! ما أشد خُبْثهم وكذبهم وتزويرهم وتضليلهم!».

التنبيه الثالث:

عندما ننقل كلامًا لأحد أهل العلم قد نضع توضيحًا أثناء الكلام، وعَلَامته أن يكون بين قوسين هكذا: [..].

التنبيه الرابع:

نظرًا إلى كثرة النصوص المنقولة، كان لا بد من اختصار العبارات التي لا تتعلق بالمعنى المراد، ووضعنا مكانها نقطتين فقط هكذا (..)، وشَرَطْنا في ذلك شرطين :

الشرط الأول: ألَّا تكون العبارات المحذوفة مُؤَثِّرة في المعنى.

الشرط الثاني: أن ننقل نَصَّ كلام الأئمة بحروفه، كما بالمثال التالي:

قال الإمام الذهبي : (أَحْمَدُ بنُ مَنِيعِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَغَوِيُّ الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَة، أَبُو جَعْفَرٍ البَغَوِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ. وَأَصْلُهُ مِنْ مَرْوَ الرُّوذ. رَحَلَ، وَجَمَعَ، وَصَنَّفَ «المُسْنَدَ». حَدَّثَ عَنْ: هُشَيْمٍ، وَعَبَّادِ بنِ العَوَّامِ، وَسُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وَمَرْوَان بنِ شُجَاعٍ، وَعَبْدِ العَزِيزِ بنِ أَبِي حَازِمٍ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ المُبَارَكِ، وَهَذِهِ الطَّبَقَةِ، فَمَنْ بَعْدَهُم.

حَدَّثَ عَنْهُ: السِّتَّةُ، لَكِنَّ البُخَارِيَّ بِوَاسِطَةٍ، وَسِبْطُهُ مُسْنِدُ وَقْتِهِ أَبُو القَاسِمِ البَغَوِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ نَاجِيَةَ، وَيَحْيَى بنُ صَاعِدٍ، وَإِسْحَاقُ بنُ جَمِيلٍ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم.

وَثَّقَهُ صَالِحٌ جَزَرَةُ، وَغَيْرُهُ. وَكَانَ مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ سِتِّيْنَ وَمائَةٍ). انتهى

قلتُ: لنفترض أننا نريد بيان تاريخ مولد هذا الإمام، وأنه ثقة، فسننقل كلام الإمام الذهبي هكذا: (أَحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ.. الثِّقَةُ ..، وَثَّقَهُ: صَالِحٌ جَزَرَةُ، وَغَيْرُهُ. وَكَانَ مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ سِتِّيْنَ وَمائَةٍ). انتهى

وكما تَرَوْن أننا التزمنا بِنَقْل نَصِّ كلام الإمام الذهبي بِحُرُوفه .

التنبيه الخامس:

يشتمل هذا الكتاب على ستة أبواب، وهي كما يلي:

الباب الأول: مُقَدِّمات من عِلْم أُصُول الحديث.

الباب الثاني : الأدلة القطعية على كذب الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ.

الباب الثالث: دراسة نَقْدِيَّة للروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ.

الباب الرابع: دراسة نَقْدِيَّة للروايات التي تَطْعن في نزول القرآن على سبعة أحْرُف.

الباب الخامس: دراسة نَقْدِيَّة للروايات التي تزعم أن النبي ﷺ أجاز لأصحابه أن يُغَيِّروا ألفاظ الآية.

الباب السادس: كَشْف أكاذيب وجهالات الشيعة الرافضة حول نَسْخ التلاوة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباب الأول

مقدمات في عِلْم الحديث

نذكر في هذا الباب خَمْس مُقَدِّمات حديثية:

المقدمة الأولى: إذا كان الْـمَتْن مُنْكَرًا، فلا بد من وجود عِلَّة في السَّنَد.

المقدمة الثانية: تصحيح الحاكم للحديث في «المستدرك» ليس مُعْتَبَرًا عند أئمة الحديث.

المقدمة الثالثة: سكوت الذهبي على تصحيح الحاكم لا يدل على موافقة الذهبي له.

المقدمة الرابعة: لا يَصِح الاعتماد على مجرد ذِكْر اسم الراوي في كتاب «الثقات» لابن حبان إلا إذا صرح ابن حبان بما يدل على معرفته بضبط الراوي.

المقدمة الخامسة: التصريح بالسماع في بعض الروايات يكون خطأً من الراوي.

المقدمة السادسة: قول البخاري في كتابه «التاريخ الكبير»: «فلان سمع فلانًا» ليس إثْباتًا للسماع؛ وإنما هو يَـحْكِي الصيغة التي ذكرها الراوي في السَّنَد.

وفيما يأتي تفصيل ذلك.

المقدمة الأولى

إذا كان الـمَتْن مُنكَرًا، فلا بد من وجود عِلّة في السَّنَد

قال العَلَّامة عبد الرحمن بن يحيى الـمُعَلِّمي في مقدمة تحقيقه لكتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام الشوكاني:

(هذه قواعد يَحْسُن تقديمها: .. ٤- إذا اسْتَنْكَر الأئمة المحققون الْـمَتْن، وكان ظاهر السَّنَد الصحة،فإنهم يتطلبون له عِلَّة، فإذا لم يجدوا عِلَّة قادحة مُطْلَقًا - حيث وقعت - أَعَلُّوه بِعِلَّة ليست بقادحة مُطْلَقًا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك الْـمُنْكَر.

فمن ذلك: إعلاله بأن راويه لم يصرح بالسماع، هذا مع أن الراوي غير مُدَلِّس، أَعَلَّ البخاري بذلك خبرًا رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن عكرمة. تراه في ترجمة عمرو من «التهذيب»[1]. ونحو ذلك؛ كلامه في حديث عمرو بن دينار: في القضاء بالشاهد واليمين[2].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب، ٨/ ٧٢»: (عمرو بن أبي عمرو .. قال البخاري: «رَوى عن عكرمة في قصة البهيمة، فلا أدرِي: سمع؟ أمْ لا؟» .. روى عن عكرمة عن ابن عباس: «مَن أتَى بهيمة فاقتلوه» وقد روى عاصم عن أبي زرعة عن ابن عباس: «ليس على مَن أتَى بهيمة حد» .. وقال العجلي: «ثقة، يُنْكَر عليه حديث البهيمة»). انتهى

(٢) قال الإمام الترمذي في «العلل الكبير»: (عَمْرُو بن دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى =

ونحوه أيضا: كلام شيخه علي بن المديني في حديث «خلق الله التربة يوم السبت - إلخ» كما تراه في «الأسماء والصفات» للبيهقي[١]، وكذلك أَعَلَّ أبو حاتم خبرًا رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري، كما تراه في «علل ابن أبي حاتم، ٢/ ٣٥٣».

ومن ذلك: إشارة البخاري إلى إعلال حديث الجمع بين الصلاتين: بأن قتيبة لما كتبه عن الليث كان معه خالد المدائني، وكان خالد يدخل على الشيوخ. يراجع «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ١٢٠.

ومن ذلك: الإعلال بالحمل على الخطأ، وإنْ لم يتبين وجهه، كإعلالهم حديث

=

بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ». سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: عَمْرُو بن دِينَارٍ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدِي مِنَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا الْحَدِيثَ).

(١) قال الإمام البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات، ٢/ ٢٥٠»: (قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بن أُمَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ بن خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الله بن رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ﷺ قَالَ: أَخَذَ رسول الله ﷺ بِيَدِي، فَقَالَ: «خَلَقَ الله التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ ..» .. وَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ أَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ؛ لِمُخَالَفَتِهِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ التَّفْسِيرِ وَأَهْلُ التَّوَارِيخِ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بن أُمَيَّةَ إِنَّمَا أَخَذَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن أَبِي يَحْيَى عَنْ أَيُّوبَ بن خَالِدٍ، وَإِبْرَاهِيمُ غَيْرُ مُحْتَجٍّ بِهِ .. قَالَ عَلِيُّ بن الْمَدِينِيِّ: «وَمَا أَرَى إِسْمَاعِيلَ بن أُمَيَّةَ أَخَذَ هَذَا إِلَّا مِنْ إِبْرَاهِيمَ بن أَبِي يَحْيَى»). انتهى، الناشر: مكتبة السوادي، تحقيق: عبد الله الحاشدي، ١٤١٢هـ

قلتُ: ولم أجد أحدًا وصف إسماعيل بن أمية بالتدليس، فلَمّا وجده الإمام علي بن المديني لم يُصَرِّح بالسماع من أيوب - حَكَم بأنه أخذه من واسطة ضعيفة وأسقطها من الإسناد وهذه الواسطة الضعيفة هي إبراهيم.

عبد الملك بن أبي سليمان في الشفعة.

ومن ذلك: إعلالهم بظن أن الحديث أُدْخِل على الشيخ، كما ترى في «لسان الميزان» في ترجمة الفضل بن الحباب وغيرها.

وحُجَّتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مُطْلَقًا إنما بُنِيَ على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن مُنْكَرًا ، يَغْلُب على ظن الناقد بُطْلانه، فَقَدْ تَحَقَّق وجود الْخَلَل، وإذا لم يوجد سبب له إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء الخلل فيه مِن جهتها.

وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دُونهم - مِن التَّعَقُّب بأن تلك العلة غير قادحة وأنهم قد صححوا ما لا يُحْصَى من الأحاديث مع وجودها فيها - إنما هو غَفْلَة عَمَّا تَقَدَّم مِن الفَرْق، اللهم إلا أنْ يُثْبِت الْمُتَعَقِّب أنَّ الخبر غَيْر مُنْكَر)[1]. انتهى كلام الْمُعَلِّمي.

قلتُ: نذكر مثالين لتوضيح ذلك:

المثال الأول:

هذا المثال نحتاجه لفهم كيفية توجيه النَّقد إلى إحدى الروايات التي احتج بها الشيعة الرافضة.

---

(١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص١١-١٢)، تأليف: الإمام محمد بن علي الشوكاني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، تحقيق: الشيخ العَلَّامة عبد الرحمن بن يحيى الْمُعَلِّمي، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.

قال الإمام الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» في ترجمة سليمان بن مهران الأعمش: (الأعمش .. يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يَدْرِي به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تَطَرَّق إليه احتمال التدليس؛ إلا في شيوخ له أَكْثَر عنهم؛ كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال)[1]. انتهى

قلتُ: وهذا الذي قاله الإمام الذهبي من حَمْل عنعنة الأعمش على الاتصال في الحالة المذكورة - إنما هو ترجيح لأحد احتمالين، لكن يظل احتمال التدليس قائمًا.

وكأنَّ أئمة الحديث يفكرون هكذا: الأعمش أحيانًا يُسْقط الواسطة التي نَقَلَت الحديث بَيْنه وبَيْن شيخه، فإذا لم يُصَرِّح بالسماع من أبي صالح فهنا يوجد احتمالان:

الاحتمال الأول: أن الأعمش سمع الحديث بنفسه من شيخه أبي صالح.

الاحتمال الثاني: أن هناك واسطة بين الأعمش وشيخه أبي صالح.

لكن الأعمش يروي كثيرًا عن أبي صالح، وسمع منه كثيرًا، فالاحتمال الغالب أنه سمع منه هذا الحديث مباشرة دُون واسطة.

ولكن حين يكون محتوى الحديث مُنْكَرًا يخالف الروايات الصحيحة الثابتة من طريق الثقات - فحينئذ تَظْهر قوة احتمال أن الأعمش لم يسمع هذا الحديث من أبي صالح، وإنما هناك واسطة مجهولة بينهما، فهذه هي الثغرة التي أدَّت إلى وقوع الـخَلَل

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢/ ٢٢٤)، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

في الرواية الـمُنْكَرة.

فعنعنة الأعمش عن أبي صالح ليست قَطْعًا محمولة على الاتصال بينهما، وإنما هناك احتمال أنه لم يسمعه منه وأنه أسقط الواسطة بينهما.

ومن ذلك قول الإمام أبي بكر البيهقي في كتابه «السنن الكبرى»: (أَبُو حَمْزَةَ السُّكَّرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالـمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ..» .. وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ الْأَعْمَشُ بِالْيَقِينِ مِنْ أَبِي صَالِحٍ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيُّ، أنبأنا أَبُو بَكْرِ بن دَاسَة، حدثنا أَبُو دَاوُدَ، حدثنا أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، حدثنا ابْنُ فُضَيْلٍ، حدثنا الْأَعْمَشُ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالـمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ ..»). انتهى

المثال الثاني:

جاء في كلام الشيخ العَلَّامة عبد الرحمن بن يحيى الـمُعَلِّمي: (ومن ذلك: إعلالهم بظن أن الحديث أُدْخِل على الشيخ، كما ترى في «لسان الميزان» في ترجمة الفضل بن الحباب وغيرها). انتهى

وإليكم تفصيل ذلك:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «لسان الميزان»: (الفضل بن الحباب .. أبو خليفة .. قال أبو يعلى الخليلي: «احترقت كُتبه» ..

روى عنه ابن عبد البر في «الاستذكار» - من طريقه - حديثًا مُنكَرًا جدًّا، ما أَدْرِي مَن الآفة فيه؟! قال ابن عبد البر: «أخبرنا أحمد بن قاسم ومحمد بن إبراهيم

ومحمد بن حكم، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا الفضل بن الحباب، حدثنا هشام بن عبد الملك الطيالسي، حدثني شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: مَنْ وَسَّعَ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ؛ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ سَائِرَ سَنَتِهِ ..».

وشيوخ ابن عبد البر الثلاثة موثَّقُون، وشيخهم محمد بن معاوية هو ابن الأحمر راوي السُّنَن عن النسائي، وثَّقَه ابن حزم وغَيْره؛ فالظاهر أنَّ الغلط فيه من أبي خليفة، فَلَعَلَّ ابن الأحمر سَمِعه منه بعد احتراق كُتبه، والله أعلم)[1]. انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

قلتُ: الحافظ ابن حجر يرى أنَّ مضمون الحديث مُنْكَر جدًّا، لا يمكن أن يكون ثابتًا عن النبي ﷺ، لكنه لا يجد عِلَّة في الإسناد، وهو يَعْلَم أنه لا بد من وجود ثَغْرة أدَّت إلى وجود هذا الـخَلل في الرواية.

فَلَم يجد الحافظ ابن حجر ثغرة إلا في قول أبي يعلى الخليلي في كتابه «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (أَبو خَلِيفَةَ الْفَضْلُ بن الْحُبَابِ الْجُمَحِيُّ احْتَرَقَتْ كُتُبُهُ).

فهذه هي الثغرة التي يحتمل أن الـخَلل جاء من جهتها.

فقال الحافظ ابن حجر: (فالظاهر أنَّ الغلط فيه من أبي خليفة، فَلَعَلَّ ابن الأحمر سَمِعه منه بعد احتراق كُتبه، والله أعلم). انتهى

قلتُ: وهذا على الرغم من أنني لم أجد أحدًا يطعن في ضَبْط وإتقان أبي خليفة

---

(١) لسان الميزان (٤/ ٤٣٨-٤٣٩).

بعد احتراق كُتبه.

قال الإمام الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: (الفضل بن الحباب أبو خليفة الجمحى مُسْنِد عصره بالبصرة .. وكان ثقة عالما، ما عَلِمْتُ فيه لِينًا إلا ما قال السليماني: «إنه من الرافضة»، فهذا لم يصح عن أبي خليفة)[1]. انتهى

قلتُ: هذا يؤكد أنه لم يَطْعن أحد في ضَبْط وإتقان أبي خليفة بعد احتراق كُتبه، لكن لابد من ثغرة جاء منها الخلل، واحتراق كُتُبه هي الثغرة التي ظهرت للحافظ ابن حجر.

تنبيه مهم:

هذا الصنيع من الحافظ ابن حجر يؤكد أنه لا يخالف في القاعدة التي ذكرها الشيخ الْمُعَلِّمي، فلا يَفْرح الشيعة الرافضة بتصحيح الحافظ ابن حجر للرواية التي تزعم أن ابن عباس رضي الله عنهما قال عن كاتب المصحف: «كتبها وهو ناعس». (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا صفحة ١٥٢).

نقول: فلا يفرح الشيعة الرافضة بتصحيح الحافظ ابن حجر لهذه الرواية المزعومة؛ لأن تصحيح الحافظ ابن حجر لإسنادها إما أنه غَفْلة منه – رحمه الله – عن هذه القاعدة التي طَبَّقها بنفسه هنا في كتابه «لسان الميزان»، وإمَّا أنه يرى أن محتوى الرواية يمكن تفسيره وتأويله بمعنى غير الذي يريده الشيعة الرافضة، وكأنَّ الحافظ يرى أنه ليس هناك ضرورة للبحث عن ثغرة غير ظاهرة في الإسناد، وهذا الاحتمال

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٠)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

الثاني هو الظاهر من قول الحافظ في «فتح الباري» عند كلامه على رواية ابن عباس رضي الله عنهما بعد أنْ صحح إسنادها:

(فَلْيُنْظَرْ في تَأْوِيلِهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ)[1]. انتهى

ونقول للشيعة الرافضة: الثغرة في هذا الإسناد قد فاتت الحافظ ابن حجر رحمه الله، فالحافظ ابن حجر ليس معصومًا، وليس عنده عِلْمَ كُل شيء، وهذه الثغرة هي أن الرواية من طريق جرير بن حازم وهو يغلط ويُخْطِئ إذا حَدَّث مِن حِفْظه، وقد صَرَّح بذلك كبار أئمة الحديث: أحمد بن حنبل، والبخاري، وزكريا الساجي، وابن عَدِي ، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر نَفْسه!

وقد نقلنا تصريحاتهم في كتابنا هذا (ص١٥٤).

ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»: (جرير بن حازم .. له أوهام إذا حَدَّث مِن حِفْظه)[2].

---

(١) فتح الباري (٨/ ٣٧٣)، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) تقريب التهذيب (ص١٣٨)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشد- سوريا- ١٩٨٦م.

المقدمة الثانية

تصحيح الحاكم للحديث في «المستدرك» ليس مُعْتَبَرًا عند أئمة الحديث

وجدت الشيعة الرافضة يفرحون كثيرًا بتصحيح الحاكم أبي عبد الله لأحاديث في كتابه «المستدرك على الصحيحن» يرونها تؤيد باطلهم وضلالهم.

ومن هنا تظهر أهمية هذه المقدمة في عِلْم الحديث، والتي توضح تصريحات كبار أئمة الحديث - على مدار التاريخ الإسلامي - بأنَّ الحاكم لا يُعْتمَد على تصحيحه، فتصحيحه ليس مُعْتَبَرًا عند أئمة الحديث، بل إنهم يُحَذِّرون من تصحيحه؛ لشدة تساهله وغَفْلته وكَثْرة أوْهَامه في كتابه «المستدرك».

فهو يُصحح الروايات التي يرويها مجهولون!!

ومن ذلك قَوْل الحاكم في كتابه «المستدرك»: (أَبُو الْمَلِيحِ الْمُدَنِيُّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «مَنْ لَا يَدْعُو الله يَغْضَبْ عَلَيْهِ ..». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، فَإِنَّ أَبَا صَالِحٍ الْخُوزِيَّ وَأَبَا الْمَلِيحِ الْفَارِسِيَّ لَمْ يُذْكَرَا بِالْجَرْحِ، إِنَّمَا هُمَا فِي عِدَادِ الْمَجْهُولِينَ؛ لِقِلَّةِ الْحَدِيثِ)[1]. انتهى

قلتُ: فنجده صَرَّح بجهالة الرواة ثم يُصَحِّح حديثهما!!

---

(١) المستدرك (١/ ٦٦٨)، تأليف: محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عطا.

وفي ذلك يقول الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢٦٥٤»: (تصحيح الحاكم للحديث مع تصريحه بجهالة بعض رواته -دليل على أن من مذهبه تصحيح حديث المجهولين، فهو في ذلك كابن حبان، فاحفظ هذا؛ فإنه ينفعك في البحث والتحقيق إن شاء الله تعالى). انتهى

وإليكم بعض تصريحات كبار أئمة الحديث:

١ - الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح (٥٥٧ - ٦٤٣هـ):

قال في مقدمته في علوم الحديث والمشهورة بـ «مقدمة ابن الصلاح»: (الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ الله .. جَمَعَ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ «الْـمُسْتَدْرَكَ» .. وَهُوَ وَاسِعُ الْخَطْوِ فِي شَرْطِ الصَّحِيحِ، مُتَسَاهِلٌ فِي الْقَضَاءِ بِهِ)[1]. انتهى

٢ - الإمام محيي الدين النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ):

قال في كتابه «المجموع شرح المهذب»: (اتَّفَقَ الْـمُحَدِّثُونَ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا وَاضْطِرَابِهِ .. وَذَكَرَهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ الله فِي «الْـمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» وَقَالَ: «هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ». وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْحَاكِمُ خِلَافُ قَوْلِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَالْحَاكِمُ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ بِالتَّسَاهُلِ فِي التَّصْحِيحِ). انتهى

٣ - الإمام بَدْر الدِّين ابن جَمَاعة محمد بن إبراهيم (٦٣٩ - ٧٣٣هـ):

قال في أحاديث «مستدرك الحاكم»: (وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يُتَتَبَّعُ، وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِمَا يَلِيقُ بِحَالِهِ مِنَ الْحُسْنِ أَوِ الصِّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ)[2]. انتهى

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢١-٢٢).

(٢) نقله الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه (تدريب الراوي، ١/ ١٠٧)، تحقيق: عبد الوهاب =

٤ - الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ):

قال في «مجموع الفتاوى»: (وَأَمَّا تَصْحِيحُ الْحَاكِمِ لِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ فَهَذَا مِمَّا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ وَقَالُوا: إِنَّ الْحَاكِمَ يُصَحِّحُ أَحَادِيثَ وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ مَكْذُوبَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ .. وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى مُجَرَّدِ تَصْحِيحِ الْحَاكِمِ)[1]. انتهى

٥ - الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ):

قال في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: (الحاكم أبو عبد الله .. إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فَمَا أَدْرِي: هل خَفِيَتْ عَلَيْه؟! فما هو ممن يَجْهَل ذلك، وإنْ عَلِمَ فهذه خيانة عظيمة، ثم هو شيعي مشهور بذلك؛ مِن غَيْر تَعَرُّض للشيخين.

وقد قال ابن طاهر: «سألت أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري عن الحاكم أبي عبد الله، فقال: إمام في الحديث رافضي خبيث».

قلت [القائل هو الذهبي]: الله يحب الإنصاف، ما الرَّجُل برافضي، بل شيعي فقط)[2]. انتهى كلام الإمام الذهبي.

وقال الإمام الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة الحاكم: (لَيْته لم يُصَنِّف

=

عبد اللطيف، نشر: مكتبة الرياض الحديثة-الرياض.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٥).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ٦٠٨)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

«المستدرك»؛ فإنه غض من فضائله بِسُوء تَصَرُّفه)[١]. انتهى

٦ - الإمام ابن القيم (٦٩١ -٧٥١هـ):

قال في كتابه «الفروسية»: (قَالُوا: وَأما تَصْحِيح الْحَاكِم فكَمَا قَالَ الْقَائِل:

فأصبحت من ليلى الْغَدَاة كقابض ... على الْمَاء خانته فروج الْأَصَابع

وَلَا يَعْبَأ الْحُفَّاظ - أطباء عِلَل الحَدِيث - بتصحيح الْحَاكِم شَيْئًا، وَلَا يَرْفعون بِهِ رَأْسًا الْبَتَّة .. بل يصحح أَشْيَاء مَوْضُوعَة بِلَا شكّ عِنْد أهل الْعلم بِالْحَدِيثِ، وَإِن كَانَ مَن لَا علم لَهُ بِالْحَدِيثِ لَا يعرف ذَلِك فَلَيْسَ بمعيار على سنة رسول الله ﷺ، وَلَا يعبأ أهل الحَدِيث بِهِ شَيْئا.

وَالْحَاكِم نَفسه يصحح أَحَادِيث جمَاعَة، وَقد أخبر في كتاب الـمَدْخل لَهُ أن لَا يحْتَج بهم، وَأطلق الْكَذِب على بَعضهم)[٢]. انتهى

٧ - الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي (٧٠٥ - ٧٤٤هـ):

قال في كتابه «الصَّارِمُ الْمُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي»: (هذا الحديث مما أخرجه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي .. وهو أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم .. فإن الغلط في هذا قليل ليس هو مثل صحيح الحاكم، فإن فيه أحاديث كثيرة يظهر أنها كذب موضوعة، فلهذا انحطت درجته عن درجة غيره)[٣].

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٥)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى.

(٢) الفروسية (ص٢٤٥)، تأليف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور حسن سلمان، نشر: دار الأندلس- السعودية، الطبعة: الأولى- ١٩٩٣م.

(٣) الصَّارِمُ الْمُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي (ص١١١)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: =

٨ - جمال الدين الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢ هـ):

قال في كتابه «نصب الراية لأحاديث الهداية»: (تَصْحِيحُ الْحَاكِمِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ .. فَقَدْ عُرِفَ تَسَاهُلُهُ في ذَلِكَ)[1]. انتهى

٩ - الإمام الحافظ ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ):

قال في كتابه «اختصار علوم الحديث»: (وقد تكلم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح على الحاكم في مستدركه .. في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة .. فيه الحسن والضعيف والموضوع أيضًا، وقد اختصره شيخنا أبو عبد الله الذهبي .. وجمع فيه جزءًا كبيرًا مما وقع من الموضوعات)[2]. انتهى

١٠ - الحافظ زين الدين العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦هـ):

قال في كتابه «شرح التبصرة والتذكرة» في علم الحديث: (تساهُلِ في المستدركِ .. فالحقُّ أنَّ ما انفردَ بتصحيحِهِ يُتَتَبَّعُ بالكشفِ عنه، ويُحْكَمُ عليه بما يليقُ بحالِهِ من الصحَّةِ، أو الحُسْنِ، أوِ الضَّعْفِ .. وابنُ حبانَ البستيُّ يُقارِبُ الحاكمَ في التساهُلِ، فالحاكمُ أشدُّ تساهُلًا)[3]. انتهى

الأولى – ١٤٠٥هـ.

(١) نصب الراية لأحاديث الهداية (١/ ٣٤٤)، تأليف: عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، دار النشر: دار الحديث - مصر - ١٣٥٧هـ، تحقيق: محمد يوسف البنوري.

(٢) اختصار علوم الحديث (١/ ١١٣).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٢٠-١٢١).

١١ - الإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العَسْقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ):

قال في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح» وهو يتكلم عن أقسام أحاديث «مستدرك الحاكم»: (لا شك في نزول أحاديثه عن درجة الصحيح؛ بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف .. ومن العجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقال بعد روايته: «هذا صحيح الإسناد ..» مع أنه قال في كتابه الذي جَمَعه في الضعفاء: «عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يَخْفَى على مَن تَأَمَّلها مِن أَهْل الصنعة أنَّ الْحمْل فيها عليه». وقال في آخر هذا الكتاب: «فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جَرْحهم ..».

فكان هذا مِن عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة)[١]. انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وقال الحافظ ابن حجر أيضًا في كتابه «لسان الميزان»: (والحاكم أجل قَدْرًا وأعظم خطرًا وأكبر ذِكْرًا مِن أنْ يُذْكر في الضعفاء؛ لكن قِيل في الاعتذار عنه أنه عند تصنيفه لِـ «المستدرك» كان في أواخر عُمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تَغَيُّر وغَفْلَة في آخر عُمره، ويَدُل على ذلك أنه ذَكَر جماعة في كتاب «الضعفاء» له، وقَطَع بِتَرْك الرواية عنهم، ومَنَع مِن الاحتجاج بهم، ثم أَخْرَج أحاديث بعضهم في مستدركه وصَحَّحها!!)[٢]. انتهى

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣١٦)، تأليف: أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الثالثة- ١٤١٥هـ.

(٢) لسان الميزان (٥/ ٢٣٢).

١٢ - الحافظ شمس الدين السَّخاوي (٨٣١ـ ٩٠٢هـ):

قال في كتابه «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: («وَكَالْـمُسْتَدْرَكِ» .. لِلْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ الله .. «عَلَى تَسَاهُلٍ» مِنْهُ فِيهِ، بِإِدْخَالِهِ فِيهِ عِدَّةَ مَوْضُوعَاتٍ، حَمَلَهُ عَلَى تَصْحِيحِهَا إِمَّا التَّعَصُّبُ لِمَا رُمِيَ بِهِ مِنَ التَّشَيُّعِ، وَإِمَّا غَيْرُهُ، فَضْلًا عَنِ الضَّعِيفِ وَغَيْرِهِ.

بَلْ يُقَالُ: إِنَّ السَّبَبَ في ذَلِكَ أَنَّهُ صَنَّفَهُ في أَوَاخِرِ عُمُرِهِ، وَقَدْ حَصَلَتْ لَهُ غَفْلَةٌ وَتَغَيُّرٌ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ تَحْرِيرُهُ وَتَنْقِيحُهُ، وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ تَسَاهُلَهُ في قَدْرِ الْخُمُسِ الْأَوَّلِ مِنْهُ قَلِيلٌ جِدًّا بِالنِّسْبَةِ لِبَاقِيهِ، فَإِنَّهُ وُجِدَ عِنْدَهُ: «إِلَى هُنَا انْتَهَى إِمْلَاءُ الْحَاكِمِ» .. هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّسَاهُلِ في التَّصْحِيحِ، وَالْـمُشَاهَدَةُ تَدُلُّ عَلَيْهِ)[1]. انتهى

١٣ - الإمام جلال الدين السُّيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ):

قال في كتابه «تدريب الراوي» في علم الحديث: (الْحَاكِمُ في «الْـمُسْتَدْرَكِ» .. مُتَسَاهِلٌ في التَّصْحِيحِ .. وَقَدْ لَخَّصَ الذَّهَبِيُّ مُسْتَدْرَكَهُ، وَتَعَقَّبَ كَثِيرًا مِنْهُ بِالضَّعْفِ وَالنَّكَارَةِ، وَجَمَعَ جُزْءًا فِيهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهِ وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ)[2]. انتهى

وقال الإمام السيوطي في أَلْفِيَّته في عِلْم الحديث في «مستدرك الحاكم»:

وَكَمْ بِهِ تَسَاهُلٌ حَتَّى وَرَدْ ... فِيهِ مَنَاكِرٌ وَمَوْضُوعٌ يُرَدّ

---

(١) فتح المغيث بشرح الفية الحديث (١/ ٣٥)، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٠٣هـ.

(٢) تدريب الراوي (١/ ١٠٥-١٠٦).

١٤ - زين الدين عبد الرءوف المناوي (٩٥٢ - ١٠٣١هـ):

قال في كتابه «التيسير بشرح الجامع الصغير»: (تَصْحِيح الْحَاكِم ردّه جمع حفاظ محققون)[1]. انتهى

١٥ - الإمام الأمير الصنعاني محمد بن إسماعيل (١٠٩٩ - ١١٨٢هـ) صاحب «سبل السلام»:

قال في كتابه «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» في عِلْم الحديث: (فإنهم لا يكتفون بتصحيح الحاكم أبي عبد الله في «المستدرك»؛ لِـمَا عُرِفَ مِن تَسَاهُله)[2]. انتهى

١٦ - العلَّامة عبد الرحمن بن يحيى الـمُعَلمي (١٣١٣ - ١٣٨٦هـ):

قال في كتابه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»: (والذي يظهر لي فيما وقع في «المستدرك» من الخلل أن له عدة أسباب: ..

الخامس: أنه شرع في تأليف «المستدرك» بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة، وقد ضعفت ذاكرته .. فقد يتوهم في الرجل يقع في السند أنهما أَخْرَجَا له، أو أنه فلان الذي أَخْرَجَا له، والواقع أنه رجل آخر .. وقد رأيت له في «المستدرك» عِدة أوهام من هذا القبيل يَـجْزم بها فيقول في الرجل: «قد أَخْرَج له مُسْلم» مَثَلًا، مع أن

---

(١) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ١٣٩)، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، الطبعة: الثالثة–١٤٠٨هـ.

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٣١٣-٣١٤).

مسلما إنما أخرج لرجل آخر شبيه اسمه بِاسْمه، يقول في الرجل: فلان الواقع في السند هو فلان بن فلان. والصواب أنه غَيْره.

لكنه مع هذا كله لم يقع خلل ما في روايته؛ لأنه إنما كان ينقل من أصوله المضبوطة، وإنما وقع الخلل في أحكامه .. فهذا قد وقع فيه كثير من الخلل.

هذا وذِكْرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بـ «المستدرك»، فكُتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أَعْلَم)[١]. انتهى

١٧ - الشيخ العلَّامة محمد ناصر الدين الألباني (١٣٣٢- ١٤٢٠هـ):

قال في كتابه «التوسل أنواعه وأحكامه»: (وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث، وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث؛ ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم)[٢]. انتهى

وقال في كتابه «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة»: (هذا الحديت ضعيف، واغترار الدكتور بتصحيح الحاكم له .. مما يدل على أنه لا علم عنده بتساهل الحاكم في التصحيح في كتابه «المستدرك» كما هو معلوم لدى المشتغلين بهذا العلم الشريف، وكُتب المصطلح طافحة بالتنبيه على ذلك. قال السيوطي في ألفيته:

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٦٩٢)، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت ودمشق، الطبعة: الثانية – ١٤٠٦هـ.

(٢) التوسل أنواعه وأحكامه (ص١٠٦)، الناشر: مكتبة المعارف، تحقيق: محمد العباسي، الطبعة: الأولى/ ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

وَكَـــمْ بِـــهِ تَسَـــاهُلٌ حَتَـــى وَرَدْ فِيـــهِ مَنَـــاكِرُ وَمَوْضُـــوعٌ يُـــرَدّ

ولذلك وضع عليه الحافظ الذهبي كتابه «التلخيص» وتَعَقَّبه في مئات الأحاديث الموضوعة التي رواها الحاكم في «المستدرك»)[1]. انتهى

(١) دفاع عن الحديث النبوي والسيرة (ص١٤)، الناشر: مؤسسة ومكتبة الخافقين- دمشق.

المقدمة الثالثة

سكوت الذهبي على تصحيح الحاكم لا يدل على موافقة الذهبي له

الدليل الأول:

قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»: («المُستدرك» .. قَدِ اختصرتُهُ، وَيعوزُ عَمَلًا وَتحرِيرًا)[1]. انتهى

قلتُ: فَقَدْ صَرَّح الإمام الذهبي بأن تلخيصه لكتاب «المستدرك» يعوز عَمَلًا وَتحريرًا، يعني أن التلخيص ما زال يحتاج إلى المزيد من العمل والتحرير.

فالأحاديث التي صححها الحاكم ولم يَتَعَقَّبه الإمام الذهبي فيها - كيف يزعم زاعم أن سكوت الذهبي يُعَد موافقة منه للحاكم؟!!

إن هذا الزعم باطل.

الدليل الثاني:

قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (فِي «المُستدرك» شَيْءٌ كَثِيرٌ عَلَى شَرْطِهِمَا، وَشَيءٌ كَثِيرٌ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا، وَلَعَلَّ مَجْمُوع ذَلِكَ ثُلثُ الكِتَابِ بَلْ أَقلُّ، فَإِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثَ فِي الظَّاهِرِ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا أَوْ كليهمَا، وَفِي البَاطن لَهَا

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥-١٧٦)، تأليف: أبي عبد الله الذهبي ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط والعرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: التاسعة - ١٤١٣هـ.

عللٌ خَفِيَّة مُؤَثِّرَة، وَقطعَةٌ مِنَ الكِتَاب إِسْنَادُهَا صَالِحٌ وَحسنٌ وَجيّدٌ، وَذَلِكَ نَحْو رُبُعِه، وَبَاقِي الكِتَاب مَنَاكِير وَعجَائِبُ)[١]. انتهى

قلتُ: النِّسَب المذكورة في «سير أعلام النبلاء» - وهو كتابه الذي ألَّفه مؤخرًا - كالتالي:

ربع الكتاب تقريبًا (أقل من الثلث): صحيح.

جزء من الكتاب: أحاديث ظاهرها الصحة، وفي البَاطن لَهَا عللٌ خَفِيَّة مُؤَثِّرَة.

ربع الكتاب: أحاديث إِسْنَادُهَا صَالِحٌ وَحسنٌ وَجيّدٌ.

باقي الكتاب: مَنَاكِير وَعجَائِبُ.

الخلاصة: نِصْف الكتاب أحاديث مَعْلُولة ومناكير وعجائب.

وقال الإمام الذهبي في كتابه «تاريخ الإسلام»: (ففي هذا «المستدرك» جملة وافرة عَلَى شرطهما، وجملة كبيرة عَلَى شرط أحدهما. لعلّ مجموع ذَلِكَ نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الرُّبْع مما صح سنده وفيه بعض الشيء أو له عِلَّة، وما بقي - وهو نحو الربع - فهو مناكير وواهيات لا تصحّ، وفي بعض ذلك موضوعات قد أعلمتُ بها لمّا اختصرت هذا «المُستدرك» ونبهت على ذلك)[٢]. انتهى

قلتُ: النِّسَب المذكورة في «تاريخ الإسلام» كالتالي:

نصف الكتاب: أحاديث صحيحة.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥).

(٢) تاريخ الإسلام (٩/ ٩٨)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تحقيق: د. بشار عواد.

ربع الكتاب: أحاديث صحيحة السند لكن فيها شيء أوْ لها عِلَّة.

ربع الكتاب: مناكير وواهيات لا تصحّ.

الخلاصة: نِصْف الكتاب أحاديث مَعْلُولة ومناكير وواهيات لا تصح.

وبذلك يتضح – على التقديرين – أن الإمام الذهبي يَرَى أنَّ نِصْف أحاديث كتاب «المستدرك» مَعْلُولة ومناكير وواهِيات لا تصح.

فهل الإمام الذهبي تَعَقَّب تصحيح الحاكم في نِصْف أحاديث الكتاب مُبَيِّنًا خطأ الحاكم وأن الصواب أنها معلولة أو مُنْكَرة وواهية لا تصح؟

لو كان الذهبي فعل ذلك لكان من الممكن أن نقول: سكوت الذهبي على تصحيح الحاكم لأحاديث النصف الآخر – يُعَدُّ موافقة من الذهبي على تصحيح الحاكم.

لكن الذي حَدَث شيء آخر تمامًا!

فَقَدْ جاء في مقدمة الجزء الثامن من تحقيق كتاب «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم»:

(عدد أحاديث وآثار المستدرك ٩٠٤٥ .. عدد الـمُتَعَقَّب فيها ١١٩٥)[1]. انتهى

قلتُ: فالإمام الذهبي إنما تَعَقَّب ١٣,٢ ٪ تقريبًا فقط من أحكام الحاكم في «المستدرك»، وهذا يساوي تقريبًا ثُمن الكتاب؛ فالأحاديث التي تكلم عليها الإمام

(١) مختصر استدراك الحافظ الذهبي (ج٨/ ص ٩)، مُقدمة تحقيق: عبد الله اللحيدان، ونَسَبه في الهامش لرسالة «الحاكم وكتاب المستدرك، ص٣٤٧، ٣٤٩» للدكتور محمود الميرة.

الذهبي تمثل جزءًا واحدًا فقط من ثمانية أجزاء.

فأين تعقبات الذهبي على نِصْف أحاديث الكتاب ليكشف عِلَلها ونكارتها وضعفها؟!!

إن هذا دليل قويّ على أن الإمام الذهبي سكت على تصحيح الحاكم لآلاف الأحاديث وهو يرى أنها ضعيفة.

لذلك قال أن تلخيصه هذا يحتاج عَمَلًا وتحريرًا.

فكيف يزعم زاعم أن سكوت الذهبي هو موافقة منه على تصحيح الحاكم لهذه الأحاديث؟!!

ولنذكر مثالًا من تعقبات الإمام الذهبي:

قال الحاكم في «المستدرك»: (حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بن يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، حدثنا إِبْرَاهِيمُ بن يُوسُفَ الْهِسِنْجَانِيُّ، حدثنا هِشَامُ بن خَالِدٍ، حدثنا إِسْمَاعِيلُ بن قَيْسٍ، عَنْ نَافِعِ بن أَبِي نُعَيْمٍ: «فَرهنٌ مَقْبُوضَةٌ» ثُمَّ قَالَ نَافِعٌ: أَقْرَأَنِي خَارِجَةُ بن زَيْدِ بن ثَابِتٍ وَقَالَ: أَقْرَأَنِي زَيْدُ بن ثَابِتٍ وَقَالَ: أَقْرَأَنِي رسول الله ﷺ: «فَرهنٌ مَقْبُوضَةٌ» بِغَيْرِ أَلِفٍ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ)[1].

فاختصره الإمام الذهبي هكذا: (إسماعيل بن قيس، عن نافع القارئ: أقرأني خارجة بن زيد وقال: أقرأني أبي وقال: أقرأني رسول الله ﷺ: «فرهن مقبوضة»

---

(١) المستدرك (٢/ ٢٥٦).

بغير ألف. صحيح. قلتُ: إسماعيل واهٍ)[١]. انتهى

نلاحظ أن قول الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» اختصره الإمام الذهبي فقال: «صحيح»، ثم تَعَقَّبه الإمام الذهبي بقوله: «قلتُ: إسماعيل واهٍ».

فظهر بذلك أن كلمة «صحيح» إنما هي اختصار من الذهبي لكلام الحاكم، ثم قد يتعقبه الإمام الذهبي، وقد يسكت.

الدليل الثالث:

الإمام الذهبي في تلخيصه للمستدرك يسكت على تصحيح الحاكم لأحاديث في «المستدرك» ، ثم وجدنا الإمام الذهبي يُضَعِّف نَفْس هذه الأحاديث في مؤلفاته الأخرى ويَطْعَن في صحتها!!

ولنذكر مثالًا لتوضيح ذلك:

قال الحاكم في «المستدرك»: (عُمَرُ بن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ حَوَّاءُ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ ..» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ). انتهى

فقال الإمام الذهبي في «التلخيص»: (عُمَرُ بن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ مرفوعًا: «كَانَتْ حَوَّاءُ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ ..» صحيح)[٢]. انتهى

---

(١) المستدرك على الصحيحين وبِذَيْله «التلخيص» للإمام الذهبي (٢/ ٢٣٥)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، تحقيق: د. يوسف المرعشلي.

(٢) المستدرك على الصحيحين وبِذَيْله «التلخيص» للإمام الذهبي (٢/ ٥٤٥).

فقول الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ» اختصره الذهبي فقال: «صحيح»، وسكت فَلَمْ يتَعَقَّب الحاكمَ بشيء.

لَكِنَّا وجدنا الإمام الذهبي ذكر نَفْس هذا الحديث في كتابه «ميزان الاعتدال»، فقال: (عمر بن إبراهيم العبدي، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة: أن النبي ﷺ قال: «كانت حواء لا يعيش لها ولد ..» صححه الحاكم، وهو حديث مُنْكَر كما ترى)[1]. انتهى كلام الذهبي.

قلتُ: حَكَم الإمام الذهبي على الحديث بأنه «مُنْكَر»!! فظهر بذلك أن سكوت الإمام الذهبي - بعد تصحيح الحاكم - في تلخيص «المستدرك» ليس لموافقته للحاكم في تصحيح الحديث.

فهل يصح أن يقول قائل في هذا الحديث: صححه الحاكم في «المستدرك» ووافقه الذهبي؟!!

الدليل الرابع:

قال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: (معاوية بن صالح الحضرمي .. روى عن مكحول والكبار. وعنه ابن وهب .. وطائفة .. لم يُخَرِّج له البخاري .. وهو ممن احتج به مسلم دُون البخاري.

وتَرَى الحاكم يَرْوِي في مستدركه أحاديثه، ويقول: «هذا على شرط البخاري» فَيَهِم في ذلك، ويُكَرِّرُه)[2]. انتهى كلام الذهبي.

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١٣٥).

فلو كان منهج الإمام الذهبي في تلخيص «المستدرك» هو بيان خطأ الحاكم حيث وُجِد خطأ - لَكَان الإمام الذهبي صحح خطأ الحاكم الذي ذكره بخصوص معاوية بن صالح، لَكِنَّا وجَدْنا الإمام الذهبي يسكت على خطأ الحاكم طوال ثلاثة أرباع المجلد الأول من «المستدرك».

وإليكم ثلاثة أمثلة لتوضيح ذلك:

المثال الأول:

قال الحاكم في «المستدرك»: (عَبْدُ الله بن وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ، عَنْ رَاشِدِ بن سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن قَتَادَةَ السُّلَمِيِّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يَقُولُ: «خَلَقَ الله آدَمَ، ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ ..». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَدِ اتَّفَقَا عَلَى الِاحْتِجَاجِ بِرُوَاتِهِ، عَنْ آخِرِهِمْ إِلَى الصَّحَابَةِ). انتهى

فقال الإمام الذهبي في «التلخيص»: (ابن وهب، حدثنا مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ، عَنْ رَاشِدِ بن سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن قَتَادَةَ السُّلَمِيِّ سمع رسول الله ﷺ يَقُولُ: «خَلَقَ الله آدَمَ، ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ ..». على شرطهما إلى الصحابي)[1]. انتهى

قلتُ: فهل يصح أن يقول قائل: حيث إن الذهبي قال: «على شرطهما»؛ فهذا يدل على أنه يوافق الحاكم في قوله: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَدِ اتَّفَقَا عَلَى الِاحْتِجَاجِ بِرُوَاتِهِ»؟!!

لا يصح قول ذلك؛ لأن الإسناد فيه معاوية بن صالح، والذهبي صرح في

---

(١) المستدرك مع تلخيص الذهبي (١/ ٣١).

«ميزان الاعتدال» بأن الحاكم أصابه الوَهْم فأخطأ في زعمه أن إسناد معاوية بن صالح على شرط البخاري.

المثال الثاني:

قال الحاكم في «المستدرك»: (عَبْدُ الله بن صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ، عَنْ ثَوْرِ بن يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ رسول الله ﷺ، قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ ..» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ). انتهى

فقال الإمام الذهبي في «التلخيص»: (عَبْدُ الله بن صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ، عَنْ ثَوْرِ بن يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ رسول الله ﷺ، قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ ..» عَلَى شَرْطِ «خ»)[1]. انتهى

«خ» هي اختصار «البخاري».

فهل يصح أن يقول قائل: حيث إن الذهبي قال: (عَلَى شَرْطِ «خ»)؛ فهذا يدل على أنه يوافق الحاكم في قوله: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ)؟!!

المثال الثالث:

قال الحاكم في «المستدرك»: (عَبْدُ الله بن صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ، أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ بن يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بن عَمِيرَةَ: «أَنَّ مُعَاذَ بن جَبَلٍ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ ..». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ). انتهى

فقال الإمام الذهبي في «التلخيص»: (مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ، أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ بن

(١) المستدرك مع تلخيص الذهبي (١/ ٣٠٨).

يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بن عَمِيرَةَ: «أَنَّ مُعَاذَ بن جَبَلٍ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ ..». على شرطهما)[1]. انتهى

فهل يصح أن يقول قائل: حيث إن الذهبي قال: (على شرطهما) فهذا يدل على أنه يوافق الحاكم في قوله: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ)؟!!

كل هذه المواضع – وغَيْرِها – سكت فيها الإمام الذهبي عن خطأ الحاكم!!

ثم يفاجئنا الإمام الذهبي في آخر المجلد الأول بتعقب كلام الحاكم في أحد الأحاديث، كما يلي:

قال الحاكم في «المستدرك»: (عَبْدُ الله بن صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ، حَدَّثَنِي أَبُو طَلْحَةَ بن زِيَادٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بن بَشِيرٍ – عَلَى مِنْبَرِ حِمْصٍ – يَقُولُ: «قُمْنَا مَعَ رسول الله ﷺ ..» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِي).

فقال الإمام الذهبي في «التلخيص»: (عَبْدُ الله بن صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ ..: «قُمْنَا مَعَ رسول الله ﷺ ..» «خ»، كذا قال، ومعاوية إنما احتج به مسلم)[2]. انتهى

الخلاصة:

يتضح مما سبق أن الشيخ الألباني – ومن وافقه – قد جانبهم الصواب حين

---

(١) المستدرك مع تلخيص الذهبي (١/ ٩٨).

(٢) المستدرك مع تلخيص الذهبي (١/ ٤٤٠).

يقولون في تحقيقاتهم: (صححه الحاكم ووافقه الذهبي).

فالشيخ الألباني هو علَّامة عَصْره في عِلْم الحديث - رحمه الله تعالى- ولكنه ليس معصومًا، فهو لم يُؤت العِلْم كله.

ومن ذلك قوله في «سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم: ١٩٥٧»: («ما أذن الله لعبد في شيء أفضل من ركعتين يصليهما» ضعيف .. عِلَّته العلاء بن الحارث فقط ، و الله أعلم . هذا وقد كنت غفلت عن هذه العِلَّة فأوْرَدت الحديث في «الصحيحة: ٩٦١» وخَرَّجْته هناك بنحو مما هنا دُون أن أَتَنَبَّه لها ، فَمَن وَقَف على ذلك فَلْيَضْرب عليه ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾). انتهى كلام الشيخ الألباني.

المقدمة الرابعة

لا يَصِح الاعتماد على مجرد ذِكْر اسم الراوي في كتاب «الثقات» لابن حبان إلا إذا صرح ابن حبان بما يدل على معرفته بضبط الراوي

المشهور عن الإمام ابن حبان أنه شَذَّ عن جمهور علماء الحديث حيث يذكر خَلْقًا من المجهولين في كتابه «الثقات».

وهذه القاعدة قد نَبَّهَ عليها جَمْعٌ من كبار أهل العلم، وإليكم بعض نصوصهم في ذلك:

١ - قال الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «لسان الميزان»: (وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جَرْحُهُ مَذْهَبٌ عجيبٌ، والجمهور على خِلَافِهِ، وهذا هو مَسْلك ابن حبان في كتاب «الثقات» الذي أَلَّفَهُ؛ فإنه يَذْكُرُ خَلْقًا ممن نَصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون)[1]. انتهى

٢ - وقال الحافظ ابن عبد الهادي في كتابه «الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي»: (وقوله: «إن هارون بن قزعة ذكره ابن حبان في الثقات»، ليس فيه ما يقتضي صحة الحديث الذي رواه ولا قوته، وقد عُلِمَ أن ابن حبان ذكر في هذا

(١) لسان الميزان (١/ ١٤).

الكتاب الذي جَمَعَهُ في الثقات عددًا كبيرًا وخَلْقًا عظيمًا من المجهولين الذين لا يعرف هو ولا غيرُه أحوالهم ، وقد صَرَّحَ ابن حبان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب ، فقال في الطبقة الثالثة: «سهل يروي عن شداد بن الهاد ، روى عنه أبو يعقوب ولست أعرفه ، ولا أدري من أبوه»، هكذا ذكر هذا الرجل في كتاب الثقات ، ونَصَّ على أنه لا يَعْرِفه .. وقال أيضًا: «جميل شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة ، روى عنه عبد الله بن عون ، لا أدري من هو ، ولا ابن من هو» .. وقد ذَكَرَ ابن حبان في هذا الكتاب خَلْقًا كثيرا من هذا النمط ، وطريقته فيه أنه يذكر من لَمْ يَعْرِفه بجرح ، وإنْ كان مجهولًا لم يعرف حاله ، وينبغي أنْ يُتنبَه لهذا)[١]. انتهى

٣ – **وقال العلامة عبد الرحمن بن يحيى الـمُعَلمي** في مقدمة كتابه «التنكيل» في القاعدة السادسة: (فابن حبان قد يذكر في «الثقات» مَنْ يجد البخاري سماه في «تاريخه» من القدماء وإنْ لَمْ يَعْرِف ما روى ، وعمن روى ، ومَنْ روى عنه .. والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء)[٢]. انتهى

٤ – **وقال الشيخ الألباني في «تمام المنة»:** (إنما يمكن أن يتبين لنا حاله بأن يوثقه إمام معتمد في توثيقه.. وإنما قلت: «معتمد في توثيقه» لأن هناك بعض المحدثين لا يُعْتَمَد عليهم في ذلك ؛ لأنهم شَذُّوا عن الجمهور فوَثَّقوا المجهول ، منهم ابن حبان ، وهذا ما بَيَّنْتُه في القاعدة التالية ..

---

(١) الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي (ص ٩٥).

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٢٥٥)، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: مكتبة المعارف، تحقيق: الألباني، الطبعة الثانية– ١٤٠٦هـ.

القاعدة الخامسة: عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان: قد عَلِمْتَ مما سبق آنفا أن المجهول بِقِسْمَيْه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء ، وقد شَذَّ عنهم ابن حبان فَقَبِلَ حديثه .. ومن عجيب أمر ابن حبان أنه يُورِد في الكتاب المذكور - بناءً على هذه القاعدة المرجوحة - جماعة يُصَرِّح في ترجمتهم بأنه لا يعرفهم ولا آباءهم! فقال في الطبقة الثالثة: «سهل يروي عن شدّاد بن الهاد روى عنه أبو يعفور ، ولَسْتُ أَعْرِفه ، ولا أدْرِي مَن أبوه».

ومن شاء الزيادة في الأمثلة فليراجع «الصارم المنكي، ص٩٢-٩٣» .. ولهذا نجد المحققين من الـمُحَدِّثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يُوَثِّقون مَنْ تَفَرَّدَ بتوثيقه ابنُ حبان)[1]. انتهى

وقال الشيخ الألباني أيضا في كتابه «ظلال الجنة» عند كلامه على أحد الأحاديث: (أما غلو الأزدي فمُسَلَّم في الجملة ، ولكن ذلك لا يضر هنا ؛ لأنه لم يعارض توثيقا مقيدا ، إذْ أن توثيق ابن حبان فيه تساهل كبير كما شرحه الحافظ في مقدمة «اللسان» .. فلو سَلَّمْنَا أن محمد بن عثمان هو الواسطي الذي وَثَّقَهُ ابن حبان فهو لا يزال في عداد المجهولين؛ لما ذكرنا من تساهله ، فلا يعارضه حينئذ تضعيف الأزدي كما هو ظاهر)[2]. انتهى

وقال الشيخ الألباني أيضا في تحقيقه لكتاب «التنكيل» عند كلام العلامة

---

(١) تمام المنة (ص٢٠-٢٢) ، نشر: المكتبة الإسلامية – الأردن ، دار الراية – الرياض .

(٢) ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم (١/ ٨٠) ، نشر: المكتب الإسلامي – بيروت ، الطبعة: الثالثة – ١٩٩٣م.

المعلمي على ترجمة ابن حبان ودرجات توثيقه: (ولقد أجريت لطلاب الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة يوم كنت أستاذ الحديث فيها سنة ١٣٨٢هـ تجربة عملية في هذا الشأن في بعض دروس الأسانيد ، فقلت لهم: لنفتح على أي راو في كتاب «خلاصة تذهيب الكمال» تَفَرَّد بتوثيقه ابن حبان ، ثم لنفتح عليه في «الميزان» للذهبي ، و «التقريب» للعسقلاني ، فسنجدهما يقولان فيه: «مجهول» أو «لا يُعْرف» ، وقد يقول العسقلاني فيه: «مقبول» ، يعني: لَيِّن الحديث ، ففتحنا على بضعة من الرواة تَفَرَّد بتوثيقهم ابن حبان ، فوجدناهم عندهما كما قلت: إما مجهول ، أو لا يُعْرَف ، أو مقبول)[1]. انتهى

قلتُ: قد أشار الشيخ الألباني إلى أن قول الحافظ ابن حجر في الراوي «مقبول» معناه عند الحافظ ابن حجر أن الراوي مقبول إذا تابعه أحد ، وإلا فهو لَيِّن الحديث ، أي أن روايته ضعيفة ، فهذه صيغة – عند الحافظ ابن حجر – توضح وجود ضعف في الراوي وعدم صلاحية الاحتجاج بروايته إذا انفرد بالرواية ولم يتابعه أحد عليها.

ولكن لا يصل ذلك إلى درجة ترك حديثه ، بل يصلح حديثه في باب المتابعات إذا ثَبَتَ أن غيره قد تابعه فروى مثل روايته أو نحوها.

وهذا هو ما صرح به الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «تقريب التهذيب» ، حيث قال: (وباعتبار ما ذكرته – انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة..

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من

---

(١) التنكيل (٢/ هامش٦٦٩-٦٧٠).

أجله، وإليه الإشارة بلفظ: «مقبول» حيث يتابع ، وإلا فَلَيِّن الحديث). انتهى

تنبيه مهم:

يُسْتَثْنَى مما سبق ما إذا كان كلام الإمام ابن حبان على الراوي يدل على أنه يعرف حاله من حيث الضبط والإتقان ؛ كأنْ يقول مثلا: «مستقيم الحديث» ، أو «كان ضابطا من المتقنين» .

وقد نَبَّهَ على ذلك أيضا غير واحد من علماء الحديث .

وفي ذلك يقول العلامة عبد الرحمن بن يحيى الـمُعَلمي في كتابه «التنكيل» في ترجمته لابن حبان: (والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول «كان متقنا» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك .

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم ..

الخامسة: ما دون ذلك .

فالأولى لا تَقِلّ عن توثيق غيره من الأئمة ، بل لعلها أَثْبَت من توثيق كثير منهم ، والثانية قريب منها)(١). انتهى

وعَلَّقَ على ذلك الشيخ الألباني في تحقيقه لكتاب «التنكيل» ، فقال: (هذا تفصيل دقيق ، يدل على معرفة المؤلف رحمه الله تعالى ، وتَمَكُّنه من عِلْم الجرح والتعديل)(٢).

---

(١) التنكيل (٢/ ٦٦٩).

(٢) التنكيل (٢/ ٦٦٩).

المقدمة الخامسة

التصريح بالسماع في بعض الروايات يكون خطأ من الراوي

نذكر مثالا لتوضيح ذلك:

أستاذ دكتور في محاضرة نقل خبرا عن الأستاذ حمدي أنه قال كلامًا ما.

فنقله عنه أحد الطلبة الثقات هكذا: قال الدكتور: سمعت الأستاذ حمدي قال: ..، بينما نقله أربعة من الطلبة الثقات هكذا: قال الدكتور: بَلَغَني عن الأستاذ حمدي أنه قال: ..

الصيغة الأولى تفيد أن الدكتور سمع من حمدي مباشرة دون واسطة بينهما.

أما الصيغة الثانية فتفيد أن الدكتور لم يسمع حمدي مباشرة، وإنما هناك واسطة نقلت الكلام بينهما.

السؤال الآن: هل سنحكم بخطأ الطلبة الأربعة؟ أَمْ سنحكم بخطأ الطالب الذي شذ عنهم؟

العقل يقرر تخطئة الطالب الذي شذ ونقل غَيْر ما نقله الثقات الآخرون، فنقول: لقد وَهِمَ هذا الطالب حين نقل كلاما يخالف الذي نقله جماعة من الثقات.

قال الإمام الحافظ ابن رجب في كتابه «شرح علل الترمذي»: (فإنه كثيرًا ما يَرِد التصريح بالسماع، ويَكُون خطأ)[1]. انتهى

والسؤال الآن: كيف يمكن اكتشاف هذا الخطأ؟

الجواب: نكتفي بِذِكْر طريقتين، والطرق الأخرى مذكورة تفصيلا في كُتب مصطلح الحديث.

الطريقة الأولى:

وهي المذكورة في المثال السابق، حيث نجد أحد الرواة قد شذ وخالف من هو أَوْثَق منه أو أكثر عَددًا، والنقولات التالية فيها أمثلة أخرى، وفيما يلي أربعة أمثلة:

المثال الأول:

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «المراسيل»: (كتب إلَيَّ علي بن أبي طاهر، حدثنا أحمد بن محمد بن هانئ: سمعت أبا عبد الله [أحمد بن حنبل] وذَكَر حديث خالد بن الصلت: «عن عراك بن مالك، عن عائشة ﵂، عن النبي ﷺ، قال: حَوِّلوا مقعدي إلى القِبلة».

فقال [أبو عبد الله]: «مُرْسَل».

فَقُلْتُ له: عراك بن مالك قال: «سمعت عائشة ﵂»!

فأَنْكَرَه، وقال: «عراك بن مالك مِن أين سمع عائشة؟! ما لَه ولعائشة؟! إنما

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٩)، تأليف: الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، دار النشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد.

يَرْوِي عن عروة، هذا خطأ».

قال لي: مَن رَوَى هذا؟! قلتُ: حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء.

فقال: رواه غير واحد عن خالد الحذاء، ليس فيه: «سمعت»، وقال غَيْر واحد أيضًا: عن حماد بن سلمة، ليس فيه: «سمعت»)[1]. انتهى

قلتُ: فهناك طُرُق أخرى للحديث، ولم يَقُل فيها عراك: «سمعت عائشة».

وقد عَلِم الإمام أحمد – من هذه الطرق – أن الراوي أخطأ حين روى عن عراك أنه قال: «سمعت عائشة»، وأن الصواب أن عراك لم يسمعه من عائشة، وإنما رواه عن عروة، وعروة هو الذي سمعه من عائشة، فعروة واسطة بين عراك وعائشة.

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «علل الحديث»: (سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت، عن عراك بن مالك، قال: سمعت عائشة تقول: «سمع النبي ﷺ قوما يكرهون استقبال القبلة بالغائط، فقال: حولوا مقعدي إلى القبلة».

قال أبي: فلم أَزَل أَقْفُو أَثَر هذا الحديث حتى كتبتُ بمصر عن إسحاق بن بكر بن مضر – أو غَيْره – عن بكر بن مضر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك، عن عروة، عن عائشة موقوف، وهذا أَشْبَه)[2]. انتهى

---

(١) المراسيل (١٦٢)، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٣٩٧هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني.

(٢) علل الحديث (١/ ٢٩)، تأليف: ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: ١٤٠٥هـ.

قلتُ: فقد تَتَبَّع الإمام أبو حاتم الرازي هذا الحديث حتى عَلِم أن عراكًا لم يسمع هذا الحديث مباشرة من عائشة ، وإنما كان عروة هو الواسطة بينهما.

وهذا هو الذي قَرَّره الإمام أحمد بن حنبل حين قيل له: «عراك بن مالك قال: سمعت عائشة ﵂».

فأَنْكَرَه الإمام أحمد، وقال: «عراك بن مالك مِن أين سمع عائشة؟! ما لَه ولعائشة؟! إنما يَرْوِي عن عروة، هذا خطأ».

وفي ذلك يقول الشيخ الألباني في موسوعته «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»: (أكثر الروايات التي سبق ذكرها لم يقع فيها تصريح عراك بالسماع من عائشة. فإن كل ما رواه عن حماد لم يصرح بالسماع سوى موسى وهو التبوذكي ، وأما الثقات الآخرون فرووه مُعَنعنًا ، وهُم وكيع بن الجراح وبهز بن أسد ويحيى ابن إسحاق وأسد بن موسى ويزيد بن هارون في رواية عنه ، وعبد العزيز بن المغيرة ، كلهم قالوا: «عن عائشة»، وروايتهم أَرْجح من رواية الفرد ولو كان ثقة ، مع أنه يمكن أن تكون المخالفة ليست منه؛ بل من حماد نفسه؛ لِـمَا سبق ذِكره من أنه كان يخطئ أحيانا ، فكان في الغالب يرويه معنعنا ، فحفظ ذلك منه الجماعة ، ونادرا يرويه بالسماع؛ فحفظ ذلك منه موسى ، وهذا اضطراب من حماد نفسه ، كما كان يضطرب في إسناده على ما سبق بيانه .

ومما يرجح رواية العنعنة: رواية جماعة آخرين لها .. فهؤلاء عشرة أشخاص وزيادة رووه بالعنعنة، فلا يشك كل من وقف عليها أنها هي الصواب ، وأن رواية السماع منكرة أو شاذة ، وقد صرح بهذا الإمام أحمد، فقال إبراهيم بن الحارث: «أنكر أحمد قول من قال: عن عراك: سمعت عائشة ، وقال: عراك من أين سمع من

عائشة؟!».

وقال أبو طالب: عن أحمد: «إنما هو: عراك، عن عروة، عن عائشة. ولم يسمع عراك منها» ..

فقد أشار الإمام أحمد - رحمه الله - إلى أن ذِكر السماع غير محفوظ عن حماد من جهة، ولا عن خالد الحذاء من جهة أخرى، وذلك ما فصلناه آنفا ..

وقال موسى بن هارون: «لا نَعلم لعراك سماعا من عائشة»)[1]. انتهى كلام الشيخ الألباني.

المثال الثاني:

جاء حديث في «سُنن ابن ماجه»: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بن عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله بن الْمُؤَمَّلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الزُّبَيْرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بن عَبْدِ الله يَقُولُ: سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يَقُولُ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ»)[2].

وفي هذه الرواية نقل الراوي تصريح ابن المؤمل أنه سمع أبا الزبير، وكذلك نقل الراوي تصريح أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله.

فعلّق عليه الشيخ الألباني في «إرواء الغليل»، قال: (لكنها رواية شاذة غير محفوظة؛ تفرد بها هشام بن عمار، قال: «قال عبد الله بن المؤمل أنه سمع أبا الزبير» ..

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/ ٣٥٧-٣٥٨).

(٢) سُنن ابن ماجه (حديث رقم:٣٠٦٢)، تأليف: محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

وقد خالفه رُواة الطرق الأخرى وهُم ستة، فقالوا: «عن أبي الزبير، عن جابر»؛ فروايتهم هي الصواب)[1]. انتهى

المثال الثالث:

قال الشيخ طارق عوض الله في كتابه «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات»: (أئمة الحديث ـ عليهم رحمة الله ـ عندما يريدون أن يتحققوا من سماع راوٍ من شيخه في حديث مُعَين ؛ ينظرون:

هل صرح ذلك الراوي بالسماع من ذاك الشيخ في هذا الحديث؟ أم لا ؟

فإنْ وجدوا تصريحًا بالسماع منه ، لم يعتدوا به إلا بعد التحقق من عدة أمور: .. أنْ لا يكون ذِكْر السماع في هذا الموضع مما زاده بعض الرواة الثقات خطأ وَوَهْمًا ، فيكون ذِكْر لفظ السماع حينئذ شاذًا غير محفوظ ، ويكون المحفوظ عدمَ ذِكْره.

ولأئمة الحديث في إدراك ذلك طرق متعددة ، لا يدركها إلا نُقاد الحديث وجهابذته .

فمنها: مخالفة الأوثق ، أو الأكثر عددًا ..

ومن ذلك:

قال أحمد بن حنبل: كان مبارك بن فضالة يقول في غير حديث عن الحسن: «قال: حدثنا عمران»، و«قال: حدثنا ابن مغفل»؛ وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك.

---

(١) إرواء الغليل (٤/ ٣٢١-٣٢٢).

قال الحافظ ابن حجر: «يعني: أنه يصرح بسماع الحسن من هؤلاء؛ وأصحاب الحسن يذكرونه عندهم بالعنعنة»)[١]. انتهى

المثال الرابع:

انظر كتابنا هذا (ص٢٧٧).

الطريقة الثانية:

تتضح بالمثال التالي:

جاء في «السنن الكبرى» للإمام البيهقي: (عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَبْدِ الله بن بُرَيْدَةَ ، عَنْ يَحْيَى بن يَعْمَرَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ قَالَ: «فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ، وَالسِّنِّ السَّوْدَاءِ، وَالْيَدِ الشَّلاءِ، ثُلُثُ دِيَتِهَا»)[٢].

قلتُ: هنا نجد عَبْد الله بن بُرَيْدَةَ هو الواسطة بين قتادة ويحيى بن يعمر، فقتادة لم يسمع من يحيى، وإنما أدخل واسطة بينهما.

جاء في كتاب «المصاحف» لابن أبي داود: (عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ نَصْرِ بن عَاصِمٍ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الله بن فُطَيْمَةَ ، عَنْ يَحْيَى بن يَعْمُرَ ، قَالَ: قَالَ عُثْمَانُ بن عَفَّانَ ﷺ: ..)[٣].

---

(١) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات (ص٣٩٦-٤٠٦).

(٢) السنن الكبرى (٨/ ٩١)، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، الطبعة: ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

(٣) المصاحف (ص١٢٢)، تأليف: أبي بكر بن أبي داود السجستاني عبد الله بن سليمان، دار النشر: الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عبده.

قلتُ: هنا نجد قتادة قد أَدْخَل راويَيْن بينه وبين يحيى بن يعمر، فقتادة لم يسمع من يحيى مباشرة، وإنما – بحسب هذه الرواية – أخذه قتادة من نصر، وأخذه نصر من ابن فطيمة، وأخذه ابن فطيمة من يحيى بن يعمر، فقتادة لم يسمع من يحيى، وإنما أدخل واسطتين بينهما.

ففي الرواية الأولى نجد قتادة قد أَدْخَل راويًا بَيْنه وبين يحيى بن يعمر، وفي الرواية الثانية قد أدخل راويَيْن بينهما، وهذا يكون أحد القرائن التي يستدل بها علماء الحديث على أن قتادة ليس له سماع من يحيى بن يعمر.

قال الإمام أحمد بن حنبل: (لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ يَحْيَى بن يَعْمُرَ شَيْئًا)[1].

وفي ذلك يقول الإمام الحافظ ابن رجب في كتابه «شرح علل الترمذي»: (فإنْ كان الثقة يَروي عمَّن عاصره أحيانًا – ولم يثبت لُقِيُّه له – ثم يُدْخِل أحيانًا بَيْنه وبَيْنه واسطة، فهذا يَسْتَدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع منه ..

كان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: «هو خطأ»، يَعْني ذِكْر السماع.

قال في رواية «هدبة، عن حماد، عن قتادة: حدثنا خلاد الجهني»: «هو خطأ؛ خلاد قديم، ما رأى قتادة خلادًا»[2].

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٤١)، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الثانية-١٤٠١هـ.

(٢) هذه الرواية ذكرها الإمام ابن عدي في كتابه «الكامل في الضعفاء، ٢/ ٢٤٥»، قال: (هُدْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن الجَعْدِ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنِي خَلاَّدٌ الجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ السَّائِبِ، أَنَّ نَبِيَّ الله ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الخَلاءَ فَلْيَسْتَنْجِ بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ»).

وذَكَروا لأحمد قول من قال: «عن عراك بن مالك: سمعْتُ عائشة». فقال: «هذا خطأ»، وأنكره ، وقال: «عراك مِن أين سمع من عائشة؟! إنما يَروي عن عروة عن عائشة».

وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخ ما لم يسمعه ، فيظن أصحابه أنه سمعه[١] ، فَيَرْوون عنه تلك الأحاديث، ويُصَرِّحون بسماعه لها من شيوخه، ولا يضبطون ذلك.

وحينئذ فينبغي التفطن لهذه الأمور ، ولا يُغْتَرّ بمجرد ذِكْر السماع والتحديث في الأسانيد ، فقد ذكر ابن المديني أن شُعْبَة وَجَدوا له غير شيء يَذْكر فيه الإخبار عن شيوخه ، ويكون منقطعًا ..

وكلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم في هذا المعنى كثير جدًّا، يطول الكتاب بذِكره، وكُله يَدُور على أن مجرد ثبوت الرواية لا يكفي في ثبوت السماع ، وأن السماع لا يثبت بدون التصريح به ، وأن رواية من روى عمن عاصره - تارة بواسطة وتارة بغير واسطة - يدل على أنه لم يسمع منه ، إلا أن يَثْبُت له السماع منه مِن وَجْه)[٢].

---

(١) أي أن بقية بن الوليد يروي عن شيوخه أشياء لم يسمعها منهم بنفسه مباشرة، وإنما هناك واسطة نقلت الكلام بينه وبينهم، فيروي هو هذه الأشياء لأصحابه، فيتوهم أصحابه أنه سمعها من شيوخه بنفسه دُون واسطة، فيروونها لمن بعدهم هكذا: «حدثنا بقية بن الوليد أنه سمع شيخه الفلاني يقول: ..».

فنجدهم زعموا أن بقية سمع هذا الكلام من شيخه مباشرة دون واسطة، والواقع خلاف ذلك.

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٣-٥٩٣)، تحقيق: د. همام سعيد.

المقدمة السادسة

قول البخاري في كتابه «التاريخ الكبير»: «فلان سمع فلانًا» ليس إثْباتًا للسماع؛ وإنما هو يَحْكِي الصيغة التي ذكرها الراوي في السَّنَد

قال الشيخ العلَّامة عبد الرحمن بن يحيى الْـمُعَلِّمي - رحمه الله - في تعليقه على كتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي:

(قول البخاري في التراجم: «سَمِع فُلانًا» ليس حُكْمًا منه بالسماع، وإنما هو إخبار بأنَّ الراوي ذَكَر أنه سَمِع)(١). انتهى.

قلتُ: ولتوضيح ذلك نذكر أربعة أمثلة:

المثال الأول:

جاء في «سنن ابن ماجه»: (عَنْ مُسْلِمِ بن مَخْشِيٍّ، عَن ابْنِ الْفِرَاسِيِّ، قَالَ: كُنْتُ أَصِيدُ، وَكَانَتْ لِي قِرْبَةٌ أَجْعَلُ فِيهَا مَاءً، وَإِنِّي تَوَضَّأْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرسول الله ﷺ، فَقَالَ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»)(٢).

قلتُ: الإمام البخاري بَلَغَتْه هذه الرواية، فَوَجَد أن ابن الفراسي يذكر فيها

---

(١) مُوَضِّح أوهام الجمع والتفريق (١/١٢٨)، تصحيح ومراجعة: عبد الرحمن بن يحيى الْـمُعَلِّمي، الناشر: دار الفكر الإسلامي، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) سنن ابن ماجه (حديث رقم: ٣٨٧).

سماعه من النبي ﷺ، والذي روى ذلك عن ابن الفراسي هو مسلم بن مَخْشي.

فَحَكَى الإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير» ما جاء في هذه الرواية، فقال:

(ابن الفراسي: سمع النبيَّ ﷺ، روى عنه مسلم بن مخشي)[1]. انتهى

قلتُ: فلا يصح أن يزعم زاعم أن الإمام البخاري يُثْبِت ويؤكد سماع ابن الفراسي من النبي ﷺ؛ بل إنما حَكَى البخاري ما جاء في الرواية فقط.

ويدل على ذلك أيضًا أن الإمام محمد بن إسماعيل البخاري - نَفْسه - قد صرح بأن ابن الفراسي لم يُدْرك النبي ﷺ، وبالتالي فهو لم يسمع منه ﷺ، صرح البخاري بذلك حين سأله الإمام الترمذي.

فقد قال الإمام الترمذي في كتابه «العلل الكبير»: (سألت مُحمدًا عن حديث ابن الفراسي في ماء البحر، فقال: «هو مُرْسَل؛ ابن الفراسي لم يُدْرِك النبي ﷺ»)[2].

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير»: (ثعلبة بن يزيد الحماني: سمع عَلِيًّا، روى عنه حبيب بن أبي ثابت، يُعَد في الكوفيين، فيه نظر)[3]. انتهى

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ ٤٤٤)، تأليف: محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

(٢) العلل الكبير (ص٤١)، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرين، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة: ١٤٠٩هـ.

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ١٧٤).

وقد نقل الإمام ابن عدي - في كتابه «الكامل في الضعفاء» - كلام الإمام البخاري وعلق عليه، قال: (قال البخاري: «ثعلبة بن يزيد الحماني سمع عَلِيًّا، روى عنه حبيب بن أبي ثابت، فيه نَظَر؛ لا يُتابع في حديثه» ..

ولم أر له حديثا مُنْكَرًا في مقدار ما يرويه، وأما سماعه مِن عَلِي فَفِيه نَظَر كما قال البخاري)[1]. انتهى

قلتُ: فقد قال الإمام ابن عدي «وأما سماعه مِن عَلِي فَفِيه نَظَر، كما قال البخاري» على الرغم من أن ابن عدي صَدَّر كلامه بقول البخاري: «سمع عليًّا»، وهذا يدل على أن ابن عدي فَهِمَ قول البخاري: «سمع عَلِيًّا» على أنه مجرد حكاية لِـمَا جاء في سند الرواية، وليس إثباتًا للسماع، أمَّا رَأْي البخاري في مسألة ثبوت هذا السماع أو عدمه - فهو قوله: «فيه نظر».

فالإمام البخاري حَكَى ما جاء في سند الرواية وهو قوله: «سمع عَلِيًّا».

ثم شَكَّك في ثبوت هذا السماع بقوله: «فيه نظر».

هذا هو تفسير وفَهْم الإمام ابن عدي لكلام الإمام البخاري.

المثال الثالث:

قال الإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير»: (زياد بن ميمون .. سمع أَنَسًا، تركوه، قال علي بن نصر: أخبرنا بشر بن عمر: سألت زياد بن ميمون أبا عمارة عن

(١) الكامل في الضعفاء (٢/ ١٠٩)، تأليف: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٩٨٨م.

حديث رواه عن أنس، فقال: «وَيْحكم! احسبوا كنت يهوديًّا أو نصرانيًّا أو مجوسيًّا، قد رجعت عما كنت أُحَدِّث به عن أنس، لم أسمع من أَنس شيئًا»)[1]. انتهى

قلتُ: فقد قال الإمام البخاري: «سمع أَنَسًا»، ثم ذَكَر بعدها ما هو صريح في أنه لم يسمع من أنس شيئًا؛ فَدَلَّ ذلك على أن قوله: «سمع أنسًا» إنما هو مجرد حكاية لِـمَا جاء في سند الرواية، وليس إثباتًا للسماع.

وكذلك صرح كبار أئمة الحديث بأن زياد بن ميمون لم يسمع من أنس ﵁ شيئا.

قال الإمام أبو حاتم الرازي: (حدثنا محمود بن غيلان، قال: قلت لأبي داود الطيالسي: زياد بن ميمون؟ فقال: لقيته أنا وعبد الرحمن بن مهدي، فسألناه، فقال: «عُدّوا أن الناس لا يَعلمون أني لم ألق أَنَسًا، ألا تعلمان أني لم ألق أنسا؟!». ثم بَلَغَنا أنه يروي عنه، فأتيناه، فقال: «عُدّوا رجُلا أذنب ذَنْبًا، فيتوب، أَلَا يتوب الله عليه؟!» قلنا: نعم. قال: «فإني أتوب، ما سمعت مِن أنس قليلا ولا كثيرا». فكان بَعْد ذلك يَبْلُغُنَا عنه أنه يروي عنه؛ فتركناه)[2]. انتهى

ولذلك قال الحافظ العلائي في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (زياد بن ميمون .. رَوَى عن أنس، وأَقَرَّ لعبد الرحمن بن مهدي وأبي داود الطيالسي أنه لم يسمع منه. ولا فائدة في ذِكْره هنا؛ لأنه كذاب، وضع أحاديث كثيرة)[3]. انتهى

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٣٧٠).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٥٤٤).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص١٧٨)، تأليف: أبي سعيد العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة: الثانية- ١٩٨٦م.

وقال الحافظ ابن حبان في كتابه «المجروحين»: (زياد بن ميمون .. كان يروِي عن أنس ولم يَرَه ولا سمع منه شيئا)[١]. انتهى

المثال الرابع:

قال الإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير»: (جميل بن زيد الطائي، سمع ابن عمر، روى عنه الثوري وعباد بن العوام.

قال أحمد: عن أبي بكر بن عياش، عن جميل: «هذه أحاديث ابن عمر، ما سمعتُ من ابن عمر شيئًا؛ إنما قالوا: اكتب أحاديث ابن عمر. فقدِمْتُ المدينة، فكتبتها»)[٢].

قلتُ: فقد بدأ الإمام البخاري كلامه بقوله: «جميل .. سمع ابن عمر»، ثم نقل عن الإمام أحمد بن حنبل تصريح جميل -نَفْسه- بأنه لم يسمع من ابن عمر شيئًا.

فَدَلَّ ذلك على أن قول البخاري: «سمع ابن عمر» ليس إثباتًا للسماع وتقريرًا له، وإنما هو مجرد حكاية لما جاء في سند الرواية.

وقد قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «المراسيل»: (أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل - فيما كتب إلَيّ - قال: سمعت أبي - وذكر جميل بن زيد - قال: قال أبو بكر بن عياش: قلت لجميل بن زيد: هذه الأحاديث؛ أحاديث ابن عمر؟ قال: «أنا ما سمعتُ من ابن عمر، إنما قالوا لي: إذا قَدِمْتَ المدينة، فاكتب أحاديث ابن

---

(١) المجروحين (١/ ٣٠٥).

(٢) المجروحين (١/ ٣٠٥).

عمر. فقَدِمْتُ المدينة، فكتبتُها»)[١]. انتهى

وكذلك نقله الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه «العلل ومعرفة الرجال»[٢].

ويوضح ذلك أيضًا تغيير الإمام البخاري للصيغ التي يذكرها في كتابه «التاريخ الكبير»، فيذكر مع أحد الرواة صيغة «سمع»، ويذكر مع غيره صيغة «عن»، وإليكم بعضها:

قال الإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير»: (محمد بن شبيب الزهراني البصري: سمع الحسن وعبد الملك بن عمير، وعن الشعبي)[٣].

وقال أيضًا: (محمد بن عبد الله بن أفلح الطائفي الثقفى: سمع بشر بن عاصم، وعن عبيد الله بن يزيد)[٤].

وقال أيضًا: (عبد الرحمن بن الأسود العنسي: يُعَد في الشامين، أنَّ عمر رضي الله عنه)[٥].

---

(١) المراسيل (ص٢٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٤٨٤).

(٣) التاريخ الكبير (١/ ١١٤).

(٤) التاريخ الكبير (١/ ١٣٤).

(٥) التاريخ الكبير (٥/ ٢٥٤)، وهذه المسألة تكلم عنها تفصيلا الدكتور خالد الدريس في كتابه «موقف الإمامين، ص١٠٢-١٠٤».

الباب الثاني

الأدلة القطعية على كذب الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ

الكلام في هذا الباب في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان الروايات التي لا نحتاج إلى بحث إسنادها؛ لأن وقوعها ممكن.

المطلب الثاني: الأدلة القطعية على كذب الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ.

المطلب الثالث: تصريحات الأئمة بإنكار الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ.

وفيما يلي تفصيل ذلك.

المطلب الأول

بيان الروايات التي لا نحتاج إلى بحث إسنادها؛ لأن وقوعها ممكن

ذُكِر أن الرسول ﷺ مات ويوجد مائة ألف صحابي أو أقل أو أكثر، فلا يلزم أن يكون جميعهم على علم بجميع الأحرف السبعة، فالرسول ﷺ لم يَكُن مُكَلَّفًا بإعلام عشرات الآلاف من أصحابه بكل حَرْف من الأحْرُف السبعة أو بكل قراءة من القراءات التي نزلت عليها الآية مراعاة لاختلاف ألْسِنة العرب، فمن الوارد أن بعض الصحابة لا يعلم بقراءة البعض الآخر، كما حصل بين أُبَي وغيره، وبين عمر وهشام ﷺ، وحين جمع أبو بكر ﷺ القرآن فقد جمع الأحرف السبعة – إلا ما نُسخ تلاوته منها، بحيث يتحقق التواتر بمن أبلغه بالقراءة ولا يشترط علم جميع الصحابة في جميع البلاد بجميع القراءات للآية الواحدة، وبعد أن جمعه أبو بكر احتفظ به ولم ينشره على البلاد، فمن الوارد بقاء بعض الصحابة لا يَعْلم شيئا عن القراءات الأخرى للآية الواحدة، وإنما يَعْلم القراءة التي سمعها فقط – بنفسه – من الرسول ﷺ، أو التي أقرأه الرسول ﷺ إياها.

وحين نسخ عثمان ﷺ المصاحف ووزعها على البلاد فإنما حافظ على الرسم الموحد الذي يحتمل جميع قراءات الآية الواحدة، وبذلك فكل بلد سيقرأ الرسم بما تواتر عنده، ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ سيقرؤها البعض «مالك»، والبعض الآخر سيقرؤها «ملك».

وهكذا «فتبينوا» بغير نقط: البعض سيقرؤها «فتبينوا» والبعض «فتثبتوا».

ولا يستطيع أحد أن يجزم بتواتر القراءتين عند كل صحابي من المائة ألف.

بل من الوارد الـمُحتمل أن بعض من قرأها «فتبينوا» لا يدري شيئا عن قراءة «فتثبتوا»، فإذا صادف أنْ سمعها من أحد التابعين، فمن المحتمل أن ينكرها، أو يخبره بخطأ قراءته وأن الصواب هو: «فتبينوا».

فمن المحتمل مجيء مثل تلك الروايات التي نجد فيها أحد الصحابة يُنكر قراءة صحابي آخر على الرغم من صحة هذه القراءة، والسبب هو أن الـمُنكِر لم تَبْلُغه هذه القراءة، فلذلك أنْكَرها؛ كما حدث بين عمر بن الخطاب وهشام رضي الله عنهما.

قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (وَكَذَلِكَ بَعْضُ السَّلَفِ أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ حُرُوفَ الْقُرْآنِ .. وَهَذَا خَطَأٌ مَعْلُومٌ بِالْإِجْمَاعِ وَالنَّقْلِ الـمُتَوَاتِرِ، وَمَعَ هَذَا فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ قَدْ تَوَاتَرَ النَّقْلُ عِنْدَهُمْ بِذَلِكَ - لَمْ يُكَفَّرُوا؛ وَإِنْ كَانَ يَكْفُرُ بِذَلِكَ مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِالنَّقْلِ الـمُتَوَاتِرِ)[1]. انتهى

وهذا ليس قولا من الصحابي بأن القرآن قد تم تحريفه، بل غاية ما فيه أن الصحابي حكم بأن فلانًا قد أخطأ في قراءة الكلمة المرسومة في المصحف، فأَبْلغه بالقراءة السليمة، وهكذا بين صحابي وصحابي آخر، سيحكم أنه سمعها خطأ، وأن الصواب هو كذا.

فالكل يقرأ بما يتفق مع رسم المصحف، وهو نَفس الذي سـ ـعه من النبي ﷺ، ولم يقرأ أحد منهم – بعد توزيع المصاحف – بقراءة تخالف رسم المـ ـ ـأنها قد

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٢-٤٩٣).

يقرأ بها يخالف الرسم مما نسخت تلاوته، وذلك قبل عِلْمه بنسخ التلاوة، وذلك إنما يكون قبل نَسْخ عثمان للمصاحف وتوزيعها على البلاد.

فلن ينفع الشيعة ولا النصارى الإتيان برواية بأن فلانًا من الصحابة خَطَّأ فلانًا في قراءته بكذا؛ فليس من الضروري أن تنتشر القراءة الواحدة ليَعْلمها كل واحد من المائة ألف صحابي، ولم يكن الرسول ﷺ مكلفا بإبلاغ كل صحابي من المائة ألف بجميع قراءات الآية الواحدة، بل إنه ﷺ يُقْرئ كل قوم بالقراءة التي أنزلها الله تعالى على وَفْق لسانهم بحيث يسمعها منه ﷺ عدد يتحقق به التواتر المفيد لليقين.

فإذا أنكر أحد الصحابة قراءة لم يَعْلمها؛ فهذا ليس قولا منه بأن القرآن محرف، بل غايته الحكم بأن فلانا أخطأ في قراءته، أمَّا القرآن فمحفوظ في مصاحف وصدور عشرات الآلاف من المسلمين، محفوظ عند كل قوم برسمه في مصحفهم وبلفظه في صدورهم.

فأهل مكة يقرءون [التوبة: ١٠٠]: «تجري من تحتها»، فهي محفوظة هكذا برسمها في مصحفهم وبلفظها في صدورهم، فلا يضرهم خطأ مَن أخطأ في القراءة، وحُكمهم على فلان بأنه أخطأ ليس معناه قولهم بتحريف القرآن، بل هم يَرَوْنه محفوظًا برسمه في مصاحفهم وبلفظه في صدورهم، فلا يضرهم خطأ مَن أخطأ في القراءة

فَلَسْنا في حاجة لبذل الجهد في بيان عدم ثبوت مثل تلك الروايات التي يحكم فيها فلان بأن فلانًا أخطأ في قراءة آية معينة؛ لأن حصول مثل هذا الموقف وارد ومحتمل.

والتواتر نِسْبي، فقد تتواتر قراءة عند قوم ولم تُنقل بالتواتر عند آخرين، فلم يكن الرسول ﷺ مُكَلَّفًا بتبليغ كل القراءات لكل مسلم، بل كل مسلم تكفيه قراءة واحدة يسمعها من النبي ﷺ أو تنقل إليه بطريق التواتر عن النبي ﷺ وإنْ لم يَعْلم غير هذه القراءة، كما أن عمر رضي الله عنه لم يكن يَعْلم القراءة التي قرأها الرسول ﷺ على هشام، فالرسول يُقْرئ كل قوم بما يتيسر لهم قراءته من الأحرف السبعة التي أنزل الله تعالى القرآن عليها حسب لسانهم وعاداتهم في النطق.

فلا إشكال في كَوْن أحد الصحابة يَعْلم قراءة ولا يَعْلم غيرها من القراءات الأخرى الصحيحة لنفس الآية.

فلا إشكال في أن يُنكر أحد الصحابة قراءة لم يسمعها، كما أنْكر عمر رضي الله عنه قراءة هشام.

وهذا معناه أنه بعد نسخ المصاحف لا يشترط أن يكون كل صحابي قد عَلِم كل الأحرف السبعة، فالنسخ إنما كان الغرض منه إزالة الاختلاف الناشئ عن عدم علم البعض بنسخ تلاوة آيات أو نزول آيات كما في [الأحقاف: ١٠]، وهذا يحصل برسم المصحف وإرساله إلى الأمصار، أمَّا القراءات التي تتحد في الرسم فلم يكن عثمان رضي الله عنه مُكَلَّفًا بأن يرسل إلى كل بلد مَن يقرأ عليهم كل الأَوْجُه التي نزلت عليها الآية، بل أهل كل بلد يقرءون بما تواتر عندهم، مع الالتزام بالرسم للسبب الذي ذكرته من سبب نسخ المصحف.

تنبيه:

هذا يختلف عن روايات الزعم بخطأ الكاتب، فذلك مستحيل الحدوث؛

مستحيل أن جميع من حول الصحابي يقرؤون بخلاف رسم المصحف ثم ينقل لنا بالتواتر قراءة موافقة للرسم ومخالفة لقراءتهم جميعا، هذا مستحيل الحصول عقلًا وواقعا وشرعا.

الذي يُنقل لنا نَقْلًا متواترًا هو ما قرءوه فِعْلًا، والذي نُقل لنا نَقْلًا متواترًا بطريق السماع - وجدناه موافقًا لرسم المصحف، فلزم من ذلك أنهم - وهُم الذين نقلوا لنا القراءة - قرءوا بما يتفق مع الرسم، فكيف تأتي رواية تزعم أنهم قرءوا خلاف الرسم.؟!!

هذا مستحيل الوقوع.

المطلب الثاني

الأدلة القطعية على كذب الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ

إن العَقْل والواقِع يَقْطَعان بكذب الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ في كتابة بعض الآيات.

إن هذه الروايات مُنْكرة باطلة، تخالف الروايات الصحيحة الثابتة المتواترة.

وسنأخذ إحدى هذه الروايات مثالًا لتوضيح ذلك:

قال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [الرعد: ٣١].

ثم وجدنا الإمام الطبري يروي في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ يَقْرَؤُهَا «أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ الَّذِينَ آمَنُوا»، وأن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: «كَتَبَ الْكَاتِبُ الأُخْرَى وَهُوَ نَاعِسٌ»[1].

إن العَقْل يَقْطَع بكذب هذه الرواية وأمثالها من الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ في كتابة بعض الآيات.

لماذا؟

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٣/ ١٥٤)، تأليف: محمد بن جرير الطبري أبي جعفر، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ.

لثلاثة أسباب قَطْعِيَّة يقينية:

السبب الأول:

إنَّ قراءة ﴿ أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ﴾ لم تَصِل إلينا مكتوبة فقط لكي تَزْعُم الروايةَ أن الكاتب أخطأ حين كتبها هكذا؛ وإنما وصلت إلينا هذه القراءة مسموعة بطريق التواتر في كل جيل من أجيال المسلمين، سمعناها بآذاننا من ملايين القُرَّاء من الْجِيل الذي سَبقَنا، وهُم سمعوها هكذا ممن سبقهم، وهكذا سمعها التابعون من أصحاب رسول الله ﷺ، وسمعها الصحابة من رسول الله ﷺ.

فالكاتب حين كتبها فإنما كتب ما سمع أصحاب رسول الله ﷺ مِن حَوْله يقرؤونه لَيْل نهار.

فكيف يَكُون الكاتب أخطأ وقد كَتَبها مُطَابقة لِـمَا يقرؤه عامَّة أصحاب رسول الله ﷺ؟!!

السبب الثاني:

إذَا ثَبَتَ أنَّ ابن عباس قال ذلك، فهذا معناه أنَّ ابن عباس لم يَسْمع أحَدًا من الصحابة – مِن حَوْله – يقرأ ﴿ أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ﴾، وإنما سمعهم كلهم يقرؤون «أفلم يتبين»، فَيَلْزَم من ذلك أن التابعين سمعوا الصحابة يقرؤونها «أفلم يتبين»، وهكذا سمعها تابعو التابعين، وهكذا إلى أنْ تَصِل إلينا – جِيلًا بعد جِيل – مسموعة هكذا: «أفلم يتبين».

ولكنَّ شيئًا من ذلك لم يَـحْدُث، بل الذي حَدَث هو أنها وَصَلَت إلينا مسموعة هكذا: ﴿ أَفَلَم يَايْـَٔسِ ﴾!!

فَدَلَّ ذلك – دلالة قَطْعِيَّة يقينية – على أنها نُقِلَتْ هكذا مسموعة جِيلًا بعد جِيل: ﴿أفلم يَايَـَسِ﴾.

فَدَلَّ ذلك – دلالة قَطْعِيَّة يقينية – على أن التابعين سمعوها هكذا من الصحابة: ﴿أفلم يَايَـَسِ﴾.

فَدَلَّ ذلك – دلالة قَطْعِيَّة يقينية – على أن أصحاب رسول الله ﷺ الْـمُحِيطين بابن عباس كانوا يقرؤونها هكذا: ﴿أفلم يَايَـَسِ﴾.

فَدَلَّ ذلك – دلالة قَطْعِيَّة يقينية – على أن ابن عباس سمع أصحاب رسول الله ﷺ الْـمُحِيطين به يقرؤونها هكذا: ﴿أفلم يَايَـَسِ﴾.

فَدَلَّ ذلك – دلالة قَطْعِيَّة يقينية – على أن ابن عباس رضي الله عنهما مستحيل أنْ يزعم أن كاتب المصحف أخطأ حين كتبها ﴿أفلم يَايَـَسِ﴾.

فَدَلَّ ذلك – دلالة قَطْعِيَّة يقينية – على كَذِب هذه الرواية وأمثالها.

إن ثبوت هذه الروايات عن ابن عباس وغيره يُشْبه المستحيل، فالقراءة الصحيحة المشهورة المتواترة التي يقرؤها جِيل الصحابة ونقلوها مسموعة إلى جِيل التابعين – كيف يُتَصَوَّر أن ابن عباس رضي الله عنهما يَجْهَل هذه القراءة المشهورة التي يقرؤها عامَّة الصحابة مِن حَوْله ليل نهار، ويَتَوَهَّم أن الكاتب أخطأ حين كتبها في المصحف؟!!!

السبب الثالث:

إنَّ الصحابة رضي الله عنهم لم يكتبوا مصحفًا واحدًا حتى يزعم زاعم أن الكاتب أخطأ، وإنما كتبوا عِدَّة مصاحف وأرسلوها إلى سائر البلاد، وقام التابعون بِنَسْخ آلاف

المصاحف، وهكذا قام تابعو التابعين بِنَسْخ مئات الآلاف من المصاحف، وهكذا قام المسلمون في كل عَصْر بِنَسْخ ملايين المصاحف.

فهل كان كل هؤلاء ناعسِين حين كتبوا الآية هكذا: ﴿أَفَلَم يَايْـَٔسِ﴾؟!!

هل أصاب النعاس ملايين المسلمين في كل الأعْصار حتى تتابعوا على الخطأ في كتابة الآية هكذا: ﴿أَفَلَم يَايْـَٔسِ﴾؟!!

الخلاصة:

إن العَقْل والواقِع يَقْطَعان بكذب هذه الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ في كتابة بعض الآيات.

وقد تتابع كبار أهل العِلم في كل عَصر على التصريح بإنكار هذه الروايات وبيان أنها مُنْكَرة.

وتصريحاتهم تأتي في المطلب الثالث.

المطلب الثالث

تصريحات الأئمة بإنكار الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ

قد تتابع كبار أهل العِلم - في كل عَصر - على التصريح بإنكار هذه الروايات وبيان أنها مُنْكَرة، وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ):

قال في «مجموع الفتاوى»: (الْـمَصَاحِفَ الَّتِي نُسِخَتْ كَانَتْ مَصَاحِفَ مُتَعَدِّدَةً، وَهَذَا مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ، وَهَذَا مِمَّا يُبَيِّنُ غَلَطَ مَنْ قَالَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «إِنَّهُ غَلَطٌ مِن الْكَاتِبِ»، أَوْ نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ؛ فَإِنَّ هَذَا مُمْتَنِعٌ؛ لِوُجُوهٍ:

مِنْهَا: تَعَدُّدُ الْـمَصَاحِفِ، وَاجْتِمَاعُ جَمَاعَةٍ عَلَى كُلِّ مُصْحَفٍ، ثُمَّ وَصُولُ كُلِّ مُصْحَفٍ إِلَى بَلَدٍ كَبِيرٍ فِيهِ كَثِيرٌ مِن الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينِ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَيَعْتَبِرُونَ ذَلِكَ بِحِفْظِهِمْ، وَالْإِنْسَانُ إذَا نَسَخَ مُصْحَفًا غَلِطَ فِي بَعْضِهِ - عُرِفَ غَلَطُهُ بِمُخَالَفَةِ حِفْظِهِ الْقُرْآنَ وَسَائِرَ الْـمَصَاحِفِ، فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ كَتَبَ كَاتِبٌ مُصْحَفًا ثُمَّ نَسَخَ سَائِرُ النَّاسِ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لِلْأَوَّلِ وَالثَّانِي - أَمْكَنَ وُقُوعُ الْغَلَطِ فِي هَذَا.

وَهُنَا كُلُّ مُصْحَفٍ إنَّمَا كَتَبَهُ جَمَاعَةٌ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ خَلْقٌ عَظِيمٌ مِمَّنْ يَحْصُلُ التَّوَاتُرُ بِأَقَلَّ مِنْهُمْ .. فَكَيْفَ يَتَّفِقُونَ كُلُّهُمْ عَلَى أَنْ يَكْتُبُوا: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ﴾ وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ لَحْنٌ لَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْ لُغَاتِهِمْ؟!! أَوْ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ لَحْنٌ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ؟! ..

وَمِمَّا يُبَيِّنُ كَذِبَ ذَلِكَ: أَنَّ عُثْمَانَ - لَوْ قُدِّرَ ذَلِكَ فِيهِ - فَإِنَّمَا رَأَى ذَلِكَ فِي نُسْخَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ الْمَصَاحِفِ اتَّفَقَتْ عَلَى الْغَلَطِ وَعُثْمَانُ قَدْ رَآهُ فِي جَمِيعِهَا وَسَكَتَ؛ فَهَذَا مُمْتَنِعٌ عَادَةً وَشَرْعًا مِنَ الَّذِينَ كَتَبُوا وَمِنْ عُثْمَانَ ثُمَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ وَصَلَتْ إِلَيْهِمُ الْمَصَاحِفُ وَرَأَوْا مَا فِيهَا وَهُمْ يَحْفَظُونَ الْقُرْآنَ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ فِيهِ لَحْنًا لَا يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ فَضْلًا عَنِ التِّلَاوَةِ، وَكُلُّهُمْ يُقِرُّ هَذَا الْمُنْكَرَ لَا يُغَيِّرُهُ أَحَدٌ، فَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بُطْلَانُهُ عَادَةً - وَيُعْلَمُ مِنْ دِينِ الْقَوْمِ الَّذِينَ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى ضَلَالَةٍ؛ بَلْ يَأْمُرُونَ بِكُلِّ مَعْرُوفٍ وَيَنْهَوْنَ عَنْ كُلِّ مُنْكَرٍ - أَنْ يَدَعُوا فِي كِتَابِ الله مُنْكَرًا لَا يُغَيِّرُهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ ..

وَلَوْ قِيلَ لِعُثْمَانَ: «مُرِ الْكَاتِبَ أَنْ يُغَيِّرَهُ» لَكَانَ تَغْيِيرُهُ مِنْ أَسْهَلِ الْأَشْيَاءِ عَلَيْهِ. فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا يُوجِبُ الْقَطْعَ بِخَطَإِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِي الْمُصْحَفِ لَحْنًا أَوْ غَلَطًا، وَإِنْ نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ مِمَّنْ لَيْسَ قَوْلُهُ حُجَّةً فَالْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَيْهِ فِيمَا قَالَهُ؛ بِخِلَافِ الَّذِينَ نَقَلُوا مَا فِي الْمُصْحَفِ وَكَتَبُوهُ وَقَرَءُوهُ؛ فَإِنَّ الْغَلَطَ مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ)[1].

انتهى كلام الإمام ابن تيمية.

قلتُ: وقد تواترت قراءة ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ وهي قراءة الجمهور، وجاءت رواية تزعم أن هذا خطأ، وتزعم أن الصواب فقط: «إنَّ هذين» وهذه قراءة أبي عمرو البصري.

فقال الإمام ابن تيمية: (فَالصَّحَابَةُ لَا بُدَّ أَنْ قَدْ قَرَءُوا هَذَا الْحَرْفَ، وَمِنَ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ قَرَءُوهُ بِالْيَاءِ - كَأَبِي عَمْرٍو - فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَقْرَأْهَا أَحَدٌ إِلَّا

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٥٢-٢٥٤).

بِالْيَاءِ وَلَمْ تُكْتَبْ إِلَّا بِالْيَاءِ؛ فَعُلِمَ أَنَّهُمْ - أَوْ غَالِبَهُمْ - كَانُوا يَقْرَءُونَهَا بِالْأَلِفِ كَمَا قَرَأَهَا الْجُمْهُورُ، وَكَانَ الصَّحَابَةُ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالشَّامِ وَالْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ يَقْرَءُونَ هَذِهِ السُّورَةَ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَ الصَّلَاةِ، وَمِنْهُمْ سَمِعَهَا التَّابِعُونَ، وَمِنَ التَّابِعَيْنِ سَمِعَهَا تَابِعُوهُمْ؛ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ قَرَءُوهَا بِالْيَاءِ، مَعَ أَنَّ جُمْهُورَ الْقُرَّاءِ لَمْ يَقْرَءُوهَا إِلَّا بِالْأَلِفِ وَهُمْ أَخَذُوا قِرَاءَتَهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ أَوْ عَنِ التَّابِعَيْنِ عَنِ الصَّحَابَةِ، فَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ قَطْعًا أَنَّ عَامَّةَ الصَّحَابَةِ إِنَّمَا قَرَءُوهَا بِالْأَلِفِ كَمَا قَرَأَ الْجُمْهُورُ وَكَمَا هُوَ مَكْتُوبٌ.

وَحِينَئِذٍ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِنَّمَا قَرَءُوا كَمَا عَلَّمَهُمُ الرَّسُولُ، وَكَمَا هُوَ لُغَةٌ لِلْعَرَبِ)[1]. انتهى

٢ - الإمام ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ):

قال في تفسيره «جامع البيان في تأويل القرآن»: (فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ خطأً مِن الْكَاتِب لَكَانَ الْوَاجِب أَنْ يَكُون فِي كُلّ الْمَصَاحِف - غَيْر مُصْحَفنَا الَّذِي كَتَبَهُ لَنَا الْكَاتِب الَّذِي أَخْطَأَ فِي كِتَابه - بِخِلَافِ مَا هُوَ فِي مُصْحَفنَا[2]. مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ خطأً مِنْ جِهَة الْخَطّ، لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ أُخِذَ عَنْهُمْ الْقُرْآن مِنْ أَصْحَاب رسول الله ﷺ يُعَلِّمُونَ مَنْ عَلَّمُوا ذَلِكَ مِن الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْه اللَّحْن، وَلَأَصْلَحُوهُ بِأَلْسِنَتِهِمْ، وَلَقَّنُوهُ لِلْأُمَّةِ تَعْلِيمًا عَلَى وَجْه الصَّوَاب.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٥٦).

(٢) معناه: فَلَوْ كَانَ مصحفنا أخطأ فيه الْكَاتِب لَكَانَ الْوَاجِب أَنْ تكُون سائر الْمَصَاحِف الأخرى ليس فيها هذا الخطأ؛ لأنه مستحيل أنْ يكون كل الكُتَّاب أخطأوا في كل المصاحف.

وَفِي نَقْل الْـمُسْلِمِينَ جَمِيعًا ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَى مَا هُوَ بِهِ فِي الْخَطِّ مَرْسُومًا - أَدَلّ الدَّلِيل عَلَى صِحَّة ذَلِكَ وَصَوَابه، وَأَنْ لَا صُنْع فِي ذَلِكَ لِلْكَاتِبِ)[1]. انتهى

٣ - الإمام أبو إسحاق الزَّجَّاج (٢٤١ - ٣١١ هـ):

قال في كتابه «معاني القرآن وإعرابه»: (وقال بعضهم: «في كتاب الله أشياء ستصلحها العرب بألسنتها»، وهذا القول عند أهل اللغة بَعِيد جِدًّا؛ لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ وهُم أَهْل اللغة، وهُم القدوة .. فكيف يتركون في كتاب الله شيئًا يصلحه غيرهم وهُم الذين أخذوه عن رسول الله ﷺ وجمعوه؟! .. فهذا مما لا ينبغي أن يُنسب إِليهم رحمةُ الله عليهم، والقرآن مُحْكَم لا لَحْن فيه، ولا تَتكلم العرب بأجود منه في الإعراب، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾)[2]. انتهى

٤ - الإمام أبو بكر بن الأنباري[3] (٢٧١ - ٣٢٨هـ):

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (٦/ ٢٦-٢٧).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٣١).

(٣) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٥/ ٢٧٤»: (ابْنُ الأَنْبَارِيِّ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بن القَاسِمِ بن بَشَّارٍ: الإِمَامُ، الحَافِظُ اللُّغَوِيُّ ذُو الفنُونِ .. وُلِدَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَمائَتَيْنِ .. وَأَلَّفَ الدَّوَاوِينَ الكِبَارَ مَعَ الصِّدْقِ وَالدِّينِ، وَسَعَةِ الحِفْظِ .. وَقِيلَ: إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ مَحْفُوظه عِشْرِينَ وَمائَة تَفْسِيرٍ بِأَسَانِيدهَا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ: «كَانَ ابْنُ الأَنْبَارِي صَدُوقًا دَيِّنًا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، صَنَّفَ فِي عُلُومِ القُرْآنِ وَالغَرِيبِ وَالمُشْكِلِ وَالوَقْفِ وَالابْتِدَاء».

لَهُ كِتَابُ «الوَقْفِ وَالابْتِدَاء» .. وَكِتَابُ «الرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالف مُصْحَفَ عُثْمَان» بِـ «أَخْبَرَنَا» وَ«حَدَّثَنَا»، يَنْفِي بِأَنَّهُ حَافِظٌ لِلْحَدِيثِ، وَلَهُ أَمَالٍ كَثِيرَةٌ، وَكَانَ مِنْ أَفْرَاد العَالَمِ). انتهى كلامه.

قال الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِ «الرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَ مُصْحَفَ عُثْمَانَ» فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ عَنْ عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ: «لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مُنْقَطِعَةٌ غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ، وَمَا يَشْهَدُ عَقْلٌ بِأَنَّ عُثْمَانَ - وَهُوَ إِمَامُ الْأُمَّةِ الَّذِي هُوَ إِمَامُ النَّاسِ فِي وَقْتِهِ وَقُدْوَتُهُمْ - يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْمُصْحَفِ الَّذِي هُوَ الْإِمَامُ فَيَتَبَيَّنُ فِيهِ خَلَلًا وَيُشَاهِدُ فِي خَطِّهِ زَلَلًا فَلَا يُصْلِحُهُ! كَلَّا وَاللهِ مَا يَتَوَهَّمُ عَلَيْهِ هَذَا ذُو إِنْصَافٍ وَتَمْيِيزٍ، وَلَا يُعْتَقَدُ أَنَّهُ أَخَّرَ الْخَطَأَ فِي الْكِتَابِ لِيُصْلِحَهُ مَنْ بَعْدَهُ. وَسَبِيلُ الْجَائِينَ مِنْ بَعْدِهِ الْبِنَاءُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْوُقُوفُ عِنْدَ حُكْمِهِ») [(١)]. انتهى

٥ - الإمام أبو جعفر النَّحَّاس (المتوفى: ٣٣٨هـ):

قال في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: (فَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ .. أَنَّهُ قَالَ: «أَخْطَأَ الْكَاتِبُ .. » - فَعَظِيمٌ مَحْظُورٌ الْقَوْلُ بِهِ؛ لِأَنَّ الله عز وجل قَالَ: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾)[(٢)]. انتهى

٦ - أبو الليث السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ):

قال في تفسيره «بحر العلوم»: (﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ قال بعض الجهال: «هذا غلط الكاتب حيث كتب مصحف الإمام» .. ولكن هذا بعيد عند أهل العلم

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٥٣٨)، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الناشر: دار الفكر - لبنان ، تحقيق: سعيد المندوب، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

(٢) الناسخ والمنسوخ (ص٥٨٧)، تأليف: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس أبي جعفر، دار النشر: مكتبة الفلاح - الكويت - ١٤٠٨هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد عبد السلام.

والخبر، لم يَثْبُت عن عثمان ولا عن عائشة ﵄؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا حماة الدين والقدوة في الشرائع والأحكام، فلا يُظَن بهم أنهم تركوا في كتاب الله تصحيفًا يصلحه غيرهم، وهُم أخذوه عن رسول الله ﷺ)(١). انتهى

٧ - القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقِلّاني (٣٣٨ - ٤٠٣هـ):

قال في كتابه «الانتصار للقرآن»: (عبد الله بن عمرَ وعبد الله بن عباسٍ وعائشة وأبو هريرةَ وعبدُ الله بنُ مسعود وأبو موسى الأشعريّ .. فإننا وإنْ كُنَّا نوثقُ جميعَ من ذكرناه من السلفِ وأتباعهم، فإنّا لا نعتقد تصديقَ جميعِ ما يُروى عنهم، بل نعتقدُ أنّ فيه كذِبًا كثيرًا قد قامت الدلالةُ على أنّه موضوعٌ عليهم .. وإذا كان ذلك كذلك وكانت هذه القراءاتُ والكلماتُ المرويّةُ عن جماعة منهم - المخالفةُ لما في مصحفِنا - مما لا يُعْلم صحتُها وثبوتها، وكنا مع ذلك نَعْلمُ اجتماعهم على تسليمِ مصحف عثمانَ وقراءتِهم وإقرائهم ما فيه والعملِ به دُون غيره، لم يجبْ أن نحفلَ بشيءٍ من هذه الرواياتِ عنهم؛ لأجلِ ما ذكرناه)(٢). انتهى

٨ - الإمام أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي عُثْمَانُ بن سَعِيدٍ(٣) (٣٧١-٤٤٤هـ):

---

(١) بحر العلوم (١/ ٣٨١)، تأليف: نصر بن محمد بن أحمد أبي الليث السمرقندي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: د. محمود مطرجي.

(٢) الانتصار للقرآن (٢/ ٤٢٢)، تأليف: القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني، الناشر: دار ابن حزم- بيروت، تحقيق: د.محمد عصام القضاة، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

(٣) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٨٠»: (قَالَ أَبُو القَاسِمِ بن بَشْكُوَال: «كَانَ أَبُو عَمْرٍو أَحَدَ الأَئِمَّةِ في علم القُرْآن روَايَاتِهِ وَتَفْسِيرِهِ وَمعَانِيه، وَطُرُقِهِ وَإِعرَابه، وَجَمَعَ فِي ذَلِكَ كُلّه تَوَالِيف حسَانًا مُفِيدَة، وَلَهُ مَعْرِفَةٌ بِالحَدِيثِ وَطُرقه، وَأَسْمَاءِ رِجَاله وَنَقَلَتِهِ ..». وَفِي فَهرس =

قال في كتابه «المقنع في رسم مصاحف الأمصار»: (هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حُجَّة، ولا يصح به دليل .. فإنَّ ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان ﷺ؛ لِـمَا فيه من الطعن عليه مع محلّه من الدِّين، ومكانه من الإسلام، وشدّة اجتهاده في بذل النصيحة واهْتِبَاله[١] بما فيه الصلاح للأُمَّة، فَغَيْر متمكن أنْ يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأتقياء الأبرار - نَظَرًا لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم - ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنًا وخَطَأً يتولى تغييره مَن يأتي بَعْده ممن لا شك أنه لا يُدْرك مداه ولا يَبْلغ غايته ولا غاية مَن شاهده، هذا ما لا يجوز لقائل أنْ يقوله، ولا يَحِلُّ لأحد أنْ يعتقده)[٢]. انتهى

٩ - عماد الدين أبو الحسن المعروف بـ «الْكِيَا الهرَّاسي»[٣] (٤٥٠ - ٥٠٤ هـ):

=

ابنِ عُبَيْدِ الله الحَجَرِيّ قَالَ: «وَالحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخ: لَمْ يَكُنْ فِي عصره وَلا بَعْدَ عصره أَحَدٌ يُضَاهيه فِي حِفظه وَتحقيقه .. وَكَانَ يُسْأَل عَنِ المَسْأَلَةِ مِمَّا يَتَعَلَّق بِالآثَار وَكَلامِ السَّلَف، فَيُوردهَا بِجمِيعِ مَا فِيْهَا مُسْنَدَة مِنْ شُيُوخِهِ إِلَى قَائِلهَا».

قُلْتُ [القائل هو الإمام الذهبي]: إِلَى أَبِي عَمْرٍو المُنْتَهَى فِي تَحرِير عِلمِ القِرَاءات، وَعلمِ المَصَاحِف، مَعَ البرَاعَة فِي علم الحَدِيث وَالتَّفْسِير وَالنَّحْو، وَغَيْر ذَلِكَ). انتهى كلام الذهبي.

(١) جاء في «تهذيب اللغة، ٦/ ١٦٤»: («فاهتبلتُها» أيْ: اغتَنَمْتُها).

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص١١٩)، تأليف: أبي عمرو الداني،الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، تحقيق: محمد قمحاوي.

(٣) قال الإمام ابن كثير في موسوعته التاريخية (البداية والنهاية، ١/ ١٦٢): (أبو الحسن الطبري، ويعرف بالكيا الهراسي، أحد الفقهاء الكبار.. وقد سمع الحديث الكثير، وناظر وأفتى ودرَّس، وكان من أكابر الفضلاء وسادات الفقهاء). انتهى

قال في كتابه «أحكام القرآن»: (نُقل عن ابن عباس أنه قال: قوله: ﴿ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا ﴾ غلط من الكاتب. ولا ينبغي أن يصح هذا عنه؛ فإنَّ القرآن ثَبَت جميعه بحروفه وكلماته بطريق اليقين، ولا يجوز أن يضيع منه شيء بأمثال هذه الأسباب، فإنَّ الله تعالى ضَمِن حِفْظه)[1]. انتهى

١٠ - الإمام أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ):

قال في كتابه «أحكام القرآن»: (وَلَيْسَ فِيهِ خَطَأٌ مِنْ كَاتِبٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ الْخَطَأُ إلَى كِتَابٍ تَوَلَّى الله حِفْظَهُ، وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى صِحَّتِهِ؛ فَلَا يُلْتَفَتُ إلَى رَاوِي ذَلِكَ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ)[2].

١١ - الإمام أبو محمد بن عطية (٤٨١-٥٤٢ هـ):

قال في تفسيره «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»: (مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها ﴿ تَسْتَأْنِسُوا ﴾، وصح الإجماع فيها من لدن مدة عثمان رضي الله عنه فهي التي لا يجوز خلافها، والقراءة بِـ « يستأذنوا » ضعيفة، وإطلاق الخطأ والوهم على الكُتَّاب في لفظ أجمع الصحابة عليه - لا يصح عن ابن عباس)[3]. انتهى

---

(١) أحكام القرآن (٤/ ٣١١)، تأليف: عماد الدين علي بن محمد الطبري الكيا الهراسي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٨٣هـ.

(٢) أحكام القرآن (٣/ ٣٧٠)، تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ١٧٦)، تأليف: أبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٣هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام.

١٢ - الفخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ):

قال في تفسيره «مفاتيح الغيب»: (رُوي عن عثمان وعائشة أنهما قالا: «إن في المصحف لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها».

واعْلَم أن هذا بَعِيد؛ لأن هذا المصحف منقول بالنقل المتواتر عن رسول الله ﷺ، فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه؟!)[1]. انتهى

١٣ - الإمام شمس الدين القرطبي (٦٠٠ - ٦٧١هـ):

قال في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (رُوي عن ابن عباس .. ﴿ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا ﴾ خطأ أو وَهْم من الكاتب، إنما هو « حتى تستأذنوا». وهذا غير صحيح عن ابن عباس وغيره؛ فإنَّ مصاحف الإسلام كلها قد ثَبَت فيها ﴿ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا﴾، وصَحَّ الإجماع فيها من لدن مدة عثمان، فهي التي لا يجوز خلافها. وإطلاق الخطأ والوهم على الكاتب في لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس؛ وقد قال عز وجل: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩])[2]. انتهى كلام الإمام القرطبي.

١٤ - أثير الدين أبو حيّان (٦٥٤-٧٤٥هـ): قال في تفسيره «البحر المحيط»:

---

(١) مفاتيح الغيب (١١/ ٨٤)، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ٢١٤)، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الناشر: دار الشعب - القاهرة.

(مَن روى عن ابن عباس أن قوله: ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ خطأ أو وَهْم من الكاتب .. فهو طاعن في الإسلام، مُلْحِد في الدِّين، وابن عباس بَرِيء من هذا القول)[1]. انتهى

١٥ - الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ):

قال في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» بعد ذِكْر روايات خطأ كاتب المصحف: (وَهَذِهِ الْآثَارُ مُشْكِلَةٌ جِدًّا، وَكَيْفَ يُظَنُّ بِالصَّحَابَةِ - أَوَّلًا -أَنَّهُمْ يَلْحَنُونَ فِي الْكَلَامِ فَضْلًا عَنِ الْقُرْآنِ وَهُمُ الْفُصَحَاءُ اللُّدُّ؟!

ثُمَّ كَيْفَ يُظَنُّ بِهِمْ - ثَانِيًا - فِي الْقُرْآنِ الَّذِي تَلَقَّوْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا أُنْزِلَ وَحَفِظُوهُ وَضَبَطُوهُ وأتقنوه؟!

ثُمَّ كَيْفَ يُظَنُّ بِهِمْ - ثَالِثًا - اجْتِمَاعُهُمْ كُلُّهُمْ عَلَى الْخَطَإِ وَكِتَابَتِهِ؟!

ثُمَّ كَيْفَ يُظَنُّ بِهِمْ - رَابِعًا - عَدَمُ تَنَبُّهِهِمْ وَرُجُوعِهِمْ عَنْهُ؟!

ثُمَّ كَيْفَ يُظَنُّ بِعُثْمَانَ أَنَّهُ يَنْهَى عَنْ تَغْيِيرِهِ؟!

ثُمَّ كَيْفَ يُظَنُّ أَنَّ الْقِرَاءَةَ اسْتَمَرَّتْ عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ الْخَطَإِ وَهُوَ مَرْوِيٌّ بِالتَّوَاتُرِ خَلَفًا عَنْ سَلَفٍ؟!

هَذَا مِمَّا يَسْتَحِيلُ عَقْلًا وَشَرْعًا وَعَادَةً. وَقَدْ أَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَجْوِبَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ عَنْ عُثْمَانَ؛ فَإِنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ مُضْطَرِبٌ مُنْقَطِعٌ؛ وَلِأَنَّ عُثْمَانَ جُعِلَ لِلنَّاسِ إِمَامًا يَقْتَدُونَ بِهِ، فَكَيْفَ يَرَى فِيهِ لَحْنًا وَيَتْرُكُهُ لِتُقِيمَهُ الْعَرَبُ

(١) البحر المحيط (٦/ ٤١٠)، تأليف: محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عادل عبد الموجود.

بِأَلْسِنَتِهَا؟!

فَإِذَا كَانَ الَّذِينَ تَوَلَّوْا جَمْعَهُ وَكِتَابَتَهُ لَمْ يُقِيمُوا ذَلِكَ - وَهُمُ الْخِيَارُ - فَكَيْفَ يُقِيمُهُ غَيْرُهُمْ؟!

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَمْ يَكْتُبْ مُصْحَفًا وَاحِدًا؛ بَلْ كَتَبَ عِدَّةَ مَصَاحِفَ .. فَبَعِيدٌ اتِّفَاقُهَا عَلَى ذَلِكَ)[١]. انتهى

١٦ - شهاب الدين الألُوسي (١٢١٧-١٢٧٠هـ):

قال في تفسيره «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»: (لا كلام في نَقْل النَّظْم تَواتُرًا؛ فلا يَجُوز اللحن فيه أَصْلًا)[٢]. انتهى

وقال أيضًا في خبر عائشة ﵂: (كيف يُظَن بهم - ثانيًا - الغلط في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أُنزل ولم يألوا جهدًا في حِفظه وضَبطه وإتقانه؟! ..

ثم كيف يُظن - خامسًا - الاستمرار على الخطأ وهو مَرْوِي بالتواتر خَلَفًا عن سَلَف ..؟!)[٣]. انتهى

وقال أيضًا: (والذي أجنح أنا إليه - والعاصم هو الله تعالى -تضعيف جميع ما وَرَدَ مما فيه طعن بالمتواتر ولم يَقْبل تأويلًا ينشرح له الصدر .. وقد ذكر أهل المصطلح

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٥٣٧).

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٦/ ١٥)، تأليف: العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٩/ ١١٠).

أنَّ مما يُدْرَكُ به وَضْع الخبر - ما يُؤخذ من حال الْـمَرْوِي؛ كأنْ يَكُون مناقضًا لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل .. فلو قال قائل بوضْع بعض هاتيك الأخبار – لَـمْ يُبْعِد)[1]. انتهى

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١٦/ ٢٢٤).

الباب الثالث

دراسة نَقْديَّة للروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ

الرواية الأُولى عن عائشة ﵂

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخَلَف، ٣/ ١٨٦»: (وهذه عائشة تَدَّعي أن الكُتّاب أخطأوا في كتابة القرآن ! فإنْ كان كل من قال بتحريف القرآن كافرا عند الوهابية فقد كفرت عائشة في مذهبهم !

أخرج سعيد بن منصور وأحمد والبخاري في تاريخه وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أشته وابن الأنباري معا في «المصاحف» والدارقطني في «الأفراد» والحاكم - وصححه - وابن مردويه عن عبيد بن عمير أنه سأل عائشة: كيف كان رسول الله ﷺ يقرأ هذه الآية: «والذين يَأتون ما أَتَوا»؟ أو ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا ﴾ [المؤمنون/ ٦٠]؟ فقالت: أيتهما أحب إليك؟ قلت: والذي نفسي بيده لإحداهما أحب إلي من الدنيا جميعا، قالت: أيهما؟ قلت: «والذين يَأتون ما أَتَوا».

فقالت: «أشهد أن رسول الله ﷺ كذلك كان يقرؤها، وكذلك أُنزلت، ولكن الهجاء حُرِّف!».

وهكذا تتجاهر عائشة بتحريف القرآن في أكثر من موضع، ولا أدري ما حكم عائشة عندهم الآن، أم يقولون: إنها من الشيعة، وينتهي الأمر؟!). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: نذكر جوابين لبيان فساد استدلال الرافضي:

الجواب الأول:

لا أَدْرِي لماذا أَخفَى هذا الرافضي ما جاء في نَفْس هذه المراجع من روايات عن

عائشة رضي الله عنها تُثْبِت فيها قراءة الآية كما هي مكتوبة في المصحف، وتسأل رسول الله ﷺ عن معناها؟!!

فإذا كان هذا الرافضي يَفْرح بتصحيح الحاكم، فسنبدأ بالرواية التي ذكرها الحاكم في «المستدرك» وصححها:

قال الحاكم: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن سَعِيدِ بن وَهْبٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، قَوْلُ الله عز وجل: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ أَهُوَ الرَّجُلُ يَزْنِي وَيَسْرِقُ وَيَشْرَبُ الْخَمْرَ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَخَافُ الله عز وجل؟ قَالَ: «لا، وَلَكِنَّهُ الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَتَصَدَّقُ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَخَافُ الله عز وجل» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ)[1]. انتهى

وجاء في مسند الإمام أحمد: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بن آدَمَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بن مِغْوَلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن سَعِيدِ بن وَهْبٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴾ يَا رَسُولَ الله، هُوَ الَّذِي يَسْرِقُ وَيَزْنِي وَيَشْرَبُ الْخَمْرَ، وَهُوَ يَخَافُ الله؟ قَالَ: «لَا يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، يَا بِنْتَ الصِّدِّيقِ، وَلَكِنَّهُ الَّذِي يُصَلِّي وَيَصُومُ وَيَتَصَدَّقُ وَهُوَ يَخَافُ الله»)[2].

فإذا كان هذا الرافضي لا يعرف هذه الروايات، فهو جَهْل شديد منه، فلماذا أَقْحَم نَفْسه فيما هو فيه جاهلٌ جَهُولٌ؟!!

أما إذا كان يَعْلم كل ذلك ثم أخفاه، فسيكون - والعياذ بالله تعالى - ممن قال الله

(١) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٤٢٧).

(٢) مسند الإمام أحمد (٦/ ١٥٩، رقم: ٢٥٣٠٢)، الناشر: مؤسسة قرطبة- مصر.

تعالى فيهم: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

الجواب الثاني:

هذه الرواية التي استدل بها الرافضي لا تصح، فهي رواية باطلة، ليس لها إسناد متصل من طريق الثقات، وإليكم بيان ذلك:

هذه المراجع التي ذكرها الرافضي تدور أسانيدها حول أَبِي خلف ويحيى بن راشد، وإليكم بيان ذلك:

أولًا: طريق يحيى بن راشد:

جاء في «مستدرك الحاكم»: (أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بن يَزِيدَ الْعَدْلُ، حدثنا إِبْرَاهِيمُ بن أَبِي طَالِبٍ، حدثنا مُحَمَّدُ بن يَحْيَى الْقَطِيعِيُّ، حدثنا يَحْيَى بن رَاشِدٍ، حدثنا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ عَبْدِ الله بن عُبَيْدِ بن عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ ﵂: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا﴾، قَالَتْ: أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قُلْتُ: أَحَدُهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، قَالَتْ: أَيُّهُمَا؟ قُلْتُ: «الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا»، قَالَتْ: «هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقْرَؤُهَا»)[1].

حين أخطأ الحاكم وصحح هذا الإسناد - تَعَقَّبه الإمام شمس الدين الذهبي في «تلخيص المستدرك» فقال: (يحيى ضعيف)[2]. انتهى

(١) مستدرك الحاكم (٢/ ٢٥٦).

(٢) المستدرك على الصحيحين وبذَيْله «التلخيص» للإمام الذهبي (٢/ ٢٣٥)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: د. يوسف المرعشلي.

وإليكم بعض أقوال أئمة الحديث في يحيى بن راشد هذا وتحذيرهم من رواياته:

١ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ):

قال ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل»: (سألت أبي عن يحيى بن راشد البراء البصري، فقال: ضعيف الحديث؛ في حديثه إنكار، وأرجو أن لا يَكُون ممن يَكذب)[(١)]. انتهى

٢ - الإمام يحيى بن معين (١٥٨ - ٢٣٣هـ):

جاء في «الجرح والتعديل»: (سُئل يحيى بن معين عن يحيى بن راشد .. فقال: ليس بشيء)[(٢)]. انتهى

٣ - الإمام أبو عبد الرحمن النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ):

قال: (يحيى بن راشد ضعيف)[(٣)].

٤ - الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ):

قال في كتابه «الثقات»: (يحيى بن راشد .. يُخْطِئ ويُخَالِف)[(٤)]. انتهى

٥ - الإمام ابن الجوزي (٥٠٨- ٥٩٧هـ):

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٢).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٢).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢١١).

(٤) الثقات (٩/ ٢٥٣)، تأليف: محمد بن حبان أبي حاتم البستي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

ذكره في كتابه «الضعفاء والمتروكين»، وقال: (يحيى بن راشد البراء المازني البصري .. قال يحيى [ابن معين]: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف)[١]. انتهى

٦ - الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ):

قال في كتابه «الكاشف»: (يحيى بن راشد المازني البصري .. ضُعِّف)[٢]. انتهى

وذكره في كتابه «المغني في الضعفاء»[٣].

٧ - الحافظ ابن حجر العسقلاني:

قال في كتابه «تقريب التهذيب»: (يحيى بن راشد المازني .. ضعيف)[٤]. انتهى

ثانيًا: طريق أَبِي خلف:

جاء في «مسند أحمد»: (حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بن جُوَيْرِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ الْـمَكِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو خَلَفٍ - مَوْلَى بَنِي جُمَح - أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ عُبَيْدِ بن عُمَيْرٍ عَلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْـمُؤْمِنِينَ .. قَالَ: جِئْتُ أَنْ أَسْأَلَكِ عَنْ آيَةٍ فِي كِتَابِ الله - عز وجل - كَيْفَ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقْرَؤُهَا؟ فَقَالَتْ: أَيَّةُ آيَةٍ؟ فَقَالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ

---

(١) الضعفاء والمتروكين (٣/ ١٩٤)، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله القاضي.

(٢) الكاشف (٢/ ٣٦٥).

(٣) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٣٤)، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

(٤) تقريب التهذيب (ص٥٩٠).

ءاتوا﴾؟ أَوْ «الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا»؟ فَقَالَتْ: .. الْهِجَاءَ حُرِّف)[١].

قلتُ: أَبُو خَلَفٍ هذا مجهول، لا نَعْرف هل هو ثقة؟ أَمْ لا؟

قال الحافظ شمس الدين أبو المحاسن مُحَمَّد بن عَلِيّ الْحُسَيْنِي (٧١٥ - ٧٦٥هـ) في كتابه «الإكمال في ذِكْر مَن له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال»:

(أَبُو خلف الْـمَكِّيّ مولى بني جمح .. لَا يُعْرَف)[٢]. انتهى

---

(١) مسند أحمد (٦/ ٩٥، رقم: ٢٤٦٨٥).

(٢) الإكمال في ذِكْر مَن له رواية في مسند الإمام (ص٥٠٥)، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية- باكستان، تحقيق: عبد المعطي قلعجي.

قال الحافظ ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣- ٨٥٢هـ) في كتابه «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»: (الْحُسَيْنِي الْحَافِظ شمس الدّين أَبُو المحاسن الدِّمَشْقِي ولد سنة ٧١٥هـ .. قَرَأَ الْكثير، وانتقى عَلِيّ بعض الشُّيُوخ، وصَنَّف التصانيف، وذَيَّل على «العِبَر» .. قَالَ الذَّهَبِيّ في «المعجم الْـمُخْتَص»: «الْعَالم الْفَقِيه الْـمُحدِّث، طلب وَكتب، وَهُوَ فِي زِيَادَة من التَّحْصِيل والتخريج والإفادة». وَقَالَ ابْن كثير: «جمع رجال الْمسند .. وَولِي مشيخة دَار الحَدِيث .. وَله ذيل على العِبَر للذهبي ..».. وَله تَعْلِيق على «الْمِيزَان» .. وقرأت بِخَط شَيخنَا الْعِرَاقِيّ أنه شرع في شرح «سنَن النَّسَائِيّ»، وقرأت بِخَطِّهِ ذيلًا على «طَبَقَات الْحفاظ» للذهبي). انتهى

وقال أبو الفضل تقي الدين ابن فَهْد (٧٨٧ - ٨٧١ هـ) في كتابه «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ»: (شمس الدين أبو المحاسن .. سمع من جماعة من الأعيان؛ منهم محمد بن أبي بكر بن عبد الدائم .. والمزي والذهبي .. وكان رضي النفس، حسن الأخلاق، من الثقات الأثبات، إمامًا مؤرخًا حافظًا، له قَدْر كبير .. جمعت له مؤلفات حسنة مطولة ومختصرة منها: .. «الاكتفاء في الضعفاء» .. و«أسامي رجال الكتب الستة» .. وذَيَّل على «العبر» للذهبي وكذا على

=

فاتضح بذلك أن هذه الرواية المزعومة مجهولة الْـمَصْدَر!!

فإذا أضَفْنا إلى ذلك أن أبا خلف هذا كان موجودًا في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، فيمكننا تَوَقُّع مَصْدَر هذه الرواية المزعومة؛ فهذه هي فترة نشاط الشيعة الرافضة في تلفيق واختراع الروايات المكذوبة التي تطعن في أصحاب رسول الله ﷺ، وفي القرآن الذي كتبوه.

=

«طبقات الحفاظ» له واختصر «الأطراف» للمزي .. ذَكَره الذهبي في معجمه المختص وأَثْنَى عليه). انتهى

وقال الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) في كتابه «ذيل طبقات الحفاظ»: (الحسيني الحافظ شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي .. سمع من ابن عبد الدائم والمزي وخلائق .. وجمع رجال المسند وأَلَّف «التذكرة في رجال العشرة» الكتب الستة والموطأ والمسند ومسند الشافعي وأبي حنيفة، وذَيَّل على «العبر» وعلى «طبقات الحفاظ» للذهبي .. وله تعليق على «الميزان»، وشرع في شرح «سنن النسائي» وغير ذلك .. سُئل الحافظ أبو الفضل العراقي عن أربعة تعاصروا: أَيُّهم أَحْفَظ؟ مُغْلطاي وابن كثير وابن رافع والحسيني). انتهى

الرواية الثانية عن عائشة رضي الله عنها

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه [إعلام الخَلَف، ٣/ ١٨٥]: (القرآن محرف وفيه أخطاء: أخرج أبو عبيد في فضائله وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن جرير وابن أبى داود وابن المنذر بسند صحيح عن عروة قال: «سألت عائشة عن لحن القرآن ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [المائدة/ ٦٩]، ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء/ ١٦٢]، ﴿ قَالُوٓا إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه/ ٦٣]، فقالت: يا ابن أختي هذا عمل الكُتّاب، أخطأوا في الكِتاب».

قال السيوطي في «الإتقان»: «إسناد صحيح على شرط الشيخين»، وقال سعيد بن منصور في سننه: «سنده صحيح»، وكذا الآلوسي المفسر في روح المعاني وسيأتي نص كلامه.

وفي «تاريخ المدينة» للنميري: «حدثنا أحمد بن إبراهيم قال، حدثنا علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: «سألت عائشة عن لحن القرآن ﴿ قَالُوٓا إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾، ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ وأشباه ذلك، فقالت: أي بني ! إن الكُتّاب يخطئون» ..

وهذه عائشة تَدَّعي أن الكُتّاب أخطأوا في كتابة القرآن ! فإنْ كان كل مَن قال بتحريف القرآن كافرا عند الوهابية فقد كفرت عائشة في مذهبهم !). انتهى كلام

الرافضي الخبيث.

وقال الرافضي في الهامش: (سُنن سعيد بن منصور: ج٤، ص١٥٠٧، ح٧٦٩).

قلتُ: إذا قرأتم سُنن سعيد بن منصور (حديث رقم: ٧٦٩) لن تجدوا ما زعمه الرافضي من أن سعيد منصور قال: (سنده صحيح).

فهذا كذب، وقد يكون الرافضي تَعَمَّد الكذب، وقد يكون وَهِم فأخطأ.

وقال الطبرسي الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «فَصْل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، ص١٥٩»: (عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: سُئلت عائشة عن لحن القرآن؛ عن قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾، وعن قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ ، وعن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾، فقالت: يا ابن أخي، هذا عمل الكُتَّاب، أخطأوا في الكتاب). انتهى كلام الرافضي الخبيث.

وفيما يلي نذكر جوابين لبيان فساد استدلال الشيعة الرافضة بهذه الرواية:

الجواب الأول: بيان عدم صحة هذه الرواية.

الجواب الثاني: بيان أن هذه الرواية مُنْكَرَة باطلة.

الجواب الثالث: بيان أن القراءات المذكورة في هذه الرواية هي قراءات صحيحة وَفقًا لقواعد لُغة العرب، لا خطأ فيها.

وإليكم تفصيل ذلك:

الجواب الأول: بيان عدم صحة هذه الرواية:

مدار هذه الرواية على إسنادين:

الإسناد الأول:

كما في كتاب «المصاحف» لابن أبي داود: (أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ لَحْنِ الْقُرْآنِ ..)(١).

الإسناد الثاني:

كما في «تاريخ المدينة» لابن شبة: (عَلِيُّ بن مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ لَحْنِ الْقُرْآنِ ..)(٢).

قلت: هذا الحديث رواه عن هشام: أبو معاوية الكوفي، وعلي بن مسهر الكوفي؛ فمدار هذه الطرق على هشام بن عروة، لم يَرْوه عنه غير رجلين من أهل العراق، وهذه هي عِلَّة هذا الحديث، وبيان ذلك كما يلي:

هشام بن عروة سمع من أبيه عروة بن الزبير عدة روايات، وهذه الروايات سمعها عروة من عائشة رضي الله عنها، وكذلك هناك روايات أخرى سمعها هشام من رجال سمعوها من أبيه، يعني كان الرجل يقول لهشام بن عروة: سمعت عروة يروي عن عائشة كذا.

---

(١) المصاحف (ص١٢٩).

(٢) تاريخ المدينة (٢/ ١٢٩) لأبي زيد عمر بن شبة النميري البصري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، تحقيق: علي محمد وياسين سعد الدين.

فعندنا الآن شيئان:

الأول: روايات سمعها هشام من أبيه عروة مباشرة، وسمعها أبوه من عائشة.

الثاني: روايات سمعها هشام من رجال أخبروه أنهم سمعوها من أبيه عروة، وهشام لم يسمعها من أبيه بنفسه.

وهشام من أهل المدينة، وقد نزل العراق ثلاث مرات، كان في المرة الأولى يروي لأهل العراق ما سمعه من أبيه مباشرة ويصرح بأنه سمعه من أبيه بنفسه، وكذلك في المرة الثانية.

لكن مشكلة هشام أنه لَـمَّا نزل العراق في المرة الثالثة، كان ذلك في آخر عُمره حيث مات بالعراق – في المرة الثالثة– عام ١٤٥هـ، وكان قد كبر في السن، وتَغَيَّر حِفْظه ونقص، وأصبح ينسى، وتساهل في الرواية، فكان يروي لأهل العراق ما لم يسمعه من أبيه مباشرة، ولا يذكر اسم الرجل الذي حكى له ذلك عن أبيه.

فكان هشام يقول: عن عروة، عن عائشة، أنها قالت: ...

وتكون هذه الرواية لم يسمعها هشام بن عروة من أبيه بنفسه، وإنما جاءه رجل – بعد وفاة أبيه عروة – فأخبره أنه سمع عروة يروي عن عائشة كذا وكذا، ولا يمكن لهشام أن يتحقق من أن أباه عروة قد قال ذلك فِعلًا، لأن أباه قد مات عام ٩٤هـ[1].

فماذا كان يفعل هشام؟

---

(١) تقريب التهذيب (ص٣٨٩).

المفترض أن ينقل هشام الرواية هكذا: أخبرني فلان، أنه سمع عروة يروي عن عائشة كذا وكذا.

لكن هشام كان ينقلها هكذا: عن عروة، عن عائشة أنها قالت: ...

فكان هشام يحذف اسم الرجل الذي زعم أنه سمع عروة، وبذلك أصبح الواسطة بين هشام وعروة مجهولا، وهذا هو التدليس.

ومن ذلك ما رواه الحاكم - بإسناد حسن - في كتابه «معرفة علوم الحديث» عن يحيى بن سعيد القطان، أنه قال: (كَانَ هِشَامُ بن عُرْوَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «مَا خُيِّرَ رَسُولُ الله ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ ..» الحديث، «وَمَا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا قَطُّ ..» الْحَدِيثِ، قَالَ يَحْيَى: فَلَمَّا سَأَلْتُهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «مَا خُيِّرَ رَسُولُ الله ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ»، لَمْ أَسْمَعْ مِنْ أَبِي إِلا هَذَا، وَالْبَاقِي لَمْ أَسْمَعْهُ، إِنَّمَا هُوَ عَنِ الزُّهْرِيِّ)[1].

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٣٤١، الناشر: دار ابن حزم، تحقيق أحمد فارس، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

قال الحاكم: (أَخْبَرَنِي قَاضِي الْقُضَاةِ مُحَمَّدُ بن صَالِحٍ الْهَاشِمِيُّ، قَالَ: حدثنا أَبُو جَعْفَرٍ الْـمُسْتَعِينِيُّ، قَالَ: حدثنا عَبْد الله بن عَلِيٍّ الْـمَدِينِيُّ، قَالَ: قَالَ أَبِي.. سَمِعْتُ يَحْيَى: ..).

وإليكم بيان أحوال رجال الإسناد:

١ - مُحَمَّدُ بن صَالِحٍ الْهَاشِمِيُّ: صدوق. تاريخ بغداد (٥/ ٣٦٣).

٢ - الْـمُسْتَعِينِيُّ: ثقة. تاريخ بغداد (٥/ ٤٤٧).

قلتُ: هذا التدليس من هشام – بإخفاء الواسطة بينه وبين أبيه – نتج عنه عدة روايات رواها هشام عن عروة عن عائشة، ولم يسمعها هشام من أبيه، وكذلك لم يذكر هشام اسم الراوي الواسطة بينه وبين أبيه عروة، فأصبحت الرواية مجهولة المصدر.

وقد أنكر جَمْعٌ من كبار أئمة الحديث بعض هذه الروايات؛ لمخالفتها للثوابت الصحيحة الثابتة بنصوص أخرى رواها الحفاظ الثقات الأثبات.

ويتضح بذلك أن ذلك المصدر المجهول – صاحب الروايات المنكرة – قد عاش في النصف الثاني من القرن الأول الهجري؛ وذلك لأن هذا المصدر المجهول قد زعم لهشام أنه سمع أباه عروة، وعروة مات ٩٤هـ.

وإليكم بعض تصريحات كبار أئمة الحديث:

ذكر الحافظ ابن حجر هشامَ بن عروة في كتابه «طبقات المدلسين» في الطبقة الأولى، قال: (هشام بن عروة .. الحكاية المشهورة عنه أنه قَدِم العراق ثلاث مرات، ففي الأولى حَدَّث عن أبيه فَصَرَّح بسماعه، وفي الثانية حَدَّث بالكثير فَلَم يُصَرِّح بالقصة وهي تقتضي أنه حَدَّث عنه بما لم يسمعه منه، وهذا هو التدليس)[1].

وقال الحافظ ابن حجر أيضا في كتابه «تقريب التهذيب»: (هشام بن عروة ..

=

٣ – عَبْد الله بن عَلِيٍّ الْـمَدِينِيُّ: ثقة. تاريخ بغداد (١٠/ ٩).

(١) طبقات المدلسين (ص ٢٦)، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: مكتبة المنار – عمان – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عاصم القريوتي.

ربما دلس)(١).

وقال **الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال»**: (هشام بن عروة .. في الكبر تناقصَ حِفْظُه .. ولم يبق حفظه كَهُوَ في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه أو وَهِم .. ولـمَّا قَدِم العراق في آخر عُمره حَدَّث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يَسيرَ أحاديث لم يُـجَوِّدها)(٢).

وقال **الإمام الذهبي أيضًا في كتابه «سير أعلام النبلاء»**: (قَالَ يَعْقُوبُ بن شَيْبَةَ: هِشَامٌ ثَبْتٌ، لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ مَا صَارَ إِلَى العِرَاقِ، فَإِنَّهُ انبَسَطَ فِي الرِّوَايَةِ، وَأَرْسَلَ عَنْ أَبِيهِ أَشْيَاءَ، مِمَّا كَانَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن خِرَاشٍ: بَلَغَنِي أَنَّ مَالِكًا نَقَمَ عَلَى هِشَامِ بن عُرْوَةَ حَدِيثَه لأَهْلِ العِرَاقِ، وَكَانَ لاَ يَرضَاهُ.

ثُمَّ قَالَ: قَدِمَ الكُوفَةَ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، قَدْمَةً كَانَ يَقُوْلُ فِيهَا: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ.

وَالثَّانِيَةُ، فَكَانَ يَقُوْلُ: أَخبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ.

وَقَدِمَ الثَّالِثَةَ، فَكَانَ يَقُوْلُ: أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ. يَعْنِي: يُرسِلُ عَنْ أَبِيهِ)(٣).

قلتُ: قول الإمام الذهبي: «يُرسِلُ عَنْ أَبِيهِ» يعني أنه يروي عن أبيه ما لَمْ

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٥٧٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٧/ ٨٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٥).

يسمعه من أبيه، ولا يذكر الواسطة بينهما، فهناك انقطاع بينه وبين أبيه.

ثم قال الإمام الذهبي: (فِي حَدِيثِ العِرَاقِيِّينَ عَنْ هِشَامٍ أَوهَامٌ)[1].

وقال الحافظ ابن رجب في كتابه «شرح العلل الصغير»: (النوع الثاني:

مَن ضُعّف حديثه في بعض الأماكن دُون بعض.

وهو على ثلاثة أضرب:

أحدها: مَن حَدَّث في مكان لم يكن معه فيه كُتبه؛ فخلط، وحَدَّث في مكان آخر مِن كُتبه فضبط .. ومنهم: هشام بن عروة .. وذلك فيما حَدَّث بالعراق خاصة .. وهذا - فيما نرى - أن كُتبه لم تكن معه بالعراق فيرجع إليها ..

وقال ابن خراش في تاريخه: «هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه»، «وكان هشام صدوقًا، تدخل أخباره في الصحاح، بلغني أن مالكًا نقم عليه حديثه لأهل العراق، قَدِم الكوفة ثلاث قدمات: قدمة كان يقول: حدثني أبي، قال: سمعت عائشة. وقَدِم الثانية فكان يقول: حدثني أبي عن عائشة . وقَدِم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة؛ يعني لا يذكر السماع ..». اهـ. وهذا مما يؤيد ما ذكره الإمام أحمد أن حديث أهل المدينة - كمالك وغَيْره - عنه أصح من حديث أهل العراق عنه .

وذكر العقيلي بإسناده عن ابن لهيعة، قال: «كان أبو الأسود يَعْجَبُ من حديث هشام بن عروة عن أبيه، وربما مكث سَنة لا يكلمه» .. وقال ابن أبي خيثمة: «.. رأيت في كتاب علي بن المديني قال: قال يحيى بن سعيد: رأيت مالك بن أنس في

(١) سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٦).

النوم، فسألته عن هشام بن عروة، فقال: أما ما حَدَّث به وهو عندنا فهو - أَيْ كأنه صححه - وما حَدَّث به بعدما خرج من عندنا - فكأنه يوهنه -» .. قال القاضي إسماعيل المالكي: بلغني عن علي بن المديني أن يحيى القطان كان يُضَعِّف أشياء حَدَّث بها هشام بن عروة في آخر عُمره؛ لاضطراب حِفظه بعدما أَسَنَّ)[1]. انتهى كلام الحافظ ابن رجب.

وقال الإمام ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) في كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» في إحدى روايات هشام: (الرِّوَايَةُ الْـمُخَالِفَةُ - فِي حَدِيثِ هِشَامِ بن عُرْوَةَ هَذَا - لِرِوَايَةِ مَالِكٍ فِيهِ إِنَّمَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ هِشَامٍ أَهْلُ الْعِرَاقِ، وَمَا حَدَّثَ بِهِ هِشَامٌ بِالْـمَدِينَةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى الْعِرَاقِ أَصَحُّ عِنْدَهُمْ، وَلَقَدْ حَكَى عَلِيُّ بن الْـمَدِينِيِّ عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ الْقَطَّانِ قَالَ: «رَأَيْتُ مَالِكَ بن أَنَسٍ فِي النَّوْمِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هِشَامِ بن عُرْوَةَ، فَقَالَ: أَمَّا مَا حَدَّثَ بِهِ عِنْدَنَا - يَعْنِي بِالْـمَدِينَةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ - فَكَأَنَّهُ يُصَحِّحُهُ، وَأَمَّا مَا حَدَّثَ بِهِ بَعْدَ مَا خَرَجَ مِنْ عِنْدِنَا فَكَأَنَّهُ يُوهِنُهُ»)[2]. انتهى

الجواب الثاني: بيان أن هذه الرواية مُنْكَرَة باطلة:

انظر الباب الثاني من كتابنا هذا (ص٨٢)، بعنوان: «الأدلة القطعية على كذب الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ».

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٨٠).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٢/ ١١٩-١٢٠)، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، نشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد البكري.

الجواب الثالث: بيان أن القراءات المذكورة في هذه الرواية هي قراءات صحيحة وَفقًا لقواعد لُغة العرب، لا خطأ فيها:

طَعْن هؤلاء الجهلاء في القراءات المتواترة يُذَكِّرني بقول إمام العربية والنَّحْو أبي يعقوب السَّكَّاكي[1] (٥٥٥ - ٦٢٦ هـ) في كتابه «مفتاح العلوم»، قال:

(ولربما ابْتُليت بحيوان مِن أشياعهم يمد عُنُقه مَدَّ اللص المصلوب، وينفخ خياشيمه شِبْه الكير المستعاد، ويطيل لسانه كالكلب عند التثاؤب، آخِذًا في تلك الهذيانات الْـمُلَوَّثة لصماخ المستمع.

ما أَحْلم إِلَه الخلق! لا إله إلا أنت، تعاليت عما يقول الظالمون عُلُوًّا كبيرًا.

هذا لبيان ضلالهم على سبيل الإطلاق فيما يوردون من المطاعن في القرآن .. إن هؤلاء ربما طعنوا في القرآن من حيث اللفظ ..

---

(١) قال ياقوت الحموي (٥٧٤ - ٦٢٦ هـ) في كتابه «معجم الأدباء، ٥/ ٦٤٧»: (يوسف بن أبي بكر بن محمد أبو يعقوب السكاكي: من أهل خوارزم، علَّامة إمام في العربية والمعاني والبيان والأدب والعروض والشعر .. وهو أحد أفاضل العصر). انتهى

وذكره الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢/ ٣٦٤»، قال: (يُوسُف السكاكي أَبُو يَعْقُوب الْعَلَّامَة .. كَانَ عَلَّامَة بارعًا فِي فنون شَتَّى، خُصُوصًا الْمعَانِي وَالْبَيَان؛ وَله كتاب «مِفْتَاح الْعُلُوم»؛ فِيهِ اثْنَا عشر عِلْمًا من عُلُوم الْعَرَبيَّة .. ثمَّ رَأَيْت تَرْجَمته بِخَط الشَّيْخ سراج الدّين بن الْبُلْقِينِيّ، فَقَالَ: .. أَبُو يَعْقُوب السكاكي سراج الدّين الْخَوَارِزْمِيّ، إِمَام فِي النَّحْو والتصريف والمعاني وَالْبَيَان وَالِاسْتِدْلَال وَالْعرُوض وَالشعر). انتهى

وربما طعنوا فيه من حيث الإعراب؛ قائلين: فيه ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾، وصوابه: «إنَّ هذين»؛ لوقوعه اسمًا لِـ «إنَّ». وفيه ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾، وصوابه: «والصائبين»؛ لِكَوْنه معطوفًا على اسم «إنَّ» ..، وفيه ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾، وصوابه «والمقيمون»؛ لِكَوْن المعطوف عليه مرفوعًا ..

وهذه وأمثالها مما يقال فيها لصاحبها: سَمِعْتَ شيئًا، وغابت عنك أشياء، اخْدم عِلْم النحو، يُطْلِعك على استقامة جميع ذلك)[1]. انتهى كلامه.

قلتُ: وفيما يأتي بيان أن كل هذه القراءات صحيحة موافقة للسان العرب.

---

(١) مفتاح العلوم (ص٥٨٥-٥٨٦)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٤٠٧هـ.

أولا: قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾

قال بعض أهل الجهل والهوى: «هذان» اسم «إنَّ»، فكان الصواب أنْ تكون منصوبة هكذا «هذين»، لكنها جاءت مرفوعة هكذا «هذان»، فهناك خطأ في كتابة الآية في المصحف.

قلتُ: إنما تَوَهَّم هذا الجاهل وجود خطأ في هذه الآية؛ لِضَعْف عِلمه، فهو لا يعرف من عِلْم النحو وقواعده إلا أنَّ الْـمُثَنَّى يُنصَب ويجر بالياء، ولَـمْ يعرف هذا المسكين أنَّ هذه ليست هي القاعدة عند جميع العرب، فكثير من قبائل العرب تجعل الْـمُثَنَّى بالْأَلِف دائمًا في حالة الرفع والنصب والجر.

والقرآن أنزله الله تعالى على سبعة أحْرُف (سبع طُرُق للقراءة)؛ ليسهل نُطْقه على جميع العرب، لذلك أنزل الله تعالى هذه القراءة لمراعاة لسان هذه القبائل العربية التي تجعل الْـمُثَنَّى بالْأَلِف دائمًا.

وإليكم بعض تصريحات كبار أئمة اللغة والنحو:

١ - إمام اللغة والنحو الخليل بن أحمد (١٠٠ - ١٧٠هـ):

جاء في كتاب «الْـجُمل في النحو» المنسوب للخليل بن أحمد[1]: (وأما قول الله

---

(١) قال أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر (المتوفى: ٤٤٢هـ) في كتابه «تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، ص٤٨»: (أَبُو بكر مُحَمَّد بن شقير: لَهُ كتاب لقبه «الجمل»، وَرُبمَا نُسب هَذَا الْكتاب إِلَى الْخَلِيل، وَهُوَ من عمله). انتهى

=

تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ فقد ذكر عن ابن عباس أنه قال: إن الله- تبارك اسمه - أنزل القرآن بِلُغَة كل حي من أحياء العرب. فنزلت هذه الآية بِلُغَة بني الحارث بن كعب؛ لأنهم يجعلون المثنى بالألف في كل وجه مرفوعًا، فيقولون: «رأيت الرجلان»، و«مررت بالرجلان»، و«أتاني الرجلان»..

وإنما صار كذلك لأن الألِف أخَف بنات المد واللين.

قال الشاعر: ..

نصرانـــة قـــد ولـــدت نصرانـــا أعـرف منهـا الجيـد والعينانـا

.. رَفَع المثنى في كل وَجْه وقال: «العينانا» ..

وقال بعضهم في هذا النحو: ..

تَـــزَوَّدَ مِنَّـــا بـــين أُذنـــاه ضربـــة دَعَتْـه إلى هـابي الـتراب عقـيم

قال: «أذناه» وهو في موضع الخفض)[1]. انتهى

٢ - **الإمام أبو زكريا الفراء (١٤٤ - ٢٠٧ هـ)**: وهو من كبار أئمة اللغة والنحو الـمُتَقَدِّمين:

=

قلتُ: هناك خلاف بين الباحثين والمحققين في نسبة الكتاب للخليل أو لابن شقير، وكل منهما من أئمة النحو.

(١) الجُمل في النحو (ص١٣٢-١٣٣)، منسوب للإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الأولى – ١٤٠٥هـ.

قال في كتابه «معاني القرآن»: (فقراءتنا بتشديد «إنّ» وبالألِف على جِهَتين:

إحداهما: على لُغة بنى الحارث بن كعب؛ يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وَخفضهما بالألِف، وأنشدني رجل من الأَسْد عنهم- يريد بني الحارث:

فـأَطْرَقَ إطْـراقَ الشُّـجاعِ ولـو يَـرى مَسـاغًا لِنابَـاه الشُّـجاعُ لَصَـمَّما

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأَسْديّ وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خطُّ يَدَا أخي بعينه. وذلك - وإن كان قليلًا - أقيسُ؛ لأنَّ العرب قالوا: «مسلمون»، فجعَلوا الواو تابعة للضمَّة .. ثم قالوا: «رأيت المسلمين»، فجعلوا اليَاء تابعة لكسرة الميم.

فلمَّا رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسرُ ما قبلها، وثبت مفتوحًا، تركوا الألِف تتبعه، فقالوا: «رجلان» في كل حَال)[1]. انتهى

٣ - إمام اللغة ابْنُ قُتَيْبَةَ أَبُو مُحَمَّدٍ الدِّينَوَرِيُّ[2] (٢١٣ - ٢٧٦هـ):

---

(١) معاني القرآن (٢/ ١٨٤)، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٣هـ.

(٢) قال الإمام الذهبي في كتابه «سيرأعلام النبلاء، ١٣/ ٢٩٦»: (ابْنُ قُتَيْبَةَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بن مُسْلِمٍ الدِّيْنَوَرِيُّ؛ العَلاَّمَةُ، الكَبِيْرُ، ذُو الفُنُوْنِ ..

تَصَانِيفه: .. كِتَابُ «طَبَقَاتِ الشُّعَرَاءِ» .. كِتَابُ «مَعَانِي الشِّعْرِ»، كِتَابُ «جَامِعِ النَّحْوِ» .. كِتَابُ «إِعْرَابِ القُرْآنِ»، كِتَابُ «القِرَاءاتِ» .. كِتَابُ «التَّسْوِيَةِ بَيْنَ العَرَبِ وَالعَجَمِ» ..

وَكَانَ رَأْسًا فِي عِلْمِ اللِّسَانِ العَرَبِي). انتهى

قال في كتابه «تأويل مشكل القرآن»: (وأما ما تعلقوا به من حديث عائشة ﵂ في غلط الكاتب .. فقد تكلم النحويون في هذه الحروف، واعتلوا لكل حرف منها، واستشهدوا الشعر:

فقالوا في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ - وهي لُغة بلْحارِث بن كعب - يقولون: «مررت برجلان»، و«قبضت منه درهمان»، و«جلست بين يداه» .. وأنشدوا:

تــزود منــا بــين أذنــاه ضربــة   دعتــه إلى هــابي الــتراب عقــيم

أي: موضع كثير التراب لا ينبت)[1]. انتهى

٤ - إمام اللغة والنحو أبو إسحاق الزَّجَّاج (٢٤١ - ٣١١ هـ):

قال في كتابه «معاني القرآن وإعرابه»: (وأما الاحتجاج في ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾ بتشديد «إنَّ» ورفع «هذانِ» فحكى أبو عُبَيْدَة عن أبي الخطاب - وهو رأس من رؤساء الرواة - أنها لُغة لِكنَانَة، يجعلون ألف الاثنين - في الرفع والنَّصْبِ والخفض - على لفظ واحِدٍ، يقولون: «أتاني الزيدان»، و«رأيت الزيْدَانِ»، و«مررت بالزَّيْدَانِ»، وهؤلاء ينشدون:

فــأَطْرَقَ إِطْــراقَ الشُّــجاعِ ولــو رَأَى   مَســاغًا لِنابَــاه الشُّــجاعُ لَصَــمَّما

وهؤلاء أيضًا يقولون: «ضَرَبتُه بين أُذُناه»، و«مَنْ يشتري مني الخُفَّانِ».

---

(١) تأويل مشكل القرآن (ص ٥٠)، الناشر: دار التراث، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة: الثانية/ ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

وكذلك روى أهل الكوفة أنها لُغة لبني الحارث بن كعْبٍ ..

أسْتَحسِنُ ﴿ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ بتخفيف «إنْ» وفيه إمامان: عاصمٌ والخليلُ .. ويستحسن أيضًا ﴿ إِنّ هَـٰذَٰنِ ﴾ بالتشديد؛ لأنه مذهب أكثر القراء، وبه يقرأ، وهو قوي في العربية)[١]. انتهى كلام الزجاج.

٥ - إمام اللغة أبو منصور الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ): قال في كتابه «تهذيب اللغة»: (قَالَ المتلمِّس:

فـأَطْرَقَ إطْـراقَ الشُّـجاعِ ولـو رَأَى مَسـاغًا لِنابَـاه الشُّـجاعُ لَصَـمَّما

هَكَذَا أَنشدَه الفَرَّاء «لِنَابَاه» على اللُّغَة القَدِيمة لبَعض الْعَرَب). انتهى

وقال الإمام أبو منصور الأزهري - أيضًا - في «تهذيب اللغة»: (قَالَ أبو إسحاق: والحجّة في ﴿ إِنّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ بِالتَّشْدِيدِ وَالرَّفْع، أَن أَبَا عُبيدة روى عَن أبي الخطّاب أَنه لُغة لِكنانة، يجْعَلُونَ ألف الِاثْنَيْنِ فِي الرّفْع وَالنّصب والخفض على لفظ وَاحِد، يَقُولُونَ: «رَأَيْت الزيدان».

وروى أَهل الْكُوفَة وَالْكسَائِيّ والفَراء أَنَّهَا لُغة لبني الحَارِث بن كَعْب)[٢]. انتهى

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٦٤).، الناشر: عالم الكتب - بيروت، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨هـ.

(٢) تهذيب اللغة (١٥/ ٤٠٦)، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، الطبعة: الأولى / ٢٠٠١م.

٦ - إمام النحو أبو الفتح عثمان بن جِنِّي (المتوفى: ٣٩٢هـ):

قال في كتابه «سر صناعة الإعراب»: (عَدلوا إلى أن قلبوا لفظ الجر والنصب إلى الياء؛ ليكون ذلك أَدَلّ على تمكن الاسم واستحقاقه الإعراب ..

عَلَى أنَّ مِن العرب من لا يخاف اللبس، ويُجْرِي الباب على أَصْل قياسه، فَيَدَع الأَلِف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول: «قام الزيدان»، و«ضربتُ الزيدان»، و«مررتُ بالزيدان»، وهُم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة، وأنشدوا في ذلك:

تزود منا بين أُذْناه طعنةً ... دعته إلى هابي التراب عقيم

.. وقال الآخر:

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

.. وعلى هذا تَتَوَجَّه عندنا قراءة مَن قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣])[1].

٧ - **إمام اللغة والنحو جمال الدين ابن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) صاحب «أَلْفِيَّة ابن مالك» المشهورة:**

قال في «الكافية الشافية» في باب: «إعراب المثنى»:

(.. والمثنى قد يَرِد ... بأَلِف في كل حال فاعتمد).

وشرحها في «شرح الكافية الشافية» فقال: (وقولنا: «والمثنى قد يَرِد بألِف في كل

(١) سر صناعة الإعراب (٢/ ٧٠٣)، تأليف: أبي الفتح عثمان ابن جني، دار النشر: دار القلم - دمشق - ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. حسن هنداوي

حال» أشير به إلى لُغة بني الحارث بن كعب؛ فإنهم يُجْرون المثنى - وشبهه - مجْرَى المقصور، فتثبت ألفه في النصب والجر، كما تثبت في الرفع.

ومنه قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾.

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فأَطْرَقَ إِطْراقَ الشُّجاعِ ولو رَأَى مَساغًا لِنابَاه الشُّجاعُ لَصَمَّما

وذكر ابن درستويه أن بني الهجيم وبني العنبر يوافقون بني الحارث في لزوم ألِف المثنى)[١]. انتهى

٨ - أبو حيان اللُّغَوِي النَّحْوِي (٦٥٤ - ٧٤٥هـ): قال في تفسيره «البحر المحيط»: (الَّذِي نَخْتَارُهُ فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: أَنَّهَا جَاءَتْ عَلَى لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ مِنْ إِجْرَاءِ الْمُثَنَّى بِالْأَلِفِ دَائِمًا؛ وَهِيَ لُغَةٌ لِكِنَانَةَ، حَكَى ذَلِكَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَلِبَنِي الْحَارِثِ بن كَعْبٍ وَخَثْعَمٍ وَزُبَيْدٍ وَأَهْلِ تِلْكَ النَّاحِيَةِ، حُكِيَ ذَلِكَ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَلِبَنِي الْعَنْبَرِ وَبَنِي الْهُجَيْمِ وَمُرَادٍ وَعُذْرَةَ.

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: سَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقْلِبُ كُلَّ يَاءٍ يَنْفَتِحُ مَا قَبْلَهَا أَلِفًا)[٢].

لذلك قال الإمام الحافظ ابن كثير في تفسيره: (﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ وَهَذِهِ لُغَة لِبَعْضِ الْعَرَب جَاءَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَة عَلَى إِعْرَابهَا)[٣]. انتهى

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٧١-٧٥)، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

(٢) البحر المحيط (٦/ ٢٣٨).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ١٥٨)، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١هـ.

وقال الإمام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) في «مجموع الفتاوى»: (وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الْـمَشْهُورَةُ الْـمُوَافِقَةُ لِرَسْمِ الْـمُصْحَفِ فَاحْتَجَّ لَهَا كَثِيرٌ مِنْ النُّحَاةِ بِأَنَّ هَذِهِ لُغَةُ بَنِي الْحَارِثِ بن كَعْبٍ، وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ)[1]. انتهى

وقال الإمام الشوكاني (١١٧٣ـ ١٢٥٠هـ) في تفسيره «فتح القدير»: (فقيل: إنها لغة بني الحارث بن كعب وخثعم وكنانة؛ يجعلون رَفْع المثنى ونَصْبه وجَرَّه بالألف .. ومما يؤيد هذا تصريح سيبويه والأخفش وأبي زيد والكسائي والفراء أنَّ هذه القراءة على لغة بني الحارث بن كعب، وحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب أنها لغة بني كنانة)[2]. انتهى

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٥٠).

(٢) فتح القدير (٣/ ٣٧٣)، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٣م.

تنبيه مهم: لا يَلْزم من ذلك وجود قراءة بالألِف في كل موضع في القرآن فيه مثنى غَيْر مرفوع؛ لأن الذي ثبت في «صحيح مسلم» هو أن نزول القرآن على سبعة أحْرُف كان الغرض منه التيسير، واحتكاك القبائل العربية ببعضها البعض أدَّى إلى تيسير أن تنطق قبيلة ما بعض الألفاظ بلسان غَيْرها دُون مشقة، ونحن لا نَعْلم ما الذي كان يَسْهُل على لسان بني الحارث بن كعب من لغات القبائل الأخرى، فمن الممكن أن تكون هذه القبيلة تساهلت - أحيانًا - في النطق بلسان غيرها في نَصْب المثنى بالياء، وأبَتْ ذلك في «هذان»؛ لخصوصية في «هذان»، هذه الخصوصية في هذا المثنى «هذان» يمكن إدراكها من كلام الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى، ١٥/ ٢٥٤-٢٦٤»، فاعتادت هذه القبيلة نُطق «هذان» بالألِف دائمًا، فشَقَّ عليها مفارقة عادتها هذه، فأنزل الله قراءة تناسب لسانهم؛ تيسيرًا عليهم.

ثانيا: قراءة ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩].

قال أهْل الجهل والهوى: قوله تعالى: ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ معطوف على اسم «إنَّ»، فكان الصواب أن يكون منصوبًا، لكنه جاء مرفوعًا؛ فهناك خطأ في كتابة الآية في المصحف!!

قلتُ: منشأ هذا الهذيان والتخليط والتخبيط هو الْـجَهْل الفظيع البشع الذي غرق فيه صاحبه إلى أُمِّ رأسه!!

ولبيان ذلك نذكر المثال التالي:

حين نقول: إن زيدًا قائمٌ، وعمرٌ قائمٌ

هاتان جملتان: «إن زيدًا قائمٌ»، «عمرٌ قائمٌ»، بينهما حَرْف العطف «و».

الجملة الأُولى: تتكون من «إنَّ»، واسمها «زيدًا»، وخبرها «قائمٌ».

الجملة الثانية: تتكون من الْـمُبْتَدَأ «عمرٌ»، وخبره «قائمٌ».

العرب الفصحاء – خاصةً الشعراء منهم – قد يَحْذفون الخبر «قائم» من الجملة الأُولى؛ للإيجاز، اعتمادًا على أنه يمكن معرفة هذا الخبر من خلال خبر الجملة الثانية، وبذلك يمكنهم الاستغناء عن ذِكْر خبر «إنَّ».

فيصبح الكلام هكذا: إن زيدًا وعمرُ قائمٌ.

الآن أصبح ظاهر هذا الكلام عَطْف «عمرُ» على اسم إنَّ «زيدًا».

فيأتي جاهل جهول مستنكِرًا ذلك ويقول: (ما هذا؟! عَطَف مرفوعًا على منصوب؟! إن هذا خطأ؛ لأن المعطوف على المنصوب لا بد أن يكون منصوبًا).

فيقول أهل اللغة لهذا الجاهل: إن هذا ليس من باب عطف كلمة مفردة «عُمَرُ» على كلمة مفردة «زيدًا»، إنما هو عَطْف جُمْلة على جُمْلة؛ فالكلام كان في الأصْل جملتين: جملة «إنَّ واسمها وخبرها»، وجملة «مبتدأ مع خبره»، لكن العرب الفصحاء رأوا أنهم يمكنهم الاستغناء عن ذِكْر خبر «إنَّ» في الجملة الأولى، فحذفوه؛ للإيجاز، حيث يمكن معرفته من خلال خبر الجملة الثانية.

وها هو عَلَّامة النحو وإمام اللغة جمال الدين ابن مالك صاحب الألفية المشهورة بـ «ألْفِيَّة ابن مالك» في النحو، يقول في كتابه «شرح التسهيل»: (يجوز رفع المعطوف على اسم إن .. وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم، بل هو من عطف الـجُمل، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها)[1]. انتهى

قلتُ: تقدير تمام الجملة الأُولى بأنْ نقول: خبر «إنَّ» محذوف، وتقديره «قائمٌ»، وبذلك تكون الجملة الأولى قد تمَّت (وتتكون من: «إنَّ» مع اسمها وخبرها المحذوف)، ثم جاءت بعدها الجملة الثانية «عمرُ قائم».

(١) شرح التسهيل (٢/ ٤٧-٤٨)، تأليف: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى - ١٤١٠هـ.

وها هو إمام النحو واللغة سِيبَوَيْه (١٤٨ - ١٨٠ هـ) يقول في كتابه المشهور بـ «الكتاب»: (جاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا، وذلك قول قيسِ بن الخَطيم:

نَحْـــنُ بِـــما عِنْـــدنا وأنـــتَ بِـــما ... عِنْـــدَكَ راضٍ والـــرَّأيُ مُخْتَلِـــفُ

.. فوَضع في موضع الخبر لفظَ الواحد؛ لأنّه قد عَلِم أنَّ المخاطَبَ سيَستدلّ به على أن الآخَرِين في هذه الصفة ..

ومثله قولُ الفرزدق:

إنِّـى ضَـمِنْتُ لمـنْ أَتـانِى مـا جَنَـى ... وأَبَـى فكـانَ وكنـتُ غـيرَ غَـدُورِ

تركَ أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر؛ لِعِلْم المخاطَب أنَّ الأوّلَ قد دخل في ذلك)[1]. انتهى

قلتُ: ذكر سِيبَوَيْه مثالين:

المثال الأول:

نَحْـــنُ بِـــما عِنْـــدنا وأنـــتَ بِـــما ... عِنْـــدَكَ راضٍ والـــرَّأيُ مُخْتَلِـــفُ

وأصْل الكلام هكذا: نَحْنُ بِما عِنْدنا راضون، وأنتَ بِما عِنْدَكَ راضٍ.

فرأى الشاعر العربي الفصيح أنه يمكنه الاستغناء عن «راضون»، فحذفها؛ لأن المستمع سيعرفها من خلال الجملة الثانية التي جاء في خبرها «راضٍ».

---

(١) الكتاب (١/ ٧٥-٧٦)، تأليف: أبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، دار النشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

المثال الثاني:

إنِّـي ضَـمِنْتُ لمـنْ أتـانِي مـا جَنَـى　　وأبَـى فكـانَ وكنـتُ غـيرَ غـدُورِ

وأصْل الكلام هكذا: فكانَ غيرَ غَدُورٍ، وكنتُ غيرَ غَدُورٍ.

فرأى الشاعر العربي الفصيح أنه يمكنه الاستغناء عن قوله: «غيرَ غَدُورٍ» في الجملة الأولى، فحذفها؛ لأن المستمع سيعرفها من خلال الجملة الثانية التي خَبَرها «غيرَ غَدُورٍ».

الخلاصة:

أنَّ حَذْف خبر الجملة الأُولى هو أسلوب عربي مشهور عند العرب الفصحاء والشعراء البلغاء.

وفي ذلك يقول جمال الدين ابن مالك – إمام اللغة والنحو – في كتابه «شرح التسهيل»: (يجوز حذف الاسم إذا فُهِم معناه .. ومِن حذف الاسم قول الشاعر:

فليـتَ دَفَعْـتَ الهَـم عنـي سـاعة　　فبتنـا عـلى مـا خيلـتْ نـاعِمَيْ بـال

فيحتمل هذا أن يكون تقديره: فليتك ..

وكذا قول الآخر:

فـلا تُـخْذِل المـولى وإن كـان ظالمـا　　فـإنَّ بـه تُثْـأى الأمـور وتُـرأب

تقديره: فإنه به تُثْأى الأمور ..

وحَذف الخبر للعِلْم به أكثر مِن حذف الاسم)[١]. انتهى

وقال أيضًا في حذف الخبر مع بقاء الاسم: (الحذف مع تعريف الاسم كثير)[٢]. انتهى

والآن:

نستطيع أنْ نفهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

فكلمة «الصابئون» مرفوعة على الرغم من أنها – في الظاهر – معطوفة على اسم «إنَّ» المنصوب؛ ولكن الحقيقة أنَّ أَصْل هذا الكلام جملتين معطوفتين:

الجملة الأولى:

«إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ».

والجملة الثانية:

«الصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ».

وعند عَطْف الجملة الأولى على الثانية يصبح الكلام هكذا:

(١) شرح التسهيل (٢/ ١٣-١٤).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ١٥).

«إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»، و«الصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ».

والعربي الفصيح يَعْلَم جيِّدًا أنه يمكن حَذْف الجزء الثاني من الجملة الأُولى والاستغناء عنه؛ لأنه يُعْرَف من خلال الجملة الثانية، فيمكن حذفه؛ للإيجاز وعدم الإطَالة، فيصبح الكلام هكذا بعد الحذف:

«إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا، والصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ».

الآن أصبح ظاهر هذا الكلام عَطْف المرفوع «الصابئون» على اسم إنَّ المنصوب.

فيأتي جاهل جهول مستنكِرًا ذلك ويقول: (ما هذا؟! عَطَف مرفوعًا على منصوب؟! إن هذا خطأ؛ لأن المعطوف على المنصوب لا بد أن يكون منصوبًا).

فيقول أهل اللغة لهذا الجاهل: إن هذا ليس من باب عطف كلمة مفردة «الصابئون» على كلمة مفردة «اسم إنَّ»، إنما هو عَطْف جُمْلة على جُمْلة؛ فالكلام كان في الأصْل جملتين: جملة «إنَّ واسمها وخبرها»، وجملة «مبتدأ مع خبره»، لكن العرب الفصحاء رأوا أنهم يمكنهم الاستغناء عن ذِكْر خبر «إنَّ» في الجملة الأولى، فحذفوه؛ للإيجاز، حيث يمكن معرفته من خلال خبر الجملة الثانية.

وإليكم بعض تصريحات كبار أئمة اللغة والنحو:

١ - أبو البركات الأنباري[1] (٥١٣ - ٥٧٧هـ) إمام اللغة والنحو:

---

(١) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ٢١/ ١١٣»: (الإِمَام، القُدْوَةُ، شَيْخُ النَّحْو، كَمَالُ =

قال في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»: (مسألة القول في العطف على اسم «إنَّ» بالرفع قبل مجيء الخبر: .. والوجه الثاني: أن تجعل قوله تعالى: ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ خبرًا للصابئين والنصارى، وتُضْمر لِـ «الذين آمنوا والذين هادوا» خبرًا مثل الذي أَظْهَرْتَ للصابئين والنصارى، ألَا تَرَى أنك تقول: «زيد وعمرو قائم» فتجعل قائمًا خبرًا لِـ «عمرو»، وتُضْمر لِـ «زيد» خبرًا آخر مثل الذي أَظْهَرْتَ لِـ «عمرو»)[1]. انتهى

٢ - أبو الحسن بن عُصْفُور[2] (٥٩٦-٦٦٣هـ) إمام اللغة والنحو:

قال برهان الدين الصفاقسي: (وَوَجْه ثانٍ: أنَّ خبر «إنَّ» محذوفٌ ..، وخبر الصَّابئين: ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ وما بعده، قال ابنُ عُصْفُورٍ: وهو حَسَنٌ جدًّا؛ إذ ليس فيه أكثر من حَذْفِ خبرِ «إنَّ»؛ للفهم، وهو جائزٌ في فصيحِ الكلامِ)[3]. انتهى

الدِّينِ، أَبو البَرَكَاتِ عَبْدُ الرَّحْمَانِ بن مُحَمَّدِ بن عُبَيْدِ الله الأَنْبَارِيُّ .. قَالَ ابْنُ النَّجَّار: .. كَانَ إِمَامًا كَبِيرًا فِي النَّحْوِ .. وَلَهُ كِتَاب .. «أسرار العربية» .. كتاب «حلية العَرَبِيَّة» .. كتاب «ديوان اللغة»). انتهى

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ١٨٥-١٨٩)، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الناشر: دار الفكر - دمشق، تحقيق: محمد محيي الدين.

(٢) ذكره الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢/ ٢١٠»، قال: (أَبو الحسن بن عُصْفُور النَّحْوِيّ الحَضْرَمِيّ الإشبيلي حَامِل لِوَاء الْعَرَبِيَّة فِي زَمَانه بالأندلس. .. وَلم يكن عِنْده مَا يُؤْخَذ عَنهُ غير النَّحْو). انتهى

(٣) نقله عنه عبد الرحمن الثعالبي (٧٨٦-٨٧٥هـ) في تفسيره «الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ١/ ٤٧٧»، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

قلتُ: والصفاقسي[1] (٦٩٧-٧٤٢هـ) من العلماء بالنحو أيضًا.

٣ - **جمال الدين ابن مالك** (٦٠٠-٦٧٢) عَلَّامة النحو وإمام اللغة، وصاحب الألفية المشهورة بـ «أَلْفِيَّة ابن مالك»:

قال في كتابه «شرح التسهيل» بعد أنْ ذَكَر القول بأنَّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا: (وأسْهَل من التقديم والتأخير: تقدير خبر قبل العطف- مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: «إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى مَن آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

فإنَّ حَذْف ما قَبْل العطف لدلالة ما بعده - مقطوع بثبوته في كلام العرب .. كقول الشاعر:

نَحْــنُ بِـما عِنْــدنا وأنــتَ بِـما ... عِنْــدَكَ راضٍ والــرَّأْيُ مُخْتَلِــفُ

.. كقول الآخر:

خَلِيْلَيَّ هَــلْ طِــبٌّ فَــإني وَأَنْــتُما ... وَإِنْ لَمْ تَبُوْحَــا بِــالْهَوى دَنِفَــانِ

وأنشد سيبوَيْه قول الفرزدق:

إنِّــى ضَــمِنْتُ لمــنْ أتــانِى مــا جَنَــى ... وأَبَــى فكــانَ وكنــتُ غــيرَ غَــدُورِ

ثم قال: «تركَ أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر»)[2]. انتهى

---

(١) ذكره الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ١/ ٤٢٥»، قال: (إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد .. الْعَلَّامَة برهَان الدّين أَبُو إِسْحَاق السفاقسي النَّحْوِيّ، صَاحب إِعْرَاب الْقُرْآن). انتهى، دار النشر: المكتبة العصرية - لبنان، تحقيق: محمد إبراهيم.

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٥٠).

٤ – مكي بن أبي طالب[1] (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ) إمام العربية والنحو:

قال في كتابه «مشكل إعراب القرآن»: (وقيل: إنَّ خَبَرَ «إنَّ» محذوف مُضْمَر، دَلَّ عليه الثاني، فالعطف بالصابئين إنما أَتى بعد تمام الكلام وانقضاء اسم «إنَّ» وخَبَرِها، وإليه ذهب الأخفش والْـمُبَرِّد)[2]. انتهى

سؤال وإشكال:

قد يَرِد سؤال على ذهن القارئ:

إذا جاء الكلام في صورة عطف مفردات وتكون منصوبة؛ لأنها معطوفة على اسم «إنَّ»، أليس ذلك سيؤدي نَفْس المعنى المراد من الآية؟!!

السائل يقصد أن يأتي الكلام هكذا: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

(١) قال ياقوت الحموي (٥٧٤ – ٦٢٦ هـ) في كتابه «معجم الأدباء، ٥/ ٥١٧»: (مكي بن أبي طالب .. النحوي اللغوي الْـمُقْرئ، كان إماما عالما بوجوه القراءات، متبحرًا في علوم القرآن والعربية). انتهى، تأليف: أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت – ١٤١١ هـ، الطبعة: الأولى.

وذكره الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢/ ٢٩٨»، قال: (مكي بن أبي طَالب .. النَّحْوِيّ الْـمُقْرِئ، صَاحب الْإِعْرَاب .. كَانَ من أهل التبحر فِي عُلُوم الْقُرْآن والعربية). انتهى

(٢) مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٣٢)، تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي أبي محمد، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت – ١٤٠٥هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. حاتم صالح.

يَحْزَنُونَ».

فتكون «الصابئين» منصوبة؛ لأنها معطوفة على اسم «إنَّ».

فنقول: المعتاد في ذهن المستمع هو أن تكون المعطوفات على اسم «إنَّ» كلها منصوبة، لكنه حين يفاجأ بواحدة منها مرفوعة، هنا ستحدث إثارة للذهن وانتباه وتشويق للوقوف عند هذا الموضع؛ للتأمل؛ لمعرفة السِّرِّ في مجيئها مرفوعة.

فهذا يُشْبه تسليط الضوء على هذا الموضع من الكلام؛ لإظهار مَعْنى مُراد.

وفي ذلك يقول الزَّمَخْشَرِيُّ (٤٦٧ - ٥٣٨هـ) - إمام البلاغَةِ وَالعَرَبِيَّةِ - في تفسيره «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل»: (فائدته التنبيه على أنَّ الصابئين يُتاب عليهم إنْ صَحَّ منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؟ وذلك أن الصابئين أَبْيَن هؤلاء المعدودين ضلالًا وأَشَدّهم غَيًّا، وما سُمُّوا «صابئين» إلا لأنهم صَبَئُوا عن الأديان كلها، أيْ: خَرَجُوا)[1]. انتهى

وقال أبو السعود العمادي (٨٩٨ - ٩٨٢هـ) في تفسيره «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم»: (دلالةً على أنَّ الصابئين - مع ظهور ضلالهم وزيغهم عن الأديان كلِّها - حيث قُبِلت توبتُهم إنْ صحَّ منهم الإيمانُ والعملُ الصالح، فَغَيْرُهم أَوْلَى بذلك)[2]. انتهى

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٦٩٤)، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.

(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٣/ ٦٢)، تأليف: أبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ثالثًا: قراءة ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾

قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢].

قال أهْل الجهل والهوى: قوله تعالى: ﴿ٱلْمُقِيمِينَ﴾ معطوف على ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾، فكان الصواب أن يكون مرفوعًا مثل المعطوف عليه، لكنه جاء منصوبًا؛ فهناك خطأ في كتابة الآية في المصحف!!

قلتُ: منشأ هذا الهذيان والتخليط والتخبيط هو الْـجَهْل الفظيع البشع الذي غرق فيه صاحبه إلى أُمِّ رأسه!!

ولبيان ذلك نذكر مقدمتين مهمتين:

المقدمة الأولى:

حينما أريد أنْ أمدح إنسانًا ما، فأيهما أكثر بلاغة وأقوى تعبيرًا في المدح: استخدام كلمات؟ أمِ استخدام عِدَّة جُمَل؟

لا شك أن التعبير بِـجُمَل هو الأقوى في الدلالة على المدح، وهو الأكثر بلاغة.

ولنذكر مثالًا يوضح ذلك:

إذا قلتُ: «مررت بإخوتِك الظرفاءِ الكرامِ العقلاءِ». هذه جملة واحدة.

وقال آخر: «مررت بإخوتِك الظرفاءِ، أَعْني الكرامَ، هُم العقلاءُ». هذه ثلاث

جمل.

فالأسلوب الثاني هو الأكثر بلاغة والأقوى في المدح.

قال إمام النحو أبو الفتح عثمان بن جنِّي (المتوفى: ٣٩٢هـ) في كتابه «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»: (وكلما زاد الإسهاب في الثناء أو الذم كان أَبْلَغ فيهما .. فقولك: «أُثني على الله، أعطانا؛ فأَغْنَى» أَبْلَغ من قولك: «أُثني على الله المعطينا والمغنينا»؛ لأن معك هنا جملةً واحدة، وهناك ثلاث جُمل)[1]. انتهى

قلتُ: «أُثني على الله» جُملة، «أعطانا» جُملة فِعْلِيَّة، «فأَغْنَى» جُملة.

المقدمة الثانية:

من الـمُتَّفَق عليه أنَّ الشيء الـمُعْتاد لا يُثير انتباه الذِّهْن، وإنما تتم إثارة الانتباه عند وجود مخالفة مفاجئة.

فإذا قلتُ: «مررت بإخوتِك الظرفاءِ الكرامِ العقلاءِ».

فهنا الصفات كلها - «الظرفاء» و«الكرام» و«العقلاء» - نجدها مجرورة، فهي تَتْبع الموصوف، فهذا هو المعتاد.

لكن حين نسمع قائلًا يقول: «مررت بإخوتِك الظرفاءِ الكرامَ العقلاءُ».

هنا توجد مخالفة للأسلوب المعتاد، فنجد «الكرامَ» منصوبة، ونجد «العقلاءُ»

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ١٩٨)، الناشر: دار سزكين للطباعة والنشر، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي وآخرين، الطبعة: الثانية - ١٤٠٦هـ.

مرفوعة، فتحدث إثارة للذهن وانتباه وتشويق للوقوف عند هذا الموضع؛ للتأمل؛ لمعرفة السِّرِّ في النصب والرفع.

والسر هنا هو أنه حصل قطع للكلام وابتداء جملة جديدة للدلالة على المبالغة في الثناء والمدح.

فيكون تقدير الكلام هكذا: «مررت بإخوتِك الظرفاءِ، أَعْني الكرامَ، هُم العقلاءُ». هذه ثلاث جمل.

أو هكذا: «مررت بإخوتِك الظرفاءِ، أَمْدَح الكرامَ، هُم العقلاءُ».

الآن تحقق الهدف المراد وهو المبالغة في المدح، لكن الكلام قد طال وكَثُر.

والسؤال الآن: كيف نختصر الكلام من أجل الإيجاز، مع المحافظة – في الوقت نَفْسه – على الْـجُمل الثلاث للدلالة على المبالغة في المدح؟

يتحقق ذلك بحذف الفعل «أَمْدَح» من جُملة «أَمْدَح الكرامَ»، وكذلك نحذف الضمير «هُم» من جُملة «هُم العقلاءُ».

فيصير الكلام هكذا: «مررت بإخوتِك الظرفاءِ الكرامَ العقلاءُ».

تركيب الكلام – بعد الحذف – أَقْوَى في الدلالة على ارتباط «الكرام» بالكلام الذي قبله، وهو أننا نقصد إخوتك بقولنا: «الكرام العقلاء»، فتَحَقَّقت قوة ارتباط «الكرام العقلاء» بما قبلها؛ لأننا حَذَفْنا الأفعال والضمائر التي كانت تَفْصِل بينها.

قال عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣هـ) في كتابه «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»: (الرافع والناصب الْـمُقَدَّران لا يجوز أن يظهر واحد

منهما لفظًا، إنما يكون مُقَدَّرًا أبدًا مَنْوِيًّا، وامتناع إظهاره إشعار باتصاله بما قَبْله، وتشبيه به، فلو ظَهَر أَمْكن أن يَكُون جملةً قائمة بنفسها مستقلة، وليس الغرض ذلك)[1]. انتهى

قلتُ: وبقاء الفتحة وهي علامة نَصْب في «الكرامَ» يدل على أن هذه ليست صفة للظرفاء؛ بل هي جُملة جديدة مقطوعة عَمَّا قبلها؛ لكن حُذِفَ منها الفعل «أَمْدَح» أو «أَعْني».

وبقاء الضمة وهي علامة رَفْع في «العقلاءُ» يدل على أن هذه ليست صفة للظرفاء؛ بل هي جُملة جديدة مقطوعة عَمَّا قبلها؛ لكن حُذِفَ منها الضمير «هُم».

الخلاصة:

هذا الأسلوب العَرَبي البليغ - أسلوب قَطْع الكلام عَمَّا قبله وبَدْء جُمْلة جديدة للمبالغة في المدح - حَقَّق الفوائد التالية:

١ - تَحَقَّق الإيجاز والاختصار بحذف الفعل «أَمْدَح» أو «أَعْني»، وحَذْف الضمير «هُم».

٢ - وتَحَقَّقت قوة ارتباط «الكرام العقلاء» بما قبلها؛ لأننا حَذَفْنا الأفعال والضمائر التي كانت تَفْصِل بينها.

٣ - وتحققت البلاغة بالمبالغة في المدح باستعمال عِدَّة جُمل، ودَلَّ على هذه

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٥/ ٤٨)، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد نبيل وغيره.

الْـجُمَل بقاء علامة النصب (الفتحة) وعلامة الرفع (الضمة).

٤ – وتَحَقَّقت إثارة انتباه الذهن والتشويق للوقوف عند هذا الموضع الذي وُجِدت فيه علامات النصب والرفع على غَيْر الْـمُعْتاد الْـمُتَوَقَّع؛ للتأمل؛ لمعرفة السِّرِّ في ذلك.

وهذا الأسلوب العربي البليغ قد سار عليه العديد من مشاهير شعراء العرب كما سيأتي في التصريحات التالية لكبار أئمة اللغة والأدب.

وبهذا الأسلوب العربي البليغ نزل قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢].

فقوله تعالى: ﴿ٱلْمُقِيمِينَ﴾ ليست معطوفًا تابعًا لـ ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾؛ وإنما تم قطع ﴿ٱلْمُقِيمِينَ﴾ عمَّا قبلها، وبَدْء جملة جديدة هي: «أَمْدَح الْـمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ»؛ للمبالغة في المدح، ثم حُذِف الفعل «أَمْدَح» للأسباب التي سبق بيانها.

وإليكم تصريحات كبار أئمة لغة العرب والنحو والأدب والبلاغة:

١- سيبَوَيْه[1] (١٤٨ – ١٨٠ هـ) إمام اللغة والنحو:

قال في كتابه المشهور بـ «الكتاب»: (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح:

---

(١) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٨/ ٣٥١: ((سِيبَوَيْه أَبُو بِشْرٍ عَمْرُو بن عُثْمَانَ .. إِمَامُ النَّحْوِ، حُجَّةُ العَرَبِ .. أَقْبَلَ عَلَى العَرَبِيَّةِ، فَبَرَعَ وَسَادَ أَهْلَ العَصْرِ، وَأَلَّفَ فِيهَا كِتَابَهُ الكَبِيرَ لا يُدْرَكُ شَأْوُهُ فِيهِ). انتهى

وإنْ شئتَ جعلته صفةً، فَجَرَى على الأول، وإنْ شئت قَطَعْتَه فابتدأتَه[1]. وذلك قولك: «الحمد للهِ الحميدَ هو»، و«الحمد لله أهلَ الحمد» ..

وأما الصفة .. فيقولون: «أهلِ الحمد»، و«الحميدِ هو» ..

وسمعنا بعض العرب يقول: «الحمد للهِ ربَّ العالمين» ..

ومثل ذلك قول الله عز وجلّ: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ .. فأما ﴿ٱلْمُؤْتُونَ﴾ فمحمولٌ على الابتداء ..

ونظير هذا النصب من الشعر قول الخِرْنِق:

لا يبعَدَنْ قومي الذي هُمُ ... سمُّ العُداة وآفةُ الجُزْرِ

النازلين بكل مُعتَرَكٍ ... والطيبون معاقدَ الأزر

.. فجعله ثناء وتعظيمًا ونصبه على الفعل، كأنه قال: .. «وأذكر المقيمين»، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه)[2]. انتهى

٢ - الخليل بن أحمد (١٠٠ - ١٧٠هـ) إمام اللغة والنحو:

قال الإمام أبو محمد البغوي الفراء (٤٣٦ - ٥١٠هـ) في تفسيره «معالم التنزيل»: (قَالَ الْخَلِيلُ: نُصِبَ عَلَى الْمَدْحِ، وَالْعَرَبُ تَنْصِبُ الْكَلَامَ عَلَى الْمَدْحِ وَالذَّمِّ كَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ إِفْرَادَ الْمَمْدُوحِ وَالْمَذْمُومِ، فَلَا يُتْبِعُونَهُ أَوَّلَ الْكَلَامِ، وَيَنْصِبُونَهُ، فَالْمَدْحُ

---

(١) يعني يكون مبتدأ.

(٢) الكتاب (٢/ ٦٢-٦٦).

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾)[١]. انتهى

٣ - أبو جعفر النَّحَّاس النحوي[٢] (المتوفى: ٣٣٨هـ) إمام العربية:

قال في كتابه «إعراب القرآن»: (﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ في نصبه ستة أقوال، فسيبويه ينصبه على المدح أي: «وأعني المقيمين». قال سيبويه: هذا باب ما يُنْصَب على التعظيم ومن ذلك ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ .. وهذا أصح ما قيل في المقيمين)[٣].

٤ - أبو القاسم الزَّجَّاجي[٤] (المتوفى: ٣٣٧هـ) إمام اللغة والنحو وشيخ العربية:

قال في كتابه «الـجُمَل»: (فأما النعت فتابع للمنعوت .. إنْ كان الاسم مرفوعا فنعته مرفوع، وإن كان منصوبا فنعته منصوب ..

---

(١) معالم التنزيل (١/ ١٤٤).

(٢) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ١٥/ ٤٠١»: (ابْنُ النَّحَّاسِ .. العَلاَّمَةُ، إِمَامُ العَرَبِيَّة، أَبو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بن مُحَمَّدِ بن إِسْمَاعِيْلَ المِصْرِيُّ النَّحْوِيُّ ..

مِنْ كُتبه: «إِعرَابُ القُرْآن» .. «تفسيرُ أبيَات سِيبَوَيْه» .. «الكَافِي» في النَّحْوِ). انتهى

(٣) إعراب القرآن (١/ ٥٠٤-٥٠٥).

(٤) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ١٥/ ٤٧٥»: (الزَّجَّاجِيُّ أَبو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن إِسْحَاقَ: شَيْخُ العَرَبِيَّةِ). انتهى

وقال ابن خَلِّكان (٦٠٨ - ٦٨١ هـ) في كتابه «وفيات الأعيان، ٣/ ١٣٦»: (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي .. كان إمامًا في علم النحو). انتهى

وإذا تكررت النعوت: فإنْ شئت أَتْبَعتها الأول، وإنْ [شئت][(١)] قطعتها منه ونصبتها بإضمار فعل أو رفعتها بإضمار المبتدأ، كما: «مررت بإخوتك الظرفاءِ الكرامِ العقلاءِ»، بالخفض على النعت، وإنْ شئت نصبته بإضمار «أعْني»، وإنْ شئت رفعته بإضمار «هُم» العقلاءُ الكرامُ .. قال الشاعر:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

تقديره: أَعْني النازلين، وَهُم الطيبون[(٢)])[(٣)]. انتهى

قلتُ: البيتان لامرأة من شعراء الجاهلية، ماتت قبل الإسلام، اسمها: الْخِرْنِق بنت بدر.

٥ - أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ) إمام النحو:

قال في كتابه «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»: (وكلما زاد الإسهاب في الثناء أو الذم كان أَبْلَغ فيهما.

ألا ترى إلى قول خرنق:

---

(١) هذه الكلمة أضفتُها لتوضيح الكلام، وهي غير موجودة في الأصل المطبوع.

(٢) يَبْعَدَنْ: يَهْلكن، العُدَاةِ: الأعداء، الجُزُرِ: جمع «جَزور» وهي الناقة التي تُنْحَر؛ أي: إنهم يكثرون نَحْر الجزر للأضياف، الأزر: جمع «إزار» وهو ما يستر النصف الأسفل من الجسم، والمراد أنهم موصوفون بالعِفَّة.

(٣) الْجُمل (ص٢٦-٢٨)، طبعته: مطبعة جول كربونل بالجزائر- ١٩٢٦م.

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ   سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ   وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

والرفع على «هُم»، والنصب على «أَعْني»، فكلما اختلفت الْجُمل كان الكلام أفانين وضروبًا، فكان أَبْلَغ ..

قال أبو عبيدة: «إذا طال الكلام، خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع». يريد ما نحن عليه؛ لتختلف ضروبه وتتباين تراكيبه)[1]. انتهى

وقال ابن جني أيضًا في كتابه «المحتسب»: (القطع - لكونه بتقدير الجملة - أَبْلَغ مِن الإتباع؛ لكونه مفردًا)[2]. انتهى

٦ - الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ):

قال في كتابه «البرهان في علوم القرآن»: (النوع السادس والأربعون: في أساليب القرآن وفنونه البليغة ..

وها أنا ألقي إليك منه ما يقضي له البليغ عجبًا ويهتز به الكاتب طربًا). انتهى

ثم قال عند كلامه على الفوائد المتعلقة بالصفة: (التاسعة: فصل الجمل في مقام المدح والذم أَبْلَغ مِن جعلها نمطًا واحدًا

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (٢/ ١٩٨)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي وغيره، الطبعة: ١٤١٤هـ.

(٢) نقله عنه عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣هـ) في كتابه «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»، ٥/ ٤٤.

قال أبو على الفارسي: «إذا ذُكِرت صفات في معرض المدح والذم فالأحسن أن يُخالَف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب، كان المقصود أكْمَل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنَّن، وعند الإيجاز تَكُون نوعا واحدا».

ومثله في المدح قوله: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ فانتصب ﴿ وَٱلْمُقِيمِين ﴾ على القطع، وهو من صفة المرفوع الذي هو ﴿ ٱلْمُؤْمِنُون ﴾ .. لأن الموضع للتفخيم، فالأليق به إضمار الفعل حتى يكون الكلام جملة لا مفردا)[1]. انتهى

وقال الزركشي أيضًا: (واعلم أن مراد المادح إبانة الممدوح من غيره، فلا بد من إبانة إعرابه عن غيره؛ لِيَدل اللفظ على المعنى المقصود، ويجوز فيه النصب بتقدير «أمدح» والرفع على معنى «هو»، ولا يظهران؛ لئلا يصيرا بمنزلة الخبر)[2].

٧ - أبو البركات الأنباري[3] (٥١٣ - ٥٧٧هـ) إمام اللغة والنحو:

قال في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾: (هو في موضع نصب على المدح، بتقدير فِعل، وتقديره «أعْني المقيمين»؛ وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٤٦-٤٤٧)، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، الناشر: دار المعرفة - بيروت ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،الطبعة: ١٣٩١هـ.

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٩٨).

(٣) تقدمت ترجمته.

والوصف .. قالت الخرنق - امرأة من العرب -:

لاَ يَبْعَـــدَنْ قَـــوْمِي الَّـــذِينَ هــمُ ... ســـمُّ العـــدَاةِ وَآفَـــةُ الجـــزُرِ

النَّـــــازِلونَ بِكــــلِّ مُعْــــتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبِـــــينَ مَعَاقِــــدَ الأُزُرِ

فنصبت «الطيبين» على المدح؛ فكأنها قالت: «أَعْني الطيبين» ..

ولك أن ترفعهما جميعًا، ولك أن تنصبهما جميعًا، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني، لا خِلاف في ذلك بين النحويين)[١].

٨ - أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٢] (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) إمام اللغة والنحو:

يقول في شَرْحه لكتاب سيبويه: (النصب - في باب ما لا يكون إلا على المدح والذم - كالرفع في أنه من جملة ثانية غير الأُولى، كما أن الرفع من جملة ثانية؛ إلا أن الفصل بينهما أن النصب قد حُذفت فيه الجملة بأَسْرها وهي «أَعْني»، وتُرك منها شيء دال عليها وهو المنتصِب.

فأما الرفع: فقد حُذفت فيه بعض الجملة نفسها وهو قولك: «هُما» و«هُم» ونحوه، وتُرك فيه بعض الجملة)[٣]. انتهى

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٦٨-٤٧١)، الناشر: دار الفكر - دمشق، تحقيق: محمد عبد الحميد.

(٢) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٣٧٩: (أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ الحَسَنُ بن أَحْمَدَ بن عَبْدِ الغَفَّارِ: إِمَامُ النَّحْوِ ..، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ). انتهى

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٢٥٨)، تأليف: الحَسَنُ بن أَحْمَدَ أَبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، طبعته: مطبعة الأمانة - القاهرة، تحقيق: د. عوض بن حمد، الطبعة: الأولى - ١٤١٠هـ.

٩ - الإمام أبو زكريا الفراء (١٤٤ - ٢٠٧ هـ): وهو من كبار أئمة اللغة والنحو الـمُتَقَدِّمين:

قال في كتابه «معاني القرآن»[١]: (والعرب تعترض من صفات الواحد - إذا تطاولت - بالمدح أو الذمّ .. ينصبون بعض المدح، فكأنهم يَنْوون إخراج المنصوب بمدحٍ مُجَدّدٍ غَيْر مُتبع لأوّل الكلام؛ من ذلك قول الشاعر:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ).

١٠ - أَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ[٢] (٢١٠-٢٨٥هـ) إمام اللغة والنحو والأدب: قال في كتابه «الكامل» في اللغة والأدب: (وقال رجل يُكنى أبا مخزوم، من بني نهشل بن دارم:

إنا بني نهشل لا ندعي لأبٍ ... عنه ولا هو بالأبناء يشرينا
إنْ تبتدرْ غايةٌ يومًا لمكرمةٍ ... تَلْقَ السوابقَ منّا والْـمُصلّينا

.. ومن قال: «إنا بنو نهشل» جعل «بنو» خبر «إن».

(١) معاني القرآن (١/ ١٠٥).

(٢) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٥٧٦»: (المُبَرِّدُ أَبو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَزِيدَ .. إِمَامُ النَّحْو .. يُقَال: إِنَّ المَازِنِيّ أعجبه جَوَابُه، فَقَالَ لَهُ: قُمْ فَأَنْت المُبَرِّد، أَي: المُثْبِت للحق، ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ بِفَتْح الرَّاء). انتهى

وقال أبو العباس ابن خَلّكان (٦٠٨ - ٦٨١ هـ) في كتابه «وفيات الأعيان، ٤/ ٣١٣-٣١٤»: (المبرد أبو العباس محمد بن يزيد .. كان إماما في النحو واللغة، وله التواليف النافعة في الأدب).

ومن قال: «بني» .. نصب «بني» على فِعل مُضْمَر للاختصاص، وهذا أمدح ..وقوله: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ بعد قوله: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ إنما هو على هذا، وهو أَبْلَغ في التعريف .. أن يقيم الصفة مقام الاسم، وكذلك المدح. وقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ بعد قوله: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ ﴾ إنما هو على هذا)[(١)]. انتهى

١١ - **نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (المتوفى: ٦٨٦هـ)** عالم اللغة والنحو:

قال في شرحه لـ «الكافية» في عِلْم النحو: (اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا، إذا قطع النعت بالرفع، كما يجيء في بابه، نحو: الحمد للهِ أهلُ الحمد، أي: هو أهلُ الحمد.

وإنما وجب حذفه لِيُعْلَم أنه كان في الأصل صفة، فقُطِع لقصد المدح أو الذم أو الترحم .. فلو ظَهَر المبتدأ لَـمْ يَتَبَيَّن ذلك)[(٢)]. انتهى

١٢ - **ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي (٥٩٩-٦٨٨هـ)** إمام النحو في زمانه:

قال في كتابه «البسيط في شرح جمل الزجاجي»: (فيجوز أن تقول: «مررت بزيدٍ العاقلُ» وتنصبه بإضمار فِعل، وترفعه بإضمار المبتدأ ..

---

(١) الكامل (١/ ١٤٥)، الناشر: مؤسسة الرسالة، تحقيق: محمد الدالي،الطبعة: الثانية/ ١٤١٢هـ.

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٧٢)، الناشر: جامعة قاريونس،١٩٧٨م.

وإنما يجوز القطع إذا كان الاسم معلومًا، وجئت بالصفة للمدح أو الذم أو الترحم .. فلا يجوز إظهار الفعل، ولا إظهار المبتدأ.

ويجوز أنْ تُتْبع ثم تَقْطع، فتقول: «مررت بإخوتِك الظرفاءِ الكرامُ العقلاءُ»، ويجوز أن تنصب الثاني بإضمار فِعل، وترفع الأول بإضمار المبتدأ، والعكس، فتقول: «مررت بإخوتِك الظرفاءِ الكرامَ العقلاءُ»، تنصب «الكرامَ»، وترفع «العقلاءُ» ..

قوله: «وإنْ شئت عطفت بعض النعوت على بعض» اعْلَم أنَّ النعُوت يُعطف بعضها على بعض .. فتقول: «مررت بزيدٍ العاقلِ والكريمِ والصالحِ» ..

ويجوز لك في العطف بالواو أنْ تقطع، فتقول: «مررت بزيدٍ العاقلِ والشجاعَ والكريمُ». تنصب «الشجاعَ» بإضمار «أَعْني»، وترفع «الكريمُ» بإضمار «هُو»، ولا يَظْهَر)[1]. انتهى

١٣- محمد بن الحسن الصايغ (٦٤٥ - ٧٢٠هـ):

قال في كتابه «اللمحة في شرح الملحة»: (ومتى ترادَفت النُّعوتُ لمدح أو ذمّ جاز أن يَتْبعَ بعضُها الموصوفَ في إعرابه؛ وجاز أن يخالفه بقطع الأخير؛ إيذانًا وتنبيهًا على المدح أو الذّم.

القطع بشيئين؛ بالنّصب، والرّفع.

«فالنّصبُ» بمقتضى ناصب لا يظهر.

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٣١٦)، تأليف: ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، تحقيق: د. عياد عيد، الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

والرّفع بمقتضى تقدير رافع لا يظهر في اللّفظ ..

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾)[1].

١٤ - أبو حيان اللُّغَوِي النَّحْوِي (٦٥٤ - ٧٤٥هـ): قال في تفسيره «البحر المحيط»: (وانتصب ﴿ ٱلۡمُقِيمِينَ ﴾ على المدح، وارتفع ﴿ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ﴾ أيضًا على إضمار «وهُم» على سبيل القطع إلى الرفع .. وهذا القطع لبيان فضل الصلاة والزكاة، فكثر الوصف بأن جُعِل في جُمَل ..

قطع النعوت أشهر في لسان العرب، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره، وعلى القطع خَرَّج سيبويه ذلك ..

وصفهم بصفات المدح من امتثال أشرف أوصاف الإيمان الفعلية البدنية - وهي الصلاة - والمالية وهي الزكاة)[2]. انتهى

١٥ - جمال الدين ابن هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١هـ) من أئمة العربية:

قال في شرحه لـ «جُمَل الزَّجَّاجِي» (إذا تكررت النعوت، فإن شئت جعلتها تابعًا للاسم في إعرابه، وإن شئت قطعتها منه، ورفعتها بخبر ابتداء مضمر، أو نَصَبْتها بإضمار فِعْل ينصبها، وإن شئت أتبعت بعضها الاسم وقطعت بعضها ..

قالت الشاعرة، وهي امرأة تسمى خِرْنِق بنة بدر بن هفان:

---

(١) اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٧٣١-٧٣٣).

(٢) البحر المحيط (٣/ ٤١١-٤١٢).

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

«النازلين»: نُصب بإضمار فِعْل «أَعْني»، وهو نَصْبٌ على المدح ..

«والطيبون»: خبر ابتداء مضمر «هُم الطيبون»، فَـ «هُم» ابتداء مضمر، و«الطيبون» خبره)[1]. انتهى.

١٦ - الزَّمَخْشَرِيُّ[2] (٤٦٧ - ٥٣٨هـ) إمام البلاغَةِ وَالعَرَبِيَّةِ:

قال في تفسيره «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل»: (﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد. ولا يُلْتَفت إلى ما زعموا من وقوعه لَحْنًا في خط المصحف. وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغُبِّيَ عليه أنّ السابقين الأوّلين .. كانوا أبعد همة - في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه - مِن أنْ يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدّها مَن بَعْدَهم، وخَرْقًا يَرْفُوه مَن يلحق بهم)[3]. انتهى

١٧ - برهان الدين البقاعي (٨٠٩ - ٨٨٥ هـ):

قال في كتابه «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»: (ولما كانت الصلاة أعظم

---

(١) شرح ابن هشام لِـ «جُمَل الزُّجَاجِي» (ص١١٢)، الناشر: عالم الكتب.

(٢) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١٥١: (الزَّمَخْشَرِيُّ أَبو القَاسِمِ مَحْمُودُ بن عُمَرَ .. كَبِيرُ المُعْتَزِلَةِ .. كَانَ رَأْسًا في البلاغَةِ وَالعَرَبِيَّةِ وَالمَعَانِي وَالبيَانِ، وَلَهُ نَظْمٌ جَيِّدٌ). انتهى

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٦٢٣).

دعائم الدين، ولذلك كانت ناهية عن الفحشاء والمنكر، نُصِبَت على المدح مِن بين هذه المرفوعات؛ إظهارًا لفضلها، فقال تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾؛ أي: بفعلها بجميع حدودها)[1]. انتهى

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٥/ ٥٠٣).

الرواية الأولى عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من علماء السلف، ٣/ ١٦٥»: (عبد الله بن عباس: أخطأ الكاتب الناعس في كتابة المصحف! ما أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: عن عكرمة، عن ابن عباس أنه كان يقرؤها «أفلم يتبين الذين آمنوا»، قال: كتب الكاتب الأخرى وهو ناعس! ما أخرجه ابن الأنباري من طريق عكرمة: عن ابن عباس أنه قرأ: «أفلم يتبين الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا »، فقيل له: إنها في المصحف ﴿أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ﴾ [الرعد/ ٣١]. فقال: «أظن الكاتب كتبها وهو ناعس».

ها هو حبر الأُمة وجبل التفسير ابن عباس يَدَّعي أن هذا المقطع من الآية ﴿أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ﴾ وقع فيه تحريف حيث أخطأ الكاتب في كتابتها بسبب نعاسه!). انتهى كلام الرافضي.

وقال الطبرسي الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «فَصْل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، ص١٦١-١٦٢»: (كيف يشهد العقل بأنه يوكل أمر اختيار أحد الأحْرُف السبعة - الذي لأجله ارتكب إحراق المصاحف على ما ذكروا - إلى كاتب ناعس؟! والحاصل: إن مَن أنْصَف النظر إلى ما ذكرنا لا يرتاب في سهولة وقوع الخلل والتغيير والتحريف في هذا الجمع من وجوه عديدة .. ويقطع بأن القوم كانوا غير معتنين بضبط ما أخذوه عن النبي ﷺ، وغير مواظبين لحفظ مقدار ما تَلَقوه عنه). انتهى كلام الرافضي الخبيث.

وقال الطبرسي الخبيث أيضًا في كتابه «فَصْل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، ص٢٩٨»: (تَقَدَّم عن السيوطي في «الإتقان» عن ابن عباس في تخطئة الكاتب أنه كتبها وهو ناعس). انتهى كلام الرافضي الخبيث.

وقال الطبرسي أيضًا في كتابه هذا «ص١٥٨»: (من طريق عكرمة عن ابن عباس أنه قرأ: «أفلم يتبين الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا»، فقيل له: إنها في المصحف ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾. فقال: «أظن الكاتب كتبها وهو ناعس»). انتهى كلامه.

قلتُ: إليكم إسناد هذه الرواية كما ذكره الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره، قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن يُوسُفَ، قَالَ: حدثنا الْقَاسِمُ، قَالَ: حدثنا يَزِيدُ، عَنْ جَرِيرِ بن حَازِمٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بن الْخِرِّيتِ - أَوْ يَعْلَى بن حَكِيمٍ - عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَؤُهَا: «أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ الَّذِينَ آمَنُوا»، قَالَ: «كَتَبَ الْكَاتِبُ الأُخْرَى وَهُوَ نَاعِسٌ»)[1]. انتهى

قلتُ: هذه الرواية باطلة ليست صحيحة؛ فهي معلولة من جهة الإسناد ومن جهة المتن، ومَصْدَر هذه الرواية هو جرير بن حازم، وستعلمون حاله فيما يأتي.

وحيث إنَّ منهج الشيعة الرافضة هو الاحتجاج بمجرد روايات دُون الاهتمام بصحتها، فإليكم هذه الرواية من نَفْس المرجع «تفسير الطبري»، وفيها يُثْبت ابن عباس قراءة ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: ٣١] ويُفَسِّرها بأنَّ معناها: يَعْلَم.

---

(١) جامع البيان (١٣/ ١٥٤).

قال الإمام الطبري في تفسيره: (حَدَّثني الْـمُثَنَّى، قَالَ: حدثنا عَبْدُ الله بن صَالِحٍ، قَالَ: حدثني مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : «قَوْلَهُ : ﴿ أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ﴾، يَقُولُ: يَعْلَمْ»)[١].

أمَّا إذا كان الاهتمام بنقد الروايات لتمييز الصحيح من المكذوب فإليكم بيان عدم صحة الرواية التي استدل بها الرافضي الخبيث:

هذه الرواية معلولة من جهة الإسناد ومن جهة المتن، وإليكم تفصيل ذلك:

أولا: الطعن من جهة الإسناد:

هذه الرواية من طريق جرير بن حازم، وهو يغلط ويُخطئ، وإليكم تصريحات كبار أئمة الحديث:

١ - الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله (١٦٤ - ٢٤١هـ):

قال: (جرير كثير الغلط)[٢].

وقال أيضا: (جَرِيرٌ كَانَ يُحَدِّثُ بِالتَّوَهُّمِ)[٣].

وقال أيضًا: (جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر ولم يكن يحفظ)[٤].

وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (قَالَ الأَثْرَمُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله

(١) جامع البيان (١٣/ ١٥٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢)، تأليف: ابن حجر العسقلاني، نشر: دار الفكر - بيروت، ١٩٨٤م.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٨١).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢).

.. قَالَ: جَرِيرٌ كَانَ يُحَدِّثُ بِالتَّوَهُّمِ.

قُلْتُ: أَكَانَ يُحَدِّثُهُم بِالتَّوَهُّمِ بِمِصْرَ خَاصَّةً، أَوْ غَيْرِهَا؟

قَالَ: فِي غَيْرِهَا، وَفِيهَا.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: أَشْيَاء يُسنِدُهَا عَنْ قَتَادَةَ بَاطِلٌ)[1]. انتهى

وقال أبو عبيد الآجري: (سمعت أبا داود يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: جرير بن حازم كثير الغلط عن قتادة وغيره)[2].

٢ - الإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ):

قال الإمام البخاري في أحد الأحاديث: (وَهِمَ جَرِيرُ بن حَازِمٍ في هَذَا الْحَدِيثِ .. وَجَرِيرُ بن حَازِمٍ رُبَّمَا يَهِمُ في الشَّيْءِ، وَهُوَ صَدُوقٌ)[3].

وقال الإمام البخاري أيضا في جرير بن حازم: (هو صحيح الكتاب، إلا أنه ربما وهم في الشيء)[4].

وقال الإمام الترمذي في أحد الأحاديث: (سألت محمدًا [يقصد البخاري] عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث خطأ .. وإنما أتى هذا الخطأ من جرير بن حازم)[5].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٣).

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري (٢/ ١٢٤)، الناشر: دار الإستقامة ،الطبعة: الأولى/ ١٤١٨هـ.

(٣) سنن الترمذي (٢/ ٣٩٤، رقم: ٥١٧)، المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

(٤) علل الترمذي الكبير (ص١٣١).

(٥) علل الترمذي الكبير (ص١٦٢).

٣ - الإمام زَكَرِيَّا السَّاجِيُّ (٢١٧-٣٠٧هـ):

قال في جرير: (حدث بأحاديث وَهِمَ فيها، وهي مقلوبة)[١].

٤ - الإمام أبو أحمد بن عدي (٢٧٧ - ٣٦٥ هـ):

قال في كتابه «الكامل في الضعفاء»: (جرير بن حازم .. هو في محل الصدق إلا أنه يُـخْطِئ أحيانًا)[٢].

٥ - الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ):

قال في كتابه «الثقات»: (جرير بن حازم .. من أهل البصرة .. كان يخطئ؛ لأن أكثر ما كان يُـحَدِّث من حفظه)[٣].

٦ - الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ):

قال الإمام الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (جرير بن حازم .. لَهُ أَحَادِيثُ يَنْفَرِدُ بِهَا فِيهَا نَكَارَةٌ وَغَرَابَةٌ، وَلِهَذَا يَقُولُ فِيهِ الْبُخَارِيُّ: «رُبَّمَا يَهِمُ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: هُوَ فِي قَتَادَةَ ضَعِيفٌ)[٤]. انتهى

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٢٩).

(٣) الثقات (٦/ ١٤٥)، تأليف: محمد بن حبان أبي حاتم البستي، دار النشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

(٤) تاريخ الإسلام (١٠/ ١٠١-١٠٢)، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عمر تدمري.

٧ - الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (٧٧٣- ٨٥٢هـ):

قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»: (جرير بن حازم .. له أوهام إذا حَدَّث مِن حِفْظه)[١].

تنبيه مهم:

الإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير» نقل عن جرير بن حازم أنه قال: (مات أنس بن مالك سنة تسعين وأنا ابن خمس سنين)[٢]. انتهى

وبذلك يكون جرير بن حازم قد وُلد عام ٨٥هـ تقريبا، يعني في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وهي فترة نشاط الشيعة الرافضة في ترويج الروايات المكذوبة التي تطعن في الصحابة وفي المصحف الذي كتبوه.

ثانيًا: الطعن من جهة المتن:

هذه الرواية مُنْكَرة؛ لأنها تخالف الروايات الصحيحة الثابتة المتواترة (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا، ص٨٢).

وقراءة «ييأس» وصلت إلينا متواترة عن أصحاب رسول الله ﷺ، سمعوها من النبي ﷺ.

والذي روى هذه الرواية المزعومة عن ابن عباس رضي الله عنهما هو عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وعكرمة إنما تم إهداؤه لابن عباس حين كان أميرًا على البصرة في الفترة

---

(١) تقريب التهذيب (ص١٣٨).

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٢١٣)، وانظر أيضًا: تهذيب التهذيب (٢/ ٦١).

٣٥-٤٠هـ، يعني بعد مرور أكثر من عَشْر سنوات من قيام عثمان وسائر الصحابة بِنَسْخ المصاحف وتوزيعها في البلاد.

كل هذه الحقائق وابن عباس لا يَدْري أن الصحابة من حوله يقرءون هكذا: «ييأس»؟!! فَيَنْسِب الخطأ إلى الكاتب؟!!

وقد طعن عامَّة أهل العلم – طوال التاريخ الإسلامي – في صحة هذه الرواية، ومنهم مَن طعن في دلالتها الظاهرة، وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - الإمام أبو بكر بن الأنباري[1] (٢٧١ – ٣٢٨هـ):

قال الإمام القرطبي في تفسيره: (قَالَ أَبُو بَكْر الْأَنْبَارِيّ: رُوِيَ عَنْ عِكْرِمَة عَن ابْن أَبِي نَجِيح أَنَّهُ قَرَأَ «أَفَلَمْ يَتَبَيَّن الَّذِينَ آمَنُوا» وَبِهَا احْتَجَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ الصَّوَاب في التِّلَاوَة ؛ وَهُوَ بَاطِل عَن ابْن عَبَّاس ، لِأَنَّ مُجَاهِدًا وَسَعِيد بن جُبَيْر حَكَيَا الْحَرْف عَن ابْن عَبَّاس عَلَى مَا هُوَ في الْـمُصْحَف بِقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرو، وَرِوَايَته عَنْ مُجَاهِد وَسَعِيد بن جُبَيْر عَن ابْن عَبَّاس)[2]. انتهى

٢ - الزَّمَخْشَرِيُّ[3] (٤٦٧ - ٥٣٨هـ):

قال في تفسيره «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل»: (وقيل: إنما كَتَبه الكاتب وهو ناعس .. وهذا ونحوه مما لا يُصَدَّق في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) تفسير القرطبي (٩/ ٣٢٠).

(٣) تقدمت ترجمته.

يديه ولا من خلفه، وكيف يَخْفَى مِثل هذا حتى يَبْقَى ثابتًا بين دَفَّتَي الإمام[١] وكان مُتَقَلبًا في أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دِين الله، المهيمنين عليه، لا يَغْفلون عن جلائله ودقائقه، خصوصًا عن القانون الذي إليه المرجع، والقاعدة التي عليها البناء، وهذه وَالله فِرْيَة مَا فِيهَا مِرْيَة)[٢]. انتهى

٣ - أثير الدين أبو حيان (٦٥٤ - ٧٤٥هـ):

قال في تفسيره «البحر المحيط»: (وأمَّا قَوْل مَن قال: «إنما كَتَبه الكاتب وهو ناعس، فسوى أسنان السين» فَقَوْل زنديق مُلْحِد)[٣]. انتهى

٤ - الحسن النيسابوري (المتوفى ٨٥٠هـ):

قال في تفسيره «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»: (قراءة علي وابن عباس وجماعة: «أفلم يتبين»، وهو تفسير ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ﴾. وقيل: إن قراءتهم أصل، والمشهورة تصحيف وقع من جهة أن الكاتب كَتَبه مستوي السينات. وهذا القول سخيف جدًّا، والظن بأولئك الثقات الحفظة غَيْر ذلك، ولهذا قال في الكشاف: «هذه وَالله فِرْيَة مَا فِيهَا مِرْيَة»)[٤]. انتهى

٥ - شهاب الدين الألوسي (١٢١٧-١٢٧٠هـ):

قال في تفسيره «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»: (وأمَّا قَوْل

(١) يقصد المصحف الإمام، وهو نُسْخة المصحف التي كانت بالمدينة عند أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٤٩٩).

(٣) البحر المحيط (٥/ ٣٨٣).

(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٤/ ١٦١).

مَن قال: «إنما كَتَبه الكاتب وهو ناعس، فسوى أسنان السين» فَقَوْل زنديق ابن مُلْحِد على ما في «البحر»[1]، وعليه فرواية ذلك كما في «الدر المنثور» عن ابن عباس ﷺ غَيْر صحيحة)[2]. انتهى

---

(١) يقصد تفسير «البحر المحيط» لأبي حيان.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١٣/ ١٥٦).

الرواية الثانية عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٣/ ١٦٦»: (التصقت الواو فحرفت الآية ! أخرج الفريابي وسعيد بن منصور وابن جرير وابن المنذر وابن الأنباري في المصاحف من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما في قوله: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء/ ٢٣] قال: «التزقت الواو بالصاد وأنتم تقرؤونها ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾» ..

وأخرجه من طريق الضحاك عن ابن عباس أنه كان يقرأ «ووصى ربك» ويقول: «أمر ربك، إنهما واوان التصقت إحداهما بالصاد» ..

أخرج أبو عبيد وابن منيع وابن المنذر وابن مردويه من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أنزل الله هذا الحرف على لسان نبيكم ﷺ «ووصى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه» فالتصقت إحدى الواوين بالصاد، فقرأ الناس ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ ..»). انتهى كلام الرافضي.

وقال الطبرسي الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه [فَصْل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، ص١٥٨]: (من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقول في قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ : إنما هي «ووصى ربك» التزقت الواو بالصاد). انتهى

قلتُ: ذكر الرافضي ثلاثة طُرُق لهذه الرواية المزعومة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وكلها معلولة، لا تصح، وإليكم تفصيل ذلك:

الطريق الأول:

طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ﵄، وإسناده هكذا:

أخرجه سعيد بن منصور، قال: (حدثنا سفيان، عن عبد الملك بن أعين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ..)(١).

قلتُ: وكما تَرَوْن أن مَصْدَر هذه الرواية المزعومة هو عبد الملك بن أعين، وهو من غلاة الشيعة الرافضة، فهو ليس شيعيًّا رافضيًّا فحسب، بل إنه مُغالٍ في ذلك.

قال الإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير»: (عبد الملك بن أعين وكان شيعيًّا)(٢). انتهى

وقال الإمام أبو جعفر العقيلي في كتابه «الضعفاء الكبير»: (سفيان قال: حدثنا

---

(١) سنن سعيد منصور (كتاب التفسير، الجزء الثاني ل ١٤٨ /ب)، نَقْلًا عن كتاب «الروايات التفسيرية في فتح الباري، ٢/ ٦٦١»، تأليف: عبد المجيد الشيخ عبد الباري، الناشر: وقف السلام الخيري، الطبعة: الأولى- ١٤٢٦هـ.

ولم تتوفر لي إلا نسخة إلكترونية - بالمكتبة الشاملة - من هذا الكتاب، وفيها: «حدثنا سفيان، عن عبد الملك بن أيمن، عن سعيد بن جبير»، ولم أجد راويًا مَعْلومًا غَيْر مجهول اسمه عبد الملك بن أيمن بحيث يكون عاصر سعيد بن جبير (المتوفى ٩٥هـ) ويكون في طبقة شيوخ سفيان.

فإمَّا أن يكون الراوي مجهولا، وإمَّا أن يكون هو عبد الملك بن أعين - وهو أحد شيوخ سفيان - لكن أخطأ الناسخ أو المحقق في الاسم.

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ٤٠٥).

عبد الملك بن أعين وكان شيعيًّا رافضيًّا صاحب رأي)[١]. انتهى

وقال الإمام الذهبي في كتابه «تاريخ الإسلام»: (عبد الملك بن أعين .. وهو صادق في الحديث لكنه من غُلَاة الرافضة)[٢]. انتهى

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب»: (وقال حامد: عن سفيان: هُم ثلاثة إخوة: عبد الملك وزرارة وحمران، روافض كُلهم، أَخْبَثهم قَوْلًا: عبد الملك)[٣]. انتهى

قلتُ: وعبد الملك لم يُصَرِّح بأنه سمع ذلك بنفسه من سعيد بن جبير، وإنما قال: «عن سعيد بن جبير»، ولم يَقُل: «سمعت سعيد بن جبير».

وهو غير مذكور في تلاميذ سعيد بن جبير، فهو غير معروف بأنه من الرواة عن سعيد، فالظاهر أنه أخذ هذه الرواية المزعومة من الشيعة الرافضة ثم رواها هكذا: «عن سعيد بن جبير»، يعني كأنه يقصد أن يقول: بَلَغَني عن سعيد بن جبير.

هذا إذا مَشَيْنا على إحسان الظن بعبد الملك هذا، وإلا فهناك احتمال أنْ تكون هذه الرواية من تلفيقه هو، فهو من غلاة الشيعة الرافضة، وهدفهم الأساسي هو الطعن في أصحاب رسول الله ﷺ وفي المصحف الذي كتبوه؛ لتشكيك المسلمين في دينهم وفي كتاب ربهم.

---

(١) الضعفاء الكبير (٣/ ٣٣)، تأليف: أبي جعفر العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العامية، بيروت، ط. أولى- ١٩٨٤م.

(٢) تاريخ الإسلام (٨/ ١٦٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤٢).

ونلاحظ أن عبد الملك بن أعين كان يعيش في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وهي فترة نشاط الشيعة الرافضة في تلفيق الروايات المكذوبة؛ للطعن في أصحاب رسول الله ﷺ وفي المصحف الذي كتبوه.

وهذه الرواية المزعومة لم يَرْوِها عن سعيد بن جبير أحدٌ من أصحابه المعروفين المشهورين بالرواية عنه، فهل هَجَر سعيدٌ أصحابه وانفرد بهذا الشيعي الرافضي - وهو ليس من تلاميذه ولا من أصحابه - ليخبره - سرًّا - بهذه الرواية المزعومة؟!!

يقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: (حُكْم أَهْلِ الْعِلْمِ وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْـمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْـمُوَافَقَةِ لَهُمْ، فَإِذَا وُجِدَ كَذَلِكَ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ.

فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ، وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحُفَّاظِ الْـمُتْقِنِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ، أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بن عُرْوَةَ - وَحَدِيثُهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا عَلَى الِاتِّفَاقِ مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ - فَيَرْوِي عَنْهُمَا، أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدَ مِنَ الْحَدِيثِ مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِمَا، وَلَيْسَ مِمَّنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ، فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ)[1]. انتهى

---

(١) هذا هو حُكم أهل الحديث كما صَرَّح به الإمام مسلم، وبذلك يظهر أن تحسين الحافظ ابن حجر لأسانيد بعض هذه الروايات هو تساهل منه - رحمه الله - واجتهاد خاطئ، وهو من كبار العلماء، لكنه بَشَر غير معصوم.

الطريق الثاني:

قال الرافضي الخبيث: (وأخرجه من طريق الضحاك عن ابن عباس أنه كان يقرأ «ووصى ربك» ويقول: «أمر ربك، إنهما واوان التصقت إحداهما بالصاد» ..).

قلتُ: هذا الإسناد فيه انقطاع بين الضحاك وابن عباس ﷺ؛ فالضحاك لم يسمع ابن عباس ولا رآه قط، وإليكم تصريحات كبار أهل الحديث:

١ - **قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»**: (رَوَى شُعْبَةُ، عَنْ مُشَاشٍ، قَالَ: «سَأَلْتُ الضَّحَّاكَ: هَلْ لَقِيتَ ابْنَ عَبَّاسٍ؟ فَقَالَ: لا».

وَرَوَى شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بن مَيْسَرَةَ، قَالَ: «لَمْ يَلْقَ الضَّحَّاكُ ابْنَ عَبَّاسٍ ..». قَالَ يَحْيَى القَطَّانُ: «كَانَ شُعْبَةُ يُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ الضَّحَّاكُ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَطُّ»)[(١)].

٢ - **وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»**: (وقال أبو قتيبة عن شعبة: قلت لمشاش: الضحاك سمع من ابن عباس؟ قال: ما رآه قط ..

وقال أبو أسامة عن المعلى، عن شعبة، عن عبد الملك: قلت للضحاك: سمعت من ابن عباس؟ قال: لا. قلت: فهذا الذي تُحَدِّثه، عَمَّن أَخَذْتَه؟ قال: عَنْ ذا وعن ذا)[(٢)]. انتهى.

٣ - **وقال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل»**: (عن مشاش قال: قلت للضحاك: سمعت من ابن عباس شيئا؟ قال لا. قلت: رأيته؟ قال: لا ..

---

(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٩)..

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٩٨).

سُئل أبو زرعة عن الضحاك بن مزاحم، فقال: كوفي ثقة، ولم يسمع من ابن عباس)[١]. انتهى

٤ - وقال الإمام الحافظ ابن حبان في كتابه «مشاهير علماء الأمصار»: (الضحاك بن مزاحم .. لم يسمع من ابن عباس ولا من أحد من الصحابة شيئًا)[٢].انتهى

٥ - وقال الإمام أبو أحمد بن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»: (الضحاك بن مزاحم عُرف بالتفسير، فأمّا رواياته عنِ ابن عباس وأبي هريرة وجميع مَن رَوَى عنه؛ ففي ذلك كُله نَظَر)[٣]. انتهى

٦ - وقال الإمام أبو الحسن الدارقطني: (الضحاك بن مزاحم ثقة، لم يسمع من ابن عباس شيئًا)[٤]. انتهى

قلتُ: والسؤال الآن:

إذا كان الضحاك لم يَرَ ابن عباس ولا سمعه، فمن الذي نقل للضحاك هذه الرواية المزعومة عن ابن عباس رضي الله عنهما؟!!

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤٥٨).

(٢) مشاهير علماء الأمصار (ص١٩٤)، تأليف: ابن حبان البستي، تحقيق: م. فلايشهمر، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت- ١٩٥٩م.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٩٦).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٢٣٦)، الناشر: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى - ١٤٢٧هـ.

الجواب: الْـمَصدَر مجهول.

ونلاحظ أن الضحاك كان يعيش في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وهي فترة نشاط الشيعة الرافضة في تلفيق الروايات المكذوبة؛ للطعن في أصحاب رسول الله ﷺ وفي المصحف الذي كتبوه.

الطريق الثالث:

قال الرافضي الخبيث: (أخرج أبو عبيد وابن منيع وابن المنذر وابن مردويه من طريق ميمون بن مهران، عن ابن عباس ﵄، قال: ..).

قلتُ: إليكم الرواية بإسنادها كما رواها ابن منيع:

قَالَ أَحْمَدُ بن مَنِيعٍ: (حدثَنَا حُسَيْنُ بن مُحَمَّدٍ، حدثَنَا الْفُرَاتُ بن السَّائِبِ، عَنْ مَيْمُونِ بن مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، قَالَ: ..)[1].

قلتُ: كما تَرَوْن أن مَصْدَر هذه الرواية هو الفرات بن السائب، وإليكم تحذير أئمة الحديث من رواياته:

١ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ):

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (سألت أبي عن محمد بن زياد .. كان يُـحَدِّث

---

(١) الْـمَطَالِبُ الْعَالِيَةُ بِزَوائِدِ الْـمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ (٢/ ٢٠-٢٣)، تأليف: الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، وقد قال الحافظ في مقدمة كتابه هذا: (ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى جَمْعِ الْأَحَادِيثِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْكُتُبِ الْـمَشْهُورَاتِ فِي الْكُتُبِ الْـمُسْنَدَاتِ .. وَقَدْ وَقَعَ لِي مِنْهَا ثَمَانِيَةٌ كَامِلاتٌ وَهِيَ لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، وَالْحُمَيْدِيِّ، وَابْنِ أَبِي عُمَرَ، وَمُسَدَّدٍ، وَأَحْمَدَ بن مَنِيعٍ .. وَسَمَّيْتُهُ: «الْـمَطَالِبُ الْعَالِيَةُ بِزَوائِدِ الْـمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ»).

عن ميمون بن مهران، قال: «كذاب، خبيث، أعور، يضع الحديث»)[١].

وقال الإمام أحمد بن حنبل أيضًا: (الفرات بن السائب قريب من محمد بن زياد الطحان في ميمون، يُتَّهم بما يتهم به ذاك)[٢]. انتهى

٢ - الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ):

قال في كتابه «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»: (الفرات بن السائب .. كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويأتي بالمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار)[٣].

قلتُ: قوله: «الموضوعات» يقصد الروايات الموضوعة كَذِبًا والْـمُلَفَّقة زُورًا وبُهْتانًا.

٣ - الإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ):

قال في كتابه «التاريخ الكبير»: (فرات بن السائب .. تركوه، مُنْكَر الحديث)[٤].

٤ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ):

قال في الفرات بن السائب: (ضعيف الحديث، مُنْكَر الحديث)[٥].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٥٣٢٢).

(٢) سؤالات الميموني (٣٥٣).

(٣) المجروحين (٢/ ٢٠٧).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٢٩).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٨٠).

٥ - الإمام أبو عبد الرحمن النسائي (٢١٥-٣٠٣ هـ):

قال في كتابه «الضعفاء والمتروكين»: (فرات بن السائب متروك الحديث)[١].

٦ - الإمام أبو أحمد بن عَدِي (٢٧٧ - ٣٦٥هـ):

قال في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»: (ولفرات بن السائب غير ما ذكرت من الحديث خاصةً أحاديثه عن ميمون بن مهران مناكير)[٢]. انتهى

٧ - الإمام أبو الحسن الدَّارَقُطْني (٣٠٦ - ٣٨٥هـ):

قال في كتابه «السُّنَن»: (فُرَاتُ بن السَّائِبِ وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ)[٣]. انتهى

جواب آخر:

لو كانت المسألة هي الاعتماد على الرواية دون النظر في إسنادها وأحوال رجالها، فقد روى الإمام الطبري - بإسناده - عن ابن عباس أنه قال: (﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ يقول: أَمَرَ)[٤].

قلتُ: فقد قرأ ابن عباس ﵄ الآية بلفظ: «وقضى»، ثم فَسَّر كلمة «قضى» بأن معناها: أَمَرَ.

---

(١) الضعفاء والمتروكين (ص٨٧).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٤).

(٣) سنن الدارقطني (٢/ ٧٢)، تأليف: علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، الناشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.

(٤) تفسير الطبري (١٥/ ٦٢).

وكذلك قال الإمام الطبري في تفسيره: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾، قَالَ: هِيَ الثَّلاثُ الآيَاتِ الَّتِي هَاهُنَا: قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ إِلَى ثَلاثِ آيَاتٍ، وَالَّتِي فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ إِلَى آخِرِ الآيَاتِ..)[1].

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «فضائل القرآن»: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾، قَالَ: «هِيَ الثَّلَاثُ الآيَاتُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ .. ﴾ إِلَى ثَلَاثِ آيَاتٍ، وَالَّتِي فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ إِلَى آخِرِ الآيَاتِ»)[2].

وكذلك أخرج الإمام البيهقي رواية عن ابن عباس ﷺ يُفَسِّر فيها عدة آيات من القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾.

قال الإمام أبو بكر البيهقي في كتابه «القضاء والقدر»: (عَنْ مُعَاوِيَةَ بن صَالِحٍ، عَنْ عَلِيٍّ بن أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ﴾ يَعْنِي: الْكُفَّارَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ الله أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ، فَيَقُولُوا: لا إِلَهَ إِلا الله .. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ يَقُولُ: «بَيَّنَّا لَهُمْ». وَفِي قَوْلِهِ: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ يَقُولُ: «أَمَرَ»)[3].

قلتُ: فقد قرأ ابن عباس ﷺ الآية: «وقضى»، ثم فَسَّر «قضى» بأن معناها: أَمَر.

---

(١) تفسير الطبري (٣/ ١٧٢).

(٢) فضائل القرآن (ص٢٧٤).

(٣) القضاء والقدر (ص٣٣٦).

الرواية الثالثة عن ابن عباس رضي الله عنه

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٣/ ١٦٨»: (القرآن ضحية الكاتب مرة أخرى ! أخرج الفريابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الأنباري في «المصاحف» والحاكم - وصححه - والبيهقي في «شعب الإيمان» والضياء في «المختارة» من طُرُق عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ [النور: ٢٧]. قال: أخطأ الكاتب ! إنما هي «حتى تستأذنوا».

وما أخرجه ابن جرير وسعيد بن منصور في سننه من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ ﴾، قال: إنما هي خطأ من الكاتب ! «حتى تستأذنوا وتسلموا». أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ: «هو - فيما أحسب - مما أخطأت به الكُتَّاب»). انتهى كلام الرافضي.

وقال الطبرسي الخبيث في كتابه «فَصْل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، ص١٥٨»: (أخرج ابن جرير وسعيد بن منصور في سننه من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ ﴾، قال: إنما هي خطأ من الكاتب ! «حتى تستأذنوا وتسلموا». أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ: «هو - فيما أحسب - مما أخطأت به الكُتَّاب»). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: نذكر ثلاثة أجوبة لبيان فساد استدلال هذا الرافضي:

الجواب الأول:

لقد ثَبَتَ - بإسناد حَسَن - عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قرأ الآية هكذا: ﴿ حَتَّىٰ

تَسْتَأْنِسُواْ ﴾، وإليكم تفصيل ذلك:

رواه الإمام البخاري - - بإسناد حَسَن - في كتابه «الأدب المفرد»، قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَزِيدَ النَّحْوِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾، وَاسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ تَكْتُمُونَ ﴾)[1].

قلتُ: وإليكم بيان أحوال رواة هذا الإسناد:

١ - إسحاق بن إبراهيم بن راهويه: ثقة حافظ[2].

٢ - عَلِيُّ بن الْحُسَيْنِ بن واقد: حديثه حَسَن[3].

٣ - الحسين بن واقد: ثقة[4].

٤ - يَزِيد بن أبي سعيد النَّحْوِيّ: ثقة مُتْقِن[5].

---

(١) الأدب المفرد (ص٣٦٣)، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري ، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، تحقيق: محمد عبد الباقي، الطبعة: الثالثة/ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٩٩»: (إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد).

(٣) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٢١١»: (عَلِيُّ بنُ الحُسَيْنِ بنِ وَاقِدٍ .. الصَّدُوقُ .. حَسَنُ الحَدِيْثِ).

(٤) قال الإمام الذهبي في كتابه «الكاشف، ١/ ٣٣٦»: (الحسين بن واقد .. وَثَّقَه ابن معين وغَيْرُه).

(٥) قال الذهبي في «الكاشف، ٢/ ٣٨٣»: (يزيد بن أبي سعيد المروزي النحوي .. مُتْقِن عابد).

٥ – عكرمة مولى ابن عباس: ثقة ثَبْت[١].

الخلاصة:

الإسناد حَسَنٌ، وقد رواه الإمام أبو جعفر النحاس – بإسناده – في كتابه «الناسخ والمنسوخ»، بلفظ: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ ﴾ .قَالَ: «حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا»، قَالَ: «فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ: حَتَّى تُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا وَتَسْتَأْنِسُوا»، قَالَ: «ثُمَّ اسْتَثْنَى الْبُيُوتَ الَّتِي عَلَى طُرُقِ النَّاسِ، وَالَّتِي يَنْزِلُهَا الْـمُسَافِرُونَ»، فَقَالَ عز وجل: ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ ﴾ يَقُولُ: لَيْسَ لَهَا أَهْلٌ وَلَا سُكَّانٌ، بِغَيْرِ تَسْلِيمٍ وَلَا اسْتِئْذَانٍ ..»)[٢]. انتهى

قلتُ: فقد فَسَّر ابن عباس رضي الله عنهما «تستأنسوا» بأن معناها: تستأذنوا، ثم قال بأنَّ الآية فيها تقديم وتأخير وكأنها هكذا: «حَتَّى تُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا وَتَسْتَأْنِسُوا».

فما هو رَد الرافضي الآن بعد ثبوت هذه الرواية التي قرأ فيها ابن عباس رضي الله عنهما الآية هكذا: ﴿ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ ﴾؟!!

الجواب الثاني:

بمراجعة أسانيد هذه الرواية – التي ذكرها الرافضي – نجدها تدور على أبي

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٣٩٧»: (عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس .. ثقة ثَبت، عالم بالتفسير).

(٢) الناسخ والمنسوخ (ص٥٨٦).

بشر، واسمه «جعفر بن إياس»، وإليكم بيان ذلك:

في «المستدرك على الصحيحين» للحاكم جاء الإسناد هكذا: (عَنْ جَعْفَرِ بن إِيَاسٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا ﴾، قَالَ: «أَخْطَأَ الْكَاتِبُ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا»)[1].

في «شعب الإيمان» للبيهقي جاء هكذا: (عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ..)[2].

وجاء فيه أيضًا هكذا: (عَنْ جَعْفَرِ بن إِيَاسٍ وَهُوَ أَبُو بِشْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ..)[3].

وفي تفسير ابن جرير الطبري جاء هكذا: (عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ..)[4].

وفي تفسير ابن أبي حاتم جاء هكذا: (عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ..)[5].

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٤٣٠، رقم: ٣٤٩٦).

(٢) شعب الإيمان (٦/ ٤٣٧)، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى- ١٤١٠هـ.

(٣) شعب الإيمان (٦/ ٤٣٧).

(٤) جامع البيان (١٨/ ١١٠).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٦٦)، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار النشر: المكتبة العصرية - صيدا، تحقيق: أسعد محمد الطيب.

فهذه الطرق كلها تدور على أبي بشر هذا، وفي هذه الرواية عِلَّتان:

العِلَّة الأُولى:

هناك اضطراب في إسناد هذه الرواية: فهل أبو بشر رواه عن سعيد عن ابن عباس؟ أمْ رواه عن مجاهد عن ابن عباس؟!!

وقد أشار الإمام أبو بكر البيهقي إلى هذه العِلَّة في كتابه «شعب الإيمان» فذكر الأسانيد المختلفة ثم قال: (وَهَذَا الَّذِي رَوَاهُ شُعْبَةُ وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ، وَرَوَاهُ أَبُو بِشْرٍ - وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ - مِنْ أَخْبَارِ الآحَادِ .. وَالْقِرَاءَةُ الْعَامَّةُ ثَبَتَ نَقْلُهَا بِالتَّوَاتُرِ؛ فَهِيَ أَوْلَى .. وَنَحْنُ لا نَزْعُمُ أَنَّ شَيْئًا مِمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ الإِجْمَاعُ، أَوْ نُقِلَ مُتَوَاتِرًا أَنَّهُ خَطَأٌ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ وَلَهُ وَجْهٌ يَصِحُّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الْعَامَّةُ؟!)[1].

العِلَّة الثانية:

أنَّ أبا بشر كان كثيرًا يُسْقِط اسم الراوي الذي أخبره بالرواية، فيقفز في الإسناد إلى الراوي الذي بعد هذا الذي أسْقَطه، فنجده يروي هذه الرواية عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأبو بشر لم يسمع من مجاهد شيئًا كما صَرَّح به أئمة الحديث!!

فهناك انقطاع في الإسناد بين أبي بشر ومجاهد، فنحن لا نَعْلَم الواسطة التي نَقَلت هذا الكلام لأبي بشر؛ فمَصْدَر الرواية مجهول.

وإليكم تصريحات كبار أئمة الحديث بذلك:

١ - الإمام شعبة بن الحجاج (٨٢ - ١٦٠هـ) أمير المؤمنين في الحديث:

---

(١) شعب الإيمان (٦/ ٤٣٨).

قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: (قال ابن القطان: كان شُعبة يُضَعِّف حديث أبي بشر عن مجاهد، وقال: «لم يسمع منه شيئا»)[1]. انتهى

٢ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ) إمام أهْل السُّنَّة:

قال الإمام أبو أحمد بن عدي في كتابه «الكامل في الضعفاء»: (جَعْفَر بن إياس .. يُكنى أبا بِشْر، واسطي. حدثنا عَبْد الوهاب بن أبِي عِصْمَة، حدثنا أَبُو طالب أَحْمَد بن حميد، سألت - يعني: أَحْمَد بن حنبل - عَن حديث شعبة، عَنْ أَبِي بِشْر، قَالَ: سَمِعْتُ مجاهدا يُحدث، عَن ابْن عُمَر، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في التشهد: «التحيات».

فأنْكَرَه، وقال: «لا أعْرِفه».

قلتُ: روى نصر بن عَلِيّ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ مجاهدًا!

قَالَ «الإمام أحمد بن حنبل»: قَالَ يَحْيَى: كَانَ شُعبة يُضَعِّف حديث أَبِي بِشْر عَن مجاهد، قَالَ: لم يَسْمَع مِنْهُ شيئا)[2]. انتهى

قلتُ: فالإمام أحمد أنكر هذا الحديث وقال: «لا أعرفه»، ونقل تصريح شعبة بن الحجاج بأن أبا بشر لم يسمع من مجاهد شيئا.

وقد طَعن أئمة الحديث في أبي بشر بسبب إخفائه الواسطة التي بَيْنه وبَيْن مَن يروي عنه الحديث.

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢/ ١٢٨).

(٢) الكامل في الضعفاء (٢/ ١٥١).

فليست هذه هي المرة الوحيدة التي يقوم فيها أبو بشر بإخفاء الواسطة التي بَيْنه وبَيْن مَن يروي عنه الحديث، وإنما فعل ذلك كثيرًا، وإليكم بيان ذلك:

١ - أبو بشر نَسَب إلى حبيب بن سالم ما لم يسمعه منه:

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب»: (قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «كان شعبة يُضَعِّف أحاديث أبي بشر عن حبيب بن سالم» ..

قال أحمد [ابن حنبل]: «وكان شعبة يقول: لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم»)[1]. انتهى

٢ - أبو بشر نَسَب إلى سُلَيْمان الْيَشْكُرِيّ ما لم يسمعه منه:

قال الحافظ ابن حبان في كتابه «الثقات»: (سليمان بن قيس اليشكري .. روى عنه قتادة وأبو بشر، ولم يَرَه أبو بشر)[2]. انتهى

وقال الإمام البخاري: (سُلَيْمَانُ الْيَشْكُرِيُّ .. لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ قَتَادَةُ وَلَا أَبُو بِشْرٍ .. لَا نَعْرِفُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سَمَاعًا مِنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ)[3].

والخلاصة:

أبو بشر كان يُسْقِط الواسطة التي بَيْنه وبَيْن مَن يَروي عنه، فروى عن مجاهد مباشرة على الرغم من أنه لم يسمع من مجاهد، فأسقط الواسطة بينه وبين مجاهد.

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٧١).

(٢) الثقات (٤/ ٣٠٩).

(٣) سنن الترمذي (٣/ ٦٠٤).

وروى عن حبيب بن سالم مباشرة على الرغم من أنه لم يسمع من حبيب، فأسقط الواسطة بينه وبين حبيب.

وروى عن سليمان اليشكري مباشرة على الرغم من أنه لم يسمع من سليمان ولم يَرَه، فأسقط الواسطة بينه وبين سليمان.

فرواياته عن هؤلاء مُرْسَلة؛ يعني منقطعة، فهناك انقطاع بينه وبين هؤلاء.

لذلك قال الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (جعفر بن إياس أبو بشر: تُكلِّم فيه للإرسال)[1]. انتهى

قلتُ: فقد تَكَلَّم فيه الأئمة بسبب رواياته الـمُرْسَلة الـمُنْقَطِعة.

وفي الإسناد الآخر نجد أبا بشر لم يُصَرِّح بأنه سمع هذه الرواية - بنفسه - من سعيد بن جبير.

فيبدو أن أحد خبثاء الشيعة الكذابين قد علم بحال أبي بشر هذا وعادته، فدخل عليه من هذا الباب، فخدع أبا بشر وزعم أنه سمع هذه الرواية من سعيد بن جبير ومجاهد، فنجح في إدخال هذه الرواية الباطلة على أبي بشر وجعله يرويها عن سعيد ومجاهد مباشرة دون ذِكْر اسم هذا الشيعي، فأحسن به أبو بشر الظن؛ وبذلك استطاع الشيعة الرافضة تمرير هذه الرواية المكذوبة.

إن معرفة أحوال الرواة وعاداتهم عند روايتهم للأحاديث - من إسقاط الواسطة وإصابتهم بالاختلاط في الكِبَر وغير ذلك - تساعد الباحث الناقد في

---

(١) هدي الساري (ص ٤٦١).

الوصول إلى أقرب تَصَوُّر للثغرة التي استطاع الشيعة الرافضة أن يَنْفذوا منها لتمرير هذه الروايات المكذوبة التي تطعن في المصحف الذي اتفق عليه أصحاب رسول الله ﷺ ونُقِل إلينا مسموعا بطريق التواتر.

ولا يستطيع أحد أن يزعم أن هذا تَكَلُّف مِنَّا.

لماذا؟

لأنا جميعا نتفق على خطأ مضمون هذه الرواية، فهل ننسب الخطأ إلى ابن عباس رضي الله عنه؟!

إن هذا يُشْبه المستحيل، فالقراءة الصحيحة المشهورة المتواترة التي يقرؤها جِيل الصحابة ونقلوها مسموعة إلى جِيل التابعين – كيف يُتَصَوَّر أن ابن عباس يَجْهَل هذه القراءة المشهورة التي يقرؤها عامَّة الصحابة مِن حَوْله ليل نهار، ويَتَوَهَّم أن الكاتب أخطأ حين كتبها في المصحف؟!!!

كيف يُتَصَوَّر أن ابن عباس رضي الله عنه استمر في هذا الجهل والوَهْم عشرات السنين دون أن يسمع أحدًا من الصحابة يقرأ هذه الآيات؟!!

إنَّا على يقين من بُطْلان هذا التَّصَوُّر قَطْعًا، فَلَمْ يَتبَق إلا أنْ يَكُون الخطأ ممن بَعْد الصحابة في سلسلة الإسناد (انظر المقدمة الحديثية في كتابنا هذا - صفحة ٢٧).

وإليكم بعض تصريحات أهل العلم بأن هذه الرواية مُنْكَرة لا تصح عن ابن عباس رضي الله عنه:

١ – الإمام أبو جعفر النَّحَّاس (المتوفى: ٣٣٨هـ):

قال في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: (فَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَحِمَهُ الله-

وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَخْطَأَ الْكَاتِبُ، وَإِنَّمَا هُوَ: حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا» - فَعَظِيمٌ مَحْظُورٌ الْقَوْلُ بِهِ؛ لِأَنَّ الله عز وجل قَالَ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾)[١]. انتهى

٢ - **عماد الدين الْكِيَا الهرَّاسي (٤٥٠ - ٥٠٤ هـ)**: قال في كتابه «أحكام القرآن»: (نُقل عن ابن عباس أنه قال: قوله: ﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا﴾ غلط من الكاتب. ولا ينبغي أن يصح هذا عنه؛ فإنَّ القرآن ثَبَت جميعه بحروفه وكلماته بطريق اليقين، ولا يجوز أن يضيع منه شيء بأمثال هذه الأسباب، فإنَّ الله تعالى ضَمِن حِفْظه)[٢].

٣ - الإمام أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ):

قال في كتابه «أحكام القرآن»: (فَلَا مَانِعَ فِي أَنْ يُعَبَّرَ عَن «الِاسْتِئْذَانِ» بِـ «الِاسْتِئْنَاسِ»، وَلَيْسَ فِيهِ خَطَأٌ مِنْ كَاتِبٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ الْخَطَأُ إِلَى كِتَابٍ تَوَلَّى الله حِفْظَهُ، وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى صِحَّتِهِ؛ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى رَاوِي ذَلِكَ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ)[٣].

٤ - الإمام أبو محمد بن عطية (٤٨١-٥٤٢ هـ):

قال في تفسيره «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»: (مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾، وصح الإجماع فيها من لدن مدة عثمان ﵁، فهي التي لا يجوز خلافها، والقراءة بِـ « تستأذنوا » ضعيفة، وإطلاق الخطأ والوهم على

---

(١) الناسخ والمنسوخ (ص٥٨٧).

(٢) أحكام القرآن (٤/ ٣١٠-٣١١)، وتقدمت ترجمته في الباب الثاني.

(٣) أحكام القرآن (٣/ ٣٧٠).

الكُتَّاب في لفظ أجمع الصحابة عليه - لا يصح عن ابن عباس)[1]. انتهى

٥ - **الإمام شمس الدين القرطبي (٦٠٠ - ٦٧١هـ):**

قال في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (رُوي عن ابن عباس .. ﴿ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا ﴾ خطأ أو وَهْم من الكاتب، إنما هو «حتى تستأذنوا». وهذا غير صحيح عن ابن عباس وغيره؛ فإنَّ مصاحف الإسلام كلها قد ثَبَت فيها ﴿ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا﴾، وصَحَّ الإجماع فيها من لدن مدة عثمان، فهي التي لا يجوز خلافها. وإطلاق الخطأ والوهم على الكاتب في لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس؛ وقد قال عز وجل: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. وقد رُوي عن ابن عباس أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا؛ والمعنى: «حتى تسلموا على أهلها وتستأنسوا». حكاه أبو حاتم)[2]. انتهى كلام الإمام القرطبي.

٦ - **أثير الدين أبو حيّان (٦٥٤-٧٤٥هـ): قال في تفسيره «البحر المحيط»:** (وقد رُوي عن ابن عباس أنه قال: ﴿ تَسْتَأْنِسُوا ﴾ معناه: تستأذنوا، ومَن روى عن ابن عباس أنَّ قوله: ﴿ تَسْتَأْنِسُوا ﴾ خطأ أو وَهْم من الكاتب وأنه قرأ «حتى تستأذنوا» فهو طاعن في الإسلام، مُلْحِد في الدِّين، وابن عباس بَرِيء من هذا القول)[3]. انتهى

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ١٧٦).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ٢١٤).

(٣) البحر المحيط (٦/ ٤١٠).

الجواب الثالث:

من المحتمل أنْ تَكُون هذه الواقعة حدثت قبل أن ينسخ عثمان رضي الله عنه المصاحف وينشرها في البلاد ليعرف الجميع القراءات المتواترة وما تَمَّ نَسْخ تلاوته، فممكن أن يكون شخص ما عَرَض على ابن عباس نُسْخة مكتوبة من الآية بالقراءة التي استقر عليها الوحْي، وكان ابن عباس لا يَعْلم بهذه القراءة ويقرأ بقراءة نُسِخت تلاوتها، فقال ابن عباس ما قاله في هذا الوقت، ثُم بعد أن تم نَسْخ المصاحف ونشرها واشتهرت القراءات المتواترة التي استقر عليها الوحْي وعَلِم الجميع ما تم نَسْخ تلاوته من الآيات - فَعَلِم ابن عباس رضي الله عنهما بالقراءات التي استقر عليها الوحْي وقرأ بها كغيره من سائر الصحابة.

هذا احتمال وارد وممكن الوقوع، ولا يستطيع أَحَد أنْ يَجْزِم بِنَفْيِه.

وقد أشار الإمام أبو بكر البيهقي إلى هذا الاحتمال في كتابه «شعب الإيمان»، قال: (وَهَذَا الَّذِي رَوَاهُ شُعْبَةُ وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ، وَرَوَاهُ أَبُو بِشْرٍ وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ مِنْ أَخْبَارِ الآحَادِ .. وَالْقِرَاءَةُ الْعَامَّةُ ثَبَتَ نَقْلُهَا بِالتَّوَاتُرِ؛ فَهِيَ أَوْلَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ الأُولَى، ثُمَّ صَارَتِ الْقِرَاءَةُ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْعَامَّةُ)[1].

---

(١) شعب الإيمان (٦/ ٤٣٨).

الرواية الرابعة عن ابن عباس رضي الله عنه

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٣/ ١٧٠»: (الكاتب يحرف القرآن من جديد! أخرج ابن أبى حاتم عن ابن عباس: ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ [النور/ ٣٥] قال: هي خطأ من الكاتب! هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة. قال: «مثل نور المؤمن كمشكاة». وهكذا يتجاهر حبر الأمة ابن عباس بتحريف القرآن في موارد عدّة وسببه خطأ الكاتب ونعاسه، فهل يكفر الوهابيون ابن عباس؟ أم لا؟!). انتهى كلام الرافضي.

وقال الطبرسي الخبيث أيضًا في كتابه «فَصْل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، ص١٧٧»: (ابن أبى حاتم من طريق عطاء، عن ابن عباس: ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾ قال: هي خطأ من الكاتب! هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، إنما هي: «مثل نور المؤمن كمشكاة»). انتهى كلام الرافضي الخبيث.

قلتُ: نذكر جوابين لبيان فساد استدلال هذا الرافضي:

الجواب الأول:

قد ثَبَتَ بإسناد حَسَن في نفس هذا المرجع الذي استخدمه الرافضي «تفسير ابن أبي حاتم» أن ابن عباس رضي الله عنه قرأ الآية كما هي في المصحف ثم فَسَّرها، وإليكم هذه الرواية:

جاء في «تفسير ابن أبي حاتم»: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَمَّارِ بن الحَارِثِ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عَبْدِ الله بن سَعْدٍ الدَّشْتَكِيُّ، أنبأ عَمْرُو بن أَبِي قَيْسٍ، عَنْ عَطَاءِ بن

السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، في قَوْلِهِ: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ، يَقُولُ: ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ مَثَلُ نُورِ مَنْ آمَنَ بِاللهِ)[١].

قلتُ: وإليكم بيان أحوال رواة هذا الإسناد:

١ - مُحَمَّدُ بن عَمَّارِ بن الْحَارِثِ: ثقة[٢].

٢ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عَبْدِ الله بن سَعْدٍ الدَّشْتَكِيُّ: ثقة[٣].

٣ - عَمْرُو بن أَبِي قَيْسٍ: حديثه حَسَن[٤].

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٩٤).

(٢) قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل، ٨/ ٤٣»: (محمد بن عمار بن الحارث .. صدوق ثقة).

وقال الحافظ ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٣٨): (محمد بن عمار بن الحارث .. مستقيم الحديث).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٣٤٤»: (عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي .. ثقة).

(٤) قال الإمام أبو بكر البزار في كتابه «مسند البزار، ٤/ ١٢٥»: (عَمْرُو بن أَبِي قَيْسٍ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ).

وقال الحافظ ابن حبان في كتابه «مشاهير علماء الأمصار، ص١٩٩»: (عمرو بن أبى قيس الرازي: من جلة أهل الري ومُتْقِنيهم).

ونقل الإمام ابن شاهين (٢٩٧ - ٣٨٥ هـ) في كتابه «الثقات، ص٢٢٢» عن الإمام عثمان بن أبي شيبة أنه قال: (عَمْرو بن أبي قيس: رازي، لَا بَأْس بِهِ، كَانَ يَهِم فِي الحَدِيث قَلِيلًا).

=

٤ - عَطَاء بن السَّائِبِ: ثقة، اختلط في آخر حياته، فَمَن سمع منه قديمًا فحديثه صحيح[(١)].

٥ - سعيد بن جبير: ثقة ثَبْت[(٢)].

=

لذلك قال الشيخ الألباني في كتابه «إرواء الغليل، رقم: ٢٢١٤»: (في عمرو بن أبي قيس كلام يَسير لا يُنزل حديثه عن رُتبة الْحَسَن)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٩هـ.

(١) قال الإمام الذهبي في كتابه «ذِكْر أسماء مَن تُكلم فيه وهو مُوَثق، ص١٣٤»: (عطاء بن السائب .. قال أحمد: مَن سمع منه قديما فهو صحيح).

وقال في كتابه «الكاشف، ٢/ ٢٢»: (عطاء بن السائب .. ثقة، ساء حفظه بآخره).

وقال العلَّامة محمد بن عَلَّان الصديقي المكِّي (٩٩٦ - ١٠٥٧هـ) في كتابه «الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية ٤/ ٣٨٣» في أحد الأحاديث: (أخرجه الحافظ من طريق عن عمرو بن أبي قيس، عن عطاء بن السائب .. وعمرو قديم السماع من عطاء). انتهى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وذكر في مقدمة كتابه هذا أنه وضع فيه كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني على مرتبة الأحاديث وكلامه على الرواة من أمالي الحافظ ابن حجر على كتاب الإمام النووي: «حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار».

(انظر ترجمة ابن علان في كتاب «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٤/ ١٨٤-١٨٥»، طبعة المطبعة المصرية الوهبية، وفي «الأعلام، ٦/ ٢٩٣» للزِّرِكْلي.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٢٣٤»: (سعيد بن جبير .. ثقة ثبت).

الخلاصة:

الإسناد حَسَنٌ.

وأيضًا:

توجد روايات أخرى في كتب الحديث، أثْبَت فيها ابن عباس ﵄ القراءة التي في المصحف، وإليكم بعضها وقد حذفنا أسانيدها للاختصار:

ولنبدأ بـ «المستدرك على الصحيحين» للحاكم؛ لأن هذا الرافضي يفرح كثيرًا بتصحيح الحاكم:

قال الحاكم أبو عبد الله في «المستدرك على الصحيحين»: (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ .. قَالَ: «ضَرَبَ الله هَذَا الْـمَثَلَ قَوْلُهُ: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ لأُولَئِكَ الْقَوْمِ الَّذِينَ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ الله وَكَانُوا أَتْجَرَ النَّاسِ وَأَبْيَعَهُمْ، وَلَكِنْ لَمْ تَكُنْ تُلْهِيهِمْ تِجَارَتُهُمْ وَلا بَيْعُهُمْ عَنْ ذِكْرِ الله»، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ)[1]. انتهى

وجاء في «تفسير ابن أبي حاتم»: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، في قَوْلِهِ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ وَذَلِكَ أَنَّ الْيَهُودَ، قَالُوا لِمُحَمَّدٍ ﷺ: كَيْفَ يَخْلُصُ نُورُ الله مِنْ دُونِ السَّمَاءِ. فَضَرَبَ الله مَثَلَ ذَلِكَ لِنُورِهِ فَقَالَ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ وَالْمِشْكَاةُ: كُوَّةُ الْبَيْتِ)[2].

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٤٣٢).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٩٦).

وجاء في «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل: (عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَكَانَ عَلَى الْـمَوْسِمِ، فَخَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ قَرَأَ سُورَةَ النُّورِ فَجَعَلَ يُفَسِّرُهَا ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾، ثُمَّ قَالَ: النُّورُ فِي قَلْبِ الْـمُؤْمِنِ وَفِي سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ مِثْلُ ضَوْءِ الْمِصْبَاحِ كَضَوْءِ الزُّجَاجَةِ ..)[1].

وجاء في تفسير الإمام ابن جرير الطبري «جامع البيان»: (عَنْ شَمِرٍ ، قَالَ: جَاءَ ابْن عَبَّاس إِلَى كَعْب الْأَحْبَار ، فَقَالَ لَهُ: حَدِّثْنِي عَنْ قَوْل الله: ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ . قَالَ: الْمِشْكَاة وَهِيَ الْكُوَّة ، ضَرَبَهَا الله مَثَلًا لِمُحَمَّدٍ ﷺ ..)[2].

وقال الإمام جلال الدين السيوطي في تفسيره «الدر المنثور»: (وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في «الأسماء والصفات» من طريق علي، عن ابن عباس: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ قال: هادي أهل السماوات وأهل الأرض، ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ مثل هداه في قلب المؤمن ﴿ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾ يقول: موضع الفتيلة ..)[3].

الجواب الثاني:

قال الرافضي الخبيث: (الكاتب يحرف القرآن من جديد! أخرج ابن أبى حاتم

---

(١) فضائل الصحابة (٢/ ٩٨٤)، للإمام أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس.

(٢) جامع البيان (١٨/ ١٣٧).

(٣) الدر المنثور (٦/ ١٩٧).

عن ابن عباس ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ [النور/ ٣٥] قال: هي خطأ من الكاتب! هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة. قال: «مثل نور المؤمن كمشكاة»).

قلتُ: إليكم إسناد الرواية كما جاءت في «تفسير ابن أبي حاتم»:

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن الْحُسَيْنِ .. عَنْ قَيْسِ بن سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ ، قَالَ: هِيَ خَطَأٌ مِنَ الْكَاتِبِ ..)[1].

قلتُ: قيس بن سعد روى هذه الرواية عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ﷺ، وهنا يمكن أن نجد ثغرتين في هذا الإسناد:

الثغرة الأولى:

عطاء كان قد اختلط في آخر حياته، فلم يَعُد يضبط الحديث.

قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (رَوَى مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ عَلِيِّ بنِ المَدِينِيِّ، قَالَ: كَانَ عَطَاءٌ اخْتَلَطَ بِأَخَرَةٍ، تَرَكَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَقَيْسُ بنُ سَعْدٍ)[2].

وكذلك ذكره الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ثم قال: (لم يَعْنِ التَّرْكَ الاصطلاحي، بل عنى أنهما بَطَّلا الكتابة عنه)[3].

قلتُ: وكان قيس طويل الملازمة لعطاء.

قال الحافظ ابن حبان في كتابه «الثقات»: (قيس بن سعد المكى .. كان يَخْلف

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٩٤-٢٥٩٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ٨٦).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٧٠)، الناشر: دار المعرفة.

عطاء بن أبى رباح في مجلسه، وكان يتفقه بقوله ويفتي به)[١]. انتهى

قلتُ: وطُول ملازمة قيس لعطاء أَوْقَعَتْه في أنه أخذ عنه في بداية اختلاطه، فكاد أنْ يفسد حديثه.

وفي ذلك يقول الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه «المعرفة والتاريخ»: (سمعت سليمان بن حرب يذكر عن بعض مشيخته قال: رأيت قيس بن سعد قد ترك مجالسة عطاء، قال: فسألته عن ذلك، قال: إنه نسي أو تَغَيَّر؛ فكِدت أنْ أُفْسِد سماعي مِنْه)[٢]. انتهى

قلتُ: قوله: (كدت أن أفسد حديثي) يدل على أن قيس بن سعد سمع من عطاء عدة أحاديث في بداية اختلاطه وقبل أن يدرك قيس أن عطاء اختلط، ولبيان ذلك أضرب المثال الافتراضي التالي:

لنفترض الآن أن عطاء بن أبي رباح اختلط، وقيس لم يدرك ذلك، فإذا حَدَّث عطاء - بعد بدء اختلاطه مباشرة - بحديث جديد، فإن قيس بن سعد سيتلقى منه هذا الحديث ويكتبه ولن يظهر له منه اختلاط عطاء؛ فمجرد رواية حديث جديد قد لا تكفي لظهور علامات الاختلاط.

ثم فجأة حَدَّث عطاء بحديث كان قيس سمعه منه مِن قَبْل، لكن عطاء قَلَب

---

(١) الثقات (٧/ ٣٢٨).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٥٩)، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: خليل المنصور.

الإسناد أو المتن في هذه المرة أو ارتكب شيئا يدل على أنه اختلط[1]، هنا سيدرك قيس أن عطاء اختلط، وسيتوقف عن الكتابة عنه، لأنه إذا استمر في كتابة ما يرويه عطاء فسيفسد حديثه بذلك.

وواضح أن حديثنا هذا هو من تلك الأحاديث التي سمعها قيس من عطاء في بداية اختلاطه قبل أن ينتبه قيس ويتأكد من اختلاط عطاء ليتخذ قراره بالتوقف عن الكتابة عنه.

فعطاء - قَطْعًا ويقينًا - لم يسمع ذلك من ابن عباس، وإنما الظاهر أن أحد الرافضة هو الذي استغل اختلاط عطاء، فَلَفَّق هذه الرواية ونَسَبها إلى ابن عباس كذبًا وزورًا وبُـهْتانًا، ثم لَقَّنها عطاءَ بن أبي رباح، ومشكلة عطاء أنه كان يأخذ عن كل أحد، لا ينتقي الثقات فقط ليتلقى منهم الحديث.

وفي ذلك يقول الإمام أَحْمَد بن حَنْبَلٍ: (لَيْسَ فِي الْمُرْسَلاَتِ شَيْءٌ أَضْعَفُ مِنْ

---

(١) وذلك كما حصل لسفيان بن عيينة مع عطاء بن السائب كما جاء في تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٤): (وقال الحميدي عن ابن عيينة: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديما، ثم قَدِم علينا قدمة فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت، فخلط فيه؛ فاتقيته، واعتزلته).

قلت: فالذي جعل ابن عيينة ينتبه لاختلاط عطاء هو أنه سمع خَلْط عطاء فيما سمعه منه مِن قَبْل، يعني أنه قبل هذه اللحظة لم يكن قد انتبه لاختلاطه، فجائز أن يتلقى ابن عيينة حديثا جديدا من عطاء - حال اختلاطه - دون أن ينتبه ابن عيينة لاختلاطه، وذلك قبل ظهور علامات الاختلاط على عطاء.

مُرْسَلاتِ الحَسَنِ وَعَطَاءِ بن أَبِي رَبَاحٍ؛ كَانَا يَأْخُذَانِ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ)[1].

وقال الإمام يَحْيَى بن سَعِيدٍ القَطَّانِ: (مُرْسَلاتُ مُجَاهِدٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مُرْسَلاَتِ عَطَاءٍ بِكَثِيرٍ، كَانَ عَطَاءٌ يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ ضَرْبٍ[2])[3].

فعطاء لم يَكُن ينتقي مَنْ يسمع منهم الحديث بحيث يكونون ممن يُوثَق بِنَقْلهم، بل كان يتلقى من كل نوع وصنف من الناس؛ ولذلك كانت رواياته الْـمُرْسَلة (الْـمُنْقَطِعة) مِن أَضْعَف المراسيل عند أئمة الحديث.

الثغرة الثانية:

عطاء لم يُصَرِّح بأنه سمع هذه الرواية – بنفسه – من ابن عباس ﷺ، فيحتمل أنه أخذ هذه الرواية – حال اختلاط عَقْله - من أحد الشيعة الرافضة حيث حكاها لعطاء، ثم حذف عطاء اسم هذا الشيعي ورواها مباشرة عن ابن عباس.

ونلاحظ أن عطاء عاش في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وهي فترة نشاط الشيعة الرافضة في ترويج الروايات المكذوبة التي تطعن في الصحابة وفي المصحف الذي كتبوه.

قال الحافظ ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) في كتابه «تهذيب التهذيب» في ترجمة عطاء بن أبي رباح: (روى الأثرم عن أحمد ما يدل على أنه كان يُدَلِّس، فقال في قِصة

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٨٧).

(٢) جاء في (لسان العرب، ١/ ٥٤٩): (الضَّرْبُ: الصِّنْفُ من الأَشياءِ.. أَنشد ثعلب: أَراكَ من الضَّرْبِ الذي يَجْمَعُ الهَوَى..).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ٨٧).

طويلة: «ورواية عطاء عن عائشة لا يُحْتَجُّ بها إلَّا أنْ يقول: سَمِعْتُ»)[1]. انتهى

لقد وجد أئمة الحديث أن الرواة الوسائط - الذين لم يذكرهم عطاء -كان فيهم قوم من المجروحين الذين طعن فيهم أئمة الحديث، وحذروا الناس من رواياتهم الباطلة.

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٢).

روايات مزعومة عن عثمان ﷺ في خطأ كاتب المصحف

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الْـخَلَف، ٣/ ١٤٨»: (وهذا ابن عفان يدّعي أن في مصحفنا أخطاء وأغلاطا وهو المسمى باللحن .. ولنذكر رواياتـهم التي تنص على وجود اللحن والخطأ في القرآن بشكل عام.

أخرج ابن أبي داود عن عكرمة قال: «لما أُتي عثمان بالمصحف، رأى فيه شيئا من لحن، فقال: لو كان المملي من هذيل و الكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا» .

أخرج ابن أبي داود عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: «لما فُرغ من المصحف أُتي به عثمان، فنظر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها».

أخرج ابن أبى داود عن قتادة: «أن عثمان لما رفع إليه المصحف قال: إن فيه لحنا وستقيمه العرب بألسنتها».

أخرج ابن أبى داود عن يحيى بن يعمر قال: قال عثمان: «إن في القرآن لحنا وستقيمه العرب بألسنتها». كتاب المصاحف لابن أبي داود ج١ص٢٣٢ وما بعدها). انتهى كلام الرافضي.

وقال الطبرسي الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «فَصْل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، ص١٥١»: (عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، قال: «فلما فُرغ من المصحف أُتي به عثمان، فنظر فيه، فقال: أحسنتم وأجملتم، أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا» ..

عن عكرمة قال: «لما كُتبت المصاحف عُرضت على عثمان، فوجد فيها حروفًا من اللحن، فقال: لا تغيروها؛ فإن العرب ستغيرها – أو قال: ستعربها – بألسنتنا ..» .. وأخرج ابن الأنباري نحوه .. وابن أشتة من طريق يحيى بن يعمر). انتهى كلام الرافضي الخبيث.

وقال الطبرسي الخبيث أيضًا في كتابه «فَصْل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، ص١٠١»: (روي عن عثمان أنه قال: «إنَّ في المصحف لحنًا وستقيمه العرب بألسنتهم»، وقيل له: ألا نُغَيِّره؟ فقال: «دعُوه؛ فإنه لا يحلل حرامًا ولا يحرم حلالًا»). انتهى

وقال الطبرسي أيضًا في كتابه هذا: (تَقَدَّم بطرق عديدة أنه لما كُتبت المصاحف عُرضت على عثمان فوجد فيها حروفًا من اللحن، فقال: «لا تُغيروها ..» .. قال السيد علي بن طاوس – رحمه الله – في «الطرايف»: «إنْ كان عثمان يذكر أنه من الله فهو كُفر جديد، وإنْ كان من غير الله فكيف ترك كتاب ربه مُبَدَّلًا مُغَيَّرًا؟! لقد ارتكب بذلك بهتانًا عظيمًا ومُنْكَرًا»). انتهى كلام الرافضي الخبيث.

قلتُ: هذا كذب، ولا أدرِي هل الرافضي تَعَمَّد الكذب على عثمان ﵁؟ أَمْ أنه غارق في الجهل إلى أُمِّ رأسه؟!!

فهذه الروايات كلها لا تصح ولا تَثْبُت عن عثمان ﵁، فهي روايات مجهولة الْـمَصْدَر، كما أنها ليس فيها دلالة على ما زعمه الرافضي.

لقد ذكر الرافضي أربعة طُرُق لهذه الرواية، وكلها ساقطة، والاستدلال بها فاسد، وفيما يأتي تفصيل ذلك.

الإسناد الأول للرواية المزعومة عن عثمان رضي الله عنه

قال الرافضي: (أخرج ابن أبي داود عن عكرمة قال: «لما أُتي عثمان بالمصحف، رأى فيه شيئا من لحن، فقال: لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا»).

قلتُ: نذكر ثلاثة أجوبة لبيان فساد كلام هذا الرافضي:

الجواب الأول:

هذه الرواية الـمُنْكَرة مجهولة الـمَصْدَر، فهي من طريق عكرمة مولى ابن عباس، وعكرمة وُلد عام ٢٥ هـ تقريبا ببلاد المغرب[(١)]، بينما توفي عثمان ٣٥هـ بالمدينة، فعكرمة لم يُدْرِك عثمان بن عفان ولم يَرَه ولم يسمع منه.

قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (عَنْ عَلِيِّ بن المَدِينِيِّ، قَالَ: مَاتَ عِكْرِمَة بِالمَدِينَةِ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمائَةٍ..

وَقَالَ عَلِيُّ بن عَبْدِ الله التَّمِيمِيُّ، وَمُصْعَبُ بن عَبْدِ الله، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَالفَلاَّسُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَشَبَابٌ، وَابْنُ يُونُسَ: مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَمائَةٍ.

وَكَذَا نَقَلَ أَبُو الحَسَنِ بن البَرَاءِ عَنِ ابْنِ المَدِينِيِّ.

قَالَ التَّمِيمِيُّ وَابْنُ يُونُسَ: وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً ..

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٥).

وَالأَصَحُّ: سَنَةَ خَمْسٍ)[(١)]. انتهى

وقال الحافظ الْـمِزِّي في كتابه «تهذيب الكمال»: (عكرمة .. مولى عبد الله بن عباس: أصْله من البربر من أهل المغرب، كان لحصين بن أبي الحر العنبري، فوهبه لعبد الله بن عباس حين جاء واليًا على البصرة لِعَلِي بن أبي طالب)[(٢)]. انتهى

قلتُ: ففي زمن نَسْخ المصاحف لم يكن عكرمة قد وُلد على سطح الكرة الأرضية، ثم وُلد في المغرب، فهو لم يُدرك عثمان ﷺ.

والسؤال الآن: من الذي أخبر عكرمة بهذه القصة؟

الجواب: الْـمَصْدَر مجهول!!

ونلاحظ أن الفترة التي أُهْدِي فيها عكرمة – وهو صغير - لابن عباس ﷺ كانت بين ٣٥-٤٠هـ وهي فترة خلافة علي بن أبي طالب ﷺ، وهي داخلة في فترة نشاط عبد الله بن سبأ مؤسس ضلالات الشيعة الرافضة، ومن هذه الضلالات قولهم بأن الصحابة – وعلى رأسهم عثمان ﷺ - حَرَّفوا القرآن، ثم مات ابن عباس ﷺ عام ٦٨هـ، وعاش عكرمة ينشر العلم إلى عام ١٠٤-١٠٧هـ تقريبًا.

وبذلك يتضح أن فترة نشاط عكرمة في الرواية كانت في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وهي أيضًا فترة نشاط الشيعة الرافضة في نشر الروايات

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٤).

(٢) تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٦٤)، تأليف: يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٩٨٤م.

المكذوبة التي تطعن في أصحاب النبي ﷺ.

وبذلك يَظْهَر لنا أن هذه الرواية من تلفيق واختراع الشيعة الرافضة.

وقد صَرَّح أئمة المسلمين في القرون الأولى - منذ أكثر من ١٠٠٠ سَنَة - بعدم صحة هذه الرواية عن عثمان رضي الله عنه.

فها هو الإمام أبو بكر بن الأنباري[١] (٢٧١ - ٣٢٨هـ) يُصَرِّح بأن هذه الروايات منقطعة، ولا تصح عن عثمان رضي الله عنه.

قال الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِ «الرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَ مُصْحَفَ عُثْمَانَ» فِي الْأَحَادِيثِ الْـمَرْوِيَّةِ عَنْ عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ: «لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مُنْقَطِعَةٌ غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ، وَمَا يَشْهَدُ عَقْلٌ بِأَنَّ عُثْمَانَ - وَهُوَ إِمَامُ الْأُمَّةِ الَّذِي هُوَ إِمَامُ النَّاسِ فِي وَقْتِهِ وَقُدْوَتُهُمْ - يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْـمُصْحَفِ الَّذِي هُوَ الْإِمَامُ فَيَتَبَيَّنُ فِيهِ خَلَلًا وَيُشَاهِدُ فِي خَطِّهِ زَلَلًا فَلَا يُصْلِحُهُ! كَلَّا وَاللهِ مَا يَتَوَهَّمُ عَلَيْهِ هَذَا ذُو إِنْصَافٍ وَتَمْيِيزٍ، وَلَا يُعْتَقَدُ أَنَّهُ أَخَّرَ الْخَطَأَ فِي الْكِتَابِ لِيُصْلِحَهُ مَنْ بَعْدَهُ. وَسَبِيلُ الْجَائِينَ مِنْ بَعْدِهِ الْبِنَاءُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْوُقُوفُ عِنْدَ حُكْمِهِ»)[٢]. انتهى

وقال الإمام أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي عُثْمَانُ بن سَعِيدٍ[٣] (٣٧١-٤٤٤هـ) في كتابه «المقنع في رسم مصاحف الأمصار»: (إنْ قال قائل: فما تقول في الخبر الذي رويتموه

---

(١) تقدمت ترجمته في كتابنا هذا.

(٢) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٥٣٨).

(٣) تقدمت ترجمته في كتابنا هذا.

عن يحيى بن يعمر وعكرمة مولى ابن عباس عن عثمان ﷺ: «إن المصاحف لما نُسخت عُرضت عليه، فوجد فيها حروفا من اللحن، فقال: اتركوها؛ فإنَّ العرب ستقيمها ..» إذْ يدل على خطأ في الرسم؟

قلتُ [القائل هو أبو عمرو الداني]: هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حُجَّة، ولا يصح به دليل؛ مِن جِهَتَيْن:

أحدهما: أنه - مع تخليط في إسناده واضطراب في ألفاظه - مُرْسَل؛ لأنَّ ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئًا، ولا رَأَياه.

وأيضًا فإنَّ ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان ﷺ؛ لِـمَا فيه من الطعن عليه مع محلّه من الدِّين، ومكانه من الإسلام، وشدّة اجتهاده في بذل النصيحة واهْتِبَاله[1] بما فيه الصلاح للأُمَّة، فَغَيْر متمكن أنْ يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأتقياء الأبرار - نَظَرًا لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم - ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنًا وخَطَأً يتولى تغييره مَن يأتي بَعْده ممن لا شك أنه لا يُدْرِك مداه ولا يَبْلغ غايته ولا غاية مَن شاهده، هذا ما لا يجوز لقائل أنْ يقوله، ولا يَـحِلُّ لأحد أنْ يعتقده)[2]. انتهى

الجواب الثاني:

هذه الرواية لا دلالة فيها على ما زعمه هذا الرافضي، وإليكم بيان ذلك:

(١) جاء في «تهذيب اللغة، ٦/ ١٦٤»: («فاهتبلتُها» أيْ: اغتَنَمْتُها).

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص١١٩)، تأليف: أبي عمرو الداني،الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، تحقيق: محمد قمحاوي.

قال إمام اللغة ابن فارس (٣٢٩ - ٣٩٥هـ) في كتابه «مقاييس اللغة»: («لحن» اللام والحاء والنون له بناءان؛ يدلُّ أحدهما على إمالةِ شيءٍ من جهته، ويدلُّ الآخَر على الفطنة والذَّكاء.

فأمَّا «اللَّحْن» بسكون الحاء: فإمالة الكلامِ عن جهته الصحيحة في العربية)[1].

وكذلك جمال الدين ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١ هـ) - وهو من كبار أئمة اللغة - قال في كتابه «لسان العرب»: (قال ابن الأثير: اللَّحْنُ الميل عن جهة الاستقامة ..

الليث: قول الناسِ: «قد لَحَنَ فلانٌ» تأويلُه: قد أَخذ في ناحية عن الصواب، أَيْ: عَدَل عن الصواب إِليها)[2]. انتهى

قلتُ: فمطابقة المكتوب للمنطوق هو أن تكتب: «الصلاة - الزكاة - الحياة - إسماعيل - الرَّحْمَان»، لكن الكاتب مال عن ذلك؛ يعني مال عن المطابقة، ولم يلتزم بها هنا، فكتبها هكذا: «الصلوة - الزكوة - الحيوة - إسمعيل - الرحمن»، وهذا الميل ستقيمه العرب بألسنتها عند النطق؛ لأن القرآن يُنْقل سماعًا.

فاللحن ليس في القراءة قَطْعًا، لأنَّ عثمان ﷺ صَرَّح بأنَّ إزالة اللحن ستكون بالنطق، حيث قال: (لَحْن سَتُقيمُهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا).

فالنطق لا لحن فيه (يعني: لا ميل فيه عن المسموع من الرسول ﷺ)، بل هو

(١) مقاييس اللغة (٥/ ٢٣٩)، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الناشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

(٢) لسان العرب (١٣/ ٣٨١)، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور ، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.

مطابق للمسموع من الرسول ﷺ، فَدَلَّ ذلك على أنَّ اللحن الذي ذكره عثمان رضي الله عنه إنما هو في الكتابة، وهو الميل عن الكتابة المطابقة للنُّطْق المسموع.

وإليكم بعض تصريحات كبار أهل العلم:

١ - إمام اللغة ابْنُ قُتَيْبَةَ أَبو مُحَمَّدٍ الدِّينَوَرِيُّ (٢١٣ - ٢٧٦هـ):

قال في كتابه «تأويل مشكل القرآن»: (كُتِب في الإمام[1]: «إِنْ هذنِ لَساحِرانِ» بحذف أَلِف التثنية. وكذلك ألف التثنية تحذف في هجاء هذا المصحف في كل مكان، مثل: «قال رجلن» .. وكتبت كُتّاب المصحف: «الصلوة» و«الزكوة» و«الحيوة» بالواو، واتّبعناهم في هذه الحروف .. وكتبوا «الربو» بالواو، وكتبوا: ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [المعارج: ٣٦] «فمال» بلام منفردة. وكتبوا: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام: ٣٤] بالياء ﴿ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ [الشورى: ٥١] بالياء في الحرفين جميعًا، كأنهما مضافان، ولا ياء فيهما، إنما هي مكسورة .. وهذا أكثر في المصحف من أن نستقصيه)[2]. انتهى

٢ - القاضي أبو بكر البَاقِلَّانِيّ[3] (٣٣٨ - ٤٠٣ هـ):

---

(١) يقصد المصحف الإمام، وهو نُسْخة المصحف التي كانت بالمدينة عند أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) تأويل مشكل القرآن (ص٤٢)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية- ١٤٢٨هـ.

(٣) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ١٩٠»: (ابْنُ البَاقِلاَّنِيّ أَبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بن الطَّيِّبِ البَصْرِيُّ الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، أَوْحَدُ المُتَكَلِّمِيْن، مُقَدَّم الأُصُولِيين، القَاضِي .. صَاحِبُ =

قال في كتابه «الانتصار للقرآن»: (ومما يُعتمدُ عليهِ في تأويلِ قولِ عثمانَ: «أرى فيه لحنًا» هو أنّ المقصِدَ به ما وُجد فيه مِن حَذْفِ الكاتبِ واختصارِه في مواضعَ وزيادةِ أَحْرُفِ في مواضعَ أُخَر، وأنّ الكاتبَ لو كانَ كَتبهَ على مَخْرَجِ اللّفظِ وصُورته لكانَ أَحَق وأَوْلى وأَقْطَعَ للقالةِ وأَنْقَى للشُبهةِ عمن ليسَ الكلامُ باللسانِ طَبْعًا له.

وقوله: «لتقيمنه العرب بألسِنتها» معناه أنها لا تلتفت إلى المرسومِ المكتوبِ الذي وُضِعَ للدلالة فقط، وأنّها تتكلّمُ بهِ على مُقْتَضَى اللغةِ والوجهِ الذي أُنْزِلَ عليه مِن مَخْرَجِ اللّفظِ وصورته.

فمِن هذهِ الحروفِ والكلماتِ: ما كُتبَ في المصحفِ مِنَ «الصلاةِ» و«الزكاةِ» و«الحياةِ» بالواو دُون الأَلِف، وكانَ الأَوْلى أن تكتبَ الصلاةُ والزكاةُ والحياةُ على مَخْرَجِ اللَفظِ ومطابقتِه، وكذلكَ «إبراهيمُ» و«إسماعيلُ» .. و«الرحمنُ»، وأمثالُ هذه الأسماءِ التي تُسقطُ الألفُ منها وهي ثابتة في اللفظِ والـمَخْرَجِ، ونحوُ إلحاقِهم في آخرِ الكلمةِ مِن «قالُوا» و«قامُوا» و«كانوا» وأمثالُ ذلكَ أَلِفًا، والألفُ غيرُ ثابتةٍ ولا بَيِّنَةٍ في اللفظ، فرأى عثمانُ كتابةَ هذهِ الكلماتِ أو الأسماءِ ورسْمِها على مطابقةِ اللَفظِ ومخرجهِ - أَوْلى وأَحَقّ، وأنَّ المتكلمَ إنْ تكلّم بها وتلاها على حدّ ما رُسمت في المصحفِ كان مُخطئًا لاحِنًا، خارجًا عن لُغةِ العربِ وعادتِها، ومتكلّما بغيرِ لِسَانها، غيرَ أنّه عرفَ - هو وكُل أحدٍ ممن كتَبَ المصحفَ وغيرهم من أهلِ العلمِ باللُّغةِ -

=

التَّصَانِيفِ، وَكَانَ يُضرَبُ المَثَلُ بِفَهْمِهِ وَذَكَائِهِ .. وَكَانَ ثِقَةً إِمَامًا بَارِعًا، صَنَّفَ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالخَوَارِجِ وَالجَهْمِيَّةِ وَالكَرَّامِيَّةِ). انتهى

أنّ العربَ لا تلفِظ بـ «الصلاةِ» و«الزكاةِ» و«الحياةِ» بالواو وتُسْقِطُ الألِفَ، ولا تحذفُ الألفَ في لفظِها بـ «الرحمنِ» .. و«إسماعيل» .. ونحو ذلك، ولا تأتي بألِف في «قامُوا» و«قالُوا» و«كانُوا» وأمثالِ ذلك، وأنها لا تتكلمُ بذلكَ، إلا عَلَى مُقتَضى اللّفظِ وَوَضْعِ اللُّغةِ؛ لشُهْرةِ ذلكَ وحصولِ العِلمْ به، وتَعَذُّرِ النطقِ به على ما رسُمَ في المصحف، فلذلكَ قال: «ولتقيمنّهُ العربُ بألسِنتها»، أي أنها تنطق به على واجبه ..

فوجبَ أنّه إنما أرادَ بذكرِ «اللحنِ» الهِجاءَ الذي رُسِمَ على غيرِ مُطابقةِ اللفظِ .. قال: «إن العربَ ستقيمهُ بألسنتِها»؛ لموضعِ شُهرةِ تلكَ الألفاظ، وعِلْمه وعِلْم الناس بأن العرَبَ لا تتكلمُ بها أبدًا على ما قيلت ورُسمت في الخط، وإذا كانَ ذلكَ، بانَ صحةُ ما قلناهُ وبطلانُ ما قَدَّروه ..

السُّنَّةُ قد دلت على جوازِ كَتبهِ بأي رسمٍ سَهلٍ وسَنحَ للكاتب .. ولأجلِ ذلكَ اختلفت خُطوطُ المصاحف، وكانَ منهم من يكتبُ الكلِمةَ على مطابقةِ مخرجِ اللفظ، ومنهم من يحذفُ أو يزيدُ مما يَعلمُ أنه أوْلى في القياسِ بمطابقتِهِ وسياقِهِ ومَخْرَجه، غَيْر أنه يستجيزُ ذلك؛ لِعِلْمهِ بأنه اصْطِلَاح، وأنّ الناسَ لا يَـخْفَى عليهم، ولأجلِ هذا بعينه جاز أن يُكتبَ بالحروفِ الكوفيةِ والخط الأول، وأن يَجعل اللامَ على صورةِ الكافِ وأن يُعوجَ الألِفات، وأن يكتُبَ أيضًا على غيرِ هذهِ الوجوه، وساغَ أن يكتبَ الكاتبُ المصحَفَ على الخط والهجاءِ القديمين، وجازَ أن يَكْتبَ بالهجاءِ والخطوطِ المُحدَثة، وجازَ أن يكتُبَ بينَ ذلك .. أجازُوا أن يكتبَ كل واحدٍ بما هو عادتهُ واشتُهر عنده .. والسببُ في ذلكَ أن الخطوطَ إنما هيَ علاماتٌ ورسوم تجري مجرى الإشاراتِ والعقودِ والرموز)[1]. انتهى كلام القاضي أبي بكر الباقلاني.

---

(١) الانتصار للقرآن (٢/ ٥٤٤-٥٤٨).

٣ – الإمام أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي عُثْمَانُ بن سَعِيدٍ[1] (٣٧١-٤٤٤هـ):

قال في كتابه «المقنع في رسم مصاحف الأمصار»: (فإنْ قال: فما وَجْه ذلك عندك لو صحّ عن عثمان ﵁؟ قلتُ: .. كان كثير منه لو تُلي على رَسْمه لانقلب بذلك معنى التلاوة وتغيرت ألفاظها. ألَا ترى قوله: ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ ﴾ [النمل: ٢١] .. و﴿ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ و ﴿ سَأُوْرِيكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٥] و ﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وشبهه مما زِيدَت الأَلِف والياء والواو في رَسْمه لو تَلَاه تالٍ لا مَعْرِفَة له بحقيقة الرسم على صُورته في الخط .. لَزَاد في اللفظ ما ليس فيه .. فأتى من اللحن بما لا خفاء به على مَن سَمعه، مع كَوْن رَسْم ذلك كذلك جائزًا مستعْمَلًا، فأَعْلَم عثمان ﵁ – إذْ وَقَف على ذلك – أنَّ مَن فاته تمييز ذلك وعزبت معرفته عنه ممن يأتي بعده – سيأخذ ذلك عن العرب؛ إذْ هُم الذين نزل القرآن بِلُغَتهم، فيُعَرِّفونه بحقية تلاوته)[2]. انتهى

الجواب الثالث:

أن هذه الرواية منكرة؛ لأنها تخالف الصحيح الثابت عن عثمان وسائر الصحابة (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا: ص٨٢).

---

(١) تقدمت ترجمته في كتابنا هذا.

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص١٢٠).

الإسناد الثاني للرواية المزعومة عن عثمان رضي الله عنه

قال الرافضي الخبيث: (أخرج ابن أبي داود عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: «لما فُرغ من المصحف أُتي به عثمان، فنظر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها»). انتهى

قلتُ: هذه الرواية الـمُنْكَرة مجهولة الـمَصْدَر، وهي معلولة بِعِلَّتَيْن:

العِلَّة الأولى:

أنها من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، وهو مجهول الحال، لا نَدْري هل هو ممن يوثق به؟ أَمْ لا؟

قال الحافظ بن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»: (عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر .. البصري، مقبول، من الخامسة)[1]. انتهى

قلتُ: وقوله: «مقبول» ليس معناه أنه مقبول الرواية، وإنما هذا اصطلاح خاص بالحافظ ابن حجر يستخدمه لتضعيف الراوي وتليينه.

فقد قال الحافظ في مقدمة كتابه «تقريب التهذيب»: (مَن ليس له مِن الحديث إلا القليل .. وإليه الإشارة بلفظ: «مقبول» حيث يُتابَع، وإلا فَلَيِّن الحديث). انتهى

قلتُ: يعني الراوي لَيِّن الحديث، وهذه من مراتب الجرح، فإذا تابعه أحد على نَفْس روايته فروايته مقبولة، وإذا انفرد فهو لَيِّن، يَعْني لا يَبْلغ درجة من القوة تَصْلح

(١) تقريب التهذيب (ص ٣٣١).

للاحتجاج.

العلّة الثانية:

وجود انقطاع بين عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر وعثمان رضي الله عنه؛ فعبد الأعلى إنما وُلِد بعد موت عثمان رضي الله عنه.

فقد ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الخامسة، وهي طبقة صغار التابعين، وهُم الذين لم يُدْرِكوا أصحاب رسول الله ﷺ ليسمعوا منهم، أو أدركوا الواحد والاثنين.

قال الحافظ بن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»: (عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر .. البصري، مقبول، من الخامسة)[1].

وقال الحافظ في مقدمة كتابه هذا: (وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة ..

وأما الطبقات:

فالأولى: الصحابة ..

الثانية: طبقة كبار التابعين ..

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٣٣١).

السَّماع من الصحابة، كالأعمش)[1]. انتهى

قلتُ: والظاهر أنَّ عبد الأعلى وُلد في النصف الثاني من القرن الأول الهجري؛ فَقَدْ ذَكَر الحافظ ابن حجر الزهري وقتادة في الطبقة الرابعة، والزهري وُلد في الفترة (٥١-٥٨هـ)، وقتادة وُلد عام ٦١هـ.

بينما ذكر عبد الأعلى في الطبقة التي بعد هذه الطبقة، وهي الطبقة الخامسة.

وعثمان ﷺ من كبار الصحابة، وتوفي عام ٣٥ هـ، بينما نجد أنس بن مالك - صاحب رسول الله ﷺ - مات عام ٩٢ هـ تقريبًا.

فعبد الأعلى بن عامر لم يُدْرِك كبار الصحابة قَطْعًا.

والسؤال الآن:

إذا كان عبد الأعلى لم يُدْرِك عثمان ﷺ وولد بعد موت عثمان بِزَمَنٍ طويل، فَمَن الذي حكى له هذه الحكاية عن عثمان ﷺ؟!

الجواب: الْمَصْدَر مجهول.

فإذا عَلِمْنا أن عبد الأعلى ولد في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، اتضح لنا أن مَصْدَر هذه الرواية هم الشيعة الرافضة!

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٣٣١).

الإسناد الثالث للرواية المزعومة عن عثمان ﷺ

قال الرافضي الخبيث: (أخرج ابن أبى داود عن قتادة: «أن عثمان لما رفع إليه المصحف قال: إن فيه لحنا وستقيمه العرب بألسنتها»). انتهى

قلتُ: إليكم الرواية بإسنادها كما جاءت في كتاب «المصاحف» لابن أبي داود، قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ بن حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ يَعْنِي ابْنَ بَكَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ عُثْمَانَ ﷺ لَمَّا رُفِعَ إِلَيْهِ الْمُصْحَفُ، قَالَ: «إِنَّ فِيهِ لَحْنًا، وَسَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا»)[1].

قلتُ: هذه الرواية باطلة، فيها ثلاث عِلَل:

العِلّة الأولى:

أنها من طريق بكر بن بكار، وإليكم تحذير كبار أئمة الحديث من رواياته:

قال الإمام النسائي في كتابه «الضعفاء والمتروكين»: (بكر بن بكار ليس بثقة)[2].

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: (بكر بن بكار القيسي أبو عمرو البصري .. قال ابن أبي حاتم ..: «بكر بن بكار ضعيف الحديث، سيئ الحفظ، له تخليط».

(١) المصاحف (ص١٢٢).

(٢) الضعفاء والمتروكين (ص٢٥).

وقال ابن معين: «ليس بشيء»..

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي» ..

قلتُ [القائل هو الحافظ ابن حجر]: وله نسخة سمعناها بعلو، وفيها مناكير، ضعَّفوه بسببها.. وذكره العقيلي وابن الجارود والساجي في الضعفاء)(١).

العلة الثانية:

أن في الإسناد جهالة، فقد قال ابن بكار: (حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا).

ولم يذكر اسم واحد من أصحابه هؤلاء؛ لننظر: هل هو ممن يوثق بنقله؟ أَمْ لا؟

العلة الثالثة:

قتادة وُلِد عام ٦١هـ، وعثمان توفي ٣٥هـ، فهناك انقطاع بينهما؛ فقتادة وُلد بعد موت عثمان بـ ٢٦ عامًا، فَمَن الذي أخبر قتادة بهذه الرواية المزعومة؟!!!

الجواب: الْـمَصدر مجهول.

فإذا عَلِمْنا أن قتادة وُلد في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، اتضح لنا أن مَصْدَر هذه الرواية هُم الشيعة الرافضة!

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٠).

الإسناد الرابع للرواية المزعومة عن عثمان رضي الله عنه

قال الرافضي الخبيث: (أخرج ابن أبي داود عن يحيى بن يعمر قال: قال عثمان: «إن في القرآن لحنا وستقيمه العرب بألسنتها»). انتهى

قلتُ: إليكم الرواية بإسنادها كما جاءت في كتاب «المصاحف» لابن أبي داود، قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بن دَاوُدَ الْقَطَّانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ نَصْرِ بن عَاصِمٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بن فُطَيْمَةَ، عَنْ يَحْيَى بن يَعْمُرَ، قَالَ: قَالَ عُثْمَانُ بن عَفَّانَ رضي الله عنه: «إِنَّ فِي الْقُرْآنِ لَحْنًا، وَسَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا»)[1].

قلتُ: هذه الرواية باطلة؛ فيها أربع علل:

العِلَّة الأولى:

أن الذي حكى ذلك عن قتادة هو عمران بن داور القطان، وقد طعن فيه جَمْعٌ من كبار أئمة الحديث، وإليكم تصريحاتهم:

قال الإمام يحيى بن معين: (عمران القطان ليس بشيء)[2].

وقال أيضًا: (أبو العوام بن داور ضعيف الحديث)[3].

وقال المروذي في سؤالاته للإمام أحمد بن حنبل: (سألته عن عمران القطان،

---

(١) المصاحف (ص١٢٢).

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤/ ١٥٧).

(٣) العلل لعبد الله بن أحمد (٣٩٠٨ و٣٩٨٩).

فقال: «ليس بذاك»، وضَعَّفه)[١].

وقال الإمام النسائي في كتابه «الضعفاء والمتروكين»: (عمران بن داور القطان ضعيف)[٢].

وقال أبو عبيد الآجري في سؤالاته للإمام أبي داود: (سمعت أبا داود ذكر عمران القطان، فقال: ضعيف)[٣].

وقال الحاكم: (قلتُ للدَّارَقُطْنِيِّ: عمران القطان؟ قال: كثير الوهم والمخالفة)[٤].

قلتُ: وهذا جَرْحٌ مُفَسَّر.

العِلَّة الثانية:

هذه الحكاية من طريق قتادة، وهو مشهور بالتدليس، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر في كتابه «طبقات المدلسين»: (قتادة .. مشهور بالتدليس، وَصَفَه به النسائي وغيره)[٥].

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١هـ) في كتابه «جامع التحصيل

---

(١)) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (ص ١٠٤، رقم: ١٦٦)، الناشر:الدار السلفية- الهند.

(٢) الضعفاء والمتروكين (ص ٨٥).

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري (ص٣٢٥).

(٤) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص٢٦٠).

(٥) طبقات المدلسين (ص٤٣).

في أحكام المراسيل»: (قتادة بن دعامة السدوسي أحد المشهورين بالتدليس ..

وقال أحمد بن حنبل أيضا: أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب ما أدري كيف هي؟! قد أَدْخَل بَيْنه وبين سعيد نحوًا من عشرة رجال لا يُعْرَفون)(١).

وقال الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه «أسماء المدلسين»: (قتادة مشهور بالتدليس)(٢).

قلتُ: وخطورة التدليس هنا أن يكون أحد الشيعة الرافضة قد اخترع هذه الحكاية ثم حكاها لقتادة وأَوْهَمه أنه سمعها من نصر بن عاصم، فقام قتادة بحذف اسم هذا الشيعي وحكى الرواية عن نصر بن عاصم مباشرة.

فقتادة كان حاطب ليل، يأخذ عن كل أحد، ولا يقتصر على السماع من الثقات، وحاطب الليل هو الذي يخرج ليجمع الحطب في ظلام الليل وهو لا يرى، فتوشك أن تكون في الحطب أفعى فتلدغه.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب»: (عن أبي عمرو بن العلاء: كان قتادة وعمرو بن شعيب لا يغث عليهما شيء؛ يأخذان عن كل أحد)(٣).

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (قَالَ الشَّعْبِيُّ: قَتَادَةُ حَاطِبُ لَيْل.

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٥٤).

(٢) أسماء المدلسين (ص٨٠)، تأليف: جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الجيل، الطبعة الأولى- ١٩٩٢م.

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٣١٧).

قَالَ يَحْيَى بن يُوسُفَ الزِّمِّيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: قَالَ لِي عَبْدُ الكَرِيمِ الجَوْزِيُّ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، تَدْرِي مَا حَاطِبُ لَيْلٍ؟

قُلْتُ: لاَ.

قَالَ: هُوَ الرَّجُلُ يَخْرُجُ فِي اللَّيْلِ، فَيَحْتَطِبُ، فَيَضَعُ يَدَه عَلَى أَفْعَى، فَتَقْتُلُه)[1].

وقال الحاكم (٣٢١ - ٤٠٥هـ) في كتابه «معرفة علوم الحديث»: (قال: سليمان الشاذكوني: من أراد التدين بالحديث فلا يأخذ عن الأعمش، ولا عن قتادة إلا ما قالا: سمعناه)[2]. انتهى

وقال الإمام ابن عبد البر (٣٦٨- ٤٦٣ هـ) في كتابه «الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار»: (قتادة حافظ مدلس، يروي عمن لم يَسمع منه - ويُرْسِل عنه - ما سمعه من ثقة وغير ثقة)[3]. انتهى

قلتُ: من المقَرَّر في علم مصطلح الحديث أن الراوي الثقة المدلس لا تُقبل روايته إلا إذا صرح بالسماع، كأنْ يقول: «حدثنا فلان» أو «سمعتُ فلانًا».

أما إذا قال: «عن فلان»، فحينئذ لا تُقبل روايته هذه، ويكون إسنادها ضعيفا؛ لأنه يحتمل أنه أخفى راويًا ضعيفًا - أو كذَّابًا - بَيْنه وبين مَن نقل عنه الرواية.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٧٢).

(٢) معرفة علوم الحديث (١/ ١٠٧)، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٧هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: السيد معظم حسين.

(٣) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار (٦/ ٣٩)، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سالم محمد.

(تعريف «التدليس» في كتابنا «كشف أكاذيب القسيس حول القرآن: ص٢٦»).

وقال الحافظ ابن حبان في مقدمة كتابه «الثقات»: (فإنَّ المدلس ما لم يُبَيِّن سماع خَبَرِه عمن كَتَب عنه - لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر؛ لأنه لا يُدْرَى لَعَلَّه سَمِعه من إنسان ضعيف يَبْطُل الخبر بِذِكْرِه .. فما لم يَقُل المدلس في خبره - وإنْ كان ثقة -: «سمعت» أو «حدَّثني» فلا يجوز الاحتجاج بخبره). انتهى

العِلَّة الثالثة:

أن الذي حكى هذه الرواية عن عثمان رضي الله عنه هو يَحْيَى بن يَعْمُر، ويحيى بن يَعْمُر لم يسمع عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولا رآه، فهناك انقطاع بينهما.

وفي ذلك يقول الإمام أبو عمرو الداني في كتابه «المقنع في رسم مصاحف الأمصار»: (ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئا، ولا رأياه)[1]. انتهى

والسؤال الآن: من الذي حكى ليحيى بن يعمر هذه الحكاية عن عثمان رضي الله عنه؟!

الجواب: المصدر مجهول.

أضف إلى ذلك:

أن الإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير» قد صرح بالانقطاع في هذا الإسناد، فقال: (عبد الله بن فطيمة عن يحيى بن يعمر، روى قتادة عن نصر بن عاصم - منقطع)[2].

---

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص١١٩).

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ١٧٠).

العلة الرابعة:

أن في إسناد هذه الرواية عبد الله بن فطيمة، وهو مجهول الحال[(١)]؛ حيث لم يَنُص إمام من أئمة الحديث على توثيقه توثيقًا مُعْتَبَرًا.

وقد ذكره الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل» لكن قال: (عبد الله بن أبي فطيمة). ولم يَذْكُر فيه جَرْحًا ولا تعديلًا، وإنما قال فقط: (عبد الله بن أبى فطيمة روى عن يحيى بن يعمر، روى عنه نصر بن عاصم الليثي)[(٢)].

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه «الانتصار للقرآن» بعد أن ذكر عِدة أَوْجُه لإسناد هذه الرواية: (قتادةَ .. تارةً تَرِدُ الروايةُ عنه بأن يحيى بن يعمر هو الذي يروي عن ابن أبي فُطيمةَ، وتارةً يرِدُ بأن ابنَ فطيمةَ هو الراوي عن يحيى بن يعمر، وهذا اختلاف وتخليطٌ ظاهر.

وتارةً يقولُ الراوي: «ابنُ فطيمةَ»، وآخرُ يقولُ: «ابنُ أبي فطيمة».

وهذا أوضحُ دليلٍ على الجهالةِ بابن أبي فُطيمةَ هذا، وخفاء أمرِهِ وخمولِ ذِكْرِه، وحصولِ الشُّكوكِ في أمره، وأنه غيرُ معروفٍ عند أهلِ الضبطِ والنقل، ولو كانَ معرُوفًا لَزالت عنهم الشُكوكُ في أمرِه)[(٣)]. انتهى

---

(١) قال الأستاذ شعيب الأرنؤوط في هذا الإسناد في تحقيقه لِـ «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٤٤٢: (إسناده ضعيف؛ لجهالة عبد الله بن فطيمة).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٣٧).

(٣) الانتصار للقرآن (٢/ ٥٣٨).

أبو مالك الأشعري والتحريف

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٣/ ١٨٢»: (أبو مالك الأشعري – آيات مُحَرَّفة: أخرج ابن أبي حاتم عن أبي مالك ﷺ قال: كل ما في القرآن﴿ فَلَوْلَا ﴾ فهو «فهلا» إلَّا في حرفين ..

وعلى هذا كثير من الموارد التي في القرآن التي فيها ﴿ فَلَوْلَا ﴾ هي على خلاف ما أنزله الله عز وجل وتحريف في نظر الصحابي أبي مالك الأشعري كعب بن عاصم الأشعري). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: لقد بَلَغ الجهل بهذا الرافضي أقبح درجاته، فهو غارق في الجهل إلى أُمِّ رأسه!!

إن أبا مالك الذي روى عنه الإمام أبو حاتم هذه الرواية ليس الصحابي المشهور أبا مالك الأشعري ﷺ؛ وإنما هو أبو مالك الكوفي واسمه: غزوان الغفاري، وهو من طبقة التابعين.

وإليكم بيان ذلك:

جاء في «تفسير ابن أبي حاتم»: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُوسَى، حدثنا هَارُونُ بن حَاتِمٍ، حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن أَبِي حَمَّادٍ، حدثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ: «وَكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ فَلَوْلا فَهُوَ فَهَلا، إِلا حَرْفَيْنِ ..»)[1].

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٩١٠).

قلتُ: فالإمام ابن أبي حاتم الرازي يروي في تفسيره بهذا الإسناد: أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ.

قال الإمام الحافظ جمال الدين الْـمِزِّي في موسوعته «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (السدي .. روى عن: أنس بن مالك .. وغزوان أبي مالك الغفاري ..، روى عنه أسباط بن نصر الهمداني)[1]. انتهى

قلتُ: فالسُّدِّيّ يروي عن شيخه أبي مالك الكوفي الذي اسمه: غزوان الغفاري، ويروي عن السدي تلميذه أسباط بن نصر.

وبعد أن اتضح لنا الجهل الفظيع لهذا الشيعي الرافضي – نعود إلى إسناد هذه الرواية:

جاء في «تفسير ابن أبي حاتم»: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُوسَى، حدثنا هَارُونُ بن حَاتِمٍ، حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن أَبِي حَمَّادٍ، حدثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ: «وَكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ فَلَوْلا فَهُوَ فَهَلا، إِلا حَرْفَيْنِ ..»).

والسدي هو إسماعيل بن عبد الرحمن السدي[2].

وهذا الإسناد مُظْلم، ظلمات بعضها فوق بعض، يرويه رجل متهم بالكذب، عن رجل مجهول، عن رجل ضعيف!!

---

(١) تهذيب الكمال (٣/ ١٣٣).

(٢) قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل، ٢/ ١٨٤»: (إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّيّ .. إنما سُمِّي «السُّدِّيّ» لأنه كان يجلس بالمدينة في موضع يقال له: «السد»).

وإليكم تفصيل ذلك:

العِلَّة الأولى:

في هذا الإسناد هَارُونُ بن حَاتِمٍ، وإليكم بعض تصريحات أئمة الحديث بالتحذير منه:

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: (سمعت أبا زرعة يقول: «كتبت عن هارون بن حاتم، ولا أُحَدِّث عنه» .. سمعت أبي - وسُئل عن هارون بن حاتم - فقال: «أسأل الله السلامة، كان أبو زرعة كتب عنه فأخبرته بسببه؛ فكان لا يحدث عنه، وترك حديثه»)(١).

وقال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي في كتابه «الضعفاء والمتروكين»: (هارون بن حاتم ليس بشيء)(٢).

وذكره الإمام ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين»، وقال: (هارون بن حاتم: قال أبو زرعة: «لا يُحَدَّث عنه»، وقال النسائي: «ليس بشيء»)(٣).

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: (هارون بن حاتم .. من مناكيره: حدثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله مرفوعا: «النظر إلى وجه عَلِي عبادة»، وهذا

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٨٨).

(٢) الضعفاء والمتروكين (ص١٠٥).

(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ١٦٩).

باطل)[١].

وقال الإمام الذهبي أيضا في هذه الرواية الباطلة المكذوبة: («النظر إلى وجه عَلِي عبادة».. لَعَلَّه مِن وَضْع هارون)[٢].

وذكره أبو الوفا الحلبي في كتابه «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، ص ٢٧٠».

قلتُ: فهو متهم باختراع أحاديث مكذوبة مُلَفَّقة.

العِلَّة الثانية:

في هذا الإسناد أسباط بن نصر، وإليكم بعض تصريحات أئمة الحديث بالتحذير من رواياته:

قال حرب بن إسماعيل: (قلت لأحمد [ابن حنبل]: أسباط بن نصر الكوفي - الذي يروى عن السدي - كيف حديثه؟ قال: «ما أدري!»، وكأنه ضَعَّفه)[٣]. انتهى.

وقال الإمام أبو حاتم الرازي: (سمعت أبا نُعَيْم يُضَعِّف أسباط بن نصر وقال: أحاديثه عامية سقط؛ مقلوبة الأسانيد)[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال (٧/ ٦٠)، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: علي معوض وعادل أحمد، الطبعة: الأولى - ١٩٩٥م.

(٢) ميزان الاعتدال (٧/ ٢١١).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٢)

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٢).

وسُئل الإمام أبو زرعة الرازي عن أسباط بن نصر،فقال: (أما حديثه، فيُعْرَف ويُنْكَر. وأما في نفسه فلا بأس به)[١]. انتهى

أي: إنه يروي روايات مُنْكَرة.

وذكره الإمام زَكَرِيَّا السَّاجِيُّ (٢١٧-٣٠٧هـ) في «الضعفاء» وقال: (روى أحاديث لا يُتابَع عليها عن سماك بن حرب)[٢].

وذكره الإمام ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين»، فقال: (أسباط بن نصر.. ضَعَّفه أبو نعيم وقال: أحاديثه عامَّتها سقط، مقلوبة الأسانيد)[٣].

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»: (أسباط بن نصر .. كثير الخطأ، يُغْرِب)[٤].

العِلّة الثالثة:

هذا الإسناد فيه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن أَبِي حَمَّادٍ، وهو مجهول الحال، لا نَعْرف شيئًا عنه[٥].

---

(١) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/ ٤٦٤)، مطبوع معه «الضعفاء» لأبي زرعة وسؤالات البرذعي له.

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١٨٥).

(٣) الضعفاء والمتروكين (١/ ٩٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص٩٨). وكل ذلك تجريح مُفَسَّرٌ سَبَبُه، فلا يصمد أمامه تعديل مَن عَدَّله.

(٥) أشار الشيخ الألباني إلى جهالة ابن أبي حماد، وذلك عند كلامه على إحدى الروايات في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، رقم: ٤٥٠٣».

الضحاك والتحريف

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٣/ ٢١٨-٢١٩»: (إمام التفسير الضحاك بن مزاحم: أخطأ الكاتب! أخرج أبو عبيد وابن جرير وابن المنذر عن الضحاك بن مزاحم أنه قرأها «ووصى ربك»، قال: «إنهم ألصقوا إحدى الواوين بالصاد؛ فصارت قافًا»! ..

وهكذا تابع إمامهم في التفسير الضحاك بن مزاحم رأي شيخه ابن عباس، فجاهر بوقوع التحريف لهذه الآية كما جاهر شيخه من قبل). انتهى كلام الرافضي

قلتُ: هذه رواية منكرة، تخالف الروايات الصحيحة الثابتة المتواترة المعروفة، وبيان ذلك في جوابين:

الجواب الأول: بيان عدم صحة هذه الرواية وأن مَصْدَرها مجهول.

الجواب الثاني: تصريحات أئمة الإسلام بإنكار هذه الرواية.

وإليكم تفصيل ذلك:

الجواب الأول: بيان عدم صحة هذه الرواية وأن مَصْدَرها مجهول:

إليكم الرواية بإسنادها كما رواها الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره «جامع البيان»، قال: (حَدَّثَنِي الْحَارِثُ، قَالَ: حدثنا الْقَاسِمُ، قَالَ: حدثنا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْكُوفِيِّ، عَنِ الضَّحَّاكِ بن مُزَاحِمٍ، أَنَّهُ قَرَأَهَا: «وَوَصَّى رَبُّكَ»، وَقَالَ: «إِنَّهُمْ أَلْصَقُوا الْوَاوَ بِالصَّادِ فَصَارَتْ قَافًا»).

قلتُ: هذا الإسناد مُظْلم، ظلمات بعضها فوق بعض، فيه ثلاث علَل:

العِلَّة الأولى:

هذه الرواية من طريق هشيم، وهو مشهور بالتدليس، أي أنه مشهور بأنه يُخْفِي الراوي الذي حكى له الحكاية ولا يُصرح باسمه.

ففي هذا الإسناد قال هشيم: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ)، ولم يَقُل: (سمعت أبا إسحاق)، فهو لم يُصرح بالسماع من أَبِي إِسْحَاقَ، وإنما عنعن؛ يعني قال: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ).

والتدليس هنا هو أن هشيمًا لم يسمع بنفسه هذه الحكاية من أَبِي إِسْحَاقَ، وإنما هناك واسطة بينهما مجهولة، لكن هشيمًا لا يذكر هذه الواسطة التي بينهما، يعني يُخفي اسم الراوي الذي نقل له هذه الرواية عن أَبِي إِسْحَاقَ.

فيكون قول هشيم: «عن أَبِي إِسْحَاقَ» معناه: بَلَغَني عن أَبِي إِسْحَاقَ.

وإليكم بعض تصريحات كبار أئمة الحديث وتحذيراتهم من تدليس هشيم:

١ - **الإمام ابن سعد (١٦٨-٢٣٠هـ): قال في «الطبقات الكبرى»:** (هشيم بن بشير .. يدلس كثيرا؛ فما قال في حديثه: «أخبرنا» فهو حجة، وما لم يَقُل فيه: «أخبرنا» فليس بشيء)[1].

٢ - **الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ): قال في كتابه «الثقات»:** (هشيم بن بشر .. كان مُدَلِّسا)[2].

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٣١٣)، تأليف: محمد بن سعد البصري، نشر: دار صادر، بيروت.

(٢) الثقات (٧/ ٥٨٧).

٣ - **الإمام صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١هـ)**: قال في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (هشيم بن بشير .. مشهور .. وكان يُدَلِّس عن أبي بشر كما يدلس عن حصين .. قال أحمد: لم يسمع هشيم من هشام ..، وذكر له أحاديث أُخر كثيرة مما دَلَّسها، يَطُول بها الكلام)[1].

قلتُ: والإمام أحمد كان مُعاصرًا لهشيم بن بشير، فالتحذير من تدليسات هشيم بدَأ من الأئمة المعاصرين له والعارفين به.

٤ - **الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ)**: قال في كتابه «طبقات المدلسين»: (هشيم بن بشير .. مشهور بالتدليس). طبقات المدلسين (ص٤٧).

العِلَّة الثانية:

هذه الرواية من طريق أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وهو مُدَلِّس مشهور بالتدليس، ولم يصرح بالسماع.

يقول الحافظ ابن حجر في كتابه «طبقات المدلسين»: (عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي مشهور بالتدليس .. وَصَفَه النسائي وغَيْرُه بذلك)[2].

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (عمرو بن عبد الله السبيعي أبو إسحاق .. مُكْثِر من التدليس)[3].

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٩٤).

(٢) طبقات المدلسين (ص٤٢).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٤٥).

وقال الإمام أحمد بن حنبل: (حدثنا أبو أسامة، عن مفضل بن مهلهل، عن مغيرة، قال: ما أفسد أحدٌ حديث الكوفة إلا أبو إسحاق - يعني السبيعي - وسليمان الأعمش)[1].

قلتُ: من المقَرَّر في علم مصطلح الحديث أن الراوي الثقة المدلس لا تُقبل روايته إلا إذا صرح بالسماع، كأنْ يقول: «حدثنا فلان» أو «سمعتُ فلانًا».

أما إذا قال: «عن فلان»، فحينئذ لا تُقبل روايته هذه، ويكون إسنادها ضعيفا؛ لأنه يحتمل أنه أخفى راويا ضعيفًا - أو كذَّابًا - بَيْنَه وبين مَن نقل عنه الرواية. (تعريف «التدليس» في كتابنا «كشف أكاذيب القسيس حول القرآن: ص٢٦»).

وأبو إسحاق وُلد عام ٢٩- ٣٢هـ، ومات ١٢٦-١٢٩هـ تقريبًا[2]، فقد عاش في زمن ظهور اليهودي عبد الله بن سبأ الذي وضع أُصُول الشيعة الرافضة، والتي منها الطعن في أصحاب رسول الله ﷺ، وكذلك عاش أبو إسحاق في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وهذه نفسها فترة نشاط الشيعة الرافضة في تلفيق واختراع الروايات المكذوبة التي تطعن في أصحاب رسول الله ﷺ وفي القرآن الذي كتبوه.

وبذلك يمكننا أنْ نستشف حقيقة هذا المصدر المجهول لهذه الرواية.

العلة الثالثة:

أن أبا إسحاق السبيعي ساء حفظه أو اختلط عقله لَـمَّا كَبِر، وقد مات عام

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٢٤٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٥٨).

١٢٦هـ أو بعدها بقليل، وهو من أَهْل الكوفة بالعراق، وهشيم وُلد عام ١٠٤هـ[(١)] بواسط، ثم انتقل هشيم إلى بغداد وسكنها إلى أنْ مات[(٢)].

فإنْ كان هشيم سمع من أبي إسحاق فإنما سمع منه في آخر حياته، يعني حين ساء حفظ أبي إسحاق أو اختلط عقله، فلا يصح الاستدلال برواية هشيم عن أبي إسحاق.

قال الإمام أبو حاتم الرازي: (أَبُو إِسْحَاقَ بِآخره اختَلَط، فكلُّ مَنْ سمعَ مِنْهُ بأَخَرَةٍ فَلَيْسَ سماعُهُ بأجودِ مَا يَكُونُ)[(٣)]. انتهى

وقال أيضًا: (أَبُو إِسْحَاق كَبِر وساء حفظُه)[(٤)]. انتهى

الجواب الثاني: بعض تصريحات أئمة الإسلام بإنكار هذه الرواية:

١ - الإمام أبو المظفر السمعاني (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ): قال في تفسيره:

(قال الضحاك: كان في الأصل «ووصى» إلا أنه اتصل الواو بالصاد في الكتابة فقرئ: «وقضى». والمعروف هو قوله: ﴿وَقَضَى﴾. وعليه اتفاق القُرَّاء)[(٥)]. انتهى

٢ - الإمام ابن الجوزي (٥٠٨- ٥٩٧هـ): قال في تفسيره «زاد المسير في علم

(١) التاريخ الكبير (٨/ ٢٤٢).

(٢) قال الإمام الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣هـ) في كتابه «تاريخ بغداد، ١٤/ ٨٥»: (هشيم بن بشير .. الواسطي .. كان قد انتقل عن واسط قديما إلى بغداد، فسكنها إلى أن مات). انتهى

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٠٣).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٦٦).

(٥) تفسير السمعاني (٣/ ٢٣١).

التفسير»: (قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ .. ابن عباس .. نَقَل عنه الضحاك أنه قال: إنما هي «ووصى ربك» فالتصقت إِحدى الواوين بِـ «الصاد» ..

وهذا على خِلَاف ما انعقد عليه الإِجماع، فلا يُلْتَفَت إِليه)[1].

٣ - الإمام أبو محمد بن عطية (٤٨١ - ٥٤٢هـ): قال في تفسيره «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»: (قال الضحاك: «تَصَحَّف على قوم وَصَّى بِـ قَضَى حين اختلطت الواو بالصاد وقت كتب المصحف» .. وهذا ضعيف، وإنما القراءة مروية بِسَنَد)[2].

---

(١) زاد المسير في علم التفسير (٥/ ٢١-٢٢).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٤٤٧).

الربيع بن أنس والتحريف

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٣/ ٢٠٩»: (أخرج الطبري في تفسيره: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: حدثنا إِسْحَاقُ، قَالَ: حدثنا عَبْدُ الله بن أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّبِيعِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [آل عمران/ ٨١] يقول: «وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب» وكذلك كان يقرؤها الربيع .. إنما هي «أهل الكتاب» .. وعالمهم هذا يرى وقوع التحريف في هذا الموضع من القرآن). انتهى كلامه الرافضي.

قلتُ: هذه الرواية ليست صحيحة، إسنادها مُظْلم، ظلمات بعضها فوق بعض، فيها أربع عِلَل:

العِلّة الأولى:

أن الذي حكاها هو الْمُثَنَّى بن إبراهيم، وهذا الرجل مجهول، لم أجد له ذِكْرًا في كُتب الجرح والتعديل.

فالرواية مجهولة الْمصْدر!!

العِلّة الثانية:

المثنى زعم أنه سمعها من إِسْحَاق، وهو إِسْحَاقُ بن الْحَجَّاجِ، وإسحاق هذا مجهول الحال، لا ندْري شيئًا عن حاله.

العِلّة الثالثة:

خاصةً روايته عن أبيه أبي جعفر الرازي.

قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «المغني في الضعفاء»: (عبد الله بن أبي جَعْفَر الرَّازِيّ .. لَيْسَ بِحجَّة)[1].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «تقريب التهذيب»: (عبد الله بن أبي جعفر الرازي صدوق يخطئ)[2].

وقال الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ) في كتابه «الثقات»: (عبد الله بن أبي جعفر الرازي .. يُعْتَبَر حديثه مِن غَيْر روايته عن أَبِيه)[3].

العِلَّة الرابعة:

أن الذي رواها عن الربيع هو أبو جعفر الرازي واسمه عيسى بن ماهان، وقد طعن في حفْظه جَمْعٌ كبير من كبار أئمة الحديث طوال التاريخ الإسلامي، وحذروا من رواياته لسوء حفظه.

وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ) إمام أَهْل السُّنَّة:

قال: (أَبو جَعْفَر الرَّازِيّ لَيْسَ بِقَوي في الحَدِيث)[4].

---

(١) المغني في الضعفاء (١/ ٣٣٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص٢٩٨).

(٣) الثقات (٨/ ٣٣٥).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٤٥٧٨).

وقال أيضًا: (أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث)[١].

٢ - الإمام علي بن المديني (١٦١-٢٣٤هـ):

سُئِل عن أبي جعفر الرازي، فقال: (هُوَ نَحْوُ مُوسَى بن عُبَيْدَةَ، وهو يَخْلِطُ فِيمَا روى عَنْ مُغِيرَةَ وَنَحْوِهِ)[٢]. انتهى

وقال الإمام علي بن الْمَدِينِي أيضًا: (موسى بن عبيدة ضعيف الحديث، حَدَّث بأحاديث مناكير)[٣]. انتهى

٣ - الإمام يحيى بن معين (١٥٨ - ٢٣٣هـ):

سُئل عن أبي جعفر الرازي، فقال: (يُكتب حديثه؛ إلا أنه يُخْطِئ)[٤].

---

(١) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٢٠).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ١٤٦)، لأبي بكر الخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في أبي جعفر الرازي في كتابه «التلخيص الحبير، ١/ ٢٤٥»: (وَقَالَ عَبْدُ الله بن عَلِيِّ بن الْمَدِينِيِّ عَنْ أَبِيهِ: «هُوَ نَحْوُ مُوسَى بن عُبَيْدَةَ، يَخْلِطُ فِيمَا يَرْوِي عَنْ مُغِيرَةَ وَنَحْوِهِ». وَقَالَ مُحَمَّدُ بن عُثْمَانَ بن أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَلِيِّ بن الْمَدِينِيِّ: «ثِقَةٌ».

قُلْتُ [القائل هو الحافظ ابن حجر]: مُحَمَّدُ بن عُثْمَانَ ضَعِيفٌ؛ فَرِوَايَةُ عَبْدِ الله بن عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ أَوْلَى). انتهى كلام الحافظ.

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

(٤) تاريخ بغداد (١١/ ١٤٦).

٤ - الإمام أبو حفص عَمْرُو بن عَلِيٍّ الفَلَّاسُ[(١)] **(١٦٠هـ تقريبًا - ٢٤٩هـ):**

قال: (أبو جعفر فيه ضعف، وهو من أهل الصدق، سيء الحفظ)[(٢)]. انتهى

٥ - أبو الحسن العجلي (١٨١ - ٢٦١هـ):

قال في أبي جعفر الرازي: (ليس بالقوي)[(٣)].

٦ - الإمام أبو زرعة الرازي (٢٠٠ - ٢٦٤هـ):

سُئل عن أبي جعفر الرازي، فقال: (يَهِم كثيرًا)[(٤)].

٧ - الإمام أبو عبد الرحمن النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ):

قال في أبي جعفر الرازي: (ليس بالقوي)[(٥)].

٨ - الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ):

قال في كتابه «المجروحين»: (عِيسَى بن ماهان التَّمِيمِي أَبُو جَعْفَر الرَّازِيّ .. كَانَ

---

(١) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤٧١: (الفَلَّاسُ عَمْرُو بن عَلِيٍّ.. الحَافِظُ، الإِمَامُ، المُجَوِّدُ، النَّاقِدُ.. وُلِدَ سَنَةَ نَيِّفٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَةٍ.. مَاتَ.. سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمائَتَيْنِ).

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٨/ ٧١: (عمرو بن علي:.. قال الدارقطني: كان من الحفاظ.. وقد صنف «المسند» و«العلل» و«التاريخ»، وهو إمام مُتْقِن).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ١٤٦).

(٣) تهذيب التهذيب (١٢/ ٥٩).

(٤) تاريخ بغداد (١١/ ١٤٦).

(٥) تهذيب التهذيب (١٢/ ٥٩).

مِمَّن ينفَرد بِالْمَنَاكِيرِ عَن الْـمَشَاهِير، لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِلَّا فِيمَا وَافق الثِّقَات، وَلَا يجوز الِاعْتِبَار بروايته إِلَّا فِيمَا لم يُخَالف الْأَثْبَات)[1]. انتهى

وقال في كتابه «الثقات»: (الربيع بن أنس.. روى عنه ابن المبارك وأبو جعفر الرازي، والناس يَتَّقون حديثه ما كان مِن رواية أبي جعفر عنه؛ لأن فيها اضطرابًا كثيرًا)[2].

وقال في كتابه «مشاهير علماء الأمصار»: (الربيع بن أنس .. كل ما في أخباره من المناكير إنما هي من جهة أبي جعفر الرازي)[3].

٩ - الإمام عبد الرحمن بن خراش (المتوفى: ٢٣٨هـ):

قال: (أبو جعفر الرازي - واسمه عيسى بن ماهان - سيئ الحفظ، صدوق)[4].

١٠ - الإمام جمال الدين ابن الجوزي (٥٠٨ - ٥٩٧هـ):

ذَكَره في كتابه «الضعفاء والمتروكين»[5].

وقال في كتابه «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك»: (عيسى بن أبي عيسى واسمه ماهان وكنيته أبو جعفر التميمي .. كان سيئ الحفظ، يَهِم كثيرًا)[6].

---

(١) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٢٠).

(٢) الثقات (٤/ ٢٢٨).

(٣) مشاهير علماء الأمصار (ص١٢٦).

(٤) تاريخ بغداد (١١/ ١٤٦).

(٥) الضعفاء والمتروكين (٢/ ٢٤٠).

(٦) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (٨/ ٢٥٩)، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي =

١١ - الإمام ابن القيم (٦٩١ -٧٥١هـ):

قال في كتابه «زاد المعاد في هدي خير العباد»: (فأبو جعفر قَدْ ضَعَّفَهُ أحمد وَغَيْرُهُ. وَقَالَ ابْنُ الْـمَدِينِيِّ: كَانَ يَخْلِطُ. وَقَالَ أبو زرعة: «كَانَ يَهِمُ كَثِيرًا». وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «كَانَ يَنْفَرِدُ بِالْـمَنَاكِيرِ عَنِ الْـمَشَاهِيرِ» .. وَالْـمَقْصُودُ أَنَّ أبا جعفر الرازي صَاحِبُ مَنَاكِيرَ، لَا يَحْتَجُّ - بِمَا تَفَرَّدَ بِهِ - أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْبَتَّةَ)[١]. انتهى

١٢ - الحافظ ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣- ٨٥٢هـ):

قال في كتابه «تقريب التهذيب»: (أبو جعفر الرازي التميمي .. اسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان .. صدوق سيىء الحفظ)[٢].

أبي الفرج، دار النشر: دار صادر - بيروت - ١٣٥٨، الطبعة: الأولى .

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ٢٧٦)، ، تأليف: ابن القيم محمد بن أبي بكر الزرعي أبي عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت - ١٤٠٧هـ، الطبعة: الرابعة عشر، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط.

(٢) تقريب التهذيب (ص٦٢٩).

إبراهيم النخعي والتحريف

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٣/ ٢١٣»: (فقيه العراق الإمام إبراهيم النخعي: لعل الصحابة حرفوا! عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: هما سواء ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ و «إن هذين لساحران»، لعله كتبوا الألف مكان الياء - والله أعلم - والواو في ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ و﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مكان الياء). انتهى كلام الرافضي.

ثم قال الرافضي الخبيث في الهامش: (أقول: عجزت فرقة التأويل والتلميع عن تدارك ما جاءهم به إمامهم النخعي). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: الأعمش مشهور بأنه مُدَلِّس[1]، أي أنه مشهور بأنه يُخْفِي الراوي الذي حكى له الحكاية ولا يُصرح باسمه.

ففي هذا الإسناد قال الأعمش: (عَنْ إِبْرَاهِيمَ)، ولم يَقُل: (سمعت إِبْرَاهِيمَ)، فهو لم يُصرح بالسماع من إِبْرَاهِيمَ، وإنما عنعن؛ يعني قال: (عن إِبْرَاهِيمَ).

والتدليس هنا هو أن الأعمش لم يسمع بنفسه هذه الحكاية من إِبْرَاهِيمَ، وإنما هناك واسطة بينهما مجهولة، لكن الأعمش لا يذكر هذه الواسطة التي بينه وبين إِبْرَاهِيمَ، يعني يُخفي اسم الراوي الذي نقل له هذه الرواية عن إِبْرَاهِيمَ.

فيكون قول الأعمش: «عن إِبْرَاهِيمَ» معناه: بَلَغَني عن إِبْرَاهِيمَ.

---

(١) انظر كتابنا هذا (ص٣٠).

والأعمش وُلد عام ٦١هـ، فقد عاش في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وهذه هي نفسها فترة نشاط الشيعة الرافضة في تلفيق واختراع الروايات المكذوبة التي تطعن في أصحاب رسول الله ﷺ وفي القرآن الذي كتبوه.

وبذلك يمكننا أنْ نستشف حقيقة هذا المصدر المجهول.

وإليكم تفصيل ذلك:

قال الإمام صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (سليمان بن مهران الأعمش الإمام مشهور بالتدليس، مكثر منه)[1].

وقال الحافظ أبو زرعة العراقي (المتوفى ٨٢٦هـ) في كتابه «المدلسين»: (سليمان الأعمش مشهور بالتدليس)[2].

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال»:

(الأعمش.. ما نَقَموا عليه إلا التدليس..

ابن المبارك يقول: إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش..».. فالأعمش عَدْل صادق ثَبْت صاحب سُنة وقرآن، يُحْسِن الظن بمن يُحدثه ويروي عنه، ولا يمكننا أن نَقْطَع عليه بأنه عَلِم ضَعْف ذلك الذي يدلسه؛ فإن هذا حرام..

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (١٨٨).

(٢) المدلسين (ص٥٥)، تأليف: أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الناشر: دار الوفاء، المحقق: د. رفعت فوزي، د. نافذ.

وهو يُدَلس، وربما دَلس عن ضعيف ولا يَدْرِي به)[١]. انتهى

قلتُ: وفي حال التدليس ستكون الواسطة مجهولة، فتكون الحكاية مجهولة المصدر، وبذلك يحتمل أن يكون مَصْدَرها رجُلًا كذابًا.

لذلك فإن المقرَّر في علم أصول الحديث هو أن المدلس لا تُقبل روايته إذا قال: «عن»، فتكون روايته معلولة ولا تصح.

وفي ذلك يقول **الحافظ ابن حجر** في «النكت على كتاب ابن الصلاح» في علوم الحديث: (عَنْعَنَة المدلس عِلة في الخبر)[٢].

وقال **الحافظ ابن الصلاح** في كتابه «صيانة صحيح مسلم»: (المدلس لا يُحْتَج مِنْ حديثه إلا بما قال فيه: «حدثنا» أو غَيْره من الألفاظ الـمُبَيِّنَة لسماعه)[٣].

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣١٥)، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي معوض - عادل عبد الموجود.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠٧).

(٣) صيانة صحيح مسلم (ص٢٢٤)، تأليف: ابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، تحقيق: موفق عبد الله.

الباب الرابع

دراسة نَقْديَّة للروايات التي تَطْعن في نزول القرآن على سبعة أحْرُف

الكلام في هذا الباب في مطلبين:

المطلب الأول: بيان عدم صحة الروايات التي تَطْعن في حِكمة الأحرف السبعة.

المطلب الثاني: بيان عدم صحة الروايات التي تطعن في عدد الأحرف السبعة.

وفيها يأتي تفصيل ذلك.

المطلب الأول

بيان عدم صحة الروايات التي تَطْعن في حِكْمة الأحرف السبعة

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ١/ ٢٢٦»: (ثم تأتي رواية أخرى تنسف مضمون كل هاتيك الروايات فتصدمها من الأساس، ورويت عن نفس حذيفة! وتسرد نفس الحادثة وهي لقاء الرسول ﷺ لجبريل عند أحجار المراء، وهي: «لقي النبي ﷺ جبريل - عليه السلام - وهو عند أحجار المراء، فقال: إن أمتك يقرؤون القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ منهم على حرف فليقرأ كما عُلِّم ولا يرجع عنه. قال أبي: وقال ابن مهدي: إن من أمتك الضعيف فمن قرأ على حرف فلا يتحول منه إلى غيره رغبة عنه».

وهذا الرواية تنهى عن عدول القارئ من أحد الحروف السبعة إلى غيره، فأين التخيير والقول بأن كلها شاف كاف ..؟!). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: المؤلف الرافضي الضال يأتي برواية لا تصح - نقلها من «مسند الإمام أحمد» ويضرب بها الروايات الصحيحة التي رواها الثقات الأثبات!!

إنه يغمض عينيه عن تَصَدِّي علماء الحديث لروايات من لا يوثق بهم.

هذه الرواية الأخيرة لا تصح، ولننظر في إسنادها:

جاء في «مسند أحمد»: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بن مُهَاجِر، عَنْ رِبعِيِّ بن حِرَاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ لَمْ يَكْذِبنِي يَعْنِي حُذَيْفَةَ، قَالَ: «لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ

جِبرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَام - وَهُوَ عِنْدَ أَحْجَارِ الْمِرَاءِ، فَقَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبعَةِ أَحْرُفٍ، فَمَنْ قَرَأَ مِنْهُمْ عَلَى حَرْفٍ، فَلْيَقْرَأْ كَمَا عُلِّمَ وَلَا يَرْجِعْ عَنْهُ». قَالَ أَبِي: وَقَالَ ابنُ مَهْدِيٍّ: إِنَّ مِنْ أُمَّتِكَ الضَّعِيفَ، فَمَنْ قَرَأَ عَلَى حَرْفٍ فَلَا يَتَحَوَّلْ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ رَغْبَةً عَنْهُ)[١].

قلت: العِلَّة في إبراهيم بن مهاجر بن جابر، فهو مَصْدَر هذه الرواية، ويكفي أن ننقل لكم فيه ثلاثة تصريحات لثلاثة من كبار أئمة عِلَل الحديث:

١ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ):

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: (سمعت أبي يقول: «إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب .. يُكْتَب حديثهم ولا يُحْتَج بحديثهم». قلتُ لأبي: ما معنى «لا يُحْتَج بحديثهم»؟

قال: كانوا قَوْمًا لا يَحْفظون؛ فَيُحَدِّثون بما لا يحفظون، فَيَغْلطون، تَرَى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت)[٢]. انتهى

٢ - الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ):

قال في كتابه «المجروحين»: (إبراهيم بن مهاجر بن جابر .. كثير الخطأ، تُستحب مُجَانَبَة ما انْفَرَد من الروايات، ولا يُعجبني الاحتجاج بما وافَق الأثبات؛ لِكَثْرة ما يَأتي مِن الْمَقْلُوبات)[٣]. انتهى

---

(١) مسند أحمد (٥/ ٣٨٥، حديث رقم: ٢٣٣٢١).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٣٢).

(٣) المجروحين (١/ ١٠٢).

٣ - الإمام أبو الحسن الدَّارَقُطْني (٣٠٦ - ٣٨٥هـ):

قال الحاكم النيسابوري في سؤالاته للدارقطني في الجرح والتعديل: (قلتُ للدارقطني: فإبراهيم بن المهاجر؟ فقال: ضَعَّفُوه، تَكَلم فيه يحيى القطان وغَيْره .. حَدَّث بأحاديث لا يُتابَع عليها، قد غَمَزه شُعْبة أيضًا)[١]. انتهى

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح و التعديل (ترجمة رقم: ٢٧٢).

المطلب الثاني

بيان عدم صحة الروايات التي تطعن في عَدَد الأحرف السبعة

قال الرافضي الشيعي في كتابه «إعلام الـخَلَف بمن قال بتحريف القرآن من علماء السَّلَف، ١/٢١٧-٢٢٠»: (المحور الأول: اختلاف الروايات في عدد الأحرف:

حرفٌ واحد:

كنز العمال: «أتاني جبريل فقال: اقرأ القرآن على حرفٍ واحد».

ثلاثة أحرف:

المستدرك على الصحيحين: عن سمرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «أنزل القرآن على ثلاثة أحرف».

كنز العمال: «أنزل القرآن على ثلاثة أحرف، فلا تختلفوا فيه، ولا تحاجوا فيه فإنه مبارك كله فاقرؤوه كالذي أقريتموه».

أربعة أحرف:

كنز العمال: «أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلالٌ وحرام، لا يعذر أحد بالجهالة به، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومَن ادَّعَى عِلمه سوى الله فهو كاذب».

خمسة أحرف:

تفسير الطبري: «عن عبد الله بن مسعود قال: إن الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلالٌ وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال، فأحل الحلال وحرّم الحرام، واعمل بالمحكم وآمن بالمتشابه، واعتبر بالأمثال» ..

عشرة أحرف:

كنز العمال: «أنزل القرآن على عشرة أَحْرُف: بشير، ونذير، وناسخ، ومنسوخ، وعظة ومثل وحكم ومتشابه وحلال وحرام».

وهذا أول وجه من وجوه التضارب في الأدلة، ولا قيمة لرأي دون رأي المشرع في التوقيفيات، لذا لا يعترض بأن أهل السنة اتفقوا على أنـها سبعة أحرف؛ لأن بعضها تدعي خلاف ذلك، وهي صحيحة السند). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: إن الرافضي هنا قام بدور حاطب ليل، خرج في الظلام ليَجْمَع الْـحَطَب، وفيه أَفْعَى توشك أنْ تَلْدغه وهو لا يَرى!!

لقد خَلَط الرافضي الخبيث الرويات الصحيحة بالروايات الباطلة التي لم تَصح ولم تَثْبُت، وألقاها في وَجْه القارئ دُون تمييز ولا دراسة ولا بحث في أسانيد تلك الروايات بتطبيق قواعد عِلْم الحديث عليها؛ لمعرفة ما الذي ثَبَت منها، وما الذي لم يَثْبُت!!

وهذا الرافضي لا يخرُج عن أحد اثنين:

الأول: رجُل جاهل جَهُول، لا فَهْم عنده، ولا قُدْرة على التمييز بين الصحيح والسقيم، لذلك فهو يأتي في كلامه ببلايا ومصائب وتخليط وتخبيط، ثُم يتظاهر أمام

الناس بأن عنده عِلْمًا!!

فهذا ينطبق عليه ما جاء في «صحيح البخاري»[١] و«صحيح مسلم»[٢] أن رسول الله ﷺ قال: «الْـمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ».

وَصَدَق الحافظ ابن حجر حين قال في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»:

(إِذَا تَكَلَّمَ المرْء فِي غَيْر فَنِّه، أَتَى بِهَذِهِ الْعَجَائِب)[٣]. انتهى

الثاني: رَجُل يَعْلَم كل الحقائق التي سنذكرها عند دراسة هذه الروايات، لكنه تجرأ وكَذِب دُون استحياء أو خوف من الله تعالى!

فسيكون - والعياذ بالله - ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ «الجاثية: ٢٣».

وفيما يأتي دراسة تفصيلية لهذه الروايات التي تَعَلَّق بها الرافضي.

---

(١) صحيح البخاري (حديث رقم:٤٩٢١)، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، دار النشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب.

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم:٢١٢٩)، تأليف: مسلم بن الحجاج، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣) فتح الباري (٣/ ٥٨٤)، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

رواية الحرف الواحد

قال الشيعي الرافضي الخبيث: (حرف واحد: كنز العمال: «أتاني جبريل فقال: اقرأ القرآن على حرفٍ واحد»). انتهى كلامه.

قلتُ: لا نحتاج إلى دراسة إسناد هذه الرواية؛ لأنها – على فرض صحتها – لا تعارض الأمر بالقراءة على سبعة أحرف؛ لأن القرآن في مكة – قبل الهجرة – نزل على حرف واحد، ولم ينزل الأمر بقراءته على سبعة أحرف إلا بعد الهجرة إلى المدينة ودخول القبائل العربية في الإسلام مع اختلاف ألسنتها ولهجاتها ولغاتها العربية؛ فلا تعارض بين الروايتين؛ لأن كل رواية تتحدث عن فترة زمنية غير الفترة التي تتحدث عنها الرواية الأخرى.

وفي ذلك يقول الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (أُنْزِلَ أَوَّلًا بِلِسَانِ قُرَيْش، ثُمَّ سَهَّلَ عَلَى الْأُمَّة أَنْ يَقْرَءُوهُ بِغَيْرِ لِسَان قُرَيْش، وَذَلِكَ بَعْد أَنْ كَثُرَ دُخُول الْعَرَب فِي الْإِسْلَام، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ وُرُود التَّخْفِيف بِذَلِكَ كَانَ بَعْد الْهِجْرَة كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيث أُبَيِّ بن كَعْب: «أَنَّ جِبْرِيل لَقِيَ النَّبِيّ ﷺ وَهُوَ عِنْد أَضَاة بَنِي غِفَار، فَقَالَ: إِنَّ الله يَأْمُرك أَنْ تُقْرِئ أُمَّتك الْقُرْآن عَلَى حَرْف، فَقَالَ: أَسْأَل الله مُعَافَاته وَمَغْفِرَته، فَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيق ذَلِكَ» الْحَدِيث أَخْرَجَهُ مُسْلِم. وَأَضَاة بَنِي غِفَار.. هُوَ مُسْتَنْقَع الْمَاء كَالْغَدِيرِ.. وَهُوَ مَوْضِع بِالْـمَدِينَةِ النَّبَوِيَّة، يُنْسَب إِلَى بَنِي غِفَار.. لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا عِنْده)[1]. انتهى

---

(١) فتح الباري (٩/ ٢٨).

قلتُ: وإليكم الحديث الذي ذَكَره الحافظ ابن حجر:

ثَبَتَ في «صحيح مسلم» عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ رضي الله عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ.

فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ».

ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ».

فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ».

ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ.

فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ».

ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا)[1]. انتهى

---

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٨٢١).

رواية أربعة أَحْرُف

قال الرافضي الخبيث: (أربعة أحرف: كنز العمال:«أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلالٌ وحرام، لا يعذر أحد بالجهالة به، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومن ادَّعى علمه سوى الله فهو كاذب»).

وقال الرافضي في الهامش: (وقال ابن جرير: في إسناده نظر). انتهى

قلتُ: هذه الرواية رواها الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره، قال: (عَنْ رسول الله ﷺ خَبَرٌ فِي إِسْنَاده نَظَرٌ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بن عَبْدِ الأَعْلَى الصَّدَفِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بن الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ، عَنْ عَبْدِ الله بن عَبَّاسٍ، أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ: حَلالٌ وَحَرَامٌ لا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِالْجَهَالَةِ بِهِ، وَتَفْسِيرٌ تُفَسِّرُهُ الْعَرَبُ، وَتَفْسِيرٌ تُفَسِّرُهُ الْعُلَمَاءُ، وَمُتَشَابِهٌ لا يَعْلَمُهُ إِلا الله، وَمَنِ ادَّعَى عِلْـمَهُ سِوَى الله فَهُوَ كَاذِبٌ»)[١]. انتهى

قلتُ: فقد طعن الإمام ابن جرير الطبري في صحة الرواية وهو الذي نقلها، فهي من طريق الكلبي، وقد قال الطبري فيه في موضع سابق في تفسيره:

(رُوي جميعُ ذلك عن ابن عباس، وليست الرواية عنه مِن رواية مَن يجوز الاحتجاج بنقله. وذلك أن الذي رَوَى عنه .. الكلبي، عن أبي صالح)[٢]. انتهى

(١) جامع البيان (١/ ٣٤).

(٢) جامع البيان (١/ ٢٩).

قلتُ: فهل تعلمون مَن الْكَلْبِيّ الذي روى هذه القصة؟

هو محمد بن السائب الكلبي، مات سنة ١٤٦هـ[١]، وقد صرح أئمة الحديث المعاصرين له بأنه كذاب.

قال الإمام سفيان الثوري: (قال لنا الكلبي: ما حَدَّثْت عَنِّي، عن أبي صالح، عن ابن عباس فهو كذب؛ فَلَا تَرْوِه)[٢].

وقال الإمام سليمان التيمي[٣]: (كان بالكوفة كذابان؛ أحدهما: الْكَلْبِيّ)[٤].

والإمام سليمان التيمي مات سنة ١٤٣هـ، فهو مُعاصِر للكلبي.

وقد نقلنا تصريحات أئمة الحديث على مدار التاريخ الإسلامي في الكتاب الأول (كشف أكاذيب زكريا بطرس حول القرآن الكريم، ص٣٨٩-٣٩٠).

---

(١) تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٥٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٠).

(٣) قال الحافظ ابن حبان في كتابه «مشاهير علماء الأمصار، ص٩٣»: (سليمان التيمي: وهو سليمان بن طرخان .. كان مِن عُبَّاد أهل البصرة وصالحيهم ثقةً وإتقانًا وحِفْظًا، ممن كان يذب عن السُّنَن .. مات بالبصرة سنة ثلاث وأربعين ومائة).

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ، ١/ ١٥٠»: (سليمان التيمي الحافظ الإمام شيخ الإسلام؛ أبو المعتمر سليمان بن طرخان).

وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان، ٧/ ٢٣٧»: (سليمان بن طرخان التيمي .. أحد سادة التابعين عِلْمًا وعَمَلًا).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٠).

رواية خمسة أَحْرُف

قال الرافضي الخبيث: (خمسة أحرف: تفسير الطبري: «عن عبد الله بن مسعود قال: إن الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلالٌ وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال، فأحل الحلال وحرّم الحرام، واعمل بالمحكم وآمن بالمتشابه، واعتبر بالأمثال»). انتهى

قلتُ: إليكم الرواية كما في تفسير الإمام الطبري، قال الإمام الطبري:

(حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنِ الْأَحْوَصِ بن حَكِيمٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بن حَبِيبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الله بن مَسْعُودٍ، قَالَ: «إِنَّ الله أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ: حَلَالٍ، وَحَرَامٍ، وَمُحْكَمٍ، وَمُتَشَابِهٍ، وَأَمْثَالٍ، فَأَحِلَّ الْحَلَالَ وَحَرِّمِ الْحَرَامَ، وَاعْمَلْ بِالْمُحْكَمِ، وَآمِنْ بِالْمُتَشَابِهِ، وَاعْتَبِرْ بِالْأَمْثَالِ»)[1].

قلتُ: هذه الرواية لا تَثْبُت ولا تصح، والاستدلال بها فاسد، وبيان ذلك في أربعة أجوبة:

الجواب الأول:

هذه الرواية لا تَثْبُت ولا تصح عن ابن مسعود ﵁؛ لأن مدارها على الأحوص بن حكيم، وإليكم بعض تصريحات أئمة الحديث بتجريحه:

١ - قال الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ): (الأحوص بن حكيم

(١) جامع البيان (١/ ٣٠).

ليس بقوي؛ مُنْكَر الحديث)[١].

٢ - **وقال الإمام يحيى بن معين (١٥٨ - ٢٣٣هـ)**: (الأحوص بن حكيم بن عمير لا شيء)[٢].

وقال أيضا: (الأحوص بن حكيم ليس بثقة ولا مأمون)[٣].

٣ - **وقال الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ)**: (الأحوص بن حكيم لا يُرْوَى حديثه)[٤].

٤ - **وقال الإمام النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ) في كتابه «الضعفاء والمتروكين»**: (الأحوص بن حكيم بن عمير ضعيف)[٥].

٥ - **وقال الحافظ ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ) في كتابه «المجروحين»**: (الأحوص بن حكيم .. يروي المناكير عن المشاهير .. تركه يحيى القطان وغيره)[٦].

٦ - **وذكره أبو نعيم الأصفهاني (٣٣٦ - ٤٣٠هـ) في كتابه «الضعفاء» وقال**: (الأحوص بن حكيم .. قال علي بن المديني: لا يُكْتَب حديثه)[٧].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٧).

(٣) من كلام أبي زكريا في الرجال (ص٤٧).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٧).

(٥) الضعفاء والمتروكين (ص٢٠).

(٦) المجروحين (١/ ١٧٥).

(٧) الضعفاء (ص٦٣).

الجواب الثاني:

هذه الرواية – مع عدم صحتها – ليست من قول النبي ﷺ، بل هي مروية عن ابن مسعود ﷺ، فلا يصح أنْ تُعَارَض بها الروايات الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ.

الجواب الثالث:

إذا كان هذا الرافضي الضال لا يهتم بصحة الروايات أو ضعفها، وهل رواها الثقات؟ أَمْ لا؟ فلماذا لم يذكر الرواية التي ذكرها الإمام الطبري قبل هذه بصفحة واحدة، وفيها يروي ابن مسعود ﷺ عن رسول الله ﷺ أن القرآن نزل على سبعة أحرف؟!

قال الإمام الطبري: (فَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ، وَعَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»)[1].

الجواب الرابع:

أن رواية ابن مسعود – في الأحرف الخمسة – لا تعارض حديث نزول القرآن على سبعة أحرف؛ لأن رواية ابن مسعود تتكلم عن تنوع الموضوعات التي تناولها القرآن الكريم: حلال وحرام وأمثال ... إلخ.

أما حديث الأحرف السبعة فيتكلم عن نزول نفس الآية بحروف مختلفة؛ لمراعاة

---

(١) جامع البيان (١/ ٣٠).

اختلاف أَلْسِنة القبائل العربية ولهجاتها، كما في قصة عمر وهشام (انظر تفصيل هذه القصة في كتابنا الأول «كشف أكاذيب القسيس حول القرآن الكريم»، ص٦٠).

وفي ذلك يقول الإمام القاسم بن سلام (١٥٠ - ٢٢٤هـ) في كتابه «فضائل القرآن»: (تِلْكَ الْأَحَادِيثُ إِنَّمَا هِيَ نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ. وَالأَحْرُفُ لا مَعْنَى لَهَا إِلَّا اللُّغَاتُ . مَعَ أَنَّ تَأْوِيلَ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا بَيِّنٌ فِي الْحَدِيثِ نَفْسِهِ.أَلَا تَرَى أَنَّ عُمَرَ قَالَ: «سَمِعْتُ هِشَامَ بن حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُ»؟ فَكَذَلِكَ حَدِيثُ أُبَيِّ بن كَعْبٍ حِينَ اخْتَلَفَ هُوَ وَغَيْرُهُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَمِنْهُ اخْتِلَافُ عَبْدِ الله مَعَ غَيْرِهِ، وَمِثْلُهُ حَدِيثُ عَمْرِو بن الْعَاصِ. أَفَلَسْتَ تَرَى اخْتِلافَهُمْ إِنَّمَا كَانَ فِي الْوُجُوهِ وَالْحُرُوفِ الَّتِي تُفَرِّقُ فِيهَا الْأَلْفَاظُ؟ فَأَمَّا التَّأْوِيلُ فَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهِ)[1]. انتهى

وقال الإمام الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) في تفسيره «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»: (وَالسَّبْعَةُ الْأَحْرُفُ هُوَ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُ الْأَلْسُنُ السَّبْعَةُ .. وَالدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» إِنَّمَا هُوَ أَنَّهُ نَزَلَ بِسَبْعِ لُغَاتٍ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا مِنَ الرِّوَايَاتِ الثَّابِتَةِ عَنْ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ، وَعَبْدِ الله بن مَسْعُودٍ، وَأُبَيِّ بن كَعْبٍ، وَسَائِرِ مَنْ قَدْ قَدَّمْنَا الرِّوَايَةَ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ - أَنَّهُمْ تَمَارَوْا فِي الْقُرْآنِ، فَخَالَفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي التِّلَاوَةِ دُونَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي، وَأَنَّهُمُ احْتَكَمُوا فِيهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَقْرَأَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ صَوَّبَ جَمِيعَهُمْ فِي قِرَاءَتِهِمْ عَلَى اخْتِلَافِهَا، حَتَّى ارْتَابَ بَعْضُهُمْ لِتَصْوِيبِهِ إِيَّاهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ، لِلَّذِي ارْتَابَ مِنْهُمْ، عِنْدَ تَصْوِيبِهِ جَمِيعَهُمْ: «إِنَّ الله أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى

---

(١) فضائل القرآن (ص٣٤٦).

سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَمَارِيَهُمْ - فِيمَا تَمَارَوْا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ - لَوْ كَانَ تَمَارِيًا وَاخْتِلَافًا فِيمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ تِلَاوَاتُهُمْ مِنَ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكَانَ مُسْتَحِيلًا أَنْ يُصَوِّبَ جَمِيعَهُمْ ﷺ وَيَأْمُرَ كُلَّ قَارِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يَلْزَمَ قِرَاءَتَهُ فِي ذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَدْ أَمَرَ بِفِعْلِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ وَفَرْضِهِ فِي تِلَاوَةِ مَنْ دَلَّتْ تِلَاوَتُهُ عَلَى فَرْضِهِ، وَنَهَى عَنْ فِعْلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ وَزَجَرَ عَنْهُ فِي تِلَاوَةِ الَّذِي دَلَّتْ تِلَاوَتُهُ عَلَى النهي وَالزَّجْرِ عَنْهُ .. وَذَلِكَ مِنْ قَائِلِهِ - إِنْ قَالَهُ - إِثْبَاتُ مَا قَدْ نَفَى الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْ تَنْزِيلِهِ وَحُكْمِ كِتَابِهِ، فَقَالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ «النساء: ٨٢» وَفِي نَفْيِ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ ذَلِكَ عَنْ حُكْمِ كِتَابِهِ، أَوْضَحُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُنَزِّلْ كِتَابَهُ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ، إِلَّا بِحُكْمٍ وَاحِدٍ مُتَّفِقٍ فِي جَمِيعِ خَلْقِهِ، لَا بِأَحْكَامٍ فِيهِمْ مُخْتَلِفَةٍ)[1]. انتهى

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١/ ٢٠-٢١).

رواية عشرة أَحْرُف

قال الشيعي الرافضي الخبيث: (عشرة أحرف: كنز العمال: «أنزل القرآن على عشرة أحرف: بشير ونذير، وناسخ ومنسوخ، وعظة ومثل، ومحكم ومتشابه، وحلال وحرام»). انتهى

وقال في الهامش: (كنز العمال «ج،٢ ص ١٦، ح ٢٩٥» السجزي عن علي). انتهى

قلتُ: هذه الرواية لم تَثْبُت ولم تصح، والاستدلال بها فاسد، وإليكم تفصيل ذلك:

الجواب الأول:

هذه الرواية لم تَثْبُت ولم تصح؛ وإليكم ما جاء في «كنز العمال»:

(«أنزل القرآن على عشرة أحرف: بشير ونذير، وناسخ ومنسوخ، وعظة ومثل، ومحكم ومتشابه، وحلال وحرام» . السجزي في «الإبانة» عن علي)[1]. انتهى

قلتُ: فالذي روى هذه الرواية هو الإمام السجزي، وقد حكم الإمام السجزي - نفسه - بضعف هذه الرواية.

قال الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) في كتابه «جمع الجوامع»: («أنزل القرآن على عشرة أحرف: بشير ونذير، وناسخ ومنسوخ، وعظة ومثل، ومحكم ومتشابه، وحلال وحرام» أبو نصر السجزى عن عليٍّ، وقال: إسناده ليس

(١) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (٢/ ٩)، تأليف: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود عمر.

بالقوى)[١]. انتهى

الجواب الثاني:

أن هذه الرواية - مع عدم صحتها - ليست من قول النبي ﷺ، بل هي مروية عن علي ﷺ، فلا يصح أنْ تُعَارَض بها الروايات الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ.

الجواب الثالث:

أن رواية علي - في الأحرف العشرة - لا تعارض حديث نزول القرآن على سبعة أحرف؛ لأن رواية علي ﷺ تتكلم عن تنوع الموضوعات التي تناولها القرآن الكريم: حلال وحرام وأمثال ... إلخ.

أما حديث الأحرف السبعة فيتكلم عن نزول نفس الآية بحروف مختلفة؛ لمراعاة اختلاف أَلْسِنة القبائل العربية ولهجاتها، كما في قصة عمر وهشام، وقد نقلنا كلام الإمام الطبري والقاسم بن سلام في ذلك في الجواب الرابع عن رواية «خمسة أحرف» (ص: ٢٤٩-٢٥٠).

---

(١) جمع الجوامع (٢/ ١١٥) المعروف بـ «الجامع الكبير»، الناشر: الأزهر الشريف، مطبعة: دار السعادة للطباعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

رواية ثلاثة أَحْرُف

قال الرافضي الخبيث: (ثلاثة أحرف: المستدرك على الصحيحين: «عن سمرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: أنزل القرآن على ثلاثة أحرف»). انتهى كلامه.

قلتُ: هذه الرواية لها أربعة طُرُق، كلها مَعْلولة وأسانيدها مُظْلمة، ظلمات بعضها فوق بعض، وإليكم تفصيل ذلك:

الطريق الأول:

جاء في «المستدرك على الصحيحين» للحاكم، من طريق عَفَّان بن مُسْلِم، قال: (حدثنا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، حدثنا قَتَادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ»)[1].

هذه الرواية باطلة، لا تصح، فهي رواية معلولة بأربع عِلَل، كل عِلَّة – بمفردها – تكفي لِرَدِّ هذه الرواية، وإفساد الاستدلال بها.

وإليكم تفصيل ذلك:

العِلَّة الأولى:

وجود انقطاع في الإسناد بين قتادة والحسن، فقتادة مشهور بأنه مُدَلِّس، ولم يُصَرِّح بأنه سمع الحسن، وإنما قال: «عن الحسن»، ولَمْ يَقُل: «سمعت الحسن»، أو«حدثني الحسن» أو أَيَّة صيغة تفيد أنه سمعه دُون واسطة بينهما.

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٢٤٣).

فقد يكون سمع الخبر من راوٍ كذاب أو ضعيف، وأخفاه فلم يذكر اسمه، فالرواية ضعيفة كما هو مُقَرَّر في عِلْم مصطلح الحديث.

قال الإمام صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (قتادة بن دعامة السدوسي أحد المشهورين بالتدليس)[١].

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه «طبقات المدلسين»: (قتادة بن دعامة.. مشهور بالتدليس، وَصَفَه به النسائي وغيره)[٢].

وقال الحافظ ابن الصلاح في كتابه «صيانة صحيح مسلم»: (المدَلِّس لا يُحْتَج مِنْ حديثه إلا بما قال فيه: «حدثنا» أو غيره من الألفاظ المبَيِّنَة لسماعه)[٣]. انتهى

العِلَّة الثانية:

وجود انقطاع في الإسناد بين الحسن وسمرة، فالحسن البصري مشهور بأنه مُدَلِّس، ولم يُصَرِّح بأنه سمع سمرة، وإنما قال: «عن سمرة»، ولَـمْ يَقُل: «سمعت سمرة»، أو«حدثني سمرة» أو أيَّة صيغة تفيد أنه سمعه دُون واسطة بينهما.

وإليكم بعض تصريحات أئمة الحديث بذلك:

١ - الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (٣٢١ - ٤٠٥هـ) صاحب «المستدرك» الذي أخذ منه الرافضي هذه الرواية واحتج بكلامه:

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٥٤).

(٢) طبقات المدلسين (ص٤٣).

(٣) صيانة صحيح مسلم (ص٢٢٤).

قال في كتابه «معرفة علوم الحديث»: (الْجِنْسُ الرَّابعُ مِنَ الْـمُدَلِّسِينَ: قَوْمٌ دَلَّسُوا أَحَادِيثَ رَوَوْهَا عَنِ الْـمَجْرُوحِينَ، فَغَيَّرُوا أَسَامِيَهُمْ وَكُنَاهُمْ؛ كَيْ لَا يُعْرَفُوا .. أَخْبَرَنِي عَبْدُ الله بن مُحَمَّدِ بن حَمَوَيْهِ الدَّقِيقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بن أَبِي عُثْمَانَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَلَفُ بن سَالِمٍ، قَالَ: «سَمِعْتُ عِدَّةً مِنْ مَشَايِخِ أَصْحَابِنَا، تَذَاكَرُوا كَثْرَةَ التَّدْلِيسِ وَالْـمُدَلِّسِينَ، فَأَخَذْنَا فِي تَمْيِيزِ أَخْبَارِهِمْ، فَاشْتَبهَ عَلَيْنَا تَدْلِيسُ الْحَسَنِ بن أَبِي الْحَسَنِ، وَإِبْرَاهِيم بن يَزِيدَ النَّخَعِيّ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ كَثِيرًا مَا يُدْخِلُ - بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّحَابَةِ - أَقْوَامًا مَجْهُولِينَ، وَرُبَّمَا دَلَّسَ عَنْ مِثْلِ عُتَيِّ بن ضَمْرَةَ، وَحُنَيْفِ بن الْـمُنْتَجِبِ، وَدَغْفَلِ بن حَنْظَلَةَ، وَأَمْثَالِهِمْ»)[1]. انتهى

٢ - الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ):

قال في كتابه «تذكرة الحفاظ»: (الحسن بن أبي الحسن يسار الإمام شيخ الإسلام أبو سعيد البصري.. هو مدلس؛ فلا يُحْتَجّ بقوله «عن» فيمن لم يُدركه، وقد يُدَلِّس عَمَّن لَقِيَهُ، ويُسْقِط مَنْ بَيْنَهُ وبَيْنَه)[2]. انتهى

٣ - صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ):

قال في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (تمام الفائدة هنا بذكر أسماء المدلسين .. وهم مرتبون على حروف المعجم .. «٩» الحسن بن أبي الحسن البصري من المشهورين بذلك)[3]. انتهى

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٠٧).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ٧١-٧٢).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص١٠٤-١٠٥).

٤ - أبو الوفا الحلبي سبط ابن العجمي (٧٥٣ - ٨٤١ هـ):

قال في كتابه «التبيين لأسماء المدلسين»: (الحسن بن أبي الحسن البصري من المشهورين بالتدليس)(١). انتهى

٥ - ولي الدين أبو زرعة العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦ هـ):

قال في كتابه «المدلسين»: (الحسن بن أبي الحسن البصري من المشهورين بالتدليس). انتهى

٦ - الحافظ ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣- ٨٥٢هـ):

قال في كتابه «فتح الباري» في أحد الأحاديث: (رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَة أخرجهَا أَصْحَاب السّنَن الثَّلَاثَة، وابن خُزَيْمَة، وابن حِبَّانَ، وَلَهُ عِلَّتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ مِنْ عَنْعَنَةِ الْحَسَنِ)(٢). انتهى

قلتُ: وهذا يُبَيِّن خطأ قول الحاكم في «المستدرك»: (قَدِ احْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِرِوَايَةِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ). انتهى

قال الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٢٩٥٨»: (البخاري إنما احتج بروايته التي صَرَّح فيها بالتحديث، فَتَنَبَّه). انتهى

---

(١) التبيين لأسماء المدلسين (ص ٦٣).

(٢) فتح الباري (٢/ ٣٦٢).

العِلَّة الثالثة:

وجود اضطراب في مَتْن هذه الرواية، فهذه الرواية رواها عفان عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، بلفظ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ».

بينما رواها الثقة الثَّبْت بَهْز بن أسد عن حماد، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بلفظ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ».

قال الإمام أحمد بن حنبل: (بهز بن أسد إليه المنتهى في التَّثَبُّت)[١].

وقال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»: (بهز بن أسد .. ثقة ثَبْت)[٢].

وقال في كتابه «تهذيب التهذيب»: (بهز بن أسد .. قال العجلي: «.. ثقة ثبت في الحديث رجُل صالح، صاحب سُنة، وهو أَثْبَت الناس في حماد بن سلمة)[٣]. انتهى

وقال الإمام الذهبي في «الكاشف»: (بهز بن أسد .. حُجة إمام)[٤]. انتهى

وقال الإمام الذهبي أيضًا في «تذكرة الحفاظ»: (بهز بن أسد الحافظ الـمُتْقِن)[٥].

قلتُ: والاضطراب في هذه الرواية من حماد بن سلمة، فعفان ثقة، وبهز ثقة،

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣١).

(٢) تقريب التهذيب (ص١٢٨).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٤٣٦).

(٤) الكاشف (١/ ٢٧٦).

(٥) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٤١).

لكن حماد بن سلمة كان يُخْطِئ، وإليكم تصريحات كبار أئمة الحديث بذلك:

١ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ):

قال الإمام جمال الدين يوسف بن عبد الهادي (٨٤٠ - ٩٠٩ هـ) في كتابه «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم»: (قال محمد بن يحيى النيسابوري: قلت لأبي عبد الله في بعض حديث حماد: صحيح؟ وذكرت له خطأه، فقال: إن حماد بن سلمة يخطئ، وأومأ بيده خطأ كثيرًا، ولم يَرَ بالرواية عنه بأسًا)[١]. انتهى

٢ - الإمام يحيى بن معين (١٥٨ - ٢٣٣ هـ):

رُوي عن الإمام يحيى بن معين أنه قال: (حماد بن سلمة كان يُخطئ)[٢]. انتهى.

٣ - الإمام محمد بن سعد (١٦٨-٢٣٠ هـ):

قال في كتابه «الطبقات الكبرى»: (حَمَّادُ بن سَلَمَةَ ثِقَة كَثِير الْحَدِيثِ، وَرُبَّمَا حَدَّثَ بِالْحَدِيثِ الْـمُنْكَرِ)[٣]. انتهى

٤ - الإمام يعقوب بن شيبة (١٨٢-٢٦٢هـ):

قال: (حماد بن سلمة ثقة، في حديثه اضطراب شديد، إلا عن شيوخ .. منهم:

---

(١) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص٤٥).

(٢) رواه الحافظ ابن حبان في كتابه «المجروحين، ١/ ٣٢» بإسناده عن يحيى بن معين، وحكى الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ٧/ ٤٥٧» قصة ابن معين التي تضمنت هذا القول ، ثم قال: (هَذِهِ حِكَايَةٌ مُنقَطِعَةٌ). انتهى

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٢).

ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار)[١]. انتهى

٥ - **الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ):**

صرح الحافظ ابن حبان بأن حماد بن سلمة يُخطئ كثيرًا ، حيث قال في مقدمة صحيحه: (كَأَنَّا جئنا إلى حماد بن سلمة فمثلناه وقلنا لمن ذب عمن ترك حديثه: لِمَ استحق حماد بن سلمة ترك حديثه؟ .. إن قال: حماد قد كثر خطؤه..، قلنا له: إن الكثرة اسم يشتمل على معان شتى، ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه ، فإذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه، استحق مجانبة روايته. وأما مَن كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط؛ مثل شريك وهشيم وأبي بكر بن عياش وأضرابهم، كانوا يخطئون فيكثرون .. وحماد واحد من هؤلاء)[٢]. انتهى

٦ - **الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (٣٢١ - ٤٠٥هـ) صاحب «المستدرك»** الذي أخذ منه الرافضي هذه الرواية واحتج بكلامه:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَاكِمُ: (قَدْ قِيلَ فِي سُوءِ حِفْظِ حَمَّادِ بن سَلَمَةَ، وَجَمْعِهِ بَيْنَ جَمَاعَةٍ فِي الإِسْنَادِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُخَرِّجْ لَهُ مُسْلِمٌ فِي الأُصُولِ، إلا مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ ثَابِتٍ)[٣].

قلتُ: فهذا فيه رَدٌّ على ما تَعَلَّق به الرافضي من كلام الحاكم في «المستدرك» حين قال: (احْتَجَّ مُسْلِمٌ بِأَحَادِيثِ حَمَّادِ بن سَلَمَةَ).

---

(١) نقله عنه الإمام ابن رجب في «شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٨١»، تحقيق: د. همام سعيد.

(٢) صحيح ابن حبان (١/ ١٥٤).

(٣) نقله عنه الإمام الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٦)، الناشر: مؤسسة الرسالة.

فها هو الحاكم نَفْسه يَنْقُض كلامه هذا ويصرح بأن الإمام مسلم لم يحتج بأحاديث حماد بن سلمة إلا ما رواه عن ثابت فقط.

٧ - الإمام أبو بكر البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨هـ):

قال في كتابه «معرفة السنن والآثار»: (حَمَّادُ بن سَلَمَةَ سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمْرِهِ؛ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ مَا يُخَالِفُهُ فِيهِ الْحُفَّاظُ)[١]. انتهى

وقال أيضًا في كتابه «السنن الكبرى»: (حَمَّادُ بن سَلَمَةَ سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمْرِهِ، فَالْحُفَّاظُ لَا يَحْتَجُّونَ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ عَنْ قَيْسِ بن سَعْدٍ خَاصَّةً وَأَمْثَالِهِ)[٢]. انتهى

٨ - الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ):

قال في كتابه «الكاشف»: (حماد بن سلمة .. هو ثقة صدوق يَغْلط)[٣]. انتهى

وقال الإمام الذهبي أيضا في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (لَهُ أَوهَامٌ فِي سَعَةِ مَا رَوَى)[٤]. انتهى

وقال الإمام الذهبي أيضًا بعد أنْ ذَكَر حديثًا لحماد بن سلمة: (لَمَّا طَعَنَ فِي السِّنِّ

(١) معرفة السنن والآثار (١/ ٤١٤)، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - بدون، الطبعة: بدون، تحقيق: سيد كسروي .

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٩٤).

(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٣٤٩)، تأليف: أبي عبد الله الذهبي ، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو - جدة، ١٩٩٢م.

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٩٤).

سَاءَ حِفْظُه، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحتَجّ بِهِ البُخَارِيُّ، وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَاجْتَهَدَ فِيهِ، وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ ثَابِتٍ مِمَّا سَمِعَ مِنْهُ قَبْل تَغَيُّرِهِ .. فَالاحتِيَاطُ أَنْ لاَ يُحْتَجّ بِهِ فِيمَا يُخَالِفُ الثِّقَاتِ، وَهَذَا الحَدِيثُ مِنْ جُمْلَتِهَا)[١]. انتهى

العِلَّة الرابعة:

هذه الرواية مُنْكَرَة؛ لأنها تخالف الأحاديث الصحيحة الثابتة في «صحيح البخاري»[٢] و«صحيح مسلم»[٣] من طريق الثقات عن رسول الله ﷺ أنه قال:

«إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ».

لذلك ذكر الإمام الحافظ أبو أحمد بن عَدِي هذه الرواية في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» ضمن الروايات التي أنكَرَها أئمة الحديث على حماد بن سلمة، فقال:

(حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ رسول الله ﷺ، قَالَ: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ لا أَعْلَمُ يَرْوِيهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ غَيْرُ حَمَّادِ بن سَلَمَةَ، وَقَالَ: «عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ» وَلَمْ يَقُلْهُ غَيْرُهُ)[٤]. انتهى

وقد قال الإمام ابن عَدِي في مقدمة كتابه هذا: (ذَاكِرٌ فِي كِتَابِي هَذَا كُلَّ مَنْ ذُكِرَ

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١).

(٢) صحيح البخاري (حديث رقم: ٢٢٨٧).

(٣) صحيح مسلم (حديث رقم: ٨١٨).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٦٢).

بضربٍ مِنَ الضَّعْفِ، ومَنِ اخْتُلِفَ فيهم .. وَذَاكِرٌ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ مِمَّا رَوَاهُ مَا يُضَعَّفُ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ يَلْحِقُه - بِرِوَايَتِهِ لَهُ- اسْمُ الضَّعْفِ). انتهى

وقال القاسم بن سلام في كتابه «فضائل القرآن»: (حَدَّثَنا عَفَّانُ، عَنْ حَمَّادِ بن سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ، عَنِ النَّبِي ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ»، وَلا نَرَى الْمَحْفُوظَ إِلا السَّبْعَةَ، لأَنَّهَا الْمَشْهُورَةُ)(١).

قلتُ: فقد صرح الأئمة بأن رواية «ثلاثة أحرف» مُنْكَرة، أما رواية «سبعة أحْرُف» فهي المحفوظة التي رواها الثقات.

الطريق الثاني:

جاء في «مسند البزار»: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بن يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي - يُوسُفُ بن خَالِدٍ - قَالَ: حدثنا جَعْفَرُ بن سَعْدِ بن سَمُرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بن سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ بن سَمُرَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى بَنِيهِ: ..)، فذكر رواية، إلى أنْ قال:

(وَبِإِسْنَادِهِ: أَنَّ رسول الله ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَقْرَأَ الْقُرْآنَ كَمَا أَقْرَأَنَاهُ، وَقَالَ: «أُنْزِلَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ ..»)(٢).

قلتُ: هذا إسناد مُظلم، ظلمات بعضها فوق بعض؛ امتلأ بالعلل، فهو من طريق المتهمين بالكذب والضعفاء والمجاهيل!!

---

(١) فضائل القرآن (ص٣٣٩).

(٢) مسند البزار (١٠/ ٤٤٨-٤٥٠)، البحر الزخار (مسند البزار)، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو البزار، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة، الطبعة: الأولى -١٤٢٤هـ، تحقيق: عادل سعد.

فهذه الرواية رواها: رجُل ضعيف، عن كذاب، عن مجهول، عن مجهول، عن مجهول!!

وإليكم تفصيل ذلك:

العِلَّة الأولى:

في هذا الإسناد خَالِدُ بن يُوسُفَ بن خالد، يرويه عن أبيه يوسف بن خالد، وإليكم بيان حاله:

قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: (خالد بن يوسف بن خالد السمتي البصري: أما أَبُوه فَهَالِك، وأمَّا هو فضعيف)[1]. انتهى

وقال أيضًا الإمام الذهبي في كتابه «المغني في الضعفاء»: (خالد بن يوسف السمتي فيه تضعيف، وأَبُوه يوسف ساقِط)[2]. انتهى

العِلَّة الثانية:

هذا الحديث رواه خالد بن يوسف عن أبيه يوسف بن خالد، وهو متهم بالكذب، وإليكم تصريحات أهل الحديث:

١ - **الإمام ابن عَدِي (٢٧٧ - ٣٦٥هـ): قال في كتابه «الكامل في ضعفاء**

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢/ ٤٣٦).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ٢٠٧).

الرجال»: (يوسف بن خالد .. كان من أصحاب أبى حنيفة، وقد أَجْمَع على كَذِبه أَهْل بلده)[١]. انتهى

٢ - **الإمام يحيى بن معين (١٥٨ - ٢٣٣هـ)**: قال: (يوسف بن خالد السمتي كذاب زنديق، لا يُكتب حديثه).

وقال أيضًا: (كذاب خبيث عدو الله، رجُل سوء)[٢].انتهى

٣ - **الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ)**: سُئل عن يوسف بن خالد، فقال: (أَنْكَرت قول يحيى بن معين فيه: «إنه زنديق» حتى حُمِل إِلَيَّ كتاب قد وَضَعَه في التجهم بابًا بابًا يُنْكِر الميزان في القيامة، فَعَلِمْتُ أنَّ يحيى بن معين كان لا يتكلم إلا على بصيرة وفَهْم)[٣]. انتهى

٤ - **الإمام أبو عبد الرحمن النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ)**: قال في كتابه «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد»: (يوسف بن خالد السمتي كذاب)[٤]. انتهى

٥ - **الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ)**: قال في كتابه «المجروحين»: (يوسف بن خالد .. كان يَضَع الحديث على الشيوخ، ويقرأ عليهم، ثم يرويها عنهم، لا تحل الرواية عنه بحيلة ولا الاحتجاج به بحال)[٥]. انتهى

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٦١).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٢١).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٢١).

(٤) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد (ص١٢٤)، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الوعي - حلب - ١٣٦٩هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم.

(٥) المجروحين (٣/ ١٣١).

العِلَّة الثالثة:

في هذا الإسناد جعفر بن سعد، وإليكم بيان حاله:

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب»: (جعفر بن سعد بن سمرة .. قال ابن حزم: «مجهول». وقال عبد الحق في «الأحكام»: «ليس ممن يُعتمد عليه». وقال ابن عبد البر: «ليس بالقوي». وقال ابن القطان: «ما مِن هؤلاء مَن يُعْرَف حاله - يعني جعفر وشيخه وشيخ شيخه»)[1]. انتهى

العِلَّة الرابعة:

في هذا الإسناد خبيب بن سليمان، وإليكم بيان حاله:

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»: (خبيب - بموحدتين مصغر - ابن سليمان .. مجهول)[2].

وقال الحافظ ابن حجر- أيضًا - في كتابه «تهذيب التهذيب»: (خبيب بن سليمان بن سمرة .. قال ابن حزم: «مجهول». وقال عبد الحق: «ليس بقوي». وقرأتُ بخط الذهبي: «لا يُعْرَف»)[3]. انتهى

وقال الإمام الذهبي في كتابه «المغني في ضعفاء الرجال»: (جعفر بن سعد بن سمرة: عن ابن عمه خبيب في الزكاة، قال ابن حزم: مجهولان)[4].

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٨٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص١٩٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ١١٦).

(٤) المغني في ضعفاء الرجال (١/ ١٣٣).

وقال الإمام الذهبي - أيضًا - في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: (خبيب بن سليمان بن سمرة يُجْهَل حاله عن أبيه.

قال ابن القطان: «ما مِن هؤلاء مَن يُعْرَف حاله ..» .. وقال عبد الحق الأزدي: «خبيب ضعيف» .. وبكل حال هذا إسناد مظلم لا ينهض بِحُكم)[١]. انتهى

العِلَّة الخامسة:

في هذا الإسناد سليمان بن سمرة، وهو مجهول الحال.

وقد تَقَدَّم قول الإمام ابن القطان: (ما مِن هؤلاء مَن يُعْرَف حاله).

خلاصة دراسة الطريق الثاني:

هذه الرواية رواها: رجُل ضعيف، عن كذاب، عن مجهول، عن مجهول، عن مجهول!!

الطريق الثالث:

جاء في «المعجم الكبير» للإمام الطبراني، قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بن هَارُونَ، حَدَّثنا مَرْوَانُ بن جَعْفَرٍ السَّمُرِيُّ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ بن خُبَيْبٍ، عَنْ جَعْفَرِ بن سَعْدٍ، عَنْ خُبَيْبِ بن سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَمُرَةَ ﷺ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ رسول الله ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَقْرَأَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ كَمَا أَقْرَأَنَاهُ، وَقَالَ: «إِنَّهُ أُنْزِلَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ ..»)[٢].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٤٠٧-٤٠٨).

(٢) المعجم الكبير (٧/ ٢٥٤)، تأليف: سليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

قلتُ: وهذا أيضًا إسناد مُظْلم، ظلمات بعضها فوق بعض، فيه خمس عِلَل، وإليكم تفصيلها:

العِلَّة الأولى والثانية والثالثة:

في هذا الإسناد جَعْفَر بن سَعْدٍ، وخُبَيْب بن سُلَيْمَانَ، وسليمان بن سمرة، وقد تَبَيَّن حالهم عند كلامنا على الطريق الثاني.

العِلَّة الرابعة:

في هذا الإسناد مَرْوَانُ بن جَعْفَرٍ يروي عن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيمَ.

قال الإمام الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: (مروان بن جعفر .. له نُسْخَة مِن قراءته عَلَى محمد بن إبراهيم، فيها ما يُنْكَر، رواها الطبراني)[1]. انتهى

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ١٥٩)، الناشر: محمد أمين الخانجي، بمطبعة السعادة، الطبعة: الأولى/ ١٣٢٥هـ. وهو في طبعة «ميزان الاعتدال، ٦/ ٣٩٦»، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٦هـ، بلفظ: (له نُسْخَة مِن قراءة محمد بن إبراهيم، فيها ما يُنْكَر).

تنبيه مهم: قال ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل، ٨/ ٢٧٦»: (مروان بن جعفر .. سألت أبي عنه، فقال: صدوق صالح الحديث). انتهى

قلتُ: وهذا ليس توثيقًا لجعفر بن مروان، فـ «الصدوق» أو «صالح الحديث» ليس معناه – عند أبي حاتم الرازي – التوثيق بحيث يصلح للاحتجاج، وإنما «الصدوق» عند أبي حاتم هو من يُنْظَر في حديثه، أي أن حديثه لا يُقبل إلا بعد النظر فيه.

=

العِلَّة الخامسة:

في هذا الإسناد مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ بن خُبَيْبٍ، ليس ثقة.

قال الإمام الحافظ ابن حبان: (محمد بن إبراهيم بن خبيب .. لا يُعْتَبَر بما انفرد به من الإسناد)[1]. انتهى

قلتُ: وقد انفرد بهذا الإسناد، فلا يُعْتَبَر به؛ فلم يتابعه على هذا الإسناد إلا متهم بالكذب وبوضْع الحديث كذِبًا، وهو يُوسُفُ بن خَالِدٍ، وقد تَبَيَّنَ حاله عند كلامنا على الطريق الثاني.

=

فقد فَسَّرها ابن أبي حاتم هكذا؛ حيث قال في كتابه «الجرح والتعديل، ٢/ ٣٧»: (وَجَدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى.. إذا قيل له: إنه «صدوق» أو «محله الصدق» أَوْ «لَا بأس به» ، فهو ممن يُكْتَب حديثه ويُنْظَر فيه .. وإذا قيل: «صالح الحديث» فإنه يُكتب حديثه للاعتبار). انتهى

(١) الثقات (٩/ ٥٨).

الطريق الرابع:

جاء في كتاب «المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر أَحْمَد بن مَرْوَانَ الدِّينَوَرِيِّ، والذي روى كتاب «المجالسة» عن الدينوري هو الحسن بن إسماعيل الضَّرَّاب، قال:

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن مُلاعِبٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بن مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بن مَالِكٍ، عَنْ عُبَادَةَ، أَنَّ أُبَيًّا قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ»)[1].

قلتُ: هذه الرواية مُنْكَرَة، وإسنادها لا يصح، فهي معلولة بثلاث عِلَل، وإليكم تفصيل ذلك:

العِلَّة الأولى:

أحمد بن مروان الدينوري مُتَّهَم بِوَضْع الحديث كَذِبًا.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «لسان الميزان»: (أحمد بن مروان الدينوري المالكي صاحب «المجالسة» .. صَرَّح الدارقطني في «غرائب مالك» بأنه يَضَع الحديث، وروى مرة فيها عن الحسن الضراب، عنه .. حديث: «سبقت رحمتي غضبي» وقال: «لا يصح بهذا الإسناد، والمتهم به أحمد بن مروان، وهو عندي ممن كان يضع الحديث»)[2]. انتهى

---

(١) المجالسة وجواهر العلم (ص٢٥٤)، تأليف: أبي بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي، دار النشر: دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - ١٤٢٣هـ، الطبعة: الأولى.

(٢) لسان الميزان (١/ ٣٠٩).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن مسلمة وَثَّق أحمد بن مروان، لكن مسلمة هذا نَفْسه ليس بثقة، فلا يُؤخذ بقوله.

قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (مَسْلَمَةُ بن القَاسِمِ .. لَمْ يَكُنْ بثقةٍ. قَالَ ابْنُ الفَرَضِيِّ: سَمِعْتُ مَنْ ينسبُهُ إِلَى الكذبِ، وَقَالَ لِي مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن يَحْيَى بن مفرجٍ: لَمْ يَكُنْ كذَّابًا، بَلْ كَانَ ضَعِيفَ العقلِ)[1]. انتهى

وقال الإمام الذهبي - أيضًا - في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (مسلمة بن القاسم .. ضعيف)[2]. انتهى

العِلَّة الثانية:

الذي روى كتاب «المجالسة» عن الدينوري هو الحسن بن إسماعيل الضرَّاب، وقد ضَعَّفه الإمام الدارقطني.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «لسان الميزان»: (الحسن بن إسماعيل بن محمد .. الضَّرَّاب المصري .. سيأتي في ترجمة الحسن بن الليث ما يقتضي أن الدارقطني ضَعَّف الضرَّاب المذكور)[3]. انتهى

وفي الترجمة التي أشار إليها الحافظ ابن حجر ذَكَر رواية من طريق الحسن بن إسماعيل، عن علي بن عبد الله، عن رزق الله، عن الحسن بن الليث، عن أحمد بن

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ١١٢).

(٣) لسان الميزان (٢/ ١٩٧).

سليمان، عن مالك، ثم قال:

(قال الدارقطني: مَن دُون مالك في الإسناد ضعفاء كلهم)(١). انتهى

العِلَّة الثالثة:

هذه الرواية مُنْكَرَة؛ لأنها تخالف الرواية الصحيحة الثابتة في «صحيح مسلم» من طريق الثقات عن أُبي بن كعب ﷺ، عن رسول الله ﷺ أنه قال:

(يَا أُبَيُّ، أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنِ اقْرأ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي.

فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي.

فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ)(٢).

تنبيه:

أجاب الإمام أبو جعفر الطحاوي عن هذه الرواية في كتابه «مشكل الآثار»، قال: (قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَا قَدْ رَوَى عَنْهُ أُبَيُّ بن كَعْبٍ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ مِمَّا حَكَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ جُلُوسِ

(١) لسان الميزان (٢/ ٢٤٨). والظاهر أن الإمام الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) لَمْ يَطَّلِع على كلام لأحد الأئمة الْمُتَقَدِّمين في الْحُكْم على إسماعيل بن الحسن، فاجتهد وقال في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٦/ ٥٤١»: (الضَّرَّابُ الحَسَنُ بن إِسْمَاعِيلَ .. هُوَ رَاوِي كِتَابِ «الْمُجَالَسَةِ» للدِّينورِيِّ، وَلَمْ تبلُغْنَا أَخبارُهُ كَمَا فِي النَّفْسِ، وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ثِقَةٌ). انتهى

قلتُ: لكن الإمام الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) قد ضَعَّفه قبل ذلك بمئات السنين.

(٢) صحيح مسلم (١/ ٥٦١، حديث رقم: ٨٢٠).

جبْرِيل ﷺ عَنْ يَمِينِهِ، وَمِيكَائِيلَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنْ قَوْلِ جبْرِيلَ لَهُ: «اقْرَإِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ». وَمِنْ قَوْلِ مِيكَائِيلَ لَهُ: «اسْتَزِدْهُ». فَقَالَ: «اقْرَإِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ». حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ. فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ بَيْنَ إِطْلَاقِ عَدَدٍ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ يُعَلِّم ذَلِكَ النَّاسُ، وَيُخَاطِبُهُمْ بِهِ، لِيَقِفُوا عَلَى مَا كَانَ مِنْ رَحْمَةِ الله - عز وجل - لَهُمْ وَتَوْسِعَتِهِ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ، فَيَسْمَعُ سَمُرَةُ مِنْهُ الْحُرُوفَ الَّتِي كَانَ أَطْلَقَ حِينَئِذٍ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ عَلَيْهَا، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ لا أَكْثَرُ مِنْهَا، ثُمَّ مَضَى، ثُمَّ أَطْلَقَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى تَتِمَّةِ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَلَمْ يَسْمَعْ ذَلِكَ سَمُرَةُ، فَرَوَى مَا سَمِعَ، وَقَصَّرَ عَمَّا فَاتَهُ مِنْهَا مِمَّا قَدْ سَمِعَهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ قَدْ ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ، فَحَدَّثَ كُلُّ فَرِيقٍ مِنْهُ وَمِنْهُمْ عَنْ رسول الله ﷺ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ مِنْ ذَلِكَ)[1]. انتهى

---

(١) شرح مشكل الآثار (٨/ ١٣٦-١٣٧)، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٨هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

الباب الخامس

دراسة نَقْدِيَّة للروايات التي تزعم أن النبي ﷺ أجاز لأصحابه أن يُغَيِّروا ألفاظ الآية

الروايات التي تزعم أن النبي ﷺ أجاز لأصحابه أن يُغَيِّروا ألفاظ الآية

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ١/ ٢٦٧-٢٦٨»: (على معتقد علماء أهل السنة في معنى تلك الأحْرُف بإمكان المسلمين قراءة الآيات المباركة ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾ [القلم: ١-٣]. بهذه الصورة: «ن والقلم والذي يكتبون، ما أنت بنعمة إلهك بمخبول، وإن لك لثوابًا غير مقطوع»، فلا مانع من تغيير اللفظ شرط أن تكون الألفاظ مترادفة! فيا لله! كيف يجوزون هذا التلاعب والتحريف لكتاب الله عز وجل؟! ..

وبعبارة موجزة: إن مذهب أهل السنة في معنى الأحرف السبعة من تغيير الألفاظ وتبديلها بمرادفاتها يعني وبكل صراحة أن تحريف القرآن والتلاعب به ليس بالأمر الخطير؛ بل هو جائز شرعا بفتح الباب على مصراعيه لكل من استحسن لفظًا أو أعجبه مقطعٌ من كلام البشر يوافق معنى آية، فيتلاعب ويستحسن ويصبح القرآن مسرحا ومرتعا يقدّم فيه بين يدي الله ويُجتهد في ابتداع واختراع كلمات أخرى للآيات!). انتهى كلام الرافضي الخبيث.

قلتُ: إن من العجب العجاب أن نجد الشيعة الرافضة حَرَّفوا آيات القرآن الكريم كما هو معروف ومشهور عنهم، ثم يتهمون أصحاب رسول الله ﷺ وأهل السُّنَّة بتحريف القرآن!!

وصدق مَن قال: «رَمَتْني بدائها، وانْسَلَّت»!

وفيما يلي دراسة نَقْدِيَّة للروايات التي تزعم أن النبي ﷺ أجاز لأصحابه ذلك

الرواية الأولى

قال الإمام البيهقي في «السنن الكبرى»: (أنبأنا أَبُو مُحَمَّدِ بن يُوسُفَ، أنبأنا أَبُو سَعِيدِ بن الأَعْرَابِيِّ، حدثنا الحَسَنُ بن مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، قَالَ: حدثنا عَفَّانُ، حدثنا هَمَّامٌ، حدثنا قَتَادَةُ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بن يَعْمُرَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بن صُرَدَ، عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، قَالَ: قَرَأْتُ آيَةً، وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ قِرَاءَةً خِلافَهَا، فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَلَمْ تُقْرِئْنِي آيَةَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «بَلَى».

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَلَمْ تُقْرِئْنِيهَا كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «بَلَى، كِلاكُمَا مُحْسِنٌ مُجْمِلٌ».

قُلْتُ: مَا كِلانَا أَحْسَنَ، وَلا أَجْمَلَ، قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «يَا أُبَيُّ، أُقْرِئْتُ الْقُرْآنَ، فَقِيلَ لِي: عَلَى حَرْفٍ، أَمْ عَلَى حَرْفَيْنِ؟ فَقَالَ الْمَلَكُ الَّذِي مَعِي: عَلَى حَرْفَيْنِ. فَقُلْتُ: عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقِيلَ لِي: عَلَى حَرْفَيْنِ؟ أَمْ ثَلاثَةٍ؟ فَقَالَ لِيَ الْمَلَكُ الَّذِي مَعِي: عَلَى ثَلاثَةٍ. فَقُلْتُ: ثَلاثَةٌ. حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ، لَيْسَ فِيهَا إِلا شَافٍ كَافٍ، قُلْت: غَفُورٌ رَحِيمٌ، عَلِيمٌ حَلِيمٌ، سَمِيعٌ عَلِيمٌ، عَزِيزٌ حَكِيمٌ، نَحْوُ هَذَا، مَا لَمْ يَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ»)[1].

هذه الرواية مصدرها مجهول؛ للانقطاع بين قتادة ويحيى بن يعمر، وأراها من اختراع وتلفيق فِرْقة الشيعة الرافضة الضالة؛ لأسباب تتضح في نهاية هذا المبحث.

وهناك من اغتر بظاهر هذا الإسناد؛ فصححه، ثم ذهب البعض يفسر محتواه على غَيْر معناه الظاهر؛ بحيث يجعله متفقًا مع النصوص الصريحة الصحيحة القطعية

---

(١) السنن الكبرى (٢/ ٣٨٤).

الأخرى التي يعارضها المعنى الظاهر لهذه الرواية.

ولكن عند دراستنا لهذا الإسناد دراسة دقيقة فاحصة متأنية - مع دراسة سائر أسانيد وألفاظ هذه الرواية في الطرق الأخرى - سيتضح لنا أن هذه الرواية معلولة سندًا ومتنًا.

فهذه الرواية خطأ من جهة السند والمتن.

إن الذي يبعث على هذه الدراسة العميقة هو ما في ألفاظ هذه الرواية من نكارة شديدة جدا، فهذه الألفاظ المنكرة - التي سيأتي بيانها - لا يمكن أن تكون صدرت من أبي بن كعب ولا من رسول الله ﷺ؛ مما يدعونا إلى هذه الدراسة العميقة للإسناد؛ للوصول إلى الثغرة التي نَفذت منها مثل هذه الألفاظ الـمُنْكَرَة.

نعم، هذه الرواية - بهذا اللفظ - خطأ قَطْعًا كما سيأتي بيانه تفصيلًا؛ مما يشير إلى وجود ثغرة في الإسناد كانت هي مصدر هذا الخطأ.

أولا: بيان الخطأ في الإسناد:

جاء إسناد هذه الرواية هكذا: (أنبأنا أَبُو سَعِيدِ بن الأَعْرَابِيِّ، حدثنا الْحَسَنُ بن مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، قَالَ: حدثنا عَفَّانُ، حدثنا هَمَّامٌ، حدثنا قَتَادَةُ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بن يَعْمُرَ ..).

والخطأ نجده فيما جاء عن قتادة أنه قال: «حدثني يحيى بن يعمر».

فهذا خطأ؛ لأن قتادة ليس له سماع من يحيى بن يعمر.

قال الإمام أحمد بن حنبل: (لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ يَحْيَى بن يَعْمُرَ شَيْئًا)[1].

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٤١).

والإمام أحمد هو إمام أهل السُّنَّة، وهو إمام أئمة الجرح والتعديل، فهو شيخ البخاري ومسلم، وهو إمام عِلْم عِلَل الحديث.

وكان الإمام الشافعي يسأل الإمام أحمد عن صحة الأحاديث وضعفها، ويأخذ بقوله.

فهناك انقطاع في الإسناد بين قتادة ويحيى بن يعمر.

ويؤكد خطأ الراوي حين نقل عن قتادة أنه قال: «حدثني يحيى بن يعمر» ما يلي:

هذه الرواية قد رواها جَمْعٌ من كبار الرواة الثقات هكذا: (عن قتادة، عن يحيى بن يعمر)، ليس فيه سماع قتادة من يحيى.

قال الإمام أحمد في «المسند»: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يَحْيَى بن يَعْمَرَ ..

حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ يَحْيَى بن يَعْمَرَ .. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

حَدَّثَنَا عَبْد الله، حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بن خَالِدٍ الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بن يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ يَحْيَى بن يَعْمَرَ .. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ)[١].

وقال الإمام أبو داود في «السنن»: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بن يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يَحْيَى بن يَعْمَرَ ..)[٢].

---

(١) المسند (٥/ ١٢٤، أرقام: ٢١١٨٧-٢١١٨٩).

(٢) سنن أبي داود (حديث رقم: ١٤٧٧)، تأليف: سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر - -، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

قلتُ: فهؤلاء أربعة من كبار الرواة الثقات الحُفَّاظ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ، بَهْز بن أسد، هُدْبَةُ بن خَالِد، أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ. كل منهم روى عن همام هذه الرواية بلفظ: (عن قتادة، عن يحيى بن يعمر)، وليس فيها لفظ: «حَدَّثني» بين قتادة ويحيى بن يعمر.

وفي هامش هذه الصفحة – بالأسفل – ننقل لكم ما يوضح مكانة هؤلاء الحفاظ عند أئمة الحديث[1].

---

(١) الراوي الأول: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ (١٣٥-١٩٨هـ):

قال الحافظ ابن حبان في كتابه «الثقات، ٨/ ٣٧٣»: (عبد الرحمن بن مهدى .. كان من الحفاظ الْمُتْقِنين، وأهْل الورع في الدِّين).

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ، ١/ ٣٢٩»: (عبد الرحمن بن مهدى بن حسان: الحافظ الكبير، والإمام العَلَم الشَّهِير).

وقال في كتابه «سير أعلام النبلاء، ٩/ ١٩٣»: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِي .. الإِمَامُ، النَّاقِدُ، الْمُجَوِّدُ، سَيِّدُ الحُفَّاظِ).

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص ٣٥١»: (عبد الرحمن بن مهدي .. ثقة ثَبْتٌ، حافظٌ عارِفٌ بالرجال والحديث. قال ابن المديني: ما رأيت أَعْلَم منه).

الراوي الثاني: بَهْز بن أسد:

قال الإمام أحمد بن حنبل: (بهز بن أسد إليه الْـمُنْتَهَى في التَّثَبُّت). الجرح والتعديل (٢/ ٤٣١).

وقال الإمام أبو حاتم الرازي: (بهز بن أسد إمام صدوق ثقة). الجرح والتعديل =

=

(٢/ ٤٣١).

وقال الإمام الذهبي في «تذكرة الحفاظ، ١/ ٣٤١»: (بهز بن أسد الحافظ الْمُتْقِن).

الراوي الثالث: هُدْبَةُ بن خَالِدٍ (وُلِد ١٤٥هـ أو بعدها- ومات ٢٣٥هـ):

قال الإمام الحافظ ابن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال، ٧/ ١٣٩»: (هدبة بن خالد .. لا أعْرف له حديثا مُنْكَرًا فيما يرويه؛ وهو كثير، وقد وَثَّقه الناس، ورَوَى عنه الأئمة).

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ، ٢/ ٤٦٥»: (هدبة بن خالد .. الحافظ الصدوق مُحَدِّث البصرة .. شهد جنازة شُعبة صَبيًّا .. وَثَّقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال ابن عدي: «لا بأس به، ولا أعْرف له حديثًا مُنْكَرًا» .. هذا ابن عدي الذي أخذ عِلْم هدبة عن طائفةٍ كِبَارٍ عنه - يُصَرِّح بأنه لا يَعْرف له ما يُنْكَر، وهذا ابن مَعِين مَلِك الحفاظ يفصح بأنه ثقة).

الراوي الرابع: أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ (١٣٣-٢٢٧هـ):

قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٣٤٢»: (أَبُو الوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ هِشَامُ بن عَبْدِ المَلِكِ .. الإِمَامُ، الحَافِظُ، النَّاقِدُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ ..

قَالَ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ: أَبُو الوَلِيدِ مُتْقِنٌ .. أَبُو الوَلِيدِ اليَوْمَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ، مَا أُقَدِّمُ عَلَيْهِ اليَوْمَ أَحَدًا مِنَ المُحَدِّثِينَ ..

وَقَالَ أَحْمَدُ بن عَبْدِ اللهِ العِجْلِيُّ: أَبُو الوَلِيدِ بَصْرِيٌّ، ثِقَةٌ، ثَبْتٌ فِي الحَدِيثِ ..

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ - وَذَكَرَ أَبَا الوَلِيدِ - فَقَالَ: .. كَانَ إِمَامًا فِي زَمَانِهِ، جَلِيلًا عِنْدَ النَّاسِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبِي «أَبَا حَاتِمٍ» يَقُولُ: أَبُو الوَلِيدِ إِمَامٌ، فَقِيهٌ، عَاقِلٌ، ثِقَةٌ، حَافِظٌ).

وبذلك يتضح خطأ ما جاء في الإسناد التالي من لفظ «حدثني يحيى بن يعمر»:

(أنبأنا أَبو سَعِيدِ بن الأَعْرَابِيِّ، حدثنا الْحَسَنُ بن مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، قَالَ: حدثنا عَفَّانُ، حدثنا هَمَّامٌ، حدثنا قَتَادَةُ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بن يَعْمُرَ ..).

والسؤال الآن:

مَن مَصْدَر هذا الخطأ؟

والجواب: بدراسة الإسناد السابق وهو الذي جاء فيه الخطأ – نجد أن مصدر الخطأ له ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول:

أن يكون الخطأ من أبي سَعِيدِ بن الأَعْرَابِيِّ.

قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»: (أحمد بن محمد بن زياد أبو سعيد بن الأعرابي الإمام الحافظ الثقة .. له أوهام ..

قال الدارقطني في «غرائب مالك»: .. أخبرني أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي في كتابه إِلَيَّ بِخَطِّه: «حدثنا الحسين بن المثنى .. عن سمي، عن أنس رضي الله عنه، قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان، فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم».

قال الدارقطني: هذا وَهْمٌ قبيح، ولا يصح عن سمي عن أنس شيء، والوَهْم فيه مِن شَيْخِنا)[1]. انتهى

---

(١) لسان الميزان (١/ ٣٠٨).

قلتُ: فقد صَرَّح الإمام الدارقطني بأن مَصْدَر الوهم القبيح هو شيخه أبو سعيد بن الأعرابي، وقد ذَكَر له أوهامًا أخرى غير ذلك.

لذلك قال الحافظ ابن حجر: (أبو سعيد بن الأعرابي .. له أوهام).

الاحتمال الثاني:

أن يكون الخطأ من عفان (١٣٤-٢٢٠هـ)؛ فهو الراوي عن همام قوله: (حدثنا قتادة، حدثني يحيى بن يعمر).

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»: (عفان بن مسلم .. ثقة ثبت .. وربما وهم)[١].

وقال في كتابه «تهذيب التهذيب»: (قال المفضل الغلابي: ذُكِر له - يعني لابن معين - عفان وثبته، فقال: قد أَخَذْتُ عليه الخطأ في غَيْر حديث)[٢].

وقال الحافظ ابن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»: (ولا أَعْلم لعفان إلا أحاديث عن حماد بن سلمة وعن حماد بن زيد وعن غيرهما - أحاديث مراسيل؛ فَوَصَلَها، وأحاديث موقوفة؛ فَرَفَعَها. هذا مما لا يُنقصه؛ لأن الثقة - وإنْ كان ثقة - فلا بد فإنه يَهِمُ في الشيء بَعْد الشيء)[٣].

قلتُ: وفي روايتنا هنا نجد عفان قد خالف أربعة من كبار الحفاظ الثقات فيما يروونه جميعا عن همام عن قتادة، فَلَعَلَّ هذا كان من أوهامه وأخطائه القليلة.

---

(١) تقريب التهذيب (ص٣٩٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٧).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٨٥).

الاحتمال الثالث:

أن يكون الخطأ من همام نفسه؛ بأن يكون روى هذه الرواية للحفاظ الأربعة بصيغة «عن قتادة، عن يحيى بن يعمر»، ثم أخطا حين رواها لِـ «عفان» - وهو طريق أبي سعيد بن الأعرابي - بلفظ: «حدثنا قَتَادَةُ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بن يَعْمُرَ».

ومما يؤيد أن الخطأ من همام أنَّ حِفْظه سيئ، فإذا حَدَّث مِن حِفْظه، فإنه يغلط كثيرًا، وإنما يُعْتَمَد على ما يرويه من كتابه؛ وليس مِن حِفْظه. ثم إنه لَـمَّا أدْرَك ذلك في مرحلة متأخرة - أصبح يهتم بمراجعة كتابه إذا أرد أن يُحَدِّث الناس.

وكان عفان ممن سمع من همام قديمًا حين كان يُحَدِّث من حِفْظه دون مراجعة كتابه؛ فيغلط.

وإليكم تصريحات كبار أئمة الحديث التي تؤكد ذلك:

١ - قال الإمام يزيد بن زريع[1] (١٠١-١٨٢هـ): (همام إنْ أَخْرَج كُتُبه فصالِحَة، وحِفْظه لا يُساوي شيئًا)[2]. انتهى

---

(١) قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ٨/ ٢٩٨»: (يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ .. الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ مَعَ حَمَّادِ بن زَيْدٍ، وَعَبْدِ الوَارِثِ، وَمُعْتَمِرٍ، .. فَهَؤُلاَءِ العَشَرَةُ كَانُوا فِي زَمَانِهِم أَئِمَّةَ الحَدِيثِ بِالبَصْرَةِ .. قَالَ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ: كَانَ رَيْحَانَةَ البَصْرَةِ، مَا أَتْقَنَهُ وَمَا أَحْفَظَهُ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: ثِقَةٌ، إِمَامٌ..

وَقَالَ بِشْرٌ الحَافِي: كَانَ يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ مُتْقِنًا، حَافِظًا، مَا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُ مِثْلَهُ وَمِثْلَ صِحَّةِ حَدِيثِهِ. قَالَ يَحْيَى بن سَعِيدٍ القَطَّانُ: لَمْ يَكُنْ هَا هُنَا أَحَدٌ أَثْبتُ مِنْهُ).

(٢) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٣/ ١٣٤٣)، تأليف: سليمان بن =

وقال أيضًا: (همام حِفظه رديء، وكِتَابُه صالح)[١].

قلتُ: وقد كان يزيد بن زريع معاصِرًا لهمام، ومن أهل بلده «البصرة»، فهو مِن أَعْلم الناس به وبأحواله، وقد مات همام سنة (١٦٤-١٦٥هـ).

٢ - الإمام عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ (١٣٥-١٩٨هـ):

نَقَل الإمام العقيلي في كتابه «الضعفاء»: (كان عبد الرحمن بن مهدي يقول: «إذا حَدَّث همام مِن كِتَابه، فَهُو صحيح»)[٢].

وكذلك قال الحافظ ابن رجب في كتابه «شرح علل الترمذي»: (همام بن يحيى العوذي البصري: أحد الثقات المشهورين، قال يزيد بن زريع وعبد الرحمن بن مهدي: «كتابه صحيح، وحِفْظه ليس بشيء»)[٣]. انتهى

قلتُ: وقد كان همام من شيوخ الإمام عبد الرحمن بن مهدي، ومن أهل بلده، فهو من أعْلَم الناس به وبأحواله.

٣- الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ):

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل»: (سُئِل أبى عن همام وأبان العطار .. قال: «همام أحب إلَيَّ ما حَدَّث مِن كِتَابه، وإذا حَدَّث مِن حِفْظه

=

خلف أبي الوليد الباجي، نشر: دار اللواء- الرياض- ١٤٠٦هـ، ط: الأولى، تحقيق: د. أبي لبابة.

(١) تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٠٨).

(٢) ضعفاء العقيلي (٤/ ٣٦٧-٣٦٩).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٨).

فَهُمَا متقاربان في الحفظ والغلط»..

سألتُ أبي عن همام بن يحيى، فقال: «ثقة صدوق في حفظه شيء ..»)[١].

٤ - الإمام زَكَرِيَّا بن يَحْيَى السَّاجِيُّ (٢١٧-٣٠٧هـ):

قال في همام: (صدوق، سَيِّئ الحفظ، ما حَدَّث مِن كِتابه فهو صالح، وما حَدَّث مِن حِفْظه فَلَيْس بِشَيء)[٢].

٥ - الإمام ابن سعد (٢٣٠-١٦٨ هـ):

قال في كتابه «الطبقات الكبرى»: (همام بن يحيى ..كان ثقة، ربما غلط في الحديث)[٣].

٦ - الإمام عفان بن مسلم (١٣٤-٢٢٠هـ):

همام هو أحد شيوخ عفان، وكان عفان أحد شيوخ الإمام أحمد بن حنبل، وتصريحات عفان قد نقلها الإمام أحمد بن حنبل، وعَنْه نقلها ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه «العلل ومعرفة الرجال»، ونقل بعضها تلميذه أبو داود في كتابه «سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل»، ونقل بعضها أبو جعفر العقيلي في كتابه «الضعفاء».

قال عفان: (حَدَّثنا يومًا همام، فقُلْتُ له: إنَّ يزيد بن زريع حَدَّثنا عن سعيد، عن

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ٦١).

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٢).

قتاده - ذَكَر خِلاف ذلك الحديث - فذَهَب فَنَظَر في الكِتاب، ثم جاء فقال: «يا عفان، ألَا تراني أُخْطِئ وأنا لا أَعْلَم».

وكان همام إذا حَدَّثنا بِقُرْب عَهْده بالكتاب، فَقَلَّ ما كان يُخْطِئ)[١]. انتهى

وقال عفان أيضًا: (حَدَّثنا همام يَوْمًا بحديث، فَقِيلَ لَهُ فِيه، فَدَخَل فَنَظَر في كِتَابه، فقال: «ألَا أراني أُخْطِئ وأَنَا لا أَدْرِي؟!». فكان بَعْد يَتَعَاهَد كِتَابه)[٢].

وقال عفان أيضًا: (فكان همام لا يكاد يَرْجِع إلى كتابه، ولا يَنْظر فيه، وكان يخالف فَلا يَرْجع إلى كتابه، وكان يَكْره ذلك. ثُم رجع بَعْد، فَنَظَر في كُتبه، فقال: «يا عفان، كُنَّا نُخْطِئ كثيرًا؛ فنستغفر الله»)[٣]. انتهى

٧ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ):

قال الإمام أحمد بن حنبل: (مَن سمع مِن همام بآخِره فَهُو أَجْود، لأن همامًا كان في آخر عُمره أصابته زمانة، فكان يقرب عَهْده بالكتاب، فَقَلَّ ما كان يُخْطِئ)[٤].

وقال الإمام أبو داود: (سمعت أحمد يقول: سماع مَن سَمع مِن همام بآخِرة هو أصح، وذلك أنه أصابته مثل الزَّمانة، فكان يُحَدِّثهم مِن كِتَابه)[٥].

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٣٥٧، رقم: ٦٨٢).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (رقم: ٤٩١، ص ٣٣٥)، تحقيق: د. زياد محمد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى/ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٣) ضعفاء العقيلي (٤/ ٣٦٧-٣٦٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٣٥٧، رقم: ٦٨٢).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (رقم: ٤٩٠، ص ٣٣٥).

٨ - الإمام علي بن المديني (١٦١-٢٣٤هـ):

قال الإمام علي بن المديني: (سعيد أحفظهم عن قتادة، وشُعبة أَعْلَم بما يَسمع وما لم يَسمع، وهشام أروَى القوم، وهمام أَسْندهم إذا حَدَّث مِن كِتَابه، هُم هؤلاء الأربعة أصحاب قتادة)[١].

٩ - **الإمام ابن رجب الحنبلي:** قال في كتابه «شرح علل الترمذي»: (ومن هذا النوع أيضًا قَوْم ثقات لَـهُم كِتَاب صحيح، وفي حِفْظهم بَعْض شيء؛ فكانوا يُـحَدِّثون مِن حِفْظهم أحيانًا؛ فيغلطون، ويُـحَدِّثون أحيانًا مِن كُتُبِهم؛ فَيَضْبطون .. منهم: همام بن يحيى)[٢]. انتهى

١٠ - الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ):

نقل الحافظ ابن حجر كلام عفان الذي نقلناه سابقًا، ثم عَلَّق عليه قائلا: (وهذا يقتضي أنَّ حديث همام بآخره أصح ممن سمع منه قديما، وقد نَصَّ على ذلك أحمد بن حنبل)[٣]. انتهى

والسؤال الآن:

مَن مِن رواة هذا الحديث سمعه من همام في آخر حياة همام حين كان همام يعتمد على كتابه؟

---

(١) معرفة الرجال – رواية ابن محرز (٢/ ص١٩٤، رقم: ٦٤٥)، تحقيق: محمد القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٦).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٦١).

الجواب: إنه هدبة بن خالد؛ وقد رواه بلفظ: «عن قتادة، عن يحيى بن يعمر».

قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ»: (هدبة بن خالد .. شهد جنازة شُعبة صَبيًّا)[١].

وقد مات شعبة عام ١٦٠هـ[٢]. ومات همام سنة (١٦٣-١٦٥هـ)[٣]، فهذا يوضح لنا أن هدبة بن خالد تأخر سماعه جِدًّا من همام بن يحيى إلى قبل وفاة همام بقليل؛ لأن هدبة كان صبيًّا قبل موت همام بثلاث أو أربع أو خمس سنوات.

وفي هذه الفترة الزمنية كان همام يُحدِّث من كتابه ويتعهده، ولا يعتمد على حِفْظه فقط.

ورواية هدبة عن همام كانت بلفظ: «عن قتادة، عن يحيى بن يعمر»، ليس فيها لفظ «حدثني يحيى بن يعمر»، وكذلك رواها من كبار الثقات: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ (١٣٥-١٩٨هـ)، وأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ (١٣٣-٢٢٧هـ)، وبَهْز بن أسد.

وبذلك يتضح ويتأكد لنا خطأ الرواية بلفظ: «حدثنا قتادة، حدثني يحيى بن يعمر».

وبذلك يتأكد لنا صحة قول الإمام أحمد بن حنبل: (لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ يَحْيَى بن يَعْمُرَ شَيْئًا)[٤].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٦٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٢)

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٦١).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٤١).

وبذلك يتأكد لنا وجود انقطاع في الإسناد بين قتادة ويحيى بن يعمر.

الخلاصة:

إذا كان قتادة لم يسمع شيئا من يحيى بن يعمر، فَمَن الذي حكى هذه الحكاية لقتادة؟!!

الجواب: الْـمَصْدَر مجهول.

وقتادة مدلس كما تم بيانه تفصيلا في كتابنا هذا (ص٢١٠).

ثانيا: بيان الأخطاء التي في متن هذه الرواية:

في مَتْن هذه الرواية خطآن مُنْكَران:

الخطأ الأول:

جاء في هذه الرواية: (عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، قَالَ: قَرَأْتُ آيَةً، وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ قِرَاءَةً خِلافَهَا، فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَلَمْ تُقْرِئْنِي آيَةَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «بَلَى».

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَلَمْ تُقْرِئْنِيهَا كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «بَلَى، كِلاكُمَا مُحْسِنٌ مُجْمِلٌ».

قُلْتُ: مَا كِلانَا أَحْسَنَ، وَلا أَجْمَلَ، قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: ...».

فهذه الرواية خطأ؛ لسببين:

السبب الأول:

في هذه الرواية أن الرسول ﷺ إنما ضرب صدر أُبي وأخبره بالأحرف السبعة – بعد أن سمع سوء أدب أُبي بن كعب رضي الله عنه حين رَدَّ كلام رسول الله ﷺ قائلا: «مَا كِلانَا أَحْسَنَ، وَلا أَجْمَلَ»!!

وهذا يخالف الذي ثَبَت في الروايات الصحيحة التي رواها الثقات.

فقد جاء في «صحيح مسلم»: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي لَيْلَى، عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، قَالَ: كُنْتُ فِي الْـمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رسول الله ﷺ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً، أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا رسول الله ﷺ فَقَرَآ، فَحَسَّنَ النَّبِيُّ ﷺ شَأْنَهُمَا، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ

وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَى رسول الله ﷺ مَا قَدْ غَشِيَنِي، ضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَفِضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى الله - عز وجل - فَرَقًا، فَقَالَ لِي: يَا أُبَيّ، أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنِ اقْرَإِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ..)[١]. الحديث.

قلتُ: في هذا الحديث الصحيح أن الشك وقع في نفس أُبي ين كعب وظهر أثر ذلك على وَجْهه، فَلَمَّا رأى رسول الله ﷺ ما غشي وجهه - ضرب في صدره، وأخبره بنزول القرآن على سبعة أحرف.

فهذا هو صريح قوله: «فَلَمَّا رَأَى رسول الله ﷺ مَا قَدْ غَشِيَنِي، ضَرَبَ فِي صَدْرِي».

قال الإمام ابن فارس (٣٢٩ - ٣٩٥ هـ) في «مقاييس اللغة»: («غشي» .. أصلٌ صحيح يدلُّ على تغطيةِ شيءٍ بشيء .. والغِشاء: الغِطاء)[٢]. انتهى

وقال ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١ هـ) في «لسان العرب»: (الغِشاءُ: الغِطاءُ.. وقيل: «الغاشِية» النارُ؛ لأنَّها تَغْشى وجُوه الكُفَّار .. والغَشْواءُ من المَعَزِ: التي يَغْشى وجْهَها كلَّه بياضٌ .. والأَغشى من الخَيْلِ: الذي غَشِيَتْ غُرَّتُه وجْهَه واتَّسَعَتْ)[٣].

قلتُ: وقد جاء ذلك صريحًا أيضًا في رواية الإمام ابن جرير الطبري في

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٨٢٠).

(٢) مقاييس اللغة (٤/ ٤٢٥).

(٣) لسان العرب (١٥/ ١٢٦).

تفسيره، بلفظ: (فَدَخَلَنِي مِنَ الشَّكِّ فِي أَمْرِ رسول الله ﷺ مَا دَخَلَ فِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: فَعَرَفَ رسول الله ﷺ الَّذِي فِي وَجْهِي، فَرَفَعَ يَدَهُ فَضَرَبَ صَدْرِي، وَقَالَ: «اسْتَعِذْ بِالله مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»)(١).

وفي رواية في تفسير الإمام الطبري – أيضًا – بلفظ: (فَوَجَدْتُ فِي نَفْسِي وَسْوَسَةَ الشَّيْطَانِ، حَتَّى احْمَرَّ وَجْهِي، فَعَرَفَ ذَلِكَ رسول الله ﷺ فِي وَجْهِي، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، ثُمَّ قَالَ: «اللهمَّ أَخْسِئِ الشَّيْطَانَ عَنْهُ»)(٢).

قلتُ: فَضَرْب الصدر جاء مباشرة بعد تَغَيُّر وَجْه أُبَي رضي الله عنه، ولم يتلفظ بكلمة.

وبذلك يتأكد لكم نكارة وخطأ ما جاء في رواية «همام، عن قتادة، عن يحيى بن يعمر» بلفظ: (قَالَ ﷺ: «كِلاكُمَا مُحْسِنٌ مُجْمِلٌ»، قُلْتُ: مَا كِلانَا أَحْسَنَ، وَلا أَجْمَلَ. فَضَرَبَ فِي صَدْرِي).

السبب الثاني للحكم بخطأ هذه الرواية:

هل يُصَدِّق مسلم أن أُبي بن كعب رضي الله عنه – وهو من كبار أصحاب النبي ﷺ – يقول له رسول الله ﷺ: «كِلاكُمَا مُحْسِنٌ مُجْمِلٌ»، فيَرُدُّه أُبي بن كعب – بسوء أدب – قائلا: «مَا كِلانَا أَحْسَنَ، وَلا أَجْمَلَ»؟!!

هل تعلمون مكانة أُبي بن كعب رضي الله عنه عند الله تعالى وعند رسوله ﷺ وعند المسلمين؟

---

(١) جامع البيان (١/ ١٨).

(٢) جامع البيان (١/ ١٨).

جاء في صحيحي البخاري ومسلم – واللفظ للبخاري –: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأُبَيٍّ: «إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ».

قَالَ أُبَيٌّ: اللهُ سَمَّانِي لَكَ؟

قَالَ: «اللهُ سَمَّاكَ لِي».

فَجَعَلَ أُبَيٌّ يَبْكِي ..)(١). الحديث

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة»: (أُبي بن كعب .. سيد القُرَّاء، كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بَدْرًا والمشاهد كلها، قال له النبي ﷺ: .. «إن الله أمرني أن أقرأ عليك»، وكان عمر يُسميه «سيد المسلمين»)(٢). انتهى

وقال الإمام ابن سعد في كتابه «الطبقات الكبرى»: (أُبي بن كعب .. كان يكتب في الإسلام الوحي لرسول الله ﷺ وأمر الله تبارك وتعالى رسوله أن يقرأ على أُبي القرآن .. وشهد أُبي بدرا وأُحُدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ)(٣).

فإنْ قال قائل: لَعَلَّ ذلك كان منه في بدء الإسلام.

فالجواب: إنما كانت هذه الواقعة في المدينة المنورة، بعد الهجرة من مكة إلى المدينة.

---

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٤٦٧٦)، صحيح مسلم (حديث رقم: ٧٩٩).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٧)، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الجيل – بيروت – ١٤١٢ – ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد.

(٣) الطبقات الكبرى (٣/ ٤٩٨).

فقد جاء في صحيح مسلم: (عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ .. فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام، فَقَالَ: إِنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ الله مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، .. فَقَالَ: إِنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ..)[١].

قال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣- ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (أُنزِلَ أَوَّلَا بِلِسَانِ قُرَيْش، ثُمَّ سَهَّلَ عَلَى الْأُمَّة أَنْ يَقْرَءُوهُ بِغَيْرِ لِسَان قُرَيْش، وَذَلِكَ بَعْد أَنْ كَثُرَ دُخُول الْعَرَب فِي الْإِسْلَام، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ وُرُود التَّخْفِيف بِذَلِكَ كَانَ بَعْد الْهِجْرَة كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيث أُبَيِّ بن كَعْب .. وَأَضَاة بَنِي غِفَار .. هُوَ مُسْتَنْقَع الْمَاء كَالْغَدِيرِ .. وَهُوَ مَوْضِع بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّة، يُنْسَب إِلَى بَنِي غِفَار .. لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا عِنْده)[٢].

الخلاصة:

قد ذكرنا أن هذه الرواية خطأ، وأن إسنادها فيه انقطاع بين قتادة ويحيى بن يعمر، وأن الواسطة بين قتادة ويحيى مجهولة.

فالظاهر أن هذه من تأليف واختراع وتلفيق فرقة الرافضة الشيعة الضالة؛ التي اعتادت اختلاق الروايات المكذوبة التي تُسيء إلى أصحاب النبي ﷺ.

الخطأ الثاني في هذه الرواية:

جاء فيها أن النبي ﷺ قال عن الأحرف السبعة: (لَيْسَ فِيهَا إِلا شَافٍ كَافٍ،

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٨٢١).

(٢) فتح الباري (٩/ ٢٨).

قُلْت: غَفُورٌ رَحِيمٌ، عَلَيْمٌ حَلِيمٌ، سَمِيعٌ عَلِيمٌ، عَزِيزٌ حَكِيمٌ، نَحْوُ هَذَا، مَا لَمْ يَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ).

قلتُ: جاءت هذه الزيادة الـمُنْكَرَة في هذه الرواية المجهولة الـمَصْدَر، ولم تَأْت في أي طريق صحيح ثابت.

فَلَـمْ تَأْت في رواية «صحيح مسلم»[1]، وكذلك لَـمْ تَأْت فيما رواه القاسم بن سلام - بإسناد صحيح - في كتابه «فضائل القرآن»، وهي في «صحيح ابن حبان»[2]، وفي مسند «عبد بن حميد»[3]، وفي غير ذلك من كتب الحديث، ولفظ القاسم:

(حَدَّثَنَا يَزِيدُ وَيَحْيَى بن سَعِيدٍ، كِلاهُمَا عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ، عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، قَالَ: مَا حَكَّ فِي صَدْرِي شَيْءٌ مُنْذُ أَسْلَمْتُ إِلا أَنِّي قَرَأْتُ آيَةً وَقَرَأَهَا آخَرُ غَيْرَ قِرَاءَتِي، فَقُلْتُ: أَقْرَأَنِيهَا رسول الله ﷺ، وَقَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رسول الله ﷺ.

فَأَتَيْنا النبي ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رسول الله، أَقْرَأْتَنِي كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «نَعَمْ».وَقَالَ الآخَرُ: أَلَمْ تُقْرِئْنِي كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».فَقَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ وَمِيكَائِيلَ

---

(١) صحيح مسلم (حديث رقم: ٨٢١).

(٢) صحيح ابن حبان (حديث رقم: ٧٣٧)، تأليف: محمد بن حبان بن أبي حاتم التميمي البستي، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت- ١٤١٤هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

(٣) المنتخب من مسند عبد بن حميد (حديث رقم: ١٦٤)، تأليف: عبد بن حميد بن نصر-أبي محمد، دار النشر: دار بلنسية - الرياض، الطبعة: الثانية - ١٤٢٣هـ، تحقيق: مصطفى العدوي.

أَتَيَانِي، فَقَعَدَ جِبْرِيلُ عَنْ يَمِينِي، ومِيكَائِيلُ عَنْ يَسَارِي، فَقَالَ جِبْرِيلُ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ، كُلُّ حَرْفٍ شَافٍ كَافٍ»[١].

قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٨٤٣، ج٢/ ٥٢٢»:

(هذا سند صحيح على شرط الشيخين). انتهى

وإليكم بيان أن الرواة ثقات:

١ – يزيد بن هارون: ثقة مُتْقن[٢].

٢ – حميد الطويل: ثقة[٣].

٣ – أنس بن مالك ﵁: صاحب رسول الله ﷺ.

---

(١) فضائل القرآن (ص٣٣٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٦٠٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص ١٨١). وقال الحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (حميد بن أبي حميد تيرويه الطويل: .. قال مؤمل بن إسماعيل: «عامة ما يَرويه حميد عن أنس سمعه من ثابت - يعني البناني – عنه» ..

قلتُ [القائل هو العلائي]: فَعَلى تقدير أن يكون مراسيل - قد تَبَيَّن الواسطة فيها؛ وهو ثقة مُحْتَجٌّ به). انتهى كلام الحافظ العلائي.

وقال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ١٤١٠، ج٣/ ٣٩٩»: (ذَكروا في ترجمة حميد أن كل ما يرويه مُعَنْعَنًا عن أنس فإنما أخذه عن ثابت عنه . وثابت - وهو البناني - ثقة محتج به أيضا في الصحيحين).

تنبيهات مهمة

التنبيه الأول:

نلاحظ أن رواية «همام، عن قتادة، عن يحيى بن يعمر» - مع ضَعْفها وعدم ثبوتها - ليس فيها أن الصحابة قرؤوا القرآن بما يحلو لهم، وإنما كل منهم تَلَقَّى قراءته سماعًا من رسول الله ﷺ، وإليكم لفظ الرواية:

(عَنْ أُبَيٍّ بن كَعْبٍ، قَالَ: قَرَأْتُ آيَةً، وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ قِرَاءَةً خِلافَهَا، فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَلَمْ تُقْرِئْنِي آيَةَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «بَلَى».

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَلَمْ تُقْرِئْنِيهَا كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «بَلَى»).

وهذا يتفق تمامًا مع الحديث الثابت الذي رواه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما - واللفظ للبخاري - عن عُمَر بن الخَطَّابِ ؓ، قال: (سَمِعْتُ هِشَامَ بن حَكِيمِ بن حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رسول الله ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رسول الله ﷺ؛ فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رسول الله ﷺ.

فَقُلْتُ: كَذَبْتَ؛ فَإِنَّ رسول الله ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ. فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رسول الله ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا.

فَقَالَ رسول الله ﷺ: «أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ». فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ

يَقْرَأُ.

فَقَالَ رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أُنزِلَتْ». ثُمَّ قَالَ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ». فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي. فَقَالَ رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أُنزِلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»)(١).

التنبيه الثاني:

ذهب البعض يفسر محتوى هذه الرواية بحيث يجعله متفقًا مع النصوص الصريحة الصحيحة القطعية الأخرى التي يعارضها المعنى الظاهر لهذه الرواية.

فقد فسروا هذه الرواية بأنها من باب ضَرْب المَثَل؛ لتوضيح عدم تناقض الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى.

فيكون معناها: الأحرف التي أنزلها الله تعالى هي مثل قول أحدكم: ..

ولا يصح تفسيرها بإباحة قراءة القرآن بما يحلو للقارئ؛ لمخالفة هذا التفسير للأحاديث الصريحة الصحيحة: «هكذا أنزلت»، ولمخالفته لتصريح الراوي في نفس الرواية: «أقرأنيها رسول الله ﷺ».

فكل منهم صَرَّح بأنه تلقى ذلك من الرسول ﷺ وليس من عند نفسه، فوقع الشك في نفس أُبي بسبب عدم نزول الآية على وجه واحد، فأخبره الرسول ﷺ بأن ذلك من عند الله تعالى، وأن هذه الأوجه المتعددة للآية الواحدة لا تناقض بينها في المعنى، وضرب له هذا المثال للتوضيح.

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٩٠٩، حديث رقم: ٤٧٠٦)، صحيح مسلم (١/ ٥٦٠، رقم: ٨١٨).

وفي ذلك يقول الإمام ابن عبد البر في كتابه «التمهيد»: (أما قوله في هذا الحديث: «قلت: سميعا عليما، وغفورا رحيما، وعليما حكيما ونحو ذلك» فإنما أراد به ضَرْب الْـمَثَل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها مَعَان متفقٌ مفهومها، مختلفٌ مسموعها، لا تكُون في شيء منها مَعْنى وضده، ولا وَجْه يخالف وَجْهًا خِلافًا يَنْفيه أو يضاده؛ كالرحمة التي هي خِلاف العذاب وضده، وما أَشْبه ذلك.

وهذا كله يعضد قول من قال: إن معنى السبعة الأحرف المذكورة في الحديث: سَبْعة أَوْجُه من الكلام المتفق معناه، المختلف لفظه؛ نحو: هَلُم وتعال وعَجِّل وأَسْرِع .. ونحو ذلك)[١]. انتهى

وقال الإمام أبو عمرو الداني في كتابه «المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل»: (فهذا تعليمُ التَّام من رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام، إذْ ظاهره دالّ على أنه ينبغي أنْ يُقْطَع عَلَى الآية التي فيها ذِكر النار والعقاب، وتُفْصل مما بَعْدها إذا كان بَعْدها ذِكر الجنة والثواب .. وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، هنا الوقف، ولا يجوز أنْ يوصل ذلك بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ويُقْطَعَ على ذلك وتختم به الآية.

ومثله: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦ﴾، هنا الوقف، ولا يجوز أن يوصل بقوله: ﴿وَٱلظَّٰلِمُون﴾ ويقطع على ذلك)[٢]. انتهى

---

(١) التمهيد (٨/ ٢٨٤).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل (ص١٣٢-١٣٣)، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

قلتُ: قوله: «ولا يجوز أن يوصل بقوله: ﴿ وَٱلظَّٰلِمُونَ ﴾»؛ لأنه سيقرأ الآية هكذا: ﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمُونَ ﴾، فيكون بذلك قد أَدْخَلَ الظالمين في رحمة الله.

والصواب أن يقرأ: ﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦ ﴾، ويقف، ثم يقرأ: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ كما في سورة [الإنسان: ٣١].

أو: ﴿ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٍ﴾ كما في سورة [الشورى: ٨].

الرواية الثانية

جاء في «مسند أحمد» من طريق عَلِيّ بن زَيْد بن جدعان، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: (أَنَّ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَام - قَالَ: يَا مُحَمَّد، اقْرَأ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، قَالَ مِيكَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام: اسْتَزِدْه. فَاسْتَزَادَهُ، قَالَ: فَاقْرأْ عَلَى حَرْفَيْنِ. قَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ. فَاسْتَزَادَهُ، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ، قَالَ: كُلٌّ شَافٍ كَافٍ مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: تَعَالَ وَأَقْبِلْ، وَهَلُمَّ ..)[1].

هذه رواية مُنْكَرة باطلة، لا تصح، وهي من طريق علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف عند أهل الحديث، وليس ممن يوثق برواياته.

وقد حَذَّر أئمة الحديث من رواياته طوال التاريخ الإسلامي، بدايةً من أئمة الحديث المعاصرين له والعارفين بحاله وحقيقته، وقد مات عام ١٣١هـ[2]، وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - الإمام يَزِيد بن زريع[3] (١٠١-١٨٢هـ):

قال: (لقد رأيت علي بن زيد، ولم أحمل عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ رافضيًّا)[4].

---

(١) مسند أحمد (٥/ ٥١، حديث رقم: ٢٠٥٣٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٤).

(٣) قال الإمام الذهبي في «تذكرة الحفاظ، ١/ ٢٥٦»: (يزيد بن زريع الحافظ الحُجَّة مُحَدِّث البصرة .. قال أحمد بن حنبل: كان ريحانة البصرة، ما أتقنه وما أحفظه!). انتهى

(٤) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٤).

٢ - الإمام حماد بن زيد[١] (٩٨-١٧٩هـ)[٢]:

قال: (كان علي بن زيد يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غدا فكأنه ليس ذلك)[٣].

وقال أيضا حماد بن زيد: (حَدَّثَنا علي بن زيد وكان يَقْلب الأحاديث)[٤].

٣ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ) إمام أهل السُّنة: قال: (علي بن زيد، ضعيف الحديث)[٥].

٤ - الإمام يحيى بن معين (١٥٨ - ٢٣٣هـ):

قال: (علي بن زيد بن جدعان ليس بحجة)[٦].

٥ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ):

قال: (علي بن زيد .. ليس بقوي .. ولا يُحْتَج به .. كان يَتَشَيَّع)[٧].

---

(١) قال الإمام الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٢٨: (حماد بن زيد .. الإمام الحافظ المجود شيخ العراق .. البصري .. قال ابن مهدي: «أئمة الناس في زمانهم أربعة: الثوري ومالك والأوزاعي وحماد بن زيد» .. وقال أحمد بن حنبل: «هو من أئمة المسلمين من أهل الدين»). انتهى

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ١٠).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٤).

(٥) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٧).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦).

(٧) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦).

٦ - الإمام أبو الحسن العجلي (١٨١ - ٢٦١هـ):

ذكره في كتابه «معرفة الثقات»: (على بن زيد بن جدعان بصرى .. ليس بالقوي، وكان يتشيع)[١].

٧ - الإمام أبو أحمد بن عدي (٢٧٧ - ٣٦٥هـ):

ذَكَره في كتابه في كتابه «الكامل في الضعفاء»، وقال: (علي بن زيد بن جدعان القرشي مكي نزل البصرة .. وَكَانَ يُغَالِي في التشيع في جملة أهل البصرة)[٢].

٨ - الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ):

ذكره في كتابه «المجروحين»، قال: (علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جدعان .. كان يَهِم في الأخبار ويخطئ في الآثار، حتى كَثُرَ ذلك في أخباره، وتَبَيَّنَ فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير؛ فاستحق تَرْك الاحتجاج به)[٣].

قلتُ: يجب ملاحظة أن قتادة قد روى عن علي بن زيد بن جدعان.

وفي ذلك يقول الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»: (علي بن زيد بن جدعان .. روى عنه إسماعيل بن علية .. وعمر بن أبي خليفة العبدي وقتادة)[٤].

---

(١) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء (٢/ ١٥٤)، تأليف: أبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي، نشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، تحقيق: عبد العليم البستوي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٥هـ.

(٢) الكامل في الضعفاء (٥/ ٢٠٠).

(٣) المجروحين (٢/ ١٠٣).

(٤) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٤-٤٣٧).

قلتُ: وقد قررنا سابقًا أن الواسطة بين قتادة ويحيى بن يعمر مجهولة، وأن هناك احتمالا قويا أن هذه الرواية من اختراع وتلفيق الشيعة الرافضة الضالة، وحيث إنَّ قتادة قد روى عن علي بن زيد بن جدعان، وعلي بن زيد كان شيعيًّا رافضيًّا؛ بل ويغلو في التشيع، فهناك احتمال قوي أن يكون قتادة تلقَّى هذه الرواية من علي بن زيد جدعان.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على الروايات التي أنكرها أئمة الحديث عَلَى عَلِي بن زيد بن جدعان وفي بعضها إساءة لمعاوية ﵁ وتمجيد لِعَلِي بن أبي طالب ﵁، ستتضح لنا الصورة وضوح الشمس في وسط النهار.

نَعْلَم أن الإمام ابن عدي في كتابه «الكامل في الضعفاء» يَذْكُر بعض الروايات التي أُنكِرَت على الراوي، فإذا ألقينا نظرة على الروايات التي أُنكِرَت عَلَى ابن جدعان سنجد ما يلي:

قال الإمام ابن عدي في كتابه «الكامل في الضعفاء»: (علي بن زيد بن جدعان القرشي مكي نزل البصرة ..

عَنْ عَلِيِّ بن زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ، أَنّ رسول الله ﷺ كَانَ يَمُرُّ بِبَابِ فَاطِمَةَ بَعْدَ أَنْ بَنَى بِهَا عَلِيٌّ، فَيَقُولُ: الصَّلاةَ الصَّلاةَ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ..

عَنْ عَلِيِّ بن زَيْدِ بن جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنّ رسول الله ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةَ عَلَى مِنْبَرِي فَارْجُمُوهُ» ..

عَنْ عَلِيِّ بن زَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنّ رسول الله ﷺ قَالَ:

«إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةَ عَلَى هَذِهِ الأَعْوَادِ فَاقْتُلُوهُ» ..

وَلِعَلِيٍّ بن زَيْدٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ .. وَكَانَ يُغَالِي في التشيع في جملة أهل البصرة)[١]. انتهى

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: (علي بن زيد: .. قال ابن حبان: «يَهِم ويُخْطئ، فَكَثُر ذلك مِنْه؛ فاستَحَقَّ التَّرْك». وقال غيره: «أَنْكَر ما رَوَى: ما حَدَّث به حماد بن سلمة، عَنْهُ، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، رَفَعَه: إذا رأيتم معاوية عَلَى هذه الأعواد، فاقتلوه» وأخرجه الحسن بن سفيان في مسنده .. عن علي بن زيد)[٢]. انتهى

قلتُ: الآن اتضحت الصورة، علي بن زيد بن جدعان إما أنه مخترع هذه الرواية التي فيها «همام عن قتادة عن يحيى بن يعمر»، أو أن غلاة الشيعة الرافضة اخترعوها ولقنوا علي بن جدعان إياها، فتلقاها منهم – من باب إحسان الظن بإخوانه الشيعة الرافضة – ورواها لقتادة ومحمد بن عجلان وحماد بن سلمة منسوبة لأبي بن كعب مرة، وإلى أبي بكرة مرة ثانية، وإلى أبي هريرة مرة ثالثة!

---

(١) الكامل في الضعفاء (٥/ ١٩٥-٢٠٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٤).

الرواية الثالثة

جاء في «السنن الصغير» للإمام البيهقي: (عَنْ سُلَيْمَانَ بن بِلالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عَجْلانَ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنّ رسول الله ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا وَلا حَرَجَ، وَلَكِنْ لا تَخْتِمُوا ذِكْرَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، وَلا ذِكْرَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ»)[١].

هذه الرواية ليست صحيحة، إسنادها فيه علتان:

العِلّة الأولى:

في إسناده محمد بن عجلان، وهو مُدَلِّس، يعني قد يُخْفِي اسم الراوي الذي أخبره بهذه الرواية، ولم يُصَرِّح بأنه سمع هذه الرواية بنفسه من المقبري، فَلَم يَقُل: «سمعتُ المقبري»، وإنما قال: «عن المقبري».

فقوله: «عن المقبري» كأنه يقصد أنْ يقول: بَلَغَني عن المقبري.

فهناك انقطاع في الإسناد بين ابن عجلان والمقبري.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «طبقات المدلسين» في الطبقة الثالثة: (محمد بن عجلان المدني .. وصفه ابن حبان بالتدليس)[٢]. انتهى

---

(١) السنن الصغير (ص٥٦٧، حديث رقم: ١٠٥٢)، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤١٠هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد ضياء.

(٢) طبقات المدلسين (ص٤٤).

وقد قال في مقدمة كتابه هذا: (فهذه معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي .. وهُم على خمس مراتب: .. الثالثة: مَن أَكْثَر من التدليس؛ فَلَم يَحْتَج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسماع). انتهى

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (محمد بن عجلان المدني: ذكر ابن أبي حاتم حديثه عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ حديث: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف»، فقال: «إنما سمعه من ربيعة بن عثمان، عن الأعرج» ..

وذَكَر غَيْر ابن أبي حاتم أيضًا أنه كان يُدَلِّس؛ أَعْني: ابن عجلان)(1). انتهى

قلتُ: وذكر ذلك أيضًا الإمام أبو جعفر الطحاوي في كتابه «مشكل الآثار»، ثم عَلَّق قائلا:

(فَوَقَفْنا بذلك على أنَّ محمد بن عجلان إنما حَدَّث به عن الأعرج تدليسًا مِنْه به عَنْه، وأنه إنما كان أَخَذَه مِن ربيعة بن عثمان عَنْه)(2). انتهى

السؤال الآن: مَن الرجل الذي حكى هذه الرواية لمحمد بن عجلان؟

الجواب: الـمَصْدَر مجهول.

العِلّة الثانية:

قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير»: (قال يحيى القطان: لا أعلم إلا أني

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص١٠٩).

(٢) شرح مشكل الآثار (١/ ٢٣٧).

سمعت ابن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يُحَدِّث عن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجُل عن أبي هريرة، فاخْتَلَطَتْ عَلَيَّ؛ فجعلتها عن أبي هريرة) [١].

قلتُ: يعني أن ابن عجلان سمع من سعيد المقبري بعض الروايات بهذا الإسناد: «سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة».

وسمع منه بعض الروايات الأخرى بهذا الإسناد:

«سعيد المقبري، عن رَجُل (مجهول)، عن أبي هريرة».

واختلطت هذه الروايات ببعضها، فلم يستطع ابن عجلان التمييز بينها، فصار يرويها كلها بهذا الإسناد الْـمُخْتَرَع: «سعيد المقبري، عن أبي هريرة».

فابن عجلان أسْقَط الرجُل الواسطة بين سعيد المقبري وأبي هريرة ﷺ!!

وروايتنا هذه رواها ابن عجلان عن المقبري، عن أبي هريرة.

والسؤال الآن:

مَن هو الرجل الواسطة الذي أَسْقَطَه ابن عجلان من الإسناد بين المقبري وأبي هريرة ﷺ؟

الجواب: مجهول.

فإذا عَلِمْنا أن محمد بن عجلان من أهل المدينة، ومات سنة ١٤٨هـ، وكذلك سعيد المقبري من أهل المدينة، ومات سنة (١٢٣-١٢٦هـ)، وكذلك علي بن

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ١٩٦).

زيد بن جدعان أَصْله من أهل المدينة، ومات سنة (١٢٩-١٣١هـ).

وقتادة مات سنة (١١٧-١١٨هـ) وقد روى عن علي بن زيد بن جدعان.

فلماذا لا تكون الواسطة المجهولة التي هي مَصْدَر كل هذه الروايات الثلاث هي: علي بن زيد بن جدعان الرافضي الذي كان يغلو في التَّشَيُّع؟!!

خاصَّةً أن ابن جدعان عاش في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، فهذه هي فترة نشاط الشيعة الرافضة في تلفيق واختراع الروايات المكذوبة التي تطعن في أصحاب رسول الله ﷺ وفي القرآن الذي كتبوه.

الباب السادس

كَشْف أكاذيب وجهالات الشيعة الرافضة حول نَسْخ التلاوة

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٢/ ١٦٧»: (وأما نسخ التلاوة بشقيه فقد رفض علماء الإمامية التسليم بوقوعه وكثير من علماء أهل السنة). انتهى كلامه.

وقال الرافضي الخبيث أيضًا في كتابه «إعلام الخلف، ٢/ ٢٢٦»: (ص٣٩٧: ذِكْر أقوال بعض مَن أنْكر نَسْخ التلاوة من أهل السُّنة:

قال الجصاص: «وقالت طائفة: لا يجوز نسخ القرآن وتلاوته ولكن يجوز نسخ الحكم مع بقاء التلاوة». قال أبو إسحاق الشيرازي: «وقالت طائفة: لا يجوز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ..». قال الزركشي: «وجزم شمس الأئمة السّرخسي بامتناع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم؛ لأن الحكم لا يثبت بدون تلاوة». وقال: «ولهذا قال صاحب المصادر: وأما نسخ التلاوة دون الحكم فوجوده غير مقطوع به ..» .. قال الشوكاني: «منع قوم من نسخ اللفظ مع بقاء حكمه، وبه جزم شمس الدين السرخسي»). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: هذا كذب قبيح من هذا الرافضي الخبيث؛ فقد زعم أن كثيرًا من أهل السُّنة رفضوا نسخ التلاوة، وهذا كذب صريح منه؛ وذلك لأن أهل السُّنَّة قد اتفقوا على جواز نَسْخ التلاوة وعلى وقوعه، ولم يخالف في ذلك أحدٌ منهم، والطائفة التي ذكروا مخالفتها فإنما هي بعض المعتزلة، وأما الإمام السرخسي فقد صَرَّح بجواز نَسْخ التلاوة وبقاء الحكم.

وبيان ذلك في ستة مطالب:

المطلب الأول: بيان تصريح رسول الله ﷺ بحصول نسخ تلاوة آيات.

المطلب الثاني: بيان إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على حصول نَسْخ التلاوة.

المطلب الثالث: بيان إجماع علماء المسلمين – على مدار التاريخ الإسلامي – على حصول نسخ التلاوة.

المطلب الرابع: بيان الحِكْمة من نَسْخ تلاوة بعض الآيات.

المطلب الخامس: بيان تصريح الإمام السرخسي بجواز نَسْخ التلاوة وبقاء الحكم.

المطلب السادس: بيان أن صاحب «المصادر» مِن فِرقة الشيعة الضالة.

المطلب السابع: الجواب عن أكاذيب وجهالات الرافضي حول نَسْخ التلاوة.

وفيما يلي تفصيل ذلك.

المطلب الأول

بيان تصريح رسول الله ﷺ بحصول نَسْخ تلاوة آيات

رواه الإمام الطبراني - بإسناد صحيح - في «مسند الشاميين »[١]، وأبو نُعَيْم في «معرفة الصحابة»[٢]، والإمام أبو جعفر الطحاوي في «مشكل الآثار»[٣]، والإمام أبو بكر البيهقي في «دلائل النبوة»[٤]، والإمام ابن الجوزي في «نواسخ القرآن»[٥].

قال الإمام أبو نُعَيْم في كتابه «معرفة الصحابة»: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ[٦]، حدثنا أَبُو

---

(١) مسند الشاميين (٤/ ١٦١)، تأليف: سليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي

(٢) معرفة الصحابة (٦/ ٣٠٩٠)، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى/ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٣) شرح مشكل الآثار (٥/ ٢٧٢)، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: شعيب الأرناؤوط

(٤) دلائل النبوة (٧/ ١٥٧).

(٥) نواسخ القرآن (ص٣٣)، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى.

(٦) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ١١٩»: (الطَّبَرَانِيُّ أَبُو القَاسِمِ سُلَيْمَانُ بن أَحْمَدَ بن أَيُّوْبَ: هُوَ الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ .. مُحَدِّثُ الإِسْلاَمِ).

زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ[(١)]، حدثنا أَبو الْيَمانِ[(٢)]، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بن أَبِي حَمْزَةَ[(٣)]، عَنِ الزُّهْرِيِّ[(٤)]، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبو أُمَامَةَ بن سَهْلِ بن حُنَيْفٍ[(٥)]، أَنَّ رَهْطًا مِنَ الأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رسول الله ﷺ أَخْبَرُوهُ أَنَّهُ قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ في جَوْفِ اللَّيْلِ يُرِيدُ أَنْ يَفْتَتِحَ سُورَةً قَدْ كَانَ وَعَاهَا، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلا «بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فَأَتَى بَابَ رسول الله ﷺ حِينَ أَصْبَحَ، لِيَسْأَلَ رسول الله ﷺ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ وَآخَرُ حَتَّى اجْتَمَعُوا، فَسَأَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مَا جَمَعَهُمْ؟ فَأَخْبَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِشَأْنِ تِلْكَ السُّورَةِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ رسول الله ﷺ فَأَخْبَرُوهُ خَبَرَهُمْ، وَسَأَلُوهُ عَنِ السُّورَةِ، فَسَكَتَ سَاعَةً لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا، ثُمَّ، قَالَ: «نُسِخَتِ الْبَارِحَةَ، فَنُسِخَتْ مِنْ صُدُورِكُمْ، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَانَتْ فِيهِ»).

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: (فَقَدْ تَبَيَّنَ في

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٦٤٧»: (أبو زرعة الدمشقي ثقة حافظ).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص١٧٦»: (الحكم بن نافع .. أبو اليمان .. ثقة، ثَبت).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٢٦٧»: (شعيب بن أبي حمزة .. ثقة، عابد، قال ابن معين: مِن أَثبَت الناس في الزهري).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٥٠٦»: (محمد بن مسلم .. الزهري أبو بكر الفقيه، الحافظ، متَّفَقٌ على جلالته وإتقانه).

(٥) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ٣/ ٥١٧»: (أَبو أُمَامَةَ بن سَهْلِ بن حُنَيْفٍ الأَنْصَارِيُّ .. الفَقِيهُ، المُعَمَّرُ، الحُجَّةُ .. وُلِدَ في حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَآهُ – فيما قيل .. وَكَانَ أَحَدَ العُلَمَاءِ .. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي أَبو أُمَامَةَ، وَكَانَ مِنْ عِلْيَةِ الأَنْصَارِ وَعُلَمَائِهِم، وَمِنْ أَبْنَاءِ البَدْرِيِّيْنَ). انتهى

هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّسْخَ هُوَ رَفْعُ السُّورَةِ)[١]. انتهى

وقال الإمام أبو بكر البيهقي في كتابه «دلائل النبوة»: (وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ مِنْ دَلَالاتِ النُّبُوَّةِ، وَأَمَّا مَا لَمْ يُنْسَخْ رَسْمُهُ، فَإِنَّهُ بَقِيَ - بِحَمْدِ الله وَنِعْمَتِهِ - مَحْفُوظًا إِلَى الآنَ، وَيَبْقَى مَا بَقِيَ الدَّهْرُ كَذَلِكَ مَحْفُوظًا)[٢]. انتهى

المطلب الثاني

بيان إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على حصول نَسْخ التلاوة

ثبتت أحاديث صحيحة في ذلك، نذكر منها:

١ - عُمَرُ بن الْخَطَّابِ ﷺ صاحب النبي ﷺ وخليفة المسلمين وأمير المؤمنين:

ثَبَتَ في «صحيح مسلم» عن عَبْد الله بن عَبَّاسٍ، قال: قَالَ عُمَرُ بن الْخَطَّابِ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مِنْبَرِ رسول الله ﷺ:

(إِنَّ الله قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رسول الله ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ. فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: «مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ الله»؛ فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا الله، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ الله حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ

---

(١) الناسخ والمنسوخ (١/ ١٤).

(٢) دلائل النبوة (٧/ ١٥٧-١٥٨).

وَالنِّسَاءِ؛ إِذَا قَامَتْ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبَلُ، أَوْ الاِعْتِرَافُ)(١).

قال الإمام أبو العباس القرطبي في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (قول عمر: «كان مما أنزل الله تعالى على نبيه ﷺ آية الرَّجم، فقرأناها، ووعيناها، وعقلناها» هذا نصٌّ من عمر ﷺ على أنَّ هذا كان قرآنًا يُتلى. وفي آخره ما يدلُّ على أنَّه نُسخ كَونُها من القرآن، وبقي حُكْمُها معمولًا به، وهو الرَّجم. وقال ذلك عُمر بمحضرِ الصحابة - رضي الله عنهم - وشاعت هذه الخطبة في المسلمين، وتناقلها الرُّكبان، ولم يسمع في الصحابة - ولا فيمن بعدهم - مَنْ أَنْكر شيئًا مِمَّا قاله عُمر، ولا راجعه في حياته ولا بعد موته؛ فكان ذلك إجماعًا منهم على صحة هذا النوع من النسخ؛ وهو نسخ التلاوة مع بقاء الحُكم)(٢). انتهى

وكذلك ذكر الإمام البيهقي هذا الحديث وغيره في كتابه «السنن الكبرى»، ثم قال: (فِي هَذَا وَمَا قَبْلَهُ دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ آيَةَ الرَّجْمِ حُكْمُهَا ثَابِتٌ، وَتِلاوَتُهَا مَنْسُوخَةٌ، وَهَذَا مِمَّا لا أَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا)(٣). انتهى

٢ - الْبَرَاء بن عَازِبٍ ﷺ صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَت في «صحيح مسلم» عَنِ الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ، قَالَ: (نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «حَـٰفِظُوا

---

(١) صحيح مسلم (حديث رقم:١٦٩١).

(٢) المفهم شرح صحيح مسلم (٥/ ٨٥)، تأليف: أبي العبَّاس القرطبي، الناشر: دار ابن كثير- بيروت/ دار الكلم الطيب -بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٣) السنن الكبرى (٨/ ٢١١)، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤م.

عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ»، فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ نَسَخَهَا اللهُ، فَنَزَلَتْ: ﴿ حَٰفِظُوا عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ «البقرة: ٢٣٨».

فَقَالَ رَجُلٌ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ شَقِيقٍ لَهُ: هِيَ إِذَنْ صَلَاةُ الْعَصْرِ؟

فَقَالَ الْبَرَاءِ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ، وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللهُ)[١].

٣ – أُمُّ المؤمنين عَائِشَة ﵂:

ثَبَت في «صحيح مسلم» عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّهَا قَالَتْ: (كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوُفِّيَ رسول الله ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ)[٢].

وقال الإمام النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (قَوْلهَا: «فَتُوُفِّيَ رسول الله ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأ».. وَمَعْنَاهُ أَنَّ النَّسْخ بِخَمْس رَضَعَاتٍ تَأَخَّر إِنْزَالُهُ جِدًّا حَتَى أَنَّهُ ﷺ تُوفِي وَبَعْض النَّاس يَقْرَأ خَمْس رَضَعَات وَيَجْعَلهَا قُرْآنًا مَتْلُوًّا؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَبْلُغهُ النَّسْخ؛ لِقُرْبِ عَهْده، فَلَمَّا بَلَغَهُمْ النَّسْخ بَعْد ذَلِكَ رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يُتْلَى. وَالنَّسْخ ثَلَاثَة أَنْوَاع: أَحَدهَا: مَا نُسِخَ حُكْمه وَتِلَاوَته؛ كَعَشْرِ رَضَعَات.

وَالثَّانِي: مَا نُسِخَتْ تِلَاوَته دُون حُكْمه؛ كَخَمْسِ رَضَعَات..

وَالثَّالِث: مَا نُسِخَ حُكْمه وَبَقِيَتْ تِلَاوَته، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَر)[٣]. انتهى

---

(١) صحيح مسلم (حديث رقم:٦٣٠).

(٢) صحيح مسلم (حديث رقم:٦٣٠).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٠/ ٢٩)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف =

٤ - أَنس بن مالك ﷺ صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَتَ في «صحيح البخاري» عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنس بن مالك ﷺ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ رِعْلٌ، وَذَكْوَانُ .. وَبَنُو لَحْيَانَ، فَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ أَسْلَمُوا، وَاسْتَمَدُّوهُ عَلَى قَوْمِهِمْ، فَأَمَدَّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعِينَ مِنَ الأَنْصَارِ.. فَانْطَلَقُوا بِهِمْ، حَتَّى بَلَغُوا بِئْرَ مَعُونَةَ، غَدَرُوا بِهِمْ وَقَتَلُوهُمْ، فَقَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَبَنِي لَحْيَانَ).

قَالَ قَتَادَةُ: (وَحَدَّثَنَا أَنَسٌ: أَنَّهُمْ قَرَءُوا بِهِمْ قُرْآنًا: «أَلاَ بَلِّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا، بِأَنَّا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا، فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا»، ثُمَّ رُفِعَ ذَلِكَ بَعْدُ)[١].

وفي «صحيح البخاري» أيضا بلفظ: (قَالَ أَنَسٌ: فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ في الَّذِينَ قُتِلُوا أَصْحَابِ بِئْرِ مَعُونَةَ قُرْآنًا قَرَأْنَاهُ حَتَّى نُسِخَ بَعْدُ)[٢].

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (قَوْلُهُ: «قَالَ أَنَسٌ: فَقَرَأْنَا فِيهِمْ قُرْآنًا، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ - أَيِ: الْقُرْآنَ - رُفِعَ» أَيْ: نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ)[٣].

٥ - عَبْد الله بن عُمر ﷺ صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَتَ بإسناد - صحيح أو حَسَن - في «فضائل القرآن» للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، قال الإمام أبو عبيد: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بن إِبْرَاهِيمَ[٤]، عَنْ

النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

(١) صحيح البخاري (حديث رقم:٢٨٩٩).

(٢) صحيح البخاري (حديث رقم:٣٨٦٩).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/ ٣٨٧).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص١٠٥»: (إسماعيل بن إبراهيم .. ثقة حافظ).

أيُّوبَ[١]، عَنْ نَافِعٍ[٢]، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ:

لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: «قَدْ أَخَذْتُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ»، وَمَا يُدْرِيهِ مَا كُلُّهُ؟! قَدْ ذَهَبَ مِنْهُ قُرْآنٌ كَثِيرٌ .وَلَكِنْ لِيَقُلْ: قَدْ أَخَذْتُ مِنْهُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ)[٣].

٦ – أبو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ﷺ صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَت في «صحيح مسلم» عَنْ أبي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أنه: (بَعَثَ إِلَى قُرَّاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ثَلَاثُمِائَةِ رَجُلٍ قَدْ قَرَءُوا الْقُرْآنَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقُرَّاؤُهُمْ، فَاتْلُوهُ، وَلَا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمُ الْأَمَدُ فَتَقْسُوَ قُلُوبُكُمْ، كَمَا قَسَتْ قُلُوبُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةً، كُنَّا نُشَبِّهُهَا فِي الطُّولِ وَالشِّدَّةِ بِبَرَاءَةَ، فَأُنْسِيتُهَا، غَيْرَ أَنِّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ».

وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةً، كُنَّا نُشَبِّهُهَا بِإِحْدَى الْـمُسَبِّحَاتِ، فَأُنْسِيتُهَا، غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، فَتُكْتَبُ شَهَادَةً فِي أَعْنَاقِكُمْ، فَتُسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»)[٤].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص١١٧»: (أيوب بن أبي تميمة .. ثقة، ثَبْت، حُجَّة، من كبار الفقهاء العباد).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٥٥٩»: (نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر: ثقة، ثَبْت، فقيه، مشهور).

(٣) فضائل القرآن (ص٣٢٠).

(٤) صحيح مسلم (حديث رقم:١٠٥٠).

وفي «مشكل الآثار» للإمام أبي جعفر الطحاوي عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ بلفظ: قَالَ: (نَزَلَتْ سُورَةٌ فَرُفِعَتْ، وَحُفِظَ مِنْهَا: «لَوْ أَنَّ لابْنِ آدَمَ وَادِيَيْنِ مِنْ مَالٍ لابْتَغَى إِلَيْهِمَا ثَالِثًا، وَلا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ الله عَلَى مَنْ تَابَ»)[١].

قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢٩١٢»: (هذا إسناد جيد).

وقال الإمام جلال الدِّين السيوطي في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (هَذَا من الْـمَنْسُوخ تِلَاوَة الَّذِي أُشير إِلَيْهِ بقوله تَعَالَى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ «البقرة:١٠٦»، فكَانَ الله يُنسيه النَّاس بعد أَن حفظوه، ويمحوه من قُلُوبهم، وَذَلِكَ فِي زمن النَّبِي ﷺ خَاصَّة)[٢]. انتهى

قلتُ: ثَلَاثُمِائَةِ رَجُلٍ قَدْ قَرءُوا الْقُرْآنَ، وهُم خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقُرَّاؤُهُمْ، لم يُنْكِر أحد منهم ما أَعْلنه أبو موسى الأشعري أمامهم من حصول نَسْخ تلاوة آيات من القرآن الكريم.

٧- أُبَيُّ بن كعب ﷺ صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَت في «صحيح البخاري»: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بن مَالِكٍ: أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: « لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، وَلَنْ

(١) شرح مشكل الآثار (٥/ ٢٧٤).

(٢) الديباج على شرح صحيح مسلم (٣/ ١٢٩)، تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: دار ابن عفان - الخبر-السعودية - ١٤١٦ - ١٩٩٦، تحقيق: أبي إسحاق الحويني.

يَمْلأُ فَاهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ»، وَقَالَ لَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أُبَيٍّ، قَالَ: «كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾»)[1].

وثَبَتَ – بإسناد حَسَن – في «مسند أبي داود الطيالسي»، قال الإمام أبو داود: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ[2]، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَاصِمُ بن بَهْدَلَةَ[3]، عَنْ زِرِّ بن حُبَيْشٍ[4]، عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ» .. وَقَرَأَ عَلَيْهِ: « لَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادٍ لابْتَغَى إِلَيْهِ ثَانِيًا .. وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ »).

وأخرجه الإمام الترمذي، ثم قال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ).

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»[5]: (أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ زِرِّ بن حُبَيْشٍ، عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ .. وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ)[6].

---

(١) صحيح البخاري (حديث رقم: ٦٠٧٥).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٢٦٦»: (شعبة بن الحجاج .. ثقة حافظ مُتقِن).

(٣) قال الإمام الذهبي في كتابه «تاريخ الإسلام» في ترجمة عاصم: (رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ وَكَذَلِكَ مُسْلِمٌ، وَيُصَحِّحُ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثَهُ. فَأَمَّا فِي الْقِرَاءَةِ فَثَبْتٌ إِمَامٌ، وَأَمَّا فِي الْحَدِيثِ فَحَسَنُ الْحَدِيثِ). انتهى

(٤) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٢١٥»: (زِرّ .. ثقة جليل).

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١/ ٢٥٧).

(٦) قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢٩٠٨»: (الأصل في هذا الإسناد التحسين فقط؛ للخلاف المعروف في عاصم – وهو ابن أبي النجود – في الحديث، ولكن لَـمَّا كان صدوقًا في نَفْسه، وثِقة وإمامًا في القراءة، وقرأ على شيخه – في هذا الحديث – زر بن حبيش، =

وثَبَتَ – بإسناد حَسَن – في «مسند أحمد بن حنبل»، قَالَ عَبْدُ الله بن الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (حَدَّثَنَا خَلَفُ بن هِشَامٍ[١]، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن زَيْدٍ[٢]، عَنْ عَاصِمِ بن بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرٍّ، قَالَ: قَالَ لِي أُبَيُّ بن كَعْبٍ: كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ؟ أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّهَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ آيَةً، فَقَالَ: قَطُّ؟! لَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّهَا لَتُعَادِلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَلَقَدْ قَرَأْنَا فِيهَا «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ الله ..»)[٣].

ذكره الإمام ابن كثير في تفسيره، ثم قال: (وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ كَانَ فِيهَا قُرْآنٌ ثُمَّ نُسِخَ لَفْظُهُ وَحُكْمُهُ أَيْضًا)[٤]. انتهى

٨ – بُرَيْدَةَ بن الحصيب ﷺ صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَتَ – بإسناد حَسَن – في «مسند البزار»، قال الإمام أبو بكر البزار: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بن مُحَمَّدِ بن السَّكَنِ[٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا حِبَّانُ بن هِلَالٍ[٦]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ

= وكان الحديث في القراءة، فهو إذَن يتعلق باختصاصه، فالنفس تطمئن لحفظه إياه جيدا أكثر من حفظه للأحاديث الأخرى التي لا تتعلق بالقراءة، وهذا ظاهر جدًّا). انتهى

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص١٩٤»: (خلف بن هشام .. ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص١٧٨»: (حماد بن زيد .. ثقة، ثَبْت، فقيه).

(٣) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٣٢، حديث رقم:٢١٢٤٥)، الناشر: مؤسسة قرطبة– مصر.

(٤) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٦٦).

(٥) قال ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٥٩٦»: (يحيى بن محمد بن السكن .. صدوق).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص١٤٩»: (حبان بن هلال .. ثقة، ثَبْت).

الْعَزِيزِ بن مُسْلِمٍ[١]، قَالَ: حدثنا صُبَيْحٌ أَبُو الْعَلاءِ[٢]، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ[٣]، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، قَالَ:

سَمِعْتُ رسول الله، ﷺ يَقْرَأُ فِي الصَّلاةِ: «لَوْ أَنَّ لابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ لابْتَغَى إِلَيْهِ ثَانِيًا .. وَيَتُوبُ الله عَلَى مَنْ تَابَ» .. وَهَذَا مِمَّا كَانَ يُقْرَأُ فَنُسِخَ)[٤]. انتهى

قال الإمام نور الدين الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد»: (رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ؛ غَيْرَ صُبَيْحٍ أَبِي الْعَلَاءِ، وَهُوَ ثِقَةٌ)[٥]. انتهى

وقال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢٩١١»: (وهذا إسناد جيد).

٩ - زَيْد بن أَرْقَمَ ﷺ صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَتَ - بإسناد صحيح - في «مسند البزار»، قال الإمام أبو بكر البزار: (حَدَّثَنَا

(١) قال الإمام الذهبي في «الكاشف، ١/ ٦٥٨»: (عبد العزيز بن مسلم القسملي .. ثقة عابد).

(٢) قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ٢٩١١»: (أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار، ٢ / ٤١٩» والبزار «٤ / ٢٤٤ / ٣٦٣٤» .. وهذا إسناد جيد، رجاله عند البزار كلهم رجال البخاري؛ غير صبيح أبي العلاء، وقد وَثَّقَه ابن حبان، ذكره في «ثقات التابعين» .. فهؤلاء ثقات ثلاثة رووا عنه: عبد العزيز هذا، ومروان بن معاوية، وحماد بن سلمة .. وذكر له ابن أبي حاتم راويًا رابعًا). انتهى

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٢٩٧»: (عبد الله بن بريدة .. ثقة).

(٤) مسند البزار - البحر الزخار (١٠/ ٣١١).

(٥) مجمع الزوائد (١٠/ ٢٤٤)، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ.

الْعَبَّاسُ بن الْوَلِيدِ[١]، حدثنا الْـمُعْتَمِرُ بن سُلَيْمَانَ[٢]، حدثنا يُوسُفُ بن صُهَيْبٍ[٣]، عَنْ حَبِيبِ بن يَسَارٍ[٤]، عَنْ زَيْدِ بن أَرْقَمَ، قَالَ: كُنَّا نَقْرَأُ: « لَوْ أَنَّ لابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ مَالٍ لَتَمَنَّى إِلَيْهِ ثَانِيًا، وَلا يَمْلأُ نَفْسَ ابْنِ آدَمَ إِلا التُّرَابُ »[٥].

١٠ – جَابِر بن عَبْدِ الله ﷺ صاحب رسول الله ﷺ:

ثَبَتَ بإسناد – صحيح أو حَسَن – في «فضائل القرآن» للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، قال الإمام أبو عبيد: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ[٦]، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ[٧]، قَالَ:

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٢٩٤»: (العباس بن الوليد بن نصر .. ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٥٣٩»: (معتمر بن سليمان .. ثقة).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٢٩٤»: (يوسف بن صهيب .. ثقة).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص١٥٢»: (حبيب بن يسار .. ثقة).

(٥) مسند البزار (١٠/ ٢٣٨).

(٦) قال الإمام الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ، ١/ ٣٤٥»: (حَجَّاجُ بن مُحَمَّدٍ الحافظ أبو محمد المصيصي الأعور، أحد الأثبات .. قال ابن معين: كان أَثْبَتَ أصحاب ابن جريج. وقال أحمد: ما كان أضبط وأصح حديثه وأشد تعهده للحروف!).

(٧) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ٢/ ٣٢٥-٣٣٢»: ((ابْنُ جُرَيْجٍ الأُمَوِيُّ عَبْدُ المَلِكِ بن عَبْدِ العَزِيْزِ بن جُرَيْجٍ: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، شَيْخُ الحَرَمِ.. الرَّجُلُ فِي نَفْسِهِ ثِقَةٌ، حَافِظٌ، لَكِنَّهُ يُدَلِّسُ بِلَفظَةِ: «عَنْ»). انتهى

قلتُ: ابن جريج في روايتنا هذه لم يَقُلْ: «عن»، وإنما قال: «أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ»، فالإسناد متصل بفضل الله تعالى؛ سالم من عِلَّة التدليس.

أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ[1]، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بن عَبْدِ الله يَقُولُ: كُنَّا نَقْرَأُ: «لَوْ أَنَّ لابْنِ آدَمَ مِلْءَ وَادٍ مَالًا لأَحَبَّ إِلَيْهِ مِثْلَهُ، وَلا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ الله عَلَى مَنْ تَابَ»)[2].

---

(١) قال الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء، ٥/ ٣٨٠»: (أَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بن مُسْلِمٍ .. الإِمَامُ، الحَافِظُ، الصَّدُوْقُ). انتهى

قلتُ: صَرَّح – في روايتنا هذه- بأَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بن عَبْدِ الله ﷺ فالإسناد متصل بفضل الله؛ سالم من عِلَّة التدليس.

(٢) فضائل القرآن (ص٣٢٣).

المطلب الثالث

إجماع علماء المسلمين – على مدار التاريخ – على حصول نَسْخ التلاوة

نكتفي بنقل بعض تصريحات كبار علماء أصول الفقه:

١ – **الإمام أبو بكر البيهقي** (٣٨٤ – ٤٥٨هـ): ذكر حديث نسخ آية الرجم في كتابه «السنن الكبرى»، ثم قال: (فِي هَذَا وَمَا قَبْلَهُ دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ آيَةَ الرَّجْمِ حُكْمُهَا ثَابِتٌ، وَتِلاوَتَهَا مَنْسُوخَةٌ، وَهَذَا مِمَّا لا أَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا)[1]. انتهى

٢ – **سيف الدين الآمدي** (٥٥١ – ٦٣١هـ): قال في «الإحكام في أصول الأحكام»: (اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ التِّلَاوَةِ دُونَ الْحُكْمِ، وَبِالْعَكْسِ، وَنَسْخِهِمَا مَعًا؛ خِلَافًا لِطَائِفَةٍ شَاذَّةٍ مِنَ الْـمُعْتَزِلَةِ)[2]. انتهى

قلتُ: ذكر بعض علماء أصول الفقه أن هذه الطائفة الشاذة من فرقة المعتزلة الضالة قالت بجواز نسخ التلاوة والحكم معًا، يعني يُنْسَخ لَفْظ الآية وحُكْمها، وإنما خالفت في نسخ أحدهما وبقاء الآخر.

وسيأتي تصريح تاج الدين السبكي بذلك وتصريح ابن الهمام وابن أمير الحاج.

---

(١) السنن الكبرى (٨/ ٢١١).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٣/ ١٥٤)، تأليف: علي بن محمد الآمدي أبي الحسن، دار النشر: دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٤هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. سيد الجميلي.

٣ - **تاج الدين السبكي (٧٢٧ -٧٧١هـ)**: قال في كتابه «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» عن نَسْخ تلاوة الآية مع حُكْمها:

(نسخهما معًا .. لا يخالِف فيه أَحَد ممن يُجوِّز وقوع النَّسْخ في القرآن)[1]. انتهى

٤ - **الإمام كمال الدين ابن الهُمام (٧٩٠ - ٨٦١هـ)**: قال في كتابه «التحرير في أصول الفقه»: (ينسخ القرآن تلاوة وحُكمًا أو أحدهما، ومنع بعض المعتزلة غير الأول)[2]. انتهى

قلتُ: يعني المعتزلة لم يمنعوا نسخ التلاوة في النوع الأول؛ وهو نسخ القرآن تلاوة وحُكْمًا معًا، وإنما منعوا النوع الثاني وهو نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، أو نسخ الحكم مع بقاء التلاوة.

٥ - **العلَّامة ابن أمير الحاج (٨٢٥- ٨٧٩هـ)**: قال في كتابه «التقرير والتحبير» في أصول الفقه: (يُنْسَخُ الْقُرْآنُ تِلَاوَةً وَحُكْمًا، أَوْ أَحَدُهُمَا .. أَمَّا الْأَوَّلُ فَجَائِزٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ النَّسْخِ)[3]. انتهى

٦ - **العلَّامة محب الله بن عبد الشكور (توفي ١١١٩هـ)**: قال في كتابه «مُسَلَّم الثُّبُوت» في أصول الفقه: (ونَسْخ التلاوة والحكم معًا اتِّفاق)[4]. انتهى

(١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٤/ ٦٩)، تأليف: تاج الدين السبكي، تحقيق: علي عوض وعادل عبد الموجود، نشر: عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.

(٢) التحرير في أصول الفقه (ص٣٨٩)، الناشر: مصطفى البابي الحلبي/ ١٣٥١هـ.

(٣) التقرير والتحبير (٣/ ٨٧)، تأليف: ابن أمير الحاج. ، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٤) مُسَلَّم الثُّبوت (٢/ ٧٣)، مطبوع مع المستصفى، الناشر: دار الفكر.

قلتُ: فقد صَرَّح باتفاق العلماء على جواز نسخ التلاوة والحكم معًا.

المطلب الرابع

بيان الحِكْمة من نَسْخ تلاوة بعض الآيات

نذكر حِكمتين:

الحِكمة الأولى:

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين (المتوفى ١٤٢١هـ) في كتابه « شرح الأصول من علم الأصول»: (حِكْمَة نَسْخ اللفظ دون الحُكْم: اختبار الأُمة في العمل بما لا يجدون لفظه في القرآن، وتحقيق إيمانهم بما أنزل الله تعالى، عَكْس حال اليهود الذين حاولوا كَتْم نَص الرجْم في التوراة)(١).

قلتُ: فَعَلَى الرغم مِن كَوْن حُكم الرجم مكتوبا في التوراة إلا أن اليهود كتموا هذا الحُكم، وهنا تظهر فضيلة أُمة الإسلام؛ حيث التزموا بحكم الرجم على الرغم من أنه غير مكتوب في المصحف.

وقد سبق ذِكْر قول عمر بن الخطاب ﷺ: (فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: «وَالله مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ الله» فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا الله).

فَنَسْخ تلاوة آية الرجم وعدم كتابتها في المصحف مع تصريح عمر أمام

(١) شرح الأصول من علم الأصول (ص٤١٦)، الناشر: دار البصيرة، تحقيق: نشأت المصري.

الصحابة وإقرارهم له بأن حُكْمه باق - تَظْهر فيه حِكْمة الابتلاء والاختبار للعباد.

وفي ذلك يقول القاضي عياض (٤٧٦ - ٥٤٤هـ) في كتابه «إكمال الْـمُعْلِم بفوائد مُسْلم»: (وقد كان ما خشي منه عمر ﷺ من تكذيب من كذب بالرجم، وأَسْقط فرضه من الخوارج والمبتدعة .. وهذه الآية مما نص العلماء أنه مما نُسخ لفظه وبقي معناه، وحُكْمه ثابت .. حِكْمة منه وآية لعباده.

ألا ترى أنه لو كان باقيًا لَفْظُه لَـمْ يجد المبتدع إلى التكذيب بِحُكْمه سبيلًا؟)[1].

الحكمة الثانية:

قال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ) في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (الشبهة الخامسة ودفعها: يقولون: إن نَسخ التلاوة مع بقاء الحكم عبث لا يليق بالشارع الحكيم؛ لأنه من التصرفات التي لا تعقل لها فائدة.

ونَدْفَع هذه الشبهة بجوابين:

أحدهما: أن نَسْخ الآية مع بقاء الحكم ليس مجردًا من الحكمة، ولا خاليًا من الفائدة حتى يكون عبثًا؛ بل فيه فائدة .. وهي حَصْر القرآن في دائرة محدودة تُيَسر على الأُمة حِفْظه واستظهاره، وتُسَهل على سواد الأُمة التحقق فيه وعرفانه، وذلك سُور مُحْكَم وسياج منيع يحمي القرآن من أيدي المتلاعبين فيه بالزيادة أو النقص؛

---

(١) إكمال الْـمُعْلِم (٥/ ٥٠٧)، تأليف: القاضي أبي الفضل عياض، الناشر: دار الوفاء، تحقيق: يحيى إسماعيل، الطبعة الأولى-١٩٩٨م.

لأن الكلام إذا شاع وذاع وملأ البقاع ثم حاول أحد تحريفه، سُرْعان ما يُعْرَف .. وبذلك يبقى الأصل سليمًا من التغيير والتبديل مصداقًا لقوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ «الحجر:٩».

والخلاصة أن حكمة الله قضت أن تنزل بعض الآيات في أحكام شرعية عملية، حتى إذا اشتهرت تلك الأحكام، نَسخ سبحانه هذه الآيات في تلاوتها فقط؛ رُجُوعًا بالقرآن إلى سيرته من الإجمال، وطَرْدًا لعادته في عَرْض فروع الأحكام من الإقلال؛ تيسيرًا لحفظه، وضمانًا لِصَوْنه ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ «البقرة:٢٣٢».

ثانيهما: أنه على فَرْض عدم عِلْمنا بحكمة ولا فائدة في هذا النوع من النسخ، فإن عدم العِلْم بالشيء لا يصلح حُجة على العلم بعدم ذلك الشيء .. ثم إن الشأن في كل ما يصدر عن العليم الحكيم الرحمن الرحيم أن يصدر لحكمة أو لفائدة نؤمن بها، وإنْ كنا لا نَعْلَمها على التعيين، وكَمْ في الإسلام من أمور تعبدية استأثر الله بعلم حكمتها .. ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾«يوسف:٧٦» ، ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ «الإسراء:٨٥» .

ولا بدع في هذا؛ فَرَب البيت قد يأمر أطفاله بما لا يدركون فائدته؛ لنقص عقولهم، على حين أنه في الواقع مفيد، وهُم يأتمرون بأمره وإن كانوا لا يدركون فائدته.

والرئيس قد يأمر مرءوسيه بما يعجزون عن إدراك سره وحكمته، على حين أن له في الواقع سِرًّا وحِكْمة، وهُم يُنَفذون أمره، وإن كانوا لا يفهمون سِره وحكمته.

كذلك شأن الله مع خلقه فيما خفي عليهم من أسرار تشريعه، وفيما لم يُدْركوا من

فائدة نَسْخ التلاوة دون الْحُكم ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ «النحل: ٦٠»)[١]. انتهى كلام الشيخ الزرقاني.

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ١٥٧)، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: دار الفكر - لبنان، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م

المطلب الخامس

بيان تصريح الإمام السرخسي بجواز نَسْخ التلاوة وبقاء الحُكم

قال الرافضي الخبيث: (قال الزركشي: «وجزم شمس الأئمة السّرخسي بامتناع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم؛ لأن الحكم لا يثبت بدون تلاوة» .. قال الشوكاني: «منع قوم من نسخ اللفظ مع بقاء حكمه، وبه جزم شمس الدين السرخسي»). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: لو حاول هذا الرافضي أن يتعلم العِلْم الصحيح لقرأ الكتاب الذي ألَّفه الإمام السرخسي - نَفْسه - في أصول الفقه؛ لِيَعْلم أن الإمام السرخسي قال بجواز نَسْخ التلاوة وبقاء الـحُكم، ولِيَعْلَم أنَّ الإمام الزركشي قد أخطأ في تحرير حقيقة مذهب الإمام السرخسي، ثم جاء الإمام الشوكاني وتابع الزركشي على هذا الخطأ؛ لأن الإمام الشوكاني في كتابه «إرشاد الفحول» يعتمد كثيرًا على النقل من كتاب «البحر المحيط» للزركشي.

وإليكم تصريح الإمام السرخسي بجواز نَسْخ تلاوة آية مع بقاء حُكْمها:

قال الإمام السرخسي في كتابه في أصول الفقه المشهور بـ «أصول السرخسي»: (لا خِلاف بيننا وبين الخصم على جواز نَسْخ التلاوة دُون الحكم)[1]. انتهى

---

(١) أصول السرخسي (٢/ ٧٥)، تأليف: محمد بن أحمد السرخسي، نشر: دار المعرفة - بيروت.

قلتُ: قال السرخسي ذلك وهو يناقش مسألة نَسْخ القرآن بالسُّنَّة.

وقال الإمام السرخسي أيضًا في كتابه هذا: (وَأما نَسْخ التِّلَاوَة مَعَ بَقَاء الحكم فبيانه فِيمَا قَالَ عُلَمَاؤُنَا .. وَالدَّلِيل على جَوَازه مَا بَيَّنَّا أَن بَقَاء الحكم لَا يكون بِبَقَاء السَّبَب الْمُوجب لَهُ، فانتساخ التِّلَاوَة لَا يمْنَع بَقَاء الحكم .. بعدما اعتقدنا في المتلوِّ أَنه قُرْآن وَأَنه كَلَام الله تَعَالَى لَا نعتقد فِيهِ أَنه لَيْسَ بقرآن، وَأَنه لَيْسَ بِكَلَام الله تَعَالَى بِحَال من الْأَحْوَال؛ وَلَكِن بانتساخ التِّلَاوَة يَنْتَهِي حُكم تَعَلُّق جَوَاز الصَّلَاة بِهِ وَحُرْمَة قراءته على الْجنب وَالْحَائِض لضَرُورَة أَن الله تَعَالَى رفع عَنَّا تِلَاوَته وَحفظه، وَهُوَ نَظِير مَا يَقُول: فَإِن رسول الله ﷺ بعد مَا قبض نعتقد فِيهِ أَنه رسول الله وَأَنه خَاتم الْأَنْبِيَاء - عَلَيْهِم السَّلَام - على مَا كَانَ فِي حَال حَيَاته وَإِنْ أخرجه الله من بَيْننَا بانتهاء مُدَّة حَيَاته في الدُّنْيَا.

وأَيَّد جَمِيع مَا ذكرنَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾، ثمَّ قد بَيَّنَّا أَنه يجوز إِثْبَات الحكم ابتِدَاءً بِوَحْي غير متلو؛ فَلِأَن يجوز بَقَاء الحكم بَعْدَمَا انتسخ حكم التِّلَاوَة من الْوَحْي المتلو كَانَ أَوْلَى)[1]. انتهى كلام الإمام السرخسي.

---

(١) أصول السرخسي (٢/ ٨١).

المطلب السادس

بيان أن صاحب «المصادر» مِن فِرقة الشيعة الضالة

قال الرافضي الخبيث: (قال الزركشي: «قال صاحب المصادر: وأما نسخ التلاوة دون الحكم فوجوده غير مقطوع به ..»). انتهى

قلتُ: لا أدْرِي لماذا أَخْفَى هذا الشيعي الرافضي أن صاحب كتاب «المصادر» هو من فِرْقة الشيعة الضالة؟!!

قال الإمام بدر الدين الزركشي في مقدمة كتابه «البحر المحيط» في أصول الفقه: (وَمِنْ كُتُبِ الشِّيعَةِ «الذَّرِيعَةُ» لِلشَّرِيفِ الرَّضِيِّ، وَ«الْـمَصَادِرُ» لِمَحْمُودِ بن عَلِيٍّ الْحِمْصِيِّ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ)[١]. انتهى

وقال الإمام الزركشي في موضع آخر من كتابه «البحر المحيط»: (صَاحِبُ «الْـمَصَادِرِ» الشِّيعِيُّ)[٢]. انتهى

ذكر الإمام الزركشي ذلك عند كلامه على مسألة: (وُرُودُ صِيغَةِ الْأَمْرِ بَعْدَ الْحَظْرِ هَلْ تُفِيدُ الْوُجُوبَ؟).

---

(١) البحر المحيط (١/ ٦)، تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد محمد تامر.

(٢) البحر المحيط (٢/ ١١٤).

المطلب السابع

الجواب عن أكاذيب وجهالات الرافضي حول نَسْخ التلاوة

قال الشيعي الرافضي الخبيث في كتابه «إعلام الخلف، ٢/ ٢٤٩»: (ص٤٠٩: وقوع نسخ التلاوة التزام بتحريف القرآن: .. يمكننا القول: إن عَدَّ مَن يزعم وقوع نسخ التلاوة في زمرة مَن يقول بتحريف القرآن - ليس مبالغة؛ لأن تفسير بعض الجمل المتهالكة والركيكة في أسلوبها من منسوخ التلاوة يعني التسليم بقرآنيتها في الرتبة السابقة، وهذا يحتاج إلى تواتر في النقل لإثبات قرآنيتها، وبما أنه مفقود في الموارد التي ادُّعِيَ نسخها تلاوةً، فيصبح قولنا: «إن هذه الجملة - غير المتواترة- من المنسوخ تلاوةً» يعني نسبة ما ليس من القرآن له، وهو عَيْن التحريف.

ومن جهة أخرى لو سلمنا أنه أمكن إثبات تواتر كل الموارد التي ادُّعِيَ نَسْخها على أنها كانت من القرآن - ودونه خرط القتاد- فيجب حينئذ إثبات نَسْخها وَرفْعها بالتواتر، وهذا مفقود أيضا، فيكون قد ثبتت قرآنية الآيات ولَم يَثْبُت نسخها مع أنها غير موجودة في مصحفنا! وهذا عَيْن التحريف.

وعليه يصح إلزام أهل السنة بتحريف القرآن بمقتضى قولهم بوقوع نسخ التلاوة؛ لأن تحريف القرآن لازم لا ينفك عنه بفقد التواتر كما بَيَّنَّا). انتهى

وقال الرافضي أيضًا في كتابه «إعلام الخلف، ٢/ ٣٤٢»: (التحريف بالزيادة يَثْبُت لمن يَدَّعي قرآنية جملة غير متواترة .. والتحريف بالنقيصة يلزم مَن يَدَّعي رَفْعها

ونَسْخها مع عدم تواتر نَسْخها). انتهى

وقال أيضًا (ص٥٠٨): (كيف أثبتم قرآنية هذه الجمل السمجة بلا تواتر؟! فهذا تحريف بالزيادة، ولو سلمنا أنكم أثبتم تواترها، فكيف ضاعت من المصحف؟ إنْ قلتم بالنسخ، نقول: .. النسخ يحتاج إلى تواتر، وحيث لا تواتر فَثَبَت التحريف بنسبة النقص لكتاب الله عز وجل). انتهى كلام الرافضي.

قلتُ: خلاصة جهالات هذا الرافضي هو أنه يريد أنْ يقول: الروايات التي يُخْبِر فيها الصحابي بأنهم كانوا يقرؤون آية كذا ثم نُسِخَت – هذه الروايات يراها الرافضي تحريفًا في القرآن بالزيادة؛ لأنها تُدْخل بعض آيات في القرآن ولم يَثْبُت تواترها.

ثم يراها الرافضي – أيضًا – تحريفًا في القرآن بالنقص؛ لأن الذين يَقْبلون هذه الروايات لم يكتبوا هذه الآيات في المصحف، فيكون المصحف – بذلك – تنقصه هذه الآيات التي أخبر بها الصحابي!!

ونقول: لقد بَلَغ هذا الرافضي في السخافة والسفاهة درجة يَعْجز اللسان عن وصف فظاعتها!!

فلا أهل السُّنة أثْبتوا قرآنية الألفاظ الواردة في الروايات المذكورة، ولا هُم أثْبَتُوا نَسْخها.

أهل السُّنة لم يُثْبتوا أنها من القرآن، فكيف يقولون بنسخها وهُم لم يقولوا بقرآنيتها أصْلًا؟!!

إنما جاء خبر واحد أخبرنا بأنها كانت تُتْلى ثم نُسِخت، ونحن لم نُثْبِت قرآنيتها بهذا الخبر، وإنما أخذنا من هذا الخبر معناه فقط؛ وهو وجود ألفاظ كانت تُتْلَى ثم

نَسَخ الله تلاوتها، فهذا المعنى أَخَذْناه لأنه تواتر بمجيئه عن جَمْع كبير من أصحاب رسول الله ﷺ، أمَّا تحديد هذه الألفاظ بالضبط فهذا لا يَعْنينا؛ فهو غَيْر مهم؛ لأنَّا لَسْنَا مُتَعَبَّدين الآن بتلاوتها.

فليس هناك تواتر لا في الإثبات ولا في النسخ؛ لأننا لم نُثْبتها قرآنًا أَصْلًا.

فالآيات المنسوخة لا تحتاج إلى تواتر لإثبات كونها قرآنًا؛ لأنها ليست مما يُتْلى، فلا حاجة لنا إليها، فلذلك لم ينقلها لنا الصحابة متواترة بلفظها، وإنما أخبر واحد منهم بما حصل من نزولها ثم نسخها.

قال القاضي عِيَاض في شَرْحه لـ «صحيح مسلم» المسمى «إكمال الْـمُعْلِم بفوائد مُسْلِم»: (توفي النبى ﷺ وقد كمل النسخ وحُفظ جميع القرآن، ثم تَأَمَّل ما يَذْكُره الصحابة مما نُسِخ من ذلك، فإنما أَتَوْا به عَلَى المعنى وبعض اللفظ، لا على نَص الْـمُعجز وسياق نَظْم القرآن)[1]. انتهى

قلتُ: فالصحابي ﷺ لا يقصد تلاوة الآية بلفظها؛ وإنما قصد ذِكْر ما تضمنته الآية من مَعْنى، مع إِتْيانه بما تَذَكَّره من لفظها.

وذلك لأن الصحابي ليس مُتَعَبَّدًا – في هذه اللحظة – بتلاوة لفظ الآية، وذلك لأن الله تعالى قد نسخ تلاوتها، فلا تجوز قراءتها في الصلاة، ولا تُكْتَب في المصحف.

إضافة إلى احتمال نسيان الصحابي ﷺ لَفْظ الآية أو بَعْض لفظها كما ثَبَت وصَحَّ فيما رواه الإمام الطبراني وغَيْره – بإسناد صحيح – عن أَبي أُمَامَةَ بن سَهْلِ بن

(١) إكمال الْـمُعْلم بفوائد مُسْلِم (٣/ ٥٨٥).

حُنَيْفٍ: (أَنَّ رَهْطًا مِنَ الأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رسول الله ﷺ أَخْبَرُوهُ أَنَّهُ قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ يُرِيدُ أَنْ يَفْتَتِحَ سُورَةً قَدْ كَانَ وَعَاهَا، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا إلا «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» .. فَأَتَى بَابَ رسول الله ﷺ .. فَأَخْبَرُوهُ خَبَرَهُمْ، وَسَأَلُوهُ عَنِ السُّورَةِ، .. قَالَ: «نُسِخَتِ الْبَارِحَةَ ..»)[1]. الحديث.

فلا يَبْعُد أن يَنْسى الصحابي بعض لفظ الآية ويتذكر بعضها فيذكرها بالمعنى، خاصَّة أنه ليس مُتَعَبَّدًا بتلاوتها.

بل لا يَبْعُد أن يكون الصحابي ﷺ قد ذَكَر الآية بلفظها؛ لكن أحد رواة الخبر نَقَل بالمعنى؛ اعتمادًا منه على أنه ليس مُتَعَبَّدًا بتلاوتها.

كل هذه احتمالات ممكنة، ولا يَحْكُم العقل باستحالتها، لذلك فإننا لا نَجْزم بأن هذا لفظ الآية.

والسؤال الآن:

هل من العَقْل رَفْض كل هذه الأحاديث الصحيحة - المذكورة في المطْلَبَيْن الثاني والثالث - جُمْلةً وتَفصيلًا مع وجود كل هذه الاحتمالات؟!!

نحن لم نَقُل بقرآنية الكلمات التي وَرَدَت في الأحاديث السابقة، وإنما قلنا: يحْتَمل أن الصحابي ﷺ ذَكَرها - كُلها أو بعضها - بالمعنى، ومع الاحتمال ينتفي القطع واليقين بقرآنيتها.

وإنما نقول: هذه الأحاديث الصحيحة كلها - على كَثْرتها - اجتمعت على معنى

---

(١) انظر هذه الرواية وإثبات صحة إسنادها في كتابنا هذا (ص٣١٣).

واحد واتَّفقت عليه؛ وهو: حصول نَسْخ تلاوة آيات من القرآن.

هذا المعنى ثَبَت في حديث صحيح عن النبي ﷺ؛ وثَبَت عن جَمْع كبير من كبار أصحاب النبي ﷺ، منهم: عُمَرُ بن الخَطَّابِ، والْبَرَاءِ بن عَازِبٍ، وأُمُّ المؤمنين عَائِشَة، وأَنَس بن مالك، وجَابِر بن عَبْدِ الله، وأبو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ، وأُبَيٌّ بن كعب، وبُرَيْدَة بن الحصيب، وزَيْد بن أَرْقَم، وجَابِر بن عَبْدِ الله، ﷺ جميعًا.

فحصل القَطْع واليقين بهذا المعنى الذي اتَّفَقت عليه كل هذه الأحاديث.

ومَن دَرَس الفَرْق بين التواتر اللفظي والتواتر المعنوي - يَسْهُل عليه فَهْم ذلك.

وفي ذلك يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) في كتابه «الموافقات» في أصول الشريعة: (وَإِنَّمَا الْأَدِلَّةُ الْـمُعْتَبَرَةُ هُنَا الْـمُسْتَقْرَأَةُ مِنْ جُمْلَةِ أَدِلَّةٍ ظَنِّيَّةٍ تَضَافَرَتْ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ حَتَّى أَفَادَتْ فِيهِ الْقَطْعَ؛ فَإِنَّ لِلاجْتِمَاعِ مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَيْسَ لِلافْتِرَاقِ، وَلأَجْلِهِ أَفَادَ التَّوَاتُرُ الْقَطْعَ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنْهُ، فَإِذَا حَصَلَ مِنِ اسْتِقْرَاءِ أَدِلَّةِ الْـمَسْأَلَةِ مجموعٌ يُفِيدُ الْعِلْـمَ؛ فَهُوَ الدَّلِيلُ الْـمَطْلُوبُ، وَهُوَ شَبِيهٌ بِالتَّوَاتُرِ الْـمَعْنَوِيِّ، بَلْ هو كالعلم بِشَجَاعَةِ عَلِيٍّ -ﷺ- وَجُودِ حَاتِمٍ الْـمُسْتَفَادِ مِنْ كَثْرَةِ الْوَقَائِعِ الْـمَنْقُولَةِ عَنْهُمَا .. وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مُخْتَلِفَةُ الْـمَسَاقِ، لَا تَرْجِعُ إِلَى بَابٍ وَاحِدٍ؛ إِلَّا أَنَّهَا تَنْتَظِمُ الْـمَعْنَى الْوَاحِدَ الَّذِي هُوَ الْـمَقْصُودُ بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ، وَإِذَا تَكَاثَرَتْ عَلَى النَّاظِرِ الْأَدِلَّةُ عَضَدَ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَصَارَتْ بِمَجْمُوعِهَا مُفِيدَةً لِلْقَطْعِ)[1]. انتهى

وأقول: لو اتفق هؤلاء على لفْظ آية من الآيات المنسوخة؛ فإن ذلك يفيد القَطْع

(١) الموافقات (١/ ٣٦-٣٧)، تأليف: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: عبد الله دراز.

واليقين بأنها كانت مُنَزَّلة بنفس هذا اللفظ من عند الله تعالى.

لماذا؟

لأن النقل بالمعنى يختلف من شخص لآخر، فَيَبْعُد جدًّا أن يجتهد كل واحد منهم في أن يَذْكر الآية بمعناها - ثم يَصْدُر لفظ واحد من جميعهم، فإذا نقلوها بلفظ واحد، دَلَّ ذلك على أن هذا هو لفظها الذي أُنْزِلَت به.

وأيضًا:

بمجموع هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة عن هؤلاء الصحابة في نسخ التلاوة - يَثْبُت إجماع الصحابة على حصول نسخ التلاوة، وهو الإجماع السكوتي القَطْعي (انظر تفصيل ذلك في كتابنا «الرد على القرضاوي والجديع، ص١١٥»).

فلا يصح أن يطالبنا أحد بوجودها اليوم في المصحف؛ لأنَّا نقول له: مِن أين عَلِمْت أنها كانت تُتْلَى؟

سيقول: من هذه الرواية.

فنقول له: الراوي الذي أخبرك بذلك هو نفسه الذي أخبرك بأنها نُسِخَت.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

خاتمة

لا أجد كلمات أختم بها سوى ما ختمتُ به سائر مؤلَّفاتي، حيثُ قلتُ:

(كُلَّما بحثتُ في مسألة من مسائل هذا الدين، كلما ازداد يقيني بأن هذا الدِّين من عند الله حَقًّا؛ ذلك لأنني أجد الدلائل صريحة وقطعية، وأجدها مجتمعة على معنى واحد ظاهر، فيستقر في قلبي يقينٌ بأن هذا المعنى هو أحد معالم المنهج الذي أمرنا الله تعالى باتِّباعه .. ولعل القارئ الكريم قد لمس أهمية دراسة علم أصول الفقه، وعلم مصطلح الحديث؛ فهما سلاحان من أسلحة المسلم في مواجهة من يحاول تحريف معاني النصوص الشرعية). انتهى

وأضيف:

إن لجوء الشيعة الرافضة إلى الكذب والتزوير والتدليس يدل – دلالة قطعية – على أنهم لم يجدوا في الإسلام ثغرة واحدة للطعن من خلالها، ولعل الرافضي الخبيث الكذاب – الآن – قد أيقن صِدْق الله تعالى حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ «الحجر:٩» وأن هذا الحفظ قد تم عن طريق أصحاب رسول الله ﷺ.

فَحِفْظ القرآن – عن طريق الصحابة ﷺ ومَن بعدهم – هو حقيقة واقعة.

وعلينا أن نترككم الآن، وننطلق – بعون الله تعالى – إلى رحلة جديدة من المعاناة مع أهل الباطل؛ لإكمال سلسلة كشف أكاذيب الشيعة الرافضة وموسوعة أصول الفقه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

التفسير وعلومه

(١) الإتقان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الناشر: دار الفكر - لبنان، تحقيق: سعيد المندوب، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

(٢) أحكام القرآن، تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

(٣) أحكام القرآن، تأليف: عماد الدين علي بن محمد الطبري الكيا الهراسي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٨٣هـ.

(٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تأليف: أبي السعود محمد بن محمد العمادي، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) إعراب القرآن، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، نشر: عالم الكتب- بيروت- ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م، الطبعة: الثالثة، تحقيق:د.زهير غازي زاهد.

(٦) الانتصار للقرآن، تأليف: القاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلاني، نشر: دار ابن حزم- بيروت،تحقيق: د.محمد عصام القضاة، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

(٧) بحر العلوم، تأليف: نصر بن محمد بن أحمد أبي الليث السمرقندي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: د. محمود مطرجي.

(٨) البحر المحيط، تأليف: محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عادل عبد الموجود.

(٩) البرهان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، نشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: ١٣٩١هـ.

(١٠) تأويل مشكل القرآن، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، نشر: دار التراث، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة: الثانية/ ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، وأحيانا؛ نشرة: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية- ١٤٢٨هـ.

(١١) تفسير ابن أبي حاتم، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، نشر: المكتبة العصرية - صيدا، تحقيق: أسعد محمد الطيب.

(١٢) تفسير ابن كثير، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١هـ.

(١٣) تفسير القرآن، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، الناشر: دار الوطن - الرياض - السعودية - ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس.

(١٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، نشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ.

(١٥) الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، نشر: دار الشعب - القاهرة

(١٦) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، المؤلف: عبد الرحمن الثعالبي، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

(١٧) الدر المنثور، تأليف: جلال الدين السيوطي، نشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣م.

(١٨) الروايات التفسيرية في فتح الباري، تأليف: عبد المجيد الشيخ عبد الباري، الناشر: وقف السلام الخيري، الطبعة: الأولى- ١٤٢٦هـ.

(١٩) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢٠) زاد المسير في علم التفسير، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الثالثة.

(٢١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تأليف: الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

(٢٢) فتح القدير، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٣م.

(٢٣) فضائل القرآن، تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلام، نشر: دار ابن كثير، تحقيق: مروان العطية وآخرين.

(٢٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.

(٢٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،تأليف: أبي الفتح عثمان ابن جني، نشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي وغيره، الطبعة: ١٤١٤هـ.وأحيانا؛ نشرة: دار سزكين للطباعة والنشر، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي وآخرين، الطبعة: الثانية - ١٤٠٦هـ.

(٢٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: أبي محمد عبد الحق بن عطية

الأندلسي، نشر: دار الكتب العلمية- لبنان- ١٤١٣هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام عبدالشافي محمد.

(٢٧) مشكل إعراب القرآن، تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي أبي محمد، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. حاتم صالح.

(٢٨) المصاحف، تأليف: أبي بكر بن أبي داود السجستاني عبد الله بن سليمان، نشر: الفاروق الحديثة - مصر - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عبده.

(٢٩) معالم التنزيل، تأليف: أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، نشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك.

(٣٠) معاني القرآن، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٣هـ.

(٣١) معاني القرآن وإعرابه، تأليف: الزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، الناشر: عالم الكتب - بيروت، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨هـ.

(٣٢) مفاتيح الغيب، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى.

(٣٣) المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تأليف: أبي عمرو الداني، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، تحقيق: محمد قمحاوي.

(٣٤) المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل،تأليف: عثمان بن سعيد بن عثمان ابن عمر أبي عمرو الداني، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٣٥) مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: دار الفكر - لبنان، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م

(٣٦) الناسخ والمنسوخ، تأليف: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس أبي جعفر، نشر: مكتبة الفلاح - الكويت - ١٤٠٨هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد عبد السلام.

(٣٧) النشر في القراءات العشر، تأليف: شمس الدين ابن الْـجَزَري، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق:على محمد الضباع.

(٣٨) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تأليف: إبراهيم بن عمر أبي بكر البقاعي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي- القاهرة.

(٣٩) نواسخ القرآن، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى.

الحديث

(٤٠) الأدب المفرد، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، تحقيق: محمد عبد الباقي، الطبعة: الثالثة/ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٤١) الأسماء والصفات، المؤلف: الإمام أبو بكر البيهقي، الناشر: مكتبة السوادي، تحقيق: عبد الله الحاشدي، ١٤١٢هـ

(٤٢) جمع الجوامع، المعروف بـ «الجامع الكبير»، تأليف: جلال الدين السيوطي، الناشر: الأزهر الشريف، مطبعة: دار السعادة للطباعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٤٣) دلائل النبوة، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر: دار الكتب العلمية ودار الريان، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى-١٩٨٨م.

(٤٤) سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني ابن ماجه، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٤٥) سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٤٦) سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

(٤٧) سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، نشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.

(٤٨) السنن الصغير، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، نشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤١٠هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد ضياء.

(٤٩) السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، الطبعة: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٥٠) شعب الإيمان، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى- ١٤١٠هـ.

(٥١) صحيح ابن حبان، تأليف: محمد بن حبان بن أبي حاتم التميمي البستي، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت- ١٤١٤هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

(٥٢) صحيح البخاري، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، نشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

(٥٣) صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج، نشر: دار إحياء التراث العربي -

بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
(٥٤) القضاء والقدر، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، نشر: مكتبة العبيكان - الرياض / السعودية - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عبد الله.
(٥٥) المجالسة وجواهر العلم، تأليف: أبي بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي، نشر: دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - ١٤٢٣هـ، الطبعة: الأولى.
(٥٦) المدخل إلى السنن الكبرى تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، الناشر: دار الخلفاء - الكويت، تحقيق: د. محمد ضياء، الطبعة: ١٤٠٤هـ.
(٥٧) المستدرك على الصحيحين وبِذَيْله «التلخيص» للإمام الذهبي، تصويرعن الهندية: دار المعرفة - بيروت، فهرسة: د. يوسف المرعشلي، وأحيانا؛ نشرة: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عطا.
(٥٨) مسند الإمام أحمد بن حنبل، صورته عن الميمنية ورقمته: مؤسسة قرطبة- مصر.
(٥٩) مسند البزار، البحر الزخار، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو البزار، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة، الطبعة: الأولى -١٤٢٤هـ، تحقيق: عادل سعد.
(٦٠) مسند الشاميين، تأليف: سليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني، نشر: مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٤٠٥ - ١٩٨٤، ط.:أولى، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي
(٦١) المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر: وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
(٦٢) معرفة السنن والآثار، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - بدون، الطبعة: بدون، تحقيق: سيد كسروي.
(٦٣) المنتخب من مسند عبد بن حميد، تأليف: عبد بن حميد بن نصر أبي محمد، نشر: دار بلنسية - الرياض، الطبعة: الثانية - ١٤٢٣هـ، تحقيق: مصطفى العدوي.

شروح الحديث

(٦٤) إكمال الْمُعْلِم بفوائد مُسْلِم، تأليف: القاضي أبي الفضل عياض، الناشر: دار الوفاء، تحقيق: يحيى إسماعيل، الطبعة الأولى-١٩٩٨م.
(٦٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى العلوي، والبكري.

(٦٦) التيسير بشرح الجامع الصغير، تأليف: زين الدين عبد الرؤوف المناوي الناشر: مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، الطبعة: الثالثة-١٤٠٨هـ.
(٦٧) الديباج على شرح صحيح مسلم، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، نشر: دار ابن عفان – الخبر-السعودية - ١٤١٦ - ١٩٩٦، تحقيق: أبو إسحاق الحويني.
(٦٨) شرح مشكل الآثار، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، نشر: مؤسسة الرسالة- بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط
(٦٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.
(٧٠) الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، المؤلف: العلَّامة محمد بن عَلَّان الصديقي المكِّي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
(٧١) المفهم شرح صحيح مسلم، تأليف: أبي العبَّاس القرطبي، الناشر: دار ابن كثير- بيروت/ دار الكلم الطيب – بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
(٧٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

علوم الحديث

(٧٣) اختصار علوم الحديث، تأليف: الحافظ ابن كثير، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، الطبعة: الثانية.
(٧٤) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، تأليف: أبي معاذ طارق بن عوض الله، الناشر: مكتبة ابن تيمية، توزيع: دار زمزم – الرياض، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م.
(٧٥) تدريب الراوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر: مكتبة الرياض الحديثة-الرياض.
(٧٦) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق: الألباني، الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ
(٧٧) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة السلفية- المدينة المنورة.
(٧٨) شرح التبصرة والتذكرة، تأليف: الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن

الحسين العراقي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ.
(٧٩) شرح علل الترمذي، تأليف: الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، نشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد.
(٨٠) صيانة صحيح مسلم، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، تحقيق: موفق عبد الله.
(٨١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٣هـ.
(٨٢) الكفاية في علم الرواية، تأليف: أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم المدني، الناشر: المكتبة العلمية- المدينة المنورة.
(٨٣) معرفة علوم الحديث، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، نشر:دارالكتب العلمية- بيروت- ١٣٩٧هـ، ط.:الثانية،تحقيق:السيدمعظم حسين.
(٨٤) مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث)، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، نشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، تحقيق: نور الدين عتر.
(٨٥) مُوَضِّح أوهام الجمع والتفريق، تصحيح ومراجعة: عبد الرحمن بن يحيى الـمُعَلِّمي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الثانية-١٤٠١هـ. وأيضا؛ نشرة: دار الفكر الإسلامي، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
(٨٦) النكت على كتاب ابن الصلاح، تأليف: أحمد بن حجر العسقلاني، نشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الثالثة- ١٤١٥هـ.

كتب أصول الفقه وقواعده

(٨٧) الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبي محمد، نشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ.
(٨٨) الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: علي بن محمد الآمدي أبي الحسن، نشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. سيد الجميلي.
(٨٩) أصول السرخسي، تأليف: محمد بن أحمد السرخسي، نشر: دار المعرفة - بيروت.
(٩٠) البحر المحيط، تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد محمد تامر.

(٩١) التحرير في أصول الفقه، تأليف:كمال الدين ابن الهمام، الناشر: مصطفى البابي الحلبي/ ١٣٥١هـ.

(٩٢) التقرير والتحبير، تأليف: ابن أمير الحاج، نشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٩٣) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تأليف: تاج الدين السبكي، تحقيق: علي عوض وعادل عبد الموجود، نشر: عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.

(٩٤) شرح الأصول من علم الأصول، الناشر: دار البصيرة، تحقيق: نشأت المصري.

(٩٥) مُسَلَّم الثُّبُوت، مطبوع مع المستصفى، تأليف: محب الله بن عبد الشكور، نشر: دار الفكر.

(٩٦) الموافقات، تأليف: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي المالكي، نشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: عبد الله دراز.

كتب الفقه والفتاوى

(٩٧) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سالم محمد.

(٩٨) مجموع الفتاوى، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، الناشر: مكتبة ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: الثانية.

التراجم والجرح والتعديل والتاريخ

(٩٩) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مطبوع معه «الضعفاء» لأبي زرعة وسؤالات البرذعي له، تأليف وتحقيق: سعدي الهاشمي، الناشر، دار الوفاء- القاهرة، مكتبة ابن القيم- المدينة المنورة، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

(١٠٠) أحوال الرجال، تأليف: أبي إسحاق يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي.

(١٠١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تأليف: أبي يعلى الخليلي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض- ١٤٠٩هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد.

(١٠٢) أسماء المدلسين، تأليف: جلال الدين السيوطي، نشر: دار الجيل، الطبعة الأولى-

١٩٩٢م.
(١٠٣) الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد.
(١٠٤) الأعلام، تأليف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر/ ٢٠٠٢م.
(١٠٥) الإكمال في ذِكْر مَن له رواية في مسند الإمام، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية- باكستان، تحقيق: عبد المعطي قلعجي.
(١٠٦) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي، ناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٣ هـ.
(١٠٧) البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير أبي الفداء، الناشر: مكتبة المعارف - بيروت.
(١٠٨) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، نشر: المكتبة العصرية - لبنان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
(١٠٩) تاريخ ابن معين- رواية الدوري، تأليف:أبي زكريا يحيى بن معين، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، تحقيق: د. أحمد نور سيف.
(١١٠) تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، تأليف: أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
(١١١) تاريخ الإسلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر: دار الغرب الإسلامي، تحقيق: د. بشار عواد، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.وأيضا؛ نشرة: دار الكتاب العربي- بيروت- ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عمر تدمري.
(١١٢) تاريخ الرسل والملوك، تأليف: أبي جعفر بن جرير الطبري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
(١١٣) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، المؤلف: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر.
(١١٤) التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، نشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

(١١٥) تاريخ المدينة، تأليف: أبي زيد عمر بن شبة النميري البصري، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، تحقيق: علي محمد وياسين سعد الدين.

(١١٦) تاريخ بغداد، تأليف: أبى بكر الخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

(١١٧) التبيين لأسماء المدلسين، تأليف: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي، دار النشر: مؤسسة الريان - بيروت، تحقيق: محمد الموصلي، الطبعة: الأولى/ ١٤١٤هـ.

(١١٨) تذكرة الحفاظ، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى.

(١١٩) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، نشر: دارالوعي- حلب - ١٣٦٩هـ، ط.: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم.

(١٢٠) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تأليف: سليمان بن خلف أبي الوليد الباجي، نشر: دار اللواء- الرياض- ١٤٠٦هـ، ط.: الأولى، تحقيق: د. أبي لبابة.

(١٢١) تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار النشر: دار الرشيد - سوريا، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة: الأولى/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(١٢٢) تهذيب التهذيب، تأليف: ابن حجر العسقلاني، نشر: دار الفكر- بيروت، ١٩٨٤م.

(١٢٣) تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٩٨٤م.

(١٢٤) الثقات، تأليف: محمد بن حبان أبي حاتم البستي، نشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

(١٢٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف: أبي سعيد العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة: الثانية- ١٩٨٦م.

(١٢٦) الجرح والتعديل، تأليف: ابن أبي حاتم الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م.

(١٢٧) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر،تأليف: محمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي، الناشر: دار صادر - بيروت.

(١٢٨) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار النشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، الطبعة: الثانية.

(١٢٩) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبي عبد الله، نشر: مكتبة المنار - الزرقاء - ١٤٠٦، ط.: الأولى، تحقيق: محمد شكور أمرير.

(١٣٠) ذيل طبقات الحفاظ، تأليف: الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٣١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل،تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل،تحقيق: د. زياد محمد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى/ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(١٣٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، نشر: الجامعة الإسلامية - المدينة النبوية، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الطبعة:الأولى/ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، وأيضا؛ نشرة: دار الاستقامة- مكة المكرمة- مؤسسة الريان- بيروت، الطبعة: الاولى ١٤١٨ ه / ١٩٩٧ م.

(١٣٣) سؤالات البرقاني للدارقطني، تأليف: أحمد بن محمد أبي بكر البرقاني الناشر: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى - ١٤٢٧هـ.

(١٣٤) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. موفق بن عبدالله.

(١٣٥) العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل - برواية المروذي وصالح والميموني (ترجمة رقم: ٣٥٣)، الناشر: دار الإمام أحمد - القاهرة، تحقيق: وصي الله عباس، الطبعة: الأولى - ١٤٢٧هـ. وأيضا؛ نشرة: المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة: الأولى.

(١٣٦) سير أعلام النبلاء، تأليف: أبي عبد الله الذهبي، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، تحقيق: شعيب الأرناؤوط والعرقسوسي، الطبعة: التاسعة - ١٤١٣هـ.

(١٣٧) الضعفاء، تأليف: أحمد بن عبد الله بن أحمد أبي نعيم الأصبهاني، نشر: دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، الطبعة: الأولى، تحقيق: فاروق حمادة.

(١٣٨) الضعفاء الصغير، تأليف: الإمام البخاري، الناشر: دار الوعي-حلب، تحقيق: محمود إبراهيم، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٦هـ.

(١٣٩) الضعفاء الكبير، تأليف: أبي جعفر العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى- ١٩٨٤م.

(١٤٠) الضعفاء والمتروكين، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: دار

الوعي - حلب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٦هـ.
(١٤١) الضعفاء والمتروكين، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي لفرج، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦هـ ط.: الأولى، تحقيق: عبد الله القاضي
(١٤٢) الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد البصري، نشر: دار صادر، بيروت.
(١٤٣) طبقات المدلسين، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، نشر: مكتبة المنار - عمان - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عاصم القريوتي.
(١٤٤) فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس.
(١٤٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: أبي عبد الله الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ١٩٩٢م.
(١٤٦) الكامل في الضعفاء، تأليف: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٩٨٨م.
(١٤٧) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، المؤلف: أبو الفضل تقي الدين ابن فَهْد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٩هـ.
(١٤٨) لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت - ١٤٠٦هـ الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.
(١٤٩) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: الإمام محمد بن حيان بن أحمد ابن أبي حاتم التميمي البستي، نشر: دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
(١٥٠) المدلسين، تأليف: أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الناشر: دار الوفاء، المحقق: د. رفعت فوزي، د. نافذحسين.
(١٥١) المراسيل، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩٧هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني.
(١٥٢) مشاهير علماء الأمصار، تأليف: ابن حبان البستي، تحقيق: م. فلايشهمر، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٥٩م.
(١٥٣) معجم الأدباء، تأليف: أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ، الطبعة: الأولى.
(١٥٤) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، تأليف: أبي الحسن أحمد ابن عبد الله العجلي الكوفي، نشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، تحقيق: عبد

العليم البستوي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٥هـ.
(١٥٥) معرفة الرجال – رواية ابن محرز، تحقيق: محمد القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
(١٥٦) معرفة الصحابة، تأليف: الإمام أبو نعيم الأصبهاني، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى/ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
(١٥٧) المعرفة والتاريخ، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م، تحقيق: خليل المنصور.
(١٥٨) المغني في الضعفاء، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
(١٥٩) من كلام أبي زكريا في الرجال – رواية أبي خالد الدقاق بن طهمان، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، نشر: دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
(١٦٠) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، نشر: دار صادر - بيروت - ١٣٥٨، الطبعة: الأولى.
(١٦١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، نشر: الخانجي- مطبعة السعادة، ط.: الأولى/ ١٣٢٥هـ. وأيضا؛ تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: المعرفة، بيروت، ط.: الأولى/ ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م،وأحيانا؛ نشرة: الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: علي معوض وعادل أحمد، ط.: الأولى – ١٩٩٥م.
(١٦٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، نشر: المكتبة السلفية - القاهرة، قام بإخراجه وصححه: محب الدين الخطيب.
(١٦٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خَلِّكان ، نشر: دار الثقافة - لبنان، تحقيق: إحسان عباس.

كُتُب علل الحديث والتخريج والتحقيق

(١٦٤) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر:المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
(١٦٥) تمام المنة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتبة الإسلامية -- الأردن، دار

الراية – الرياض.
(١٦٦) التوسل أنواعه وأحكامه ،تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، تحقيق: محمد العباسي، الطبعة: الأولى/ ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
(١٦٧) دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مؤسسة ومكتبة الخافقين- دمشق.
(١٦٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، تأليف: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى/ ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.
(١٦٩) ظلال الجنة في تحريج السنة لابن أبي عاصم ، نشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٩٩٣م.
(١٧٠) علل الحديث، تأليف: ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر: دار المعرفة- بيروت، الطبعة: ١٤٠٥هـ.
(١٧١) العلل الكبير، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرين، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة: ١٤٠٩هـ.
(١٧٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: الإمام محمد بن علي الشوكاني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، تحقيق: الشيخ العَلَّامة عبد الرحمن بن يحيى الـمُعَلِّمي، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧هـ.
(١٧٣) مجمع الزوائد، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
(١٧٤) مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم، تحقيق: عبد الله اللحيدان، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.
(١٧٥) نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، دار النشر: دار الحديث - مصر – ١٣٥٧هـ، تحقيق: محمد يوسف البنوري.

اللغة وعلومها

(١٧٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، نشر: دار الفكر- دمشق، تحقيق: محمد محيي الدين.
(١٧٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي، تأليف: ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، الناشر:

دار الغرب الإسلامي – بيروت، تحقيق: د. عياد عيد، الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.
(١٧٨) التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: الحَسَنُ بن أَحْمَدَ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ، طبعته: مطبعة الأمانة – القاهرة، تحقيق: د. عوض بن حمد، الطبعة: الأولى – ١٤١٠هـ.
(١٧٩) تهذيب اللغة، تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة: الأولى / ٢٠٠١م.
(١٨٠) الـجُمل في النحو، تأليف: منسوب للإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الأولى – ١٤٠٥هـ.
(١٨١) الـجُمل،تأليف: أبي القاسم الزجاجي، طبع: مطبعة جول كربونل بالجزائر- ١٩٢٦م، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته: ابن أبي شنب – الأستاذ بكلية الأداب بالجزائر.
(١٨٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، نشر:دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٩٨م، ط.: الأولى، تحقيق: محمد نبيل وغيره.
(١٨٣) سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان ابن جني، دار النشر: دار القلم - دمشق - ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. حسن هنداوي
(١٨٤) شرح ابن هشام لـ «جُمَل الزَّجَاجِي»، الناشر: عالم الكتب.
(١٨٥) شرح التسهيل، تَأليف: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى – ١٤١٠هـ.
(١٨٦) شرح الرضي على الكافية، الناشر: جامعة قاريونس،١٩٧٨م.
(١٨٧) شرح الكافية الشافية، تأليف: جمال الدين ابن مالك محمد بن عبد الله، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى- ١٤٢٠هـ.
(١٨٨) الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: أَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ محمد بن يزيد، نشر: مؤسسة الرسالة، تحقيق: محمد الدالي،الطبعة: الثانية/ ١٤١٢هـ.
(١٨٩) الكتاب، تأليف: أبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، نشر: دار الجيل - بيروت، ط.: الأولى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
(١٩٠) لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور، نشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.
(١٩١) اللمحة في شرح الملحة، تأليف: محمد بن الحسن الصايغ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

(١٩٢) مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، نشر: دار الجيل - بيروت- لبنان- ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ط.: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

كتب أخرى

(١٩٣) زاد المعاد في هدي خير العباد، تأليف: ابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله، نشر: مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت -
(١٩٤) الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ.
(١٩٥) العواصم من القواصم، الناشر: دار التراث - القاهرة، تحقيق: د. عمار الطالبي.
(١٩٦) الفروسية، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور حسن سلمان، نشر: دار الأندلس- السعودية، الطبعة: الأولى- ١٩٩٣م.
(١٩٧) مفتاح العلوم، المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي أبو يعقوب، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: نعيم زرزور، ط.: الثانية - ١٤٠٧هـ.

كُتب فِرقة الشيعة الرافضة الضالّة

(١٩٨) فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، تأليف: حسين بن محمد النُّوري الطبرسي، فرغ من تأليفه ١٢٩٢هـ.
(١٩٩) إعلام الخَلَف بمَن قال بتحريف القرآن مِن علماء السَّلَف، تأليف: صادق العلائي، نشر: مركز الآفاق للدراسات - قم - إيران، الطبعة: الأولى - ١٤٢٥هـ.

الفهرس

الباب الأول

مُقَدِّمات حديثية

الباب الثاني

الأدلة القطعية على كذب الروايات التي تزعم أن كاتب المصحف أخطأ

الباب الثالث

دراسة نقدية لروايات خطأ الكاتب

الباب الرابع

الروايات التي تطعن في الأحرف السبعة

الباب الخامس

دراسة نَقْدِيَّة للروايات التي تزعم أن النبي ﷺ أجاز لأصحابه أن يُغَيِّروا ألفاظ الآية

الباب السادس

كَشف أكاذيب وجهالات الشيعة الرافضة حول نَسْخ التلاوة

صدر حديثا من مطبوعاتنا للمؤلف/ الشيخ عبد الله رمضان موسى



هاتف جوال مصر / ٠١١١٨٧٣٧٦٠٥ / ٠١٠٠٥٢٥٥١٤٠

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية / ١٤٧٣١ / ٢٠١١

بريد إلكتروني: Moosa 888@Hotmail.coom